جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

تعدد الوجوه الإعرابية في المنصوبات في كتاب "إعراب القرآن للنحاس"

إعداد الطالب
ماهر صالح الهواري

إشراف
الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في اللغة قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2008

الآراء الواردة في الرسائل الجامعيَّة

لا تُعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب ماهر صالح الهواري الموسومة بـــ:

تعدد الوجوه الإعرابية في المنصوبات في كتاب إعراب القرآن للنحاس

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. يحيى عطية العبابنة		2008/08/04	مشرفاً ورئيسا
أ.د. نايل ممدوح أبو زيد		2008/08/04	عضواً
د. جزاء محمد المصاروة		2008/08/04	عضواً
د. عادل سلمان البقاعين		2008/08/04	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. حسام الدين المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى والديَّ اللذين علماني الإيمان والصبر على الشدائد وساعداني في تحمل أعباء الدراسة.

كما أقدمه إلى إخوتي الذين شجعوني على الاستمرار في البحث والدراسة، ووفروا لي الجو المناسب لإتمام هذا العمل.

كما أهديه إلى أصدقائي وزملائي وكل من قدَّم لي العون والمساعدة.

ماهر صالح الهواري

الشكر والتقدير

أتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور يحيى عبابنه الذي لم يبخل عليَّ بالنصح والإرشاد والتوجيه، فشملني بعطف العالم وتواضعه لتلميذه، كما أتقدم بجزيل الشكر للأساتذة الأفاضل الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا العمل وإبداء الملاحظات حوله، سعياً منهم لتقريبه نحو الكمال.

ماهر صالح الهواري

فهرس المحتويات

الملخص

تعدد الوجوه الإعرابية في المنصوبات في كتاب "إعراب القرآن للنحّاس"

ماهر صالح الهواري

جامعة مؤتة، 2008

تناولت هذه الدراسة تعدد الوجوه الإعرابية في المنصوبات في إعراب القرآن للنحّاس (338هـ)، فجاءت في ثلاثة فصول وخاتمة، وقد تحدثت في الفصل الأول عن المفعولات بأنواعها (المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه)، مبيناً تعدد الوجوه الإعرابية فيها من خلال رأي النحّاس ومن سبقه من النحاة القدماء والمتأثرين به.

وتحدثت في الفصل الثاني عن المحمول على المفعول به، وقد شمل (النداء، والاختصاص، والإغراء والتحذير، والاشتغال، والاستثناء).

وأفردت الفصل الثالث للمشبه بالمفعول به، وهما: (الحال، والتمييز).

أمَّا الخاتمة فقد تعرضت فيها لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

Abstract

Multifaceted Parsing in Quranic Accusative Cases According Book to Al-Nahhas

Maher Saleh Al-Hawari
Mu'tah University, 2008

This study dealt the quranic multifaceted accusative cases according to Al-Nahhas 338h). It consists of three chapters.

The first chapter, discussed different types of accusative cases (direct object, cognate accusative, unrestricted object, concomitate object demonstrating their multifaceted parsing through the points view of Al-Nahhas, Later grammarians influenced by him, and earlier grammarians.

The second chapter deals with the vocative, specification encouraging and warming, syntactical regimen, and exception.

The last chapter is talked about two other accusative cases which are the adverbial clauses and specification.

The conclusion discusses the main results of the study.

الفصل الأول

المفعولات

1.1 المقدمة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبـــد الله إمام الذاكرين والشاكرين، وبعد:

فإنَّ هذه الدراسة الموسومة بـــ (تعدد الوجوه الإعرابية في المنـــصوبات فـــي إعراب القرآن لأبي جعفر النحَّاس (338هــ))، التي تبحـــث فـــي تعـــدد الوجـــوه الإعرابية، وبخاصة أنَّ ظاهرة تعدد الوجوه الإعرابية تعد جـــوهر اللغـــة العربيـــة وروحها وكيانها وأنَّها تبعد اللسان والقلم عن اللحن بها، وتوسع من فضاء اللغة عن طريق تعدد المعاني الناتجة عن هذه الظاهرة.

وظاهرة تعدد الوجوه تعد ظاهرة بارزة في إعر اب القرآن الكـــريم تـــداولها النحاة قديمهم وحديثهم، وقد شغلت حيزاً كبيراً في كتبهم النحويـــة وكتـــب التفـــسير وغيرها مما جعلني أقف على أسباب هذه الظاهرة والمعايير التي اعتد بها النحاة في ترجيح أحد هذه الأوجه الإعرابية على الأوجه الأخرى.

وقد اخترت كتاب إعراب القرآن لأ بي جعفر النحَّاس؛ لأنَّه يشتمل على عـــدد كبير من الأوجه الإعرابية، ويمكن عده أنموذجاً لكتب تعـــدد الوجـــوه الإعرابيـــة الموجودة أو التي تبحث في القرآن الكريم، وخصوصاً أنَّ هذا الكتاب يعد من أُمَّات الكتب التي تعرضت لهذا الموضوع، وبعد البحث والتفحص فإنني لم أعثر ع لى أية دراسة مستقلة متكاملة تبحث هذا الموضوع، وفي هذا الكتاب بوجه خـــاص علـــى الرغم من الاهتمام الكبير والمتزايد الذي أعطي للخلاف النحوي والتعدد في الوجوه الإعرابية عند الباحثين.

ومن هنا فقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الوجوه الإعرابية عند أبـــي جعفر النحَّاس من خلال كتاب (إعراب القرآن) ومحاولة مقارنة رأيه بآراء النحـــاة السابقين عليه واللاحقين له، أو الذين تأثروا به (كمكي بن أبي طالب)، وغيره.

أمَّا منهج هذه الدراسة فقد كان المنهج الوصفي التحليلي القائم على رصد الشواهد القرآنية التي تتعدد فيها الوجوه الإعرابية من خلال كتاب أبي جعفر النحَّاس (إعراب القرآن)، ثم العمل على تحليلها وتفسيرها في ضوء كتب النحو وكتب القضايا الخلافية وتعدد الوجوه الإعرابية في ضوء معطيات علم اللغة الحديث ما أمكن ذلك.

وقد استعنت في دراستي هذه بكثير من الكتب التي تختص بإعراب القرآن الكريم وتعدد الوجوه الإعرابية فيه، ومن أهمها : معاني القرآن للفراء (ت: 207هـ)، ومعاني القرآن للأخفش (ت: 215هـ)، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (ت: 437هـ)، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري (ت: 577هـ)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت: 616هـ)، وروح المعاني للألوسي (1270هـ) وغيرها.

كما اعتمدت على مجموعة من كتب النحو، مثل : الكتاب لسيبويه (ت: 180هـ)، والمقتضب للمبرد (ت: 285هـ)، والأصول في النحو لابن السراج (ت: 316هـ)، وأوضح المسالك لابن هشام (ت: 716هـ) وغيرها.

ومن الكتب الحديثة :تطور المصطلح النحوي ليحيى عبابنة، ومن الأنماط التحويلية في النحو العربي لمحمد حماسة عبد اللطيف، واللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن، وأثر التحويلات الأسلوبية (مقالة علمية) ليحيى عبابنة.

أما هذه الدراسة الموسومة بـ "تعدد الأوجه الإعرابية في المنصوبات في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحَّاس " فقد جاءت محتوية على ثلاثة فصول وخاتمة، وقد خصصت الفصل الأول للحديث عن المفعولات بأنواعها : (المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه) مبيناً تعدد الوجوه الإعرابية فيها من خلال رأي النحَّاس ومن سبقه من النحاة القدماء والمتأثرين به.

أمَّا الفصل الثاني فقد تناولت فيه المحمول على المفعول به، وقد شمل : النداء، والاختصاص، والإغراء والتحذير، والاشتغال، والاستثناء.

أمَّا الفصل الثالث : فقد تناولت فيه أيضاً المشبه بالمفعول به، ويحتوي على (الحال والتمييز).

أمَّا الخاتمة: فقد تعرضت فيها لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

ولا يفوتني أن أذكر بعض الصعوبات التي واجهتني أثناء البحث في هذا الموضوع بدءاً من جمع المادة واستخراجها من كتاب (إعراب القرآن للنحّاس) خاصة وأن بعض السور القرآنية كان لها أكثر من اسم، وكذلك ترتيب الآيات العشوائي غير المنتظم في كتاب إعراب القرآن للنحاس، وانتهاءً بالتوجيه لهذه الشواهد القرآنية المتعددة في وجوهها الإعرابية.

وأخيراً فإنَّ أصبتُ فبتوفيق من الله عزَّ وجل، وإنْ أخطأت فمن نفسي، والله ولي التوفيق.

2.1 المفعول به:

ما وقع عليه فعلُ الفاعل في مثل قولك "ضُرب زيدٌ عمراً"، وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي، ويكون واحداً فصاعداً إلى ثلاثة [(1)]، وعامله عند البصريين هو الفعل وحده، وعند الكوفيين الفعل والفاعل[(2)].

ومما تعددت فيه صور الإعراب في كتاب "إعراب القرآن" للنَّحاس ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: (لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ

---

(1) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت535هـ)، (1990)، المفصل في علم اللغة، قدم له وعلق عليه: محمد عز الدين السعدي، ط1، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان: 65، وانظر: الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي (ت816هـ)، (1405هـ) التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان: 241، عبابنة، يحيى عطية، (2006)، تطور المصطلح النحوي من سيبويه حتى الزمخشري، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ص105.

(2) انظر: ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت577هـ)، (د.ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان: 1/79-81.

اللهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاًّ وَعَدَ اللّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً & دَرَجَاتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللّهُ غَفُوراً رَّحِيماً)(1).

ذهب النحَّاس إلى نصب "أجراً" على أنَّها مفعول به للفعل "فضَّل"، وأجاز نصبها على المصدر النائب عن المفعول المطلق(2).

ونجد أنَّ مكياً قد ذكر ما قاله النحَّاس في إعراب "أجراً" دون أن يرجح وجهاً على الآخر، "فأجراً" عنده منصوبة على المفعولية للفعل "فضَّل"، أو مصدر مؤكد لعامله ناب عن المفعول المطلق، وحجته في النصب على المصدرية أنَّ الأجر يحمل معنى التفضيل، وكأنَّه قيل : "فضَّلَهم تفضيلةً واحدةً" ونظيره في العربية "ضربه سوطاً"(3)، ومثل هذا الوصف نجده عند ابن الأنباري(4).

وزاد الزمخشري وجهاً جديداً في إعراب "أجراً"، فأجاز نصبها على الحال من "درجات"وهو حال من نكرة (5)، وهذا الوجه ردَّهُ أبو حيان؛ وحجته أنَّ "أجراً" لو تأخرت عن "درجاتٍ" لما جاز نصبها على النعت؛ لأنَّها مفرد ودرجات جمع(6).

وأورد العكبري صورةً جديدةً في إعراب "أجراً"، فأجاز نصبها على نزع الخافض، فتقدير الجملة عنده "فضلهم بأجرهم"، فأسقط الخافض ونصب "أجراً"(7).

---

(1) سورة النساء، الآية: 95-96.

(2) انظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ)، (1988)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب، بيروت، لبنان: 484/1.

(3) انظر: القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، (1984)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق : حاتم صالح ضامن، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 206/1.

(4) انظر:ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت577هـ)، (1969)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ، مصر: 265/1.

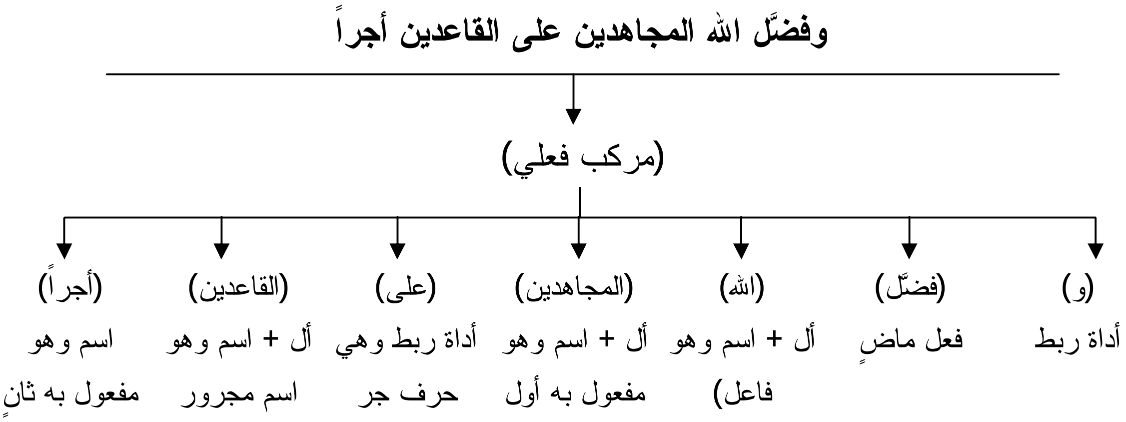
(5) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت535هـ)، (د.ت)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، رتبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان: 292/1.

(6) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، (2001)، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الجواد وآخرين، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 347/3.

(7) انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت616هـ)، (1987)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط2، دار الجيل، بيروت، لبنان: 383/1.

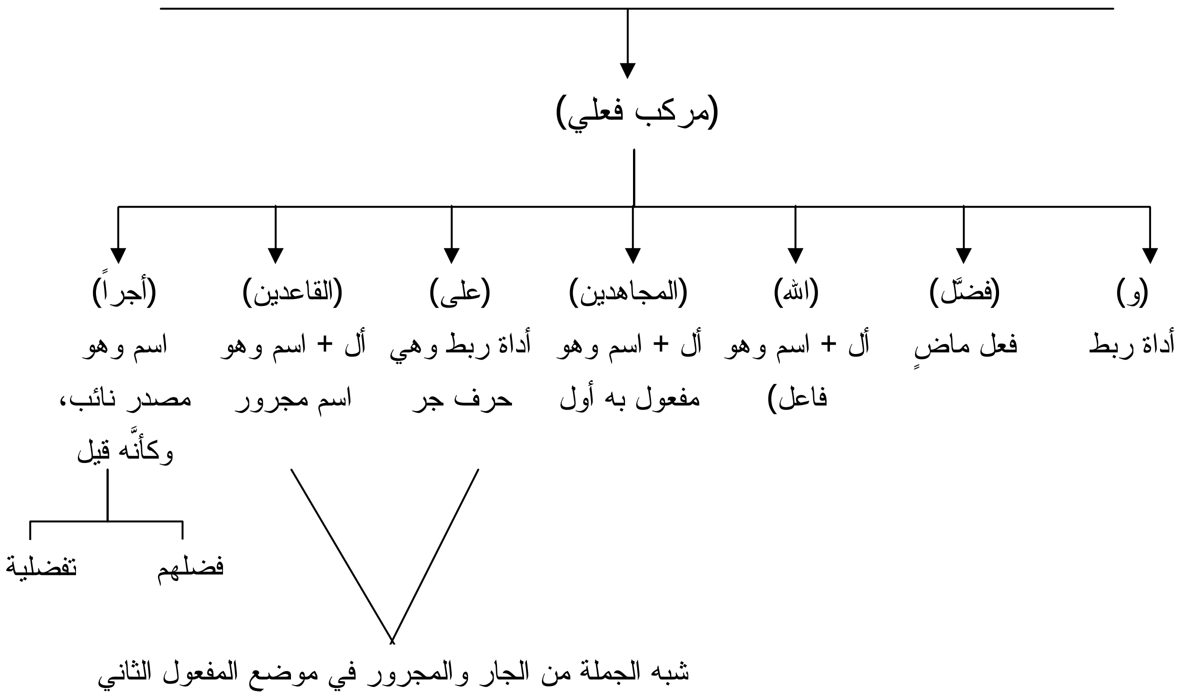
رجَّحَ بعض النحاة والمفسرين نصب "أجراً" على أنَّها مفعول مطلق ناب عنه مصدره، وحجتهم في ذلك أنَّ "الأجر" يحمل معنى "التفضيل"، وأنَّ الفعل "فضَّل" استوفى مفعوليه، فالمفعول الأول "المجاهدين"، والمفعول الثاني شبه الجملة من الجار والمجرور وهي "على القاعدين"[1].

والمخطط التالي يوضح وجوه الإعراب في "أجراً".

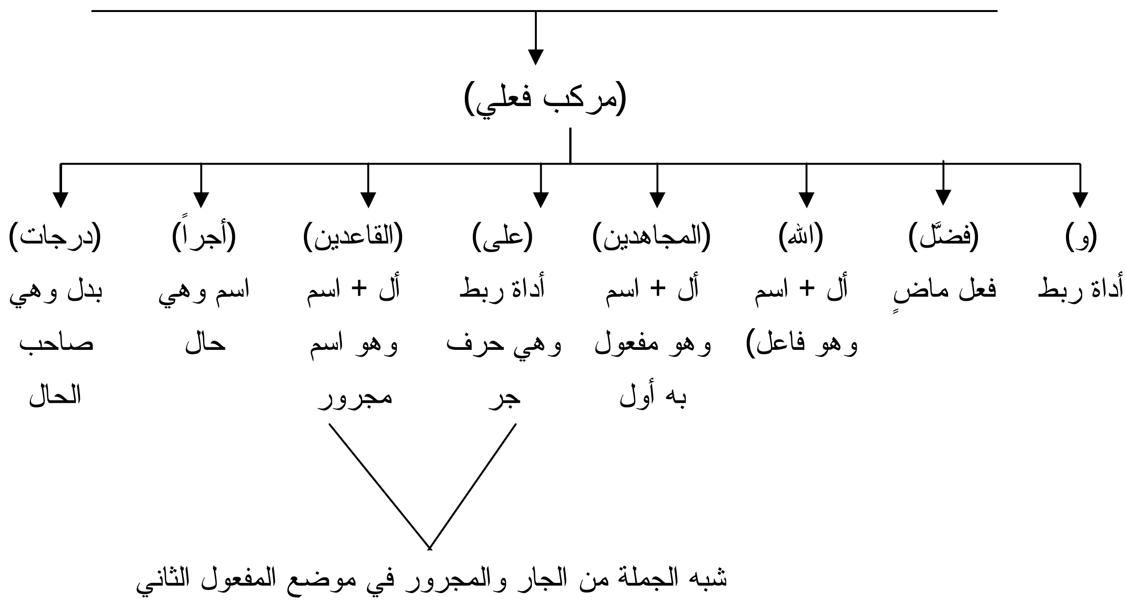


(1) انظر: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت311هـ)، (1988م)، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط 1، عالم الكتب، بيروت، لبنان: 88/1؛ القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، (2003)، الجامع لأحكام القرآن، اعتنى به وصححه: هشام سمير البخاري، عالم الكتب، الرياض، السعودية: 344/3؛ السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت756هـ)، (1986)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط 1، دار القلم، دمشق، سوريا: 77/4؛ أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى (ت982هـ)، (1999)، تفسير أبي السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، وضع حواشيه: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 185/2؛ القونوي، عصام الدين بن محمد (ت1195هـ)، (2001)، حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي، ضبطه وصححه وخرج آياته: عبدالله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 272/7.

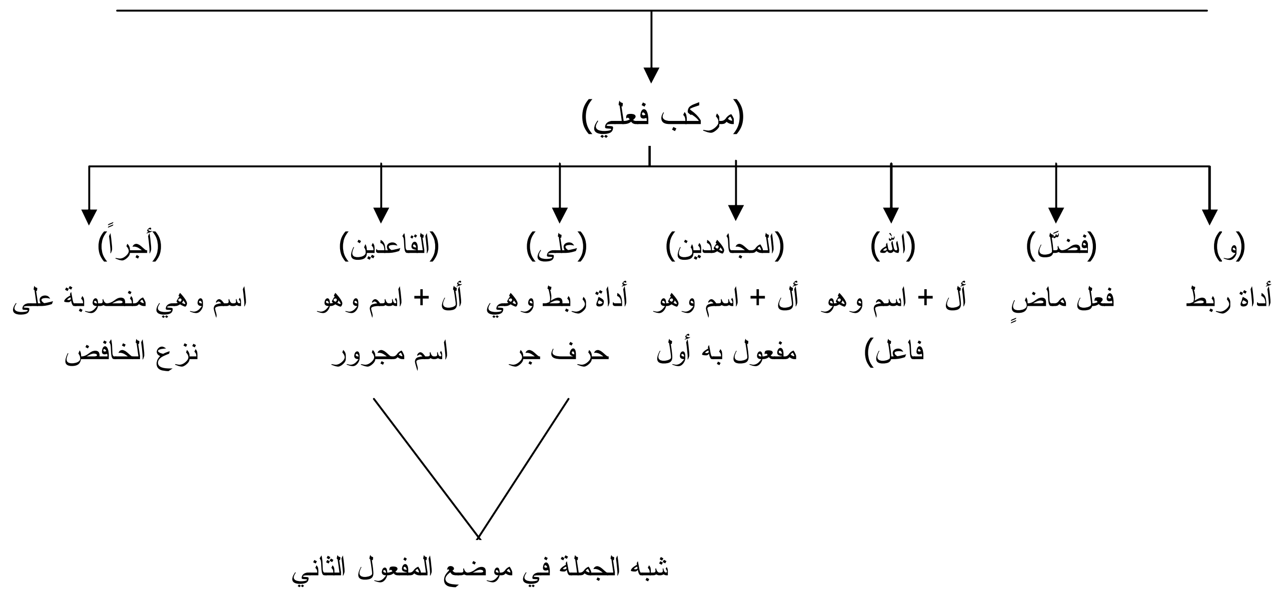
وفضّل الله المجاهدين على القاعدين أجراً



وفضّل الله المجاهدين على القاعدين أجراً درجات



وفضَّل الله المجاهدين على القاعدين أجراً



ففي النمط الأول نُصبت "أجراً" على أنَّها مفعول به ثانٍ للفعل "فـــضَّل"، أمـــا النمط الثاني، فقد نصبت "أجراً" على أنَّها مصدر ناب عن المفعول المطلق، وكأنـــه قيل: فضَّلهم تفضيلةً واحدةً "، "فالأجر" حمل على "التفضيل"؛ لأنَّه جزء منه، وفـــي النمط الثالث، نصبت (أجراً)على أنَّها حالٌ من "درجـــات" ونلاحـــظ أنَّ "درجـــات" نكرة؛ ولكنها أصبحت صاحبة الحال فــ "أجراً" حال من نكرة، أمـــا الـــنمط الرابـــع فنصبت "أجراً" على نزع الخافض؛ فأصل التقدير "فضلهم بأجرهم"، أي أنَّ (أجـــراً) مكونة منحرْف جر وهو رابط الباء "، و"أجر" اسم مجرور وعندما أسقط "الـــرابط الباء" نصبت "أجراً"، فقالوا: نصبت على نزع الخافض.

إنَّ الاسم المنصوب صالح لأن يؤدي معنى بعض المنصوبات، والسبب فـــي ذلك اشتراكها بعلامة إعرابية واحدة، وهي "الفتحة"التي تخـــتص بالمنـــصوبات [(1)]، فهذه العلاقة عملت على تداخل المنصوبات ببعضها مما أدى إلـــى تعـــدد صـــور الإعراب.

---

(1) حسان، تمام، (1979)، اللغة العربية معناها ومبناها، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القـــاهرة، مصر: 165.

ومن الأنماط التي وجهها النحَّاس النمط "زكريا" في قوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنبَتَهَا نَبَاتاً حَسَناً وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقاً قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللّهِ إنَّ اللّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾(1).

قرأ أبو بكر في رواية عاصم وحمزة والكسائي وحفص "وكَفَّلَهَا زكرياءَ" بتشديد عين الفعل وفتحها في "وكَفَّلها" ونصب "زكرياءَ" u ، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب "وكَفَلَهَا زكرياءُ" بتخفيف عين الفعل وفتحها في "وكَفَلَها" ورفع "زكرياءُ" u ، وفي قراءة أخرى قرأ حفص عن عاصم وحمزة والكسائي "وكَفَّلَها زكريا" بالقصر في "زكريا"(2).

يوجه النحَّاس قراءة النصب على أنَّ "زكرياءَ" مفعول به ثانٍ للفعل "وكَفَّلها"، فالمفعول الأول هو الضمير المتصل بالفعل العائد على "مريم"، ولعلَّ استخدام آلية التعدية المتمثلة بالتضعيف هو ما أدى إلى نصب "زكرياءَ"، ويرى النحَّاس أنَّ الفعل المضعف أسند إلى لفظ الجلالة (الله)، فتقدير الجملة عنده "وكفَّل الله مريم زكرياءَ "، والقول على قراءة حفص بالقصر مسحوب على هذه القراءة، فالنحَّاس يرى أنَّ القصر والمد في "زكريا" ناتجٌ عن اختلاف اللجهات، في حين يوجه قراءة الرفع على أنَّ "زكرياءَ" فاعل للفعل "كَفَلَ" الذي ورد على أصل الاستعمال اللغوي وأسند إلى "زكرياء" الفاعل، أما عن المفعول به فهو الضمير المتصل بالفعل العائد على "مريم"، فأصل التركيب عنده "وكَفَلَ زكرياءُ مريم"(3).

---

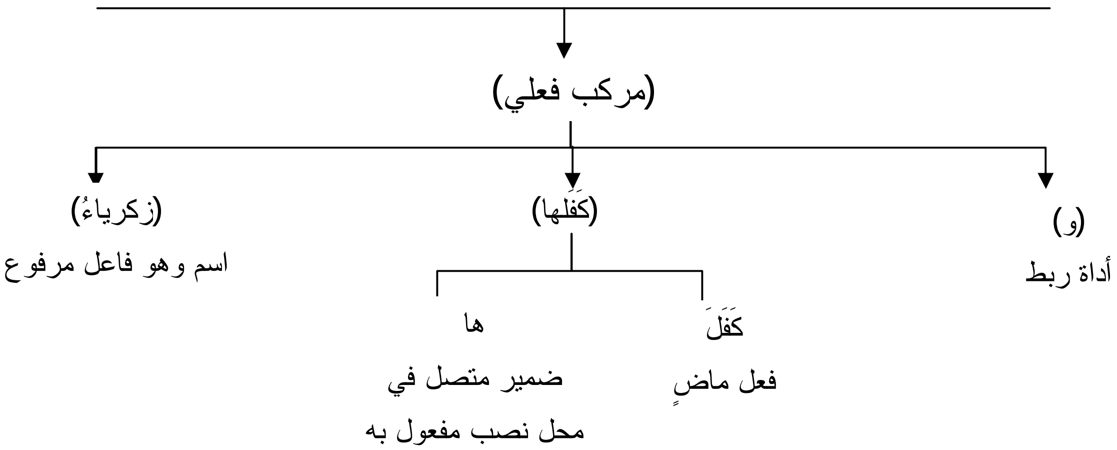
(1) سورة آل عمران، الآية: 37.

(2) ابن مجاهد، محمد ، (1400هـ) السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، ط 2 دار المعارف ، القاهرة، مصر: 204-205؛ انظر: القيسي، مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، (1985) التبصرة في القراءات، حقق نصه وعلق حواشيه: محيي الدين رمضان، ط1، معهد المخطوطات العربية، الكويت: 171؛ الزمخشري، الكشاف : 1/178؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 2/460؛ الدمياطي، الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد (ت1117هـ)، (د.ت)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر رواه وصححه وعلق عليه علي محمد الضباع، دار الندوة، بيروت، لبنان : 173.

(3) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 1/372.

وقد أورد النحاة والمفسرين قد أوردوا ما قاله النحَّاس في توجيه القـــراءتين دون أن يرجحوا قراءة على أخرى [1]، غير أنَّ الطبري يرجح قراءة عاصم وحمزة والكسائي وحفص، وحجته في ذلك أنَّها القراءة الأكثر شهرةً وشيوعاً[2].

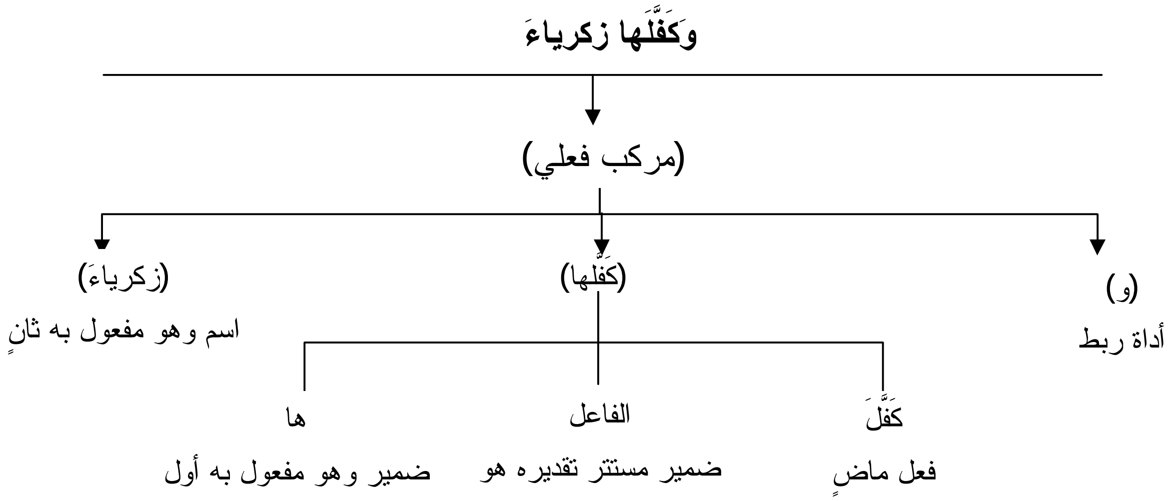
وكَفَلَها زكرياءُ

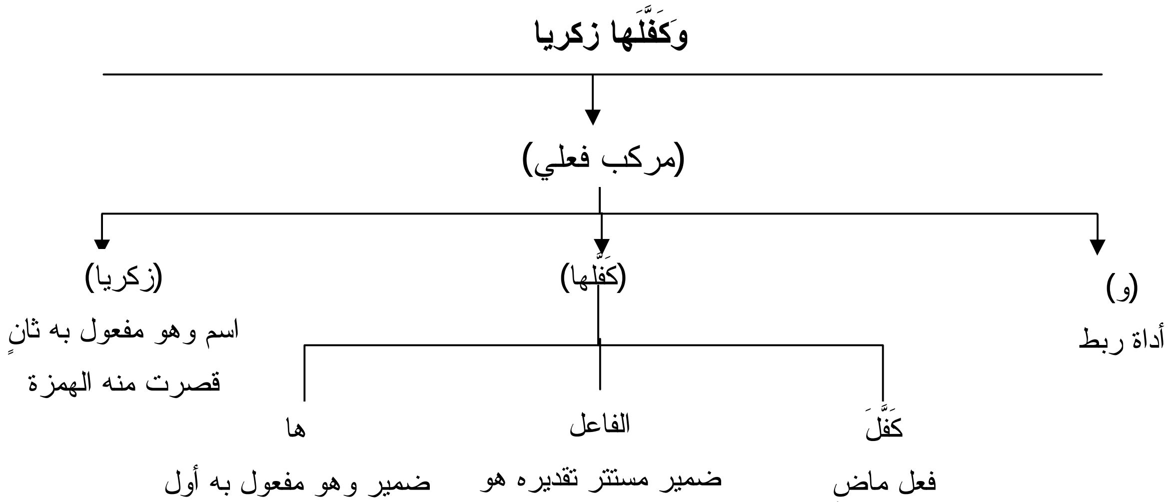


---

(1) انظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـــ)، (1972)، معـــاني القـــرآن، ج 3، تحقيـــق: عبدالفتاح اسماعيل شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتـــاب، القـــاهرة، مصر: 208/1؛ وانظر: الاخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (ت 215هـــ)، (1990)، معـــاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر: 216/1؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 402/1-403؛ ابن زنجله، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمـــد، (1973)، حجـــة القراءات، حققه وعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، ط 1، مؤسـسة الرسـالة، بيـروت، لبنـــان: 161؛ الزمخشري، الكشاف: 178/1؛ ابن الأنباري، البيان: 201/1؛ العكبـــري، التبيـــان: 255/1؛ أبـــو حيان، تفسير البحر المحيط: 460/2؛ السمين الحلبي، الدر المصون: 141/3-143.

(2) انظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن حرير (ت310هــ)، (1992)، جامع البيان في تأويل القـــرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 240/1.





ففي النمط الأول أسند الفعل لـــ "زكريا" u وسياق الحال للآية الكريمة فـــي ضوء قراءتها يكون "زكريا" هو المتكفل برعاية "مريم".

أما النمط الثاني فأسند الـ فعل لله سبحانه وتعالى " ووضع "زكريـــا" موضـــع المفعول الثاني؛ لأنَّه المكلف من الله برعاية "مريم" تحت تأثير آلية التعديـــة، وهـــي التضعيف.

والقول في النمط الثالث مسحوب على ما قبله إلاَّ أنَّه استُخدِمَ إلى جانب آلية التعدية آلية جديدة، وهي القصر.

ولعلَّ اختلاف الر واية في القراءات القرآنية له أثرٌ واضح في تسويغ انتقـــال الحركة الإعرابية، فالقراءات القرآنية بطبيعتها تستند على الاستعمال اللغـــوي ومـــا

يضم من اختلافات إعرابية [1]، ونلاحظ أن الاختلافات اللهجية ساعدت على إيجاد تراكيب لغوية مرت قبل أن تصبح واقعاً استعمالياً بعدد من القوانين التي تعمل على تغيير هيئتها حتى صارت مجسدة على صورتها المادية النهائية التي يمكن تفسيرها[2].

وفي قوله تعالى : ﴿وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا $ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾[3].

قرأ ابن عباس ومجاهد وقتادة وعيسى وأبو رجاء وأبو عمرو "ألاَّ يتخذوا" بـ(ياء) في بداية الفعل "اتخذ" أي "يتخذ"، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي "ألاَّ تتخذوا" بـ(تاء) في بداية الفعل "اتخذ" أي "تتخذ"[4].

وذهب النحَّاس إلى نصب "ذريةَ" على النداء المضاف بتقديره أداة النداء "يا"[5]، وهذا ما يراه الفراء وبعض المفسرين، فأصل التركيب عندهم "يا ذريةَ من حملنا"[6].

---

(1) أبو المكارم، علي، (1972)، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا: 36.

(2) عبابنة، يحيى عطية، (2005)، علم اللغة المعاصر، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن: 167.

(3) سورة الإسراء، الآية: 2-3.

(4) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 7/6؛ النحَّاس، إعراب القرآن: 414/2؛ القيسي، التبصرة: 243.

(5) النحَّاس، إعراب القرآن: 414/2.

(6) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ)، (د.ت)، معاني القرآن، ج2، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والنشر : 116/2؛ وانظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ)، (1409هـ)، معاني القران الكريم، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، السعودية: 120/4؛ الطبرسي، الفضل بن الحسن، (1992)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ط2، دار الأضواء للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان: 743/1؛ الغرناطي، أبو القاسم محمد بن أحمد (ت741هـ)، (1983)، التسهيل لعلوم التنزيل، ط4، الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر : 360؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 213/9؛ أبو حيان، النهر الماد من البحر المحيط : 540/3؛ الإيجي، محمد بن عبدالرحمن بن محمد، (ت905هـ)، (2004)، جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان : 371/2؛ الفخاجي، حاشية الشهاب : 9/6.

وأجاز النحَّاس نصب "ذريةَ" على البدل من "وكيل"، وحجته في ذلك أنَّها بمعنى الجمع، وأجاز نصبها على الاختصاص لفعل محذوف وجوباً تقديره "أخص أو أعني"، فتقدير الجملة عنده "أعني أو أخص ذريةَ من حملنا مع نوحٍ "، وأجاز نصبها على المفعولية، فهي مفعول به أول للفعل "يتخذوا أو تتخذوا "، أما المفعول الثاني فهو "وكيلاً" ونظير هذا الوجه في العربية "لا تتخذ زيداً صاحباً "، ويرى النحَّاس أن رفع "ذريةُ" جائز في اللغة ويربط هذا الوجه ربطاً جميلاً بالقراءات التي وردت في الآية، فيرى أنَّ هذا الوجه يلائم من قرأ "ألاَّ يتخذوا"، "فذريةُ" عنده بدل من الضمير المتصل بالفعل "يتخذوا"، ويرى أنَّ هذا الوجه لا يناسب من قرأ "ألاَّ تتخذوا"، وحجته في ذلك أنَّ المخاطَبَ والمخاطِبَ لا يحتاجات إلى توضيح، فلا يقال: "كلمتك زيداً" أو "كلمتني زيداً"[1]، وفي هذا الوجه كان موقف النحاة متضاداً، فالبصريون لا يجيزون إبدال الظاهر من الضمير، أما الكوفيون فيجيزون إبدال الظاهر من الضمير[2].

وأورد العكبري قراءة لم يعزها إلى قارئ، وهي رفع "ذريةُ" على أنَّها خبر لمبتدأ محذوف، فتقدير الجملة عنده "هي ذريةُ"[3]، ولعلَّ هذه القراءة تساند ما قاله النحَّاس في رفع "ذريةُ" على البدل.

ويرى بعض النحاة والمفسرين أنَّ تأثير سابقة (التاء والياء) لها أثرٌ واضحٌ في إسقاط بعض الوجوه التي أوردها النحَّاس، فهم يبعدون النداء في قراءة "ألاَّ يتخذوا" وحجتهم في ذلك أنَّ سابقة (الياء) تدل على الغائب، والنداء يكون للظاهر المخاطب، فمنعهم لهذا الوجه نابع من عدم الجمع بين الشيء وضده، أما قراءة "ألا تتخذوا"، فتحتمل جمع الوجوه الإعرابية التي سبق ذكرها[4].

---

(1) النحَّاس، إعراب القرآن: 414/2.

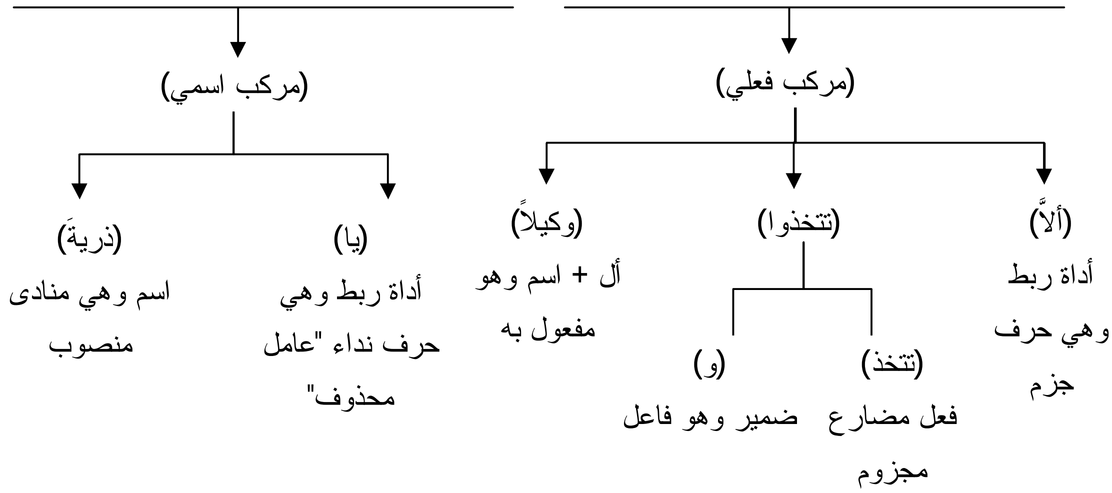
(2) ابن الأنباري، الإنصاف: 405/1.

(3) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت616هـ)، (1996)، إعراب القراءات الشواذ، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان: 447/1.

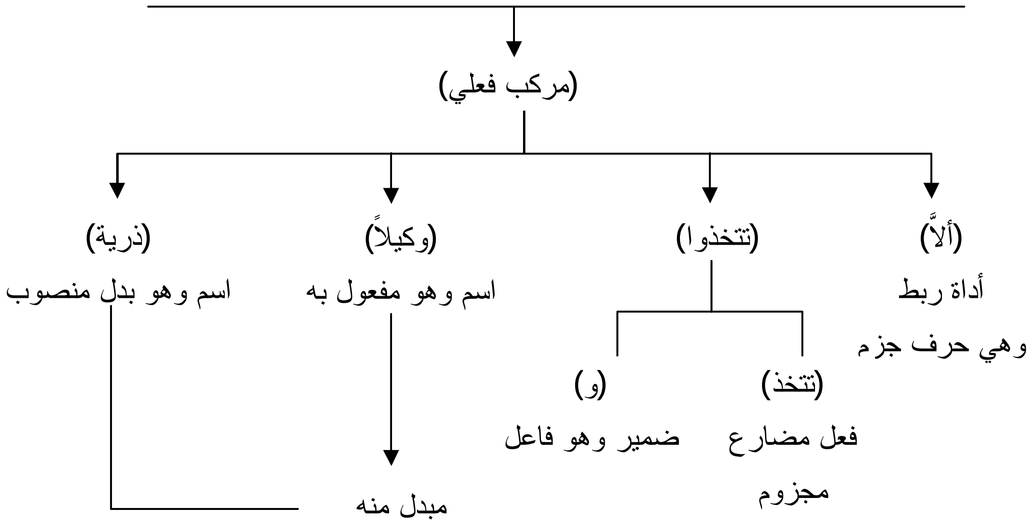
(4) القيسي، مشكل إعراب القرآن : 427/1-428، والزمخشري، الكشاف : 648/2؛ ابن الأنباري، البيان: 87/2؛ العكبري، التبيان : 812/2؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 7/6؛ السمين الحلبي، الدر المصون: 310/7.

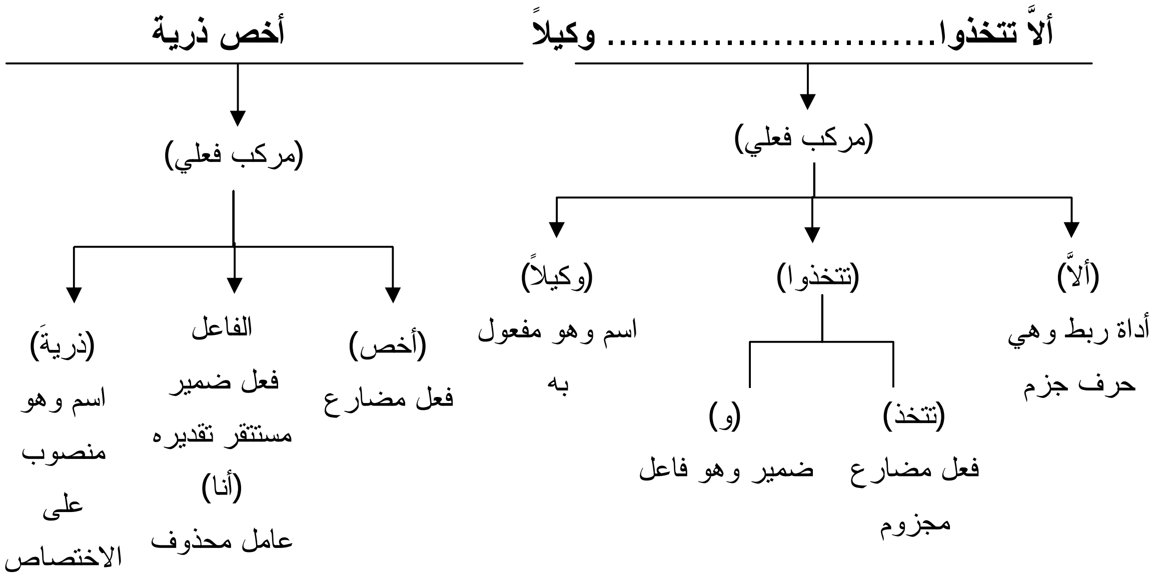
أ. قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي تحتمـــل خمـــسة أوجه إعرابية، وهي:

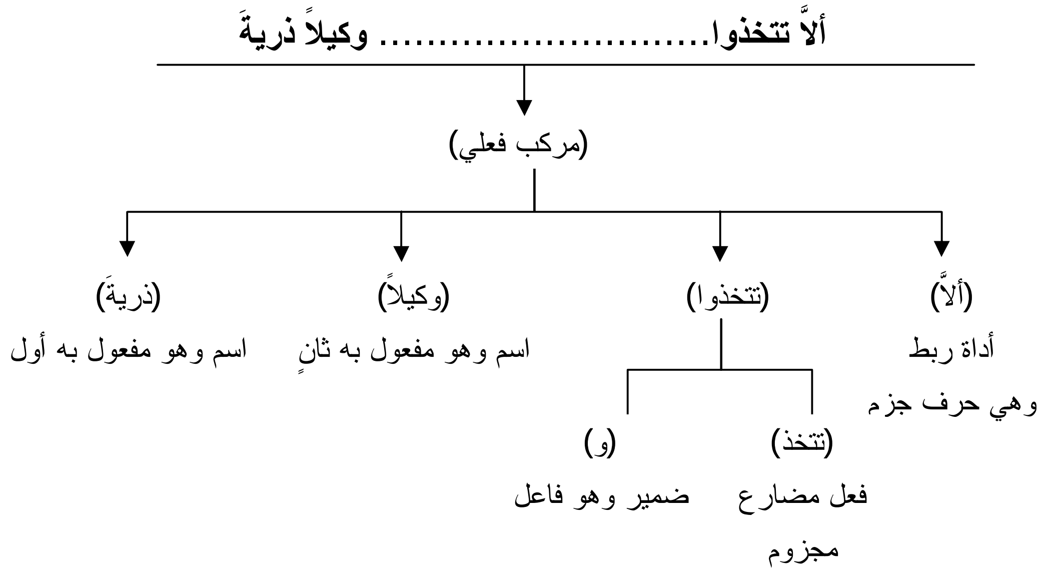
ألاَّ تتخذوا............................ وكيلاً **يا ذرية**

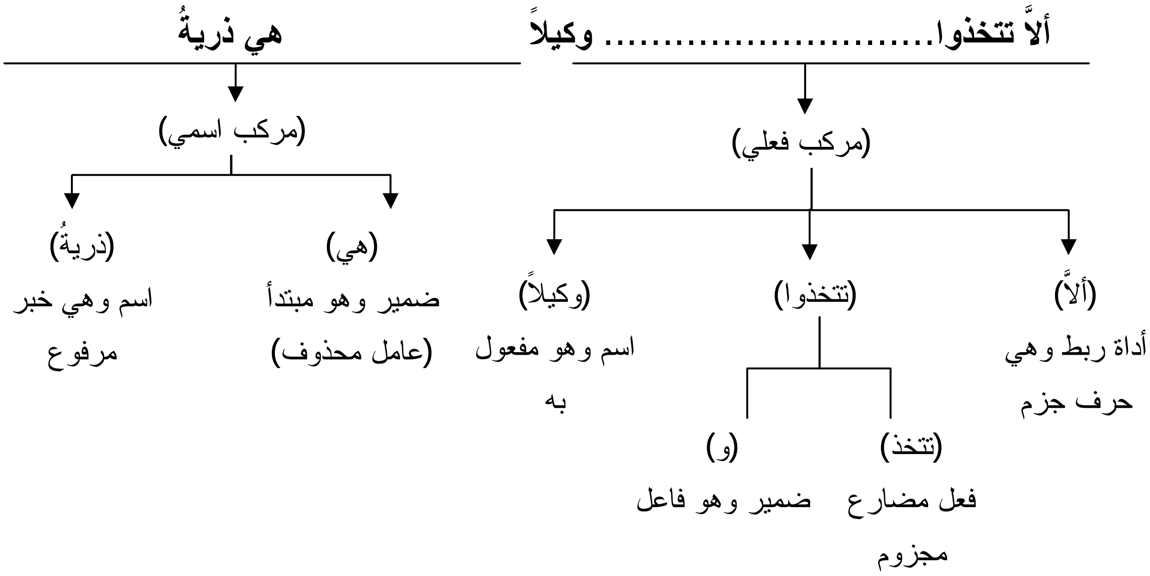


ألاَّ تتخذوا............................ وكيلاً ذرية

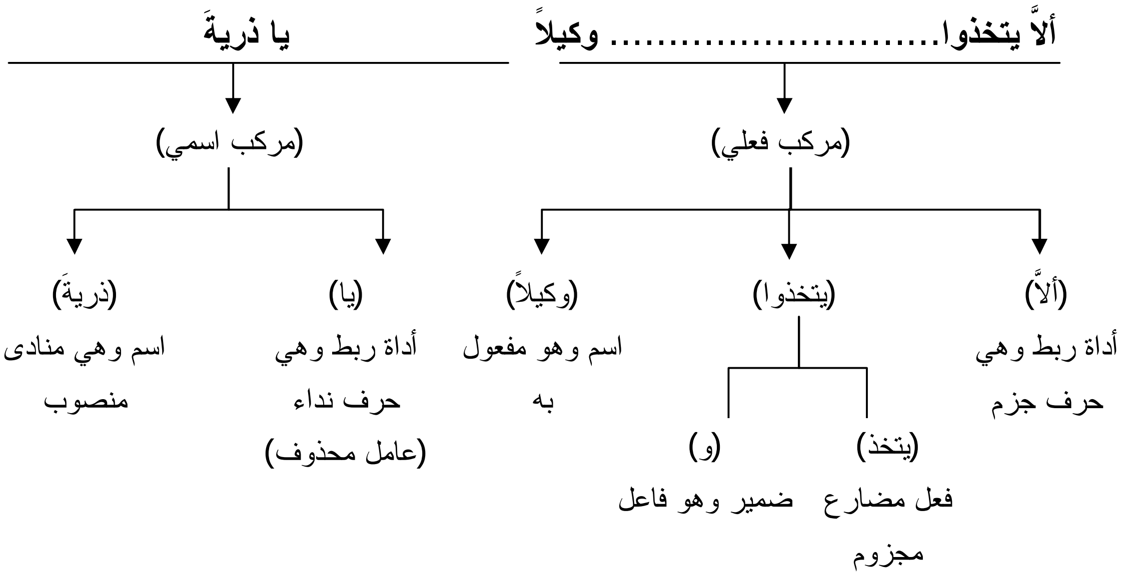



ألاّ تتخذوا............................ وكيلاً
أخص ذرية
(مركب فعلي)
(مركب فعلي)
(ألاّ)
أداة ربط وهي حرف جزم
(تتخذوا)
(تتخذ)
فعل مضارع مجزوم
(و)
ضمير وهو فاعل
(وكيلاً)
اسم وهو مفعول به
(أخص)
فعل مضارع
الفاعل
فعل ضمير مستتر تقديره
(أنا)
عامل محذوف
(ذريةَ)
اسم وهو منصوب على الاختصاص

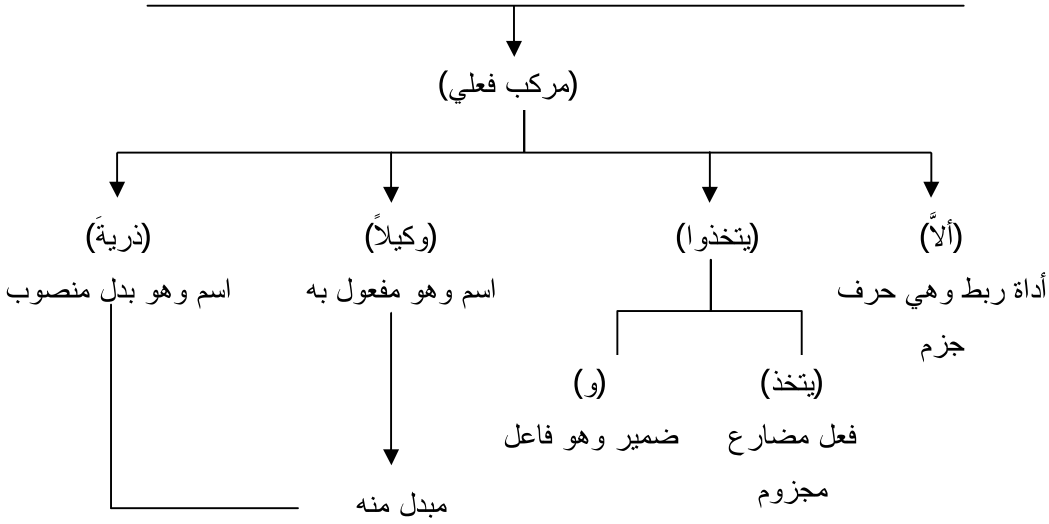

ألاّ تتخذوا............................ وكيلاً ذريةَ
(مركب فعلي)
(ألاّ)
أداة ربط وهي حرف جزم
(تتخذوا)
(تتخذ)
فعل مضارع مجزوم
(و)
ضمير وهو فاعل
(وكيلاً)
اسم وهو مفعول به ثانٍ
(ذريةَ)
اسم وهو مفعول به أول



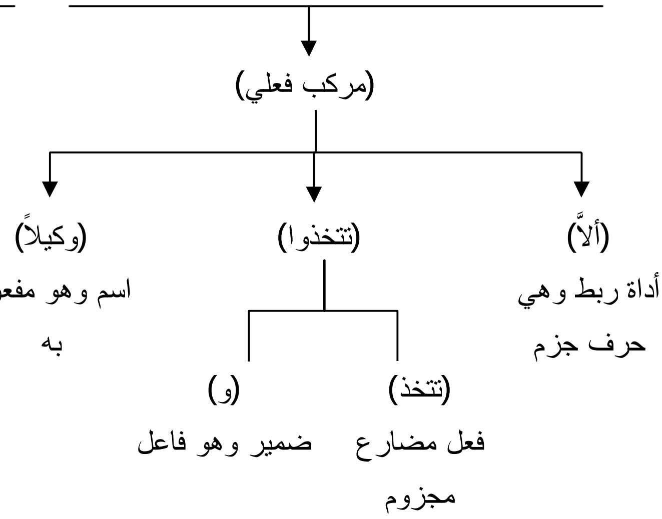
ب. أما قراءة ابن عباس ومجاهد وقتادة وعيسى وأبي رجاء وأبي عمرو، فتحتمل ستة أوجه إعرابية، وهي:



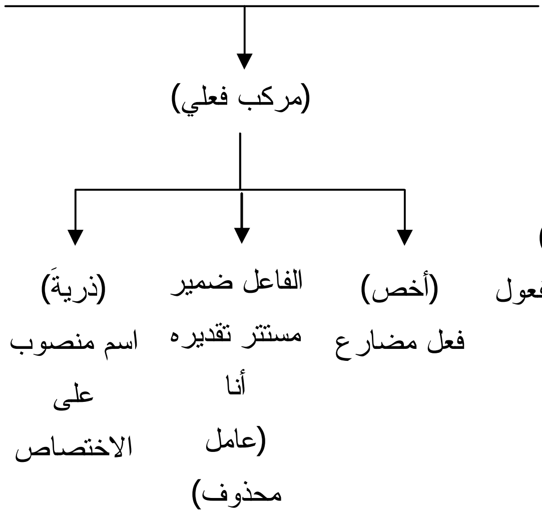
ألاَّ يتخذوا.............................. وكيلاً ذريةَ



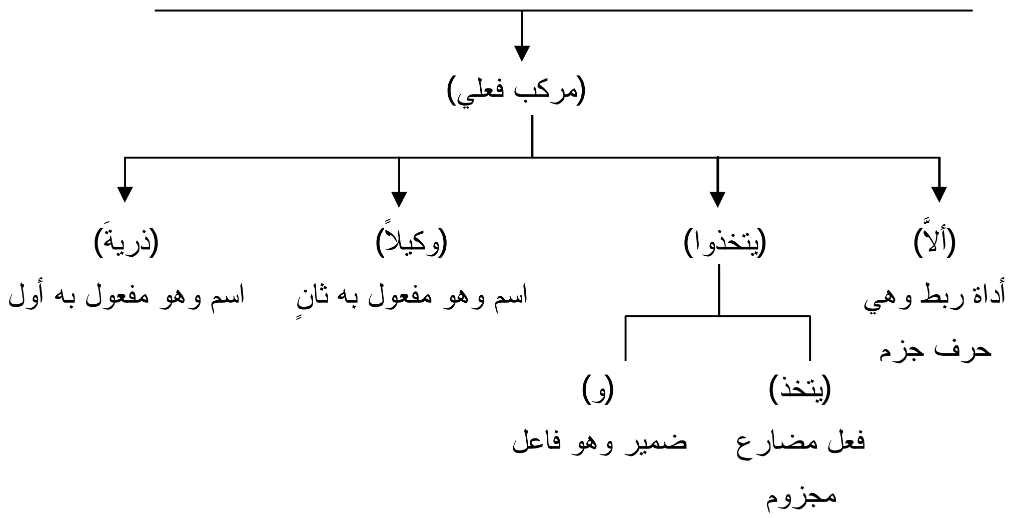
ألاَّ تتخذوا.............................. وكيلاً

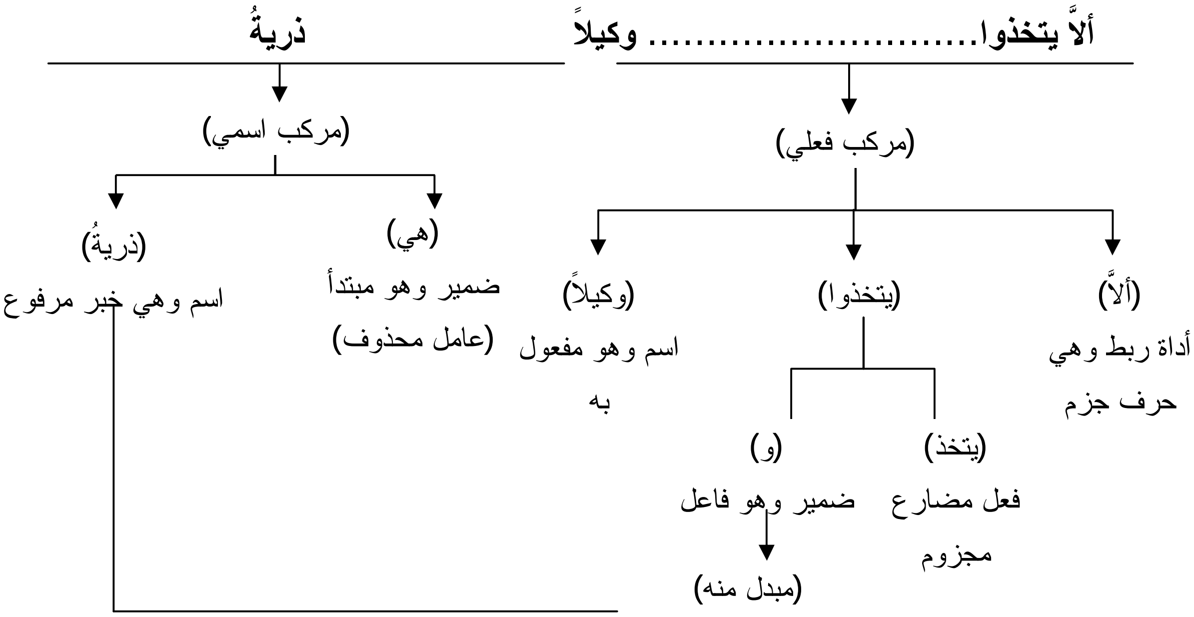


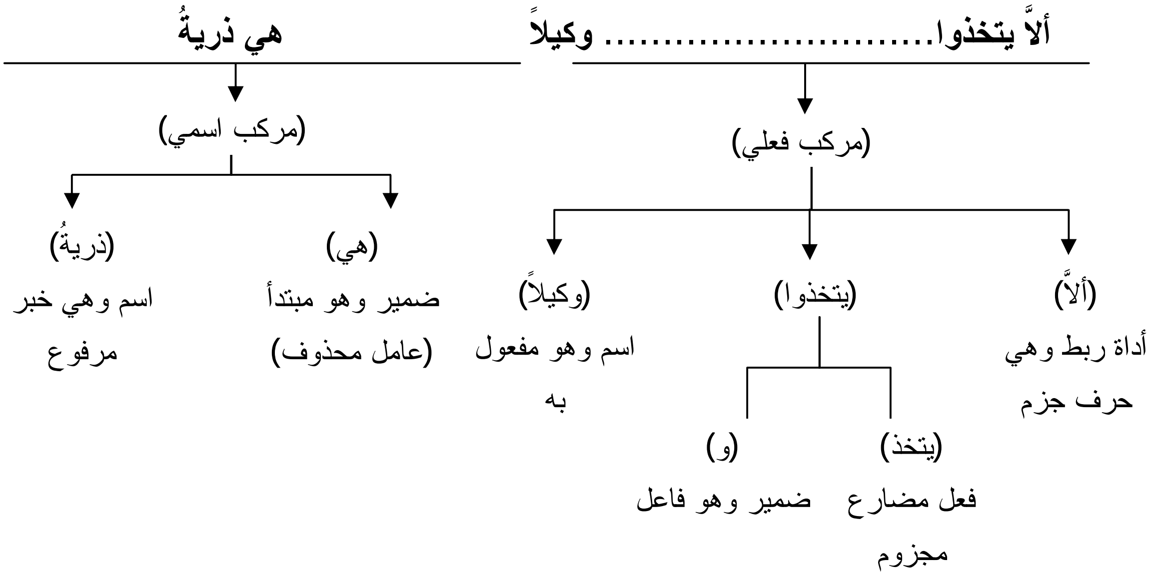
أخص ذريةَ



ألاَّ يتخذوا.............................. وكيلاً ذريةَ







ففي قراءة ابن كثير ومن معه وضع النحاة والمفسرون خمسة أوجه لإعرا ب "ذريةَ"، ففي النمط الأول نصبت "ذرية" على النداء، فكانت مكونة من أداة النداء "يا" والاسم هو "ذريةَ"، وعندما حذفت أداة النداء من السياق القرآني نصبت "ذرية"، أما النمط الثاني، فقد نُصِبَت "ذريةَ" على البدل، فهي بدل منصوب من "وكيلاً"، وهو المفعول للفعل "تتخذوا"، وفي النمط الثالث، نلاحظ أنَّ "ذريةَ" نصبت على الاختصاص، فقدّروا عاملاً محذوفاً لنصب "ذريةَ" فأصبح التركيب "أخص ذريةَ"، أما النمط الرابع، فقد نصبت "ذريةَ" على المفعولية، فهي مفعول به أول للفعل "يتخذوا"

أما المفعول الثاني فهو "وكيلاً"وفي النمط الخامس، أجازوا رفع "ذريةٌ" على أنَّها خبر لمبتدأ محذوف، فأصل التركيب عندهم "هي ذريةُ"، أما في قراءة ابن عباس ومن معه، فقد وضع لـ "ذريةَ" ستة أوجه، ففي النمط الأول نصبت "ذرية" على النداء، فأداة النداء محذوفة عندهم، وكأنه قيل ألا يتخذوا وكيلاً يا ذرية "، ونجد بعض النحاة والمفسرين يرفضون هذا الوجه، وحجتهم في ذلك أن سابقة الياء تدل على الغائب والنداء يدل على الظاهر المخاطب، فلا يجوز استعمالهما معاً، وفي النمط الثاني، نصبت "ذريةَ" على البدل، على أن يكون "وكيلاً" هو المبدل منه، وفي النمط الثالث، نصبت "ذرية" على الاختصاص، فالعامل محذوف تقديره "أخص"، أما النمط الرابع، فنجد أنَّ "ذريةَ" نصبت على المفعولية للفعل "يتخذوا"، وفي النمط الخامس، أجازوا رفع "ذريةُ" على البدل على أن يكون الفاعل، وهو وّاو الجماعة " المتصل بالفعل هو المبدل منه، وفي النمط السادس رفعت "ذريةُ"على أنَّها خ بر لمبتدأ محذوف تقديره "هي".

يبدو أنَّ القدرة اللغوية الخلاقة عند النحاة تمثلت في بعض جوانبها بالافتنان في وجوه العربية، فساعدت النحاة في تعدد صور الإعراب التي ترتبط بدورها بأعلى مستويات الإبداع في اللغة، ولعلَّ وجود سابقة (لياء والتاء) في الفعل "يتخذوا" و"تتخذوا" ساعد أيضاً في تعدد صور الإعراب وإسقاط بعض الوجوه –كما لاحظنا في النداء في قراءة "يتخذوا" ورفع "ذريةُ" على البدل من واو الجماعة في قراءة "تتخذوا"-، وأرى أنَّ وقوع "ذرية" في بداية آيةٍ جديدة ساعد على تعدد صور الإعراب أيضاً.

ومن الأنماط التي عالجها النحَّاس النمط "كفاراً" في قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَداً مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُواْ وَاصْفَحُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[1].

(1) سورة البقرة، الآية: 109.

يرى النحَّاس أنَّ النمط "كفاراً" مفعول به ثانٍ للفعل "يردون"، فالمفعول الأول الضمير المتصل بالفعل، وهو "كم"، وأجاز نصب "كفاراً" على الحال من الضمير "كم"[(1)].

إنَّ الفعل "ردَّ" بطبيعته ينصب مفعولاً به واحداً، فكيف تمكن من نصب مفعولين؟ يرى بعض النحاة والمفسرين أنَّ الفعل "ردَّ" ضمن[(2)] معنى "صير" لذلك تمكن من نصب مفعولين[(3)].

وأرى أنَّ بعض المفسرين لم يعترفوا بأسلوب التضمين، فرجَّحوا نصب "كفاراً" على الحال، فأصل التركيب عندهم: "يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً مرتدين"[(4)].

---

(1) النحَّاس، إعراب القرآن: 256/1.

(2) التضمين: "هو أن يؤدي فعل أو ما في معناه مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم"، انظر: حسن، عباس، (2004)، النحو الوافي، ط1، آوند دانش للطباعة والنشر، بيروت، لبنان: 148/2.

(3) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 108/1؛ ابن الأنباري، البيان: 118/1؛ الاندلسي، أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية (ت546هـ)، (1991)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالسلام بن الشافي محمد، مؤسسة دار العلوم، الدوحة، قطر: 196/1؛ العكبري، التبيان: 104/1؛ الهمذاني، المنتجب حسين بن أبي العز (ت643هـ)، (1991)، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: فهمي حسين النمر وفؤاد علي مخيمر، ط1، دار الثقافة، الدوحة، قطر: 356/1؛ النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين العتمي، (1996)، تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه، زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 363/1؛ الإيجي، جامع البيان: 122/1؛ الخفاجي، الشهاب، (د.ت)، عناية القاضي وكفاية القاضي على تفسير البيضاوي (حاشية الشهاب)، دار صادر، بيروت، لبنان: 222/2؛ البرسوي، إسماعيل حقي بن مصطفى الحنفي (ت1127هـ)، (1996)، روح البيان في تفسير القرآن، ضبطه وصححه وخرج آياته عبداللطيف حسن عبدالرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 204/1؛ الجمل، سليمان بن عمر العجيلي (ت1224هـ)، (1980)، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان: 244/1؛ القوجي، محمد بن مصلح الدين مصطفى، (ت951هـ)، (1999)، حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي، ضبطه وصححه وخرج آياته: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 231/2.

(4) البروسوي، إسماعيل حقي بن مصطفى الحنفي، (ت1127هـ)، (1989)، تنوير الأذهان في تفسير روح البيان، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط2، دار القلم، بيروت، لبنان: 95/1؛ الشربيني، الخطيب شمس الدين محمد بن أحمد (ت975هـ)، (2004)، تفسير القرآن الكريم (السراج المنير)،

وقد رجَّح بعض النحاة والمفسرين نصب "كفاراً" على أنه مفعول به ثانٍ للفعل "يردونكم" الذي شُرِّبَ معنى يصيرونكم " وحجتهم في ذلك تأتي من ناحية تفسيرية مقامها أنَّ المشركين يريدون أن يصيروا المسلمين كفاراً لا أن يردوهم؛ لأنَّ بعض المسلمين ولدوا على الفطرة، وذهبوا إلى إسقاط النصب على الحال، وحجتهم في ذلك أن الحال مستغنى عنه ولا يجوز الاستغناء عن كفاراً في هذه الآية[(1)].

إنَّ أسلوب التضمين من الأساليب الصحيحة المأثورة عن العرب، ومنه قول الشاعر[(2)]:

رمى الحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بـمقدارٍ سَمَدْنَ لـهُ سُمُوْدا
فـردَّ شعورهُنَ السود بيضاً وردَّ وجوههُنَّ البيضَ سُوْدَا

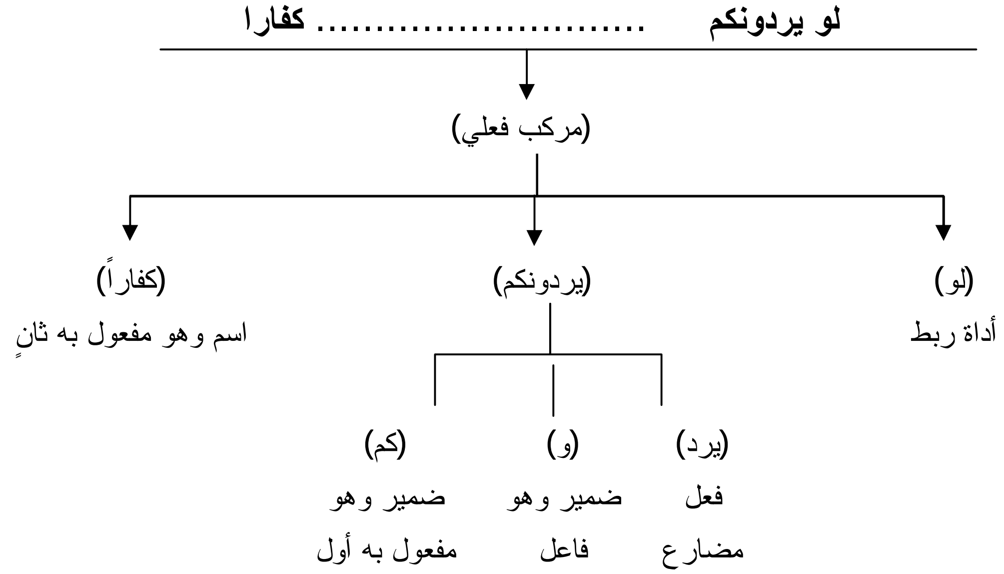
خرج أحاديثه وعلق عليه: أحمد عزو عناية الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان: 136/1.

(1) الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن، (1986م)، مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: هاشم الرسول محلاتي، دار المعرفة، بيروت، لبنان: 303/1؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 70/1؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 104/1؛ السمين الحلبي، الدر المصون: 66/2-67؛ الاشموني، أبو الحسن نورالدين علي بن محمد بن عيسى، (ت 900هـ)، (1998)، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 363/1؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود: 182/1؛ القونوي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: 133/4؛ ابن عجيبة، أبو العباس أحمد بن محمد المهدي، (2002)، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: عمر أحمد الراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 127/1؛ الآلوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود (ت 1270هـ)، (2001)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ضبطه وصححه: علي عبدالباري عطية، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 355/1.

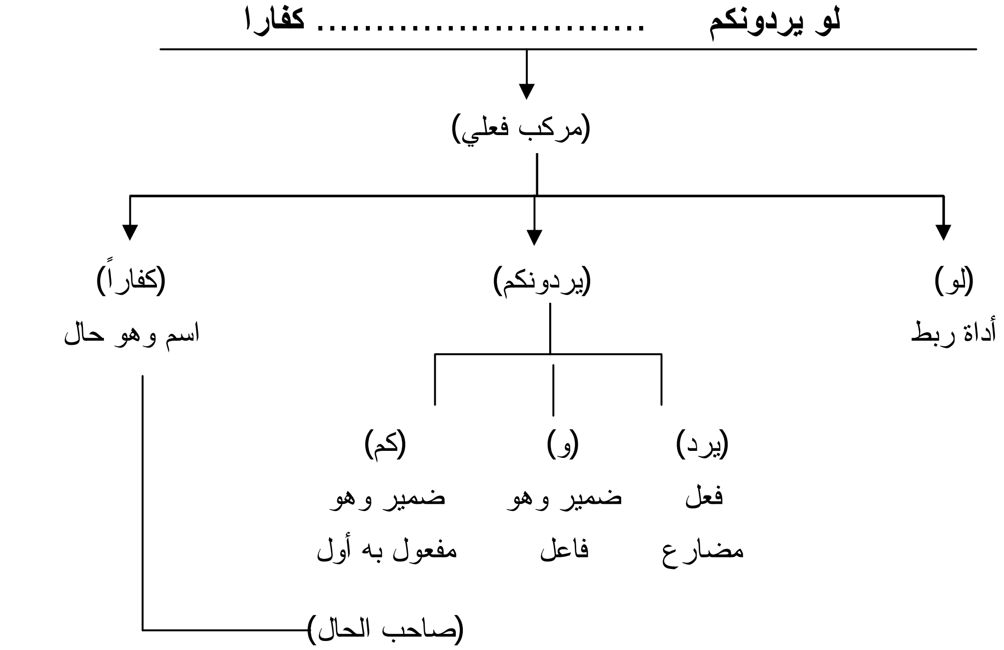
(2) الاسدي، عبدالله بن الزبير، (1974)، شعر عبدالله بن الزبير، جمع وتحقيق: عامر أحمد حيدر، دار الحرية، بغداد، العراق: 143-144؛ ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، (2003)، لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سمد: 219/3.

موطن الشاهد قوله : "فردّ شعورَهُن" ورّدَّ وجــوهَهُن " إذ ورد الفعــل (ردَّ) بمعنى صير أو حوّل، فنصب مفعولين، فالمفعول الأول "شعورَهُنَّ" والثاني "بيضاً"، وفي الجملة الثانية المفعول الأول "وجوهَهُنَّ" والمفعول الثاني "سوداً".

والمخطط التالي يوضح وجوه الإعراب في "كفاراً":



تضمن الفعل يرد معنى الفعل صيَّر لذلك نصب مفعولين



ففي النمط الأول نصبت "كفاراً" على أنَّها مفعول به ثانٍ للفعل "يردونكم" الذي ضُمِّنَ معنى "يصيرونكم" فأصل التركيب "يصيرونكم كفاراً"، ولعلَّ آليــة التــضمين

جاءت مناسبة لمقام التفسير في هذه الآية، أما النمط الثاني، فقد نصبت "كفاراً" على أنَّها "حال"من المفعول و هو الضمير المتصل "كم"، وأجد أنَّ من رجَّح هذا الوجه قد نظر إلى الآية نظرة سطحية متجاهلاً دور التفسير ورافضاً آلية التضمين.

ويرى خليل عمايرة أنَّ الإعراب لا يتم إلاَّ بعد فهم المعنى، وعلى المعـرب أن يكون دقيقاً في تحديد وتفسير المعنى [1]، وتظهر دلالة السياق في الآية القرآنيـة أيضاً، فالسياق من شأنه أن يحدد المعنى ويخصصه، فإذا دخلت الكلمة في السـياق اشتمل اللفظ على معناها [2]، وفي ضوء ذلك يجب أن ترتبط بعض الآيات القرآنيـة بالتفسير الذي يحدد في بعض الأحيان إعرابها.

وفي قوله تعالى: ﴿لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَلَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾[3].

قرأ حمزة وابن عامر بالياء "يحسبنَّ"، وقرأ الجمهور بالتاء "تحسبنَّ"[4].

ويوجه النحَّاس قراءة حمزة وابن عامر متكئاً على رأي الفراء الذي أجاز هذه القراءة على ضعف، فالمعفول الأول عنده محذوفٌ تقديره "أنفسهم"، والفاعل "الذين"، و"معجزين" المفعول الثاني، فأصل التركيب عنده "لا يحسبنَّ الذين كفـروا أنفـسهم معجزين في الأرض "[5]، في حين يوجه النحَّاس قراءة الجمهور على أن "الذين" في موضع المفعولية، والفاعل هو المخاطب محمد r ومعجزين المفعول الثاني[6].

---

(1) عمايرة، خليل أحمد، (2004)، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن: 219-220.

(2) حسان، تمام، (د.ت)، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط 1، دار الثقافة، الـدار البيـضاء، المغـرب: 123.

(3) سورة النور، الآية: 57.

(4) ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت370هـ)، (1990)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبـدالعال سالم مكرم، ط 5، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان : 264؛ القيسي، التبصرة: 74؛ القيسي، مكي بـن أبي طالب (ت437هـ)، (1981)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججهـا، تحقيـق : محيي الدين رمضان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 142/2-143.

(5) الفراء، معاني القرآن: 259/2؛ النحَّاس، إعراب القرآن: 146/3.

(6) النحَّاس، إعراب القرآن: 164/3.

ونلاحظ أنَّ جمهور النحاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحَّاس، ولكنهم ردوا ما ذهب إليه الفراء، وحجتهم في ذلك أنَّ حذف أحد مفعولي "حسب" ضعيف فهم لا يجيزون أن يتعدى حسب إلى أحد المفعولين دون الآخر، وقاسوا عليه "ظننتُ زيداً" فلا يجوز السكوت عن المفعول الثاني ؛ لأنَّه لم يتم المعنى لدى السامع، فيجب إتمامه بما هو مناسب[1].

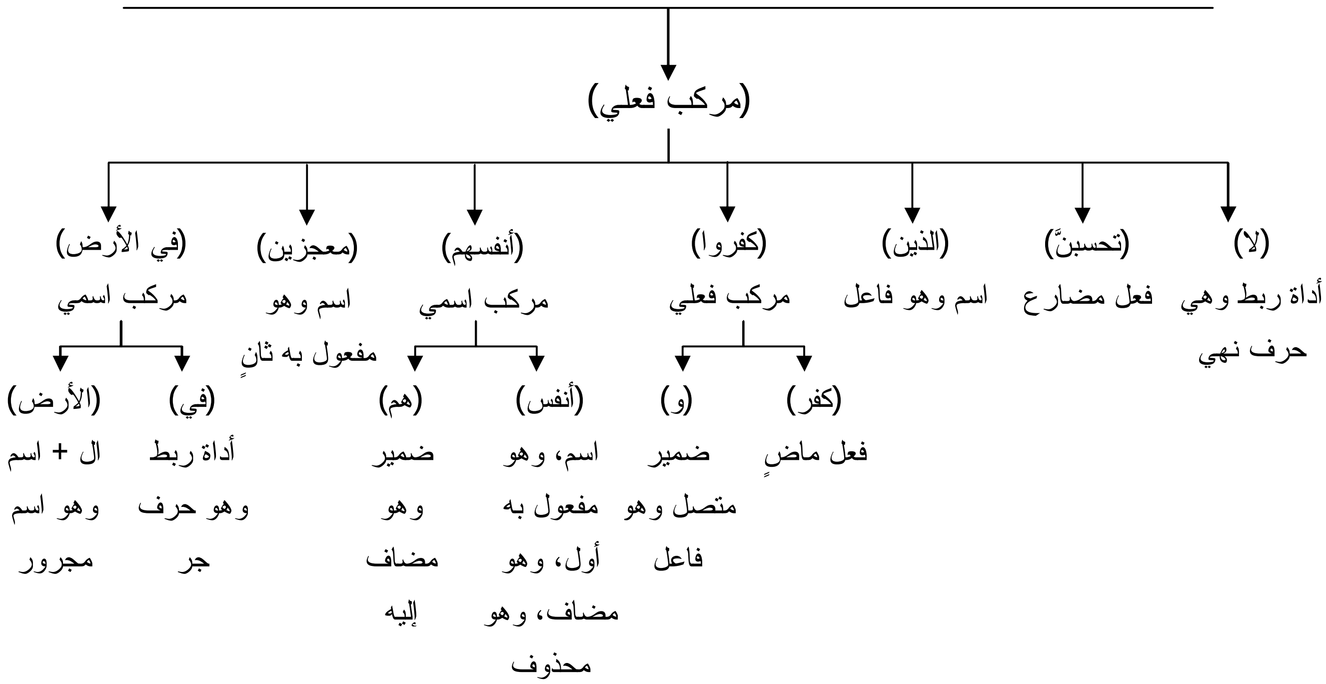
ولعلَّ الرأي الراجح ما ذهب إليه الكوفيون ونحا إليه الزمخشري، وهو أنَّ "معجزين في الأرض " في موضع المفعولين، وعلى ذلك يصبح تقدير الجملة "لا تحسبنَّ الذين كفروا أحداً يعجز الله في الأرض"، فلا حذف في هذا التأويل[2].

---

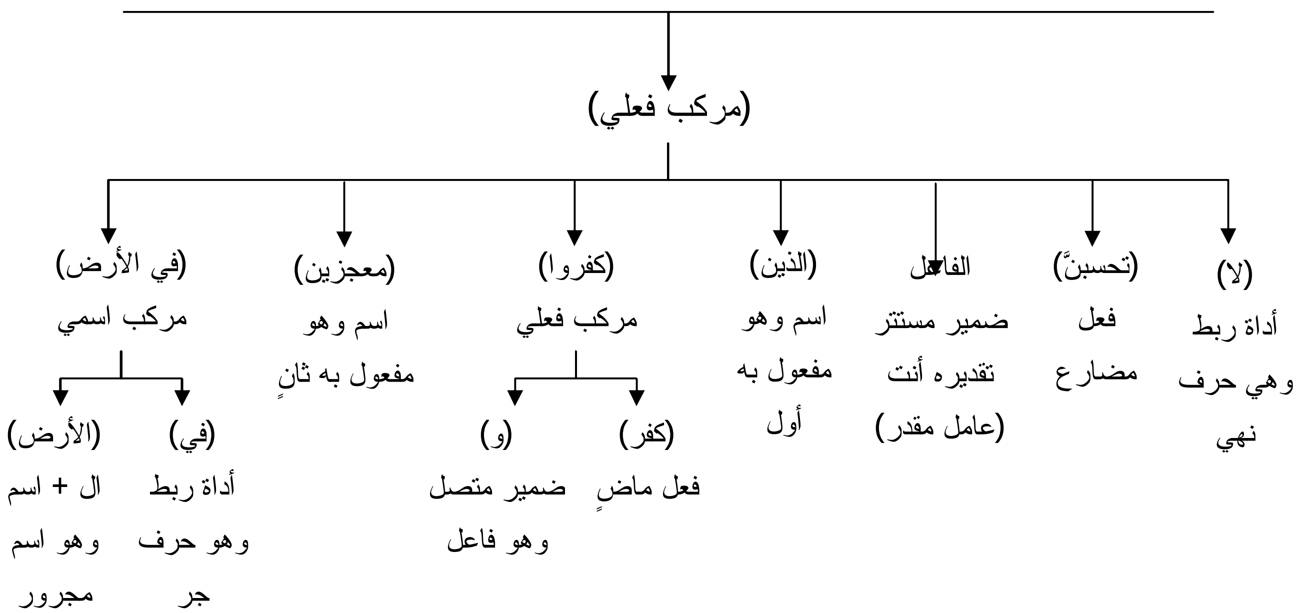
(1) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (1991)، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان: 39/1-41؛ الطبري، جامع البيان : 344/9؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 52/4؛ ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت316هـ)، (1988)، الأصول في النحو، تحقيق:عبدالحسين الفتلي، ط 3، مؤسسة الرسالة ،بيروت، لبنان : 123/2؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 193/4؛ ابن الأنباري، البيان: 198/2؛ الهمذاني، الفريد : 614/3؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 433/6؛ السمين الحلبي، الدر المصون : 435/8-436؛ الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت1250هـ)، (1994)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، ط 1، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، بيروت، لبنان، دمشق، سوريا: 57/4.

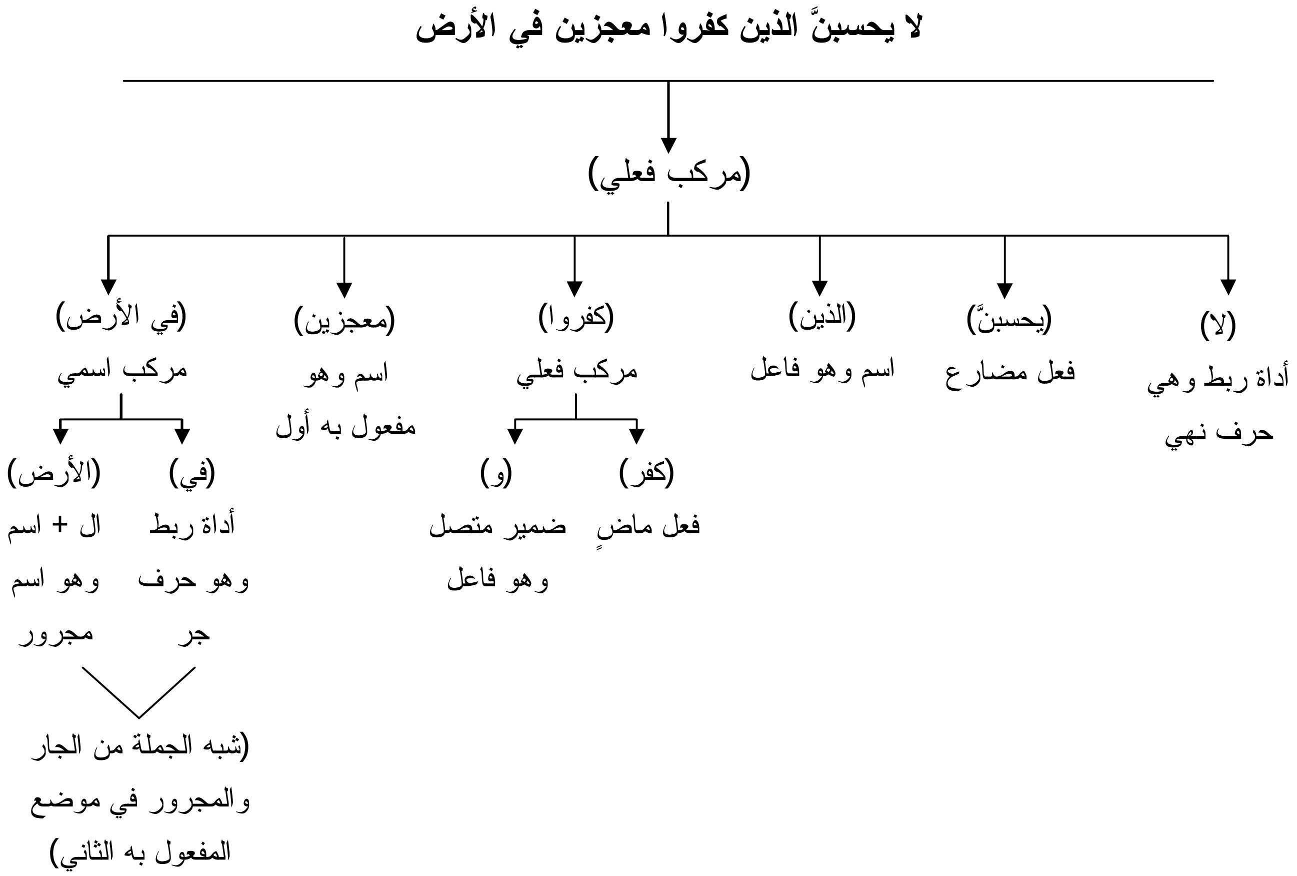
(2) الزمخشري، الكشاف: 82/3؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن : 123/2؛ القيسي، الكشف : 142/2-143؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 398/6.

لا تحسبنَّ الذين كفروا أنفسهم معجزين في الأرض



لا تحسبنَّ الذين كفروا معجزين في الأرض





ففي النمط الأول نجد أنَّ "الذين" في موضع الفاعلية، وعلى هذا القياس لا بُدَّ من التأويل، بحكم احتياج "حسب" لمفعولين، فالمفعول الأول محمول على التقـــدير، والمفعول الثاني ظاهر تحت تأثير سابقة الياء.

أمَّا النمط الثاني فقد أسند الفعل للرسول r وسياق الحال للآية الكريمة فـــي ضوء قراءتها يكون الرسول في موضع المخاطب، فيكون "الـــذين" فـــي موضـــع المفعول الأول، و"معجزين" في موضع المفعول الثاني، تحت تأثير سابقة التاء.

وفي النمط الثالث نجد أنَّ "الذين" في موضع الفاعلية، ونلاحظ أنَّ المفعـــولين قد ظهرا، فالمفعول الأول "معجزين"، والمفعول الثاني شبه الجملة المكونة من الجار والمجرور "في الأرض".

إنَّ مثلَ ه ذه الاختلافات النحوية في توجيه بعض الآيات القرآنية نـــاتج عـــن صراع النحاة مع القراء، فالقراءات القرآنية تمثل الاستعمال اللغـــوي القـــائم علـــى الوصف الذي يتيح لابن اللغة أن يفسِّر هذه الاستعمالات وفقاً لقدرته اللغوية ومعرفته

باللغة، ومن ثَمَّ يعمل على استنباط قواعد تحكم اللغة وفقاً لهذا الاستقراء والتفسير[1]، ولكن هنالك استعمالات لغوية خرقت القاعدة التي وضعها النحاة فعملوا على إهمال الوصف ولجأوا إلى المعيار، فأخضعوا ما خرج للقاعدة النحوية [2]، فإن لم يوافقها نعتوها بالشذوذ واللحن وهذا أدى إلى وجود صراع بين النحاة والقراء.

اسم الفاعل:

ذهب نحاة البصرة إلى أن "أصل العمل للأفعال وما عمل من الأسماء فلشبهة بالفعل، وأنَّ الاسم فرع على الفعل في العمل لا يعمل إلاَّ بعد أن يشابهه"[3].

إنَّ الأسماء التي تعمل عمل الفعل تنقسم إلى المشتقات أو الصفات والمصدر واسم المصدر وأسماء الفعل، وتشمل المشتقات أو الصفات اسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل[4].

وما يهمنا هنا عمل اسم الفاعل والمصدر[5] في المفعول به.

ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث كضاربٍ ومكرم[6].

---

(1) عبد اللطيف، محمد حماسة، (2006)، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر: 9-15.

(2) زوين، علي، (د.ت)، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، القاهرة، مصر: 16.

(3) السيوطي، جلال الدين (ت911هـ)، (1977)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت: 79/5؛ وهو رأي قدماء البصريين، ينظر أيضاً: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ)، (د.ت) المقتضب، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان: 114/2؛ ابن السراج، الأصول: 145/1.

(4) ابن السراج، الأصول : 55/1-84؛ الزمخشري، المفصل : 218؛ الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، (ت761هـ)، (1989)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار عمار، عمان، الأردن: 361.

(5) لم أجد في إعراب القرآن للنحاس موضعاً لعمل المشتقات الأخرى واسم المصدر وأسماء الأفعال.

(6) ابن هشام، شرح شذور الذهب: 361.

ومن الشواهد التي تعددت فيها وجوه الإعراب عند النحَّاس ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾(1).

قرأ حفص والمفضل عن عاصم "بالغُ أمرِه" وقرأ الجمهور "بالغٌ أمـرَه "(2)، وقرأ داود بن أبي هند "بالغُ أمرُه"(3).

ويوجه النحَّاس قراءة حفص والمفضل عن عاصم، على المضاف والمضاف إليه، "فبالغُ" خبر إنَّ مرفوع –حذف منه التنوين تخفيفاً- و"أمـرِه" مـضاف إليـه مجرور، في حين يوجه قراءة الجمهور على عمل اسم الفاعل عمل فعله لدلالته على الاستقبال، و"أمرَه" تكون مفعولاً به لاسم الفاعل، ويوجه قراءة داود بن هند على أن "بالغُ" خبر و"أمرُه" مبتدأ مؤخر، أو أن تكون خبراً والمبتدأ "بالغٌ" –وفي كلا الوجهين تكون الجملة الاسمية في محل رفع خبر "إنَّ"-، وأجاز رفع "أمرُه"على أنَّها فاعـلٌ لاسم الفاعل(4)، ومما نقوله في هذا الشأن، إنَّ النحَّاس اعتد بالقراءات الشاذة من باب توظيف الرواية اللغوية، فقد التفت إلى قراءة داود بن أبي هند "بالغُ أمرُه".

ورجَّح بعضهم قراءة الجمهور التي تنصب "أمرَه" على المفعولية، وحجـتهم في ذلك أنها الأصل لأنَّ جمهور القـراء عليهـا (5). ونلاحـظ أنَّ بعـض النحـاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحَّاس في توجيه "أمرَه" دون أن يرجحوا قـراءةً علـى أخرى(6).

---

(1) سورة الطلاق، الآية: 3.

(2) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 639؛ ابن زنجلة، حجة القـراءات: 712؛ القيـسي، التبـصرة: 353.

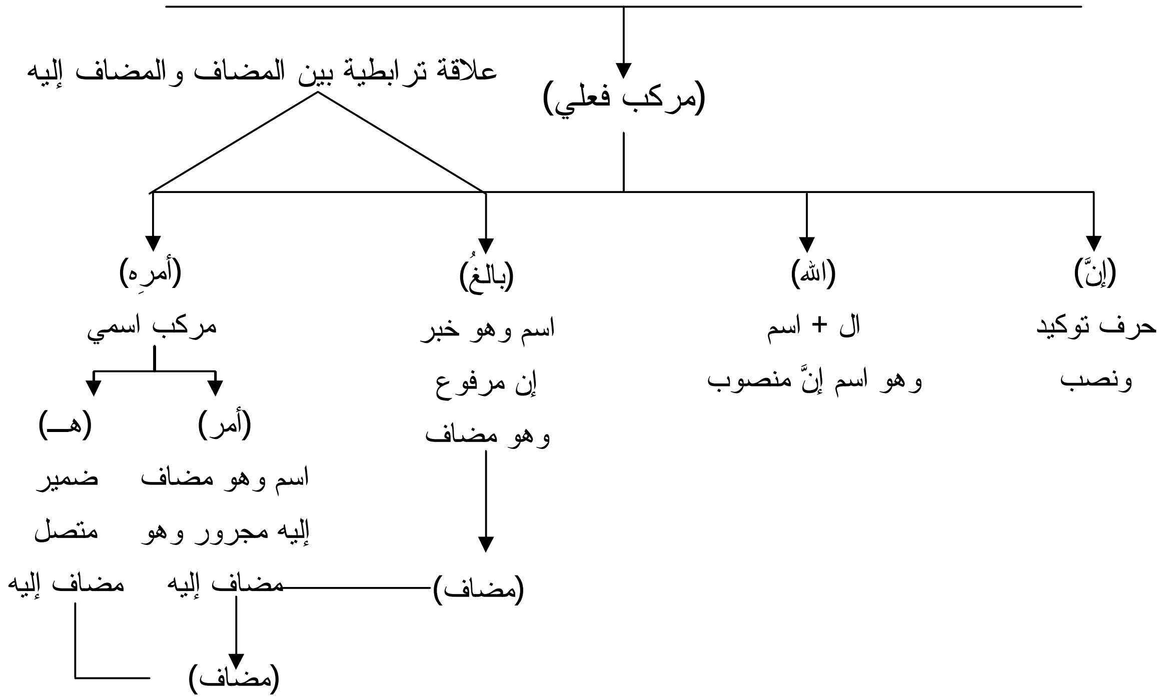
(3) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، (1998)، المحتسب في تبيـين وجـوه شـواذ القـراءات والإيضاح عنها، دراسه وتحقيق محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنـان: 380/2؛ العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 594/2.

(4) النحَّاس، إعراب القرآن: 452/3.

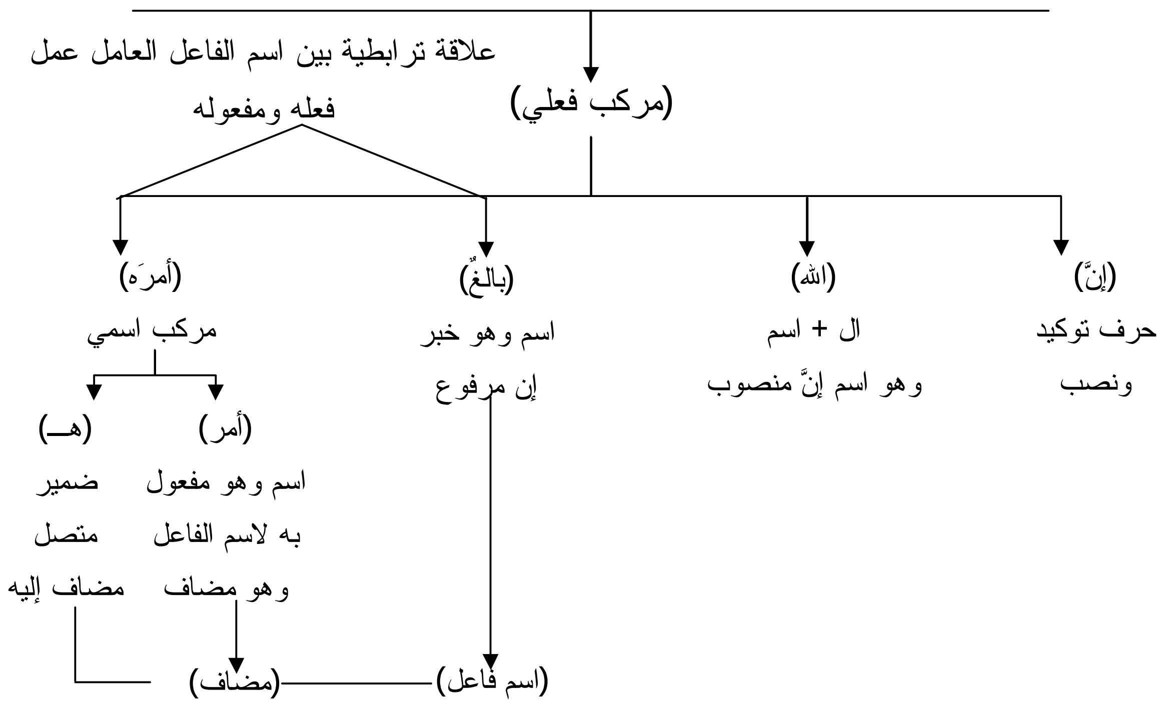
(5) السمين الحلبي، الدر المصون: 353/1-354؛ الألوسي، روح المعاني: 334/9.

(6) الفراء، معاني القرآن: 163/3؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 184/5؛ القيسي، مـشكل إعـراب القرآن: 384/3؛ الزمخشري، الكشاف: 109/4-110؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 324/5؛ ابـن

إنَّ الله بالغُ أمرِه

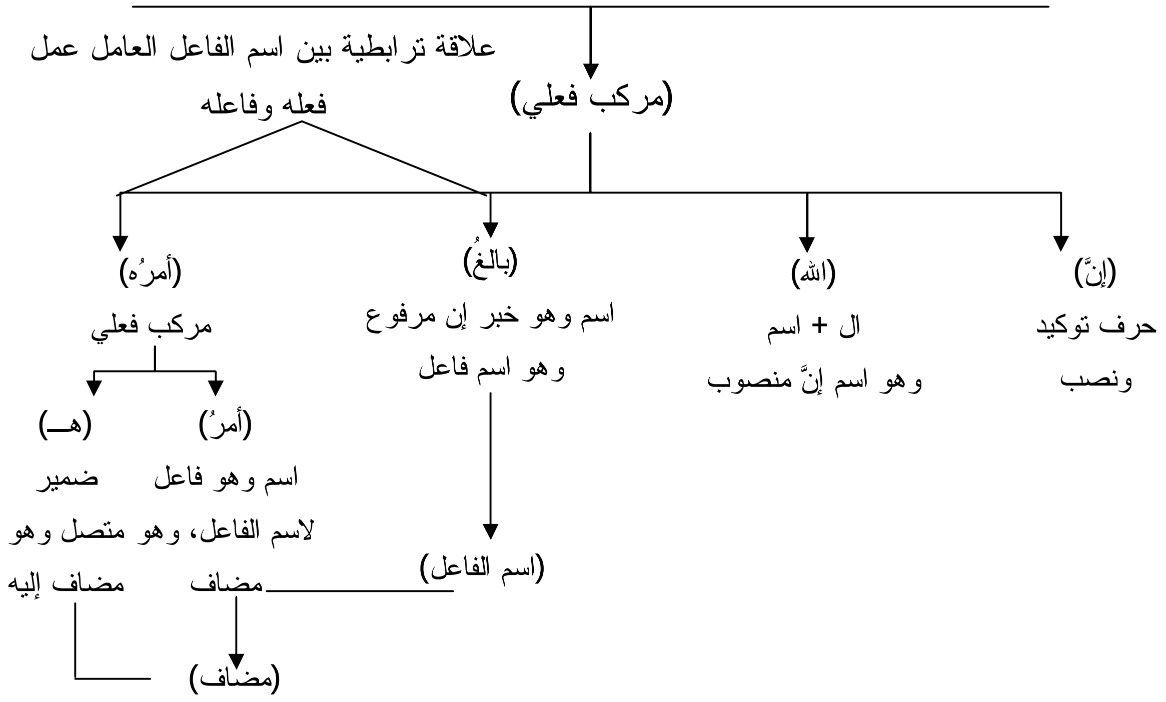


إنَّ الله بالغٌ أمرَه

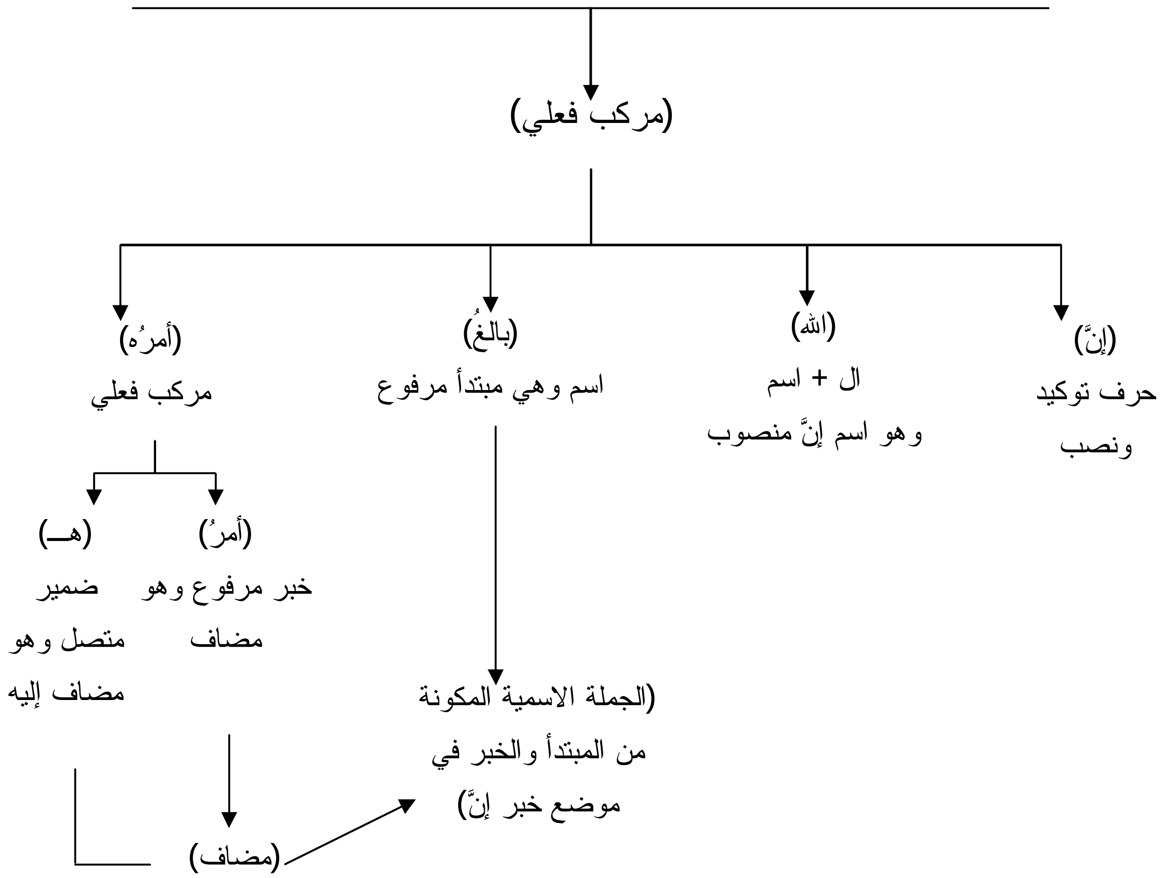


الأنباري، البيان: 444/2؛ العكبري، التبيان: 1227/2؛ الهمذاني، الفريد: 482/4؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 161/17؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 270/8؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 207/8؛ القوجي، حاشية محيي الدين شيخ زاده: 242/8؛ الشوكاني، فتح القدير: 244/5.

إنَّ الله بالغُ أمرُه



إنَّ الله بالغُ أمرُه



ففي النمط الأول أضيف "بالغُ" إلى "أمرِه"، والعلاقة بينهما علاقة ترابطية بين المضاف والمضاف إليه، وفي النمط الثاني فإنَّ "بالغٌ" وضع موضع الخبر "لأنَّ"، وجعله التنوين دالاً على الاستقبال يعمل عمل فعله، فنصب "أمرَه" على المفعولية، أمَّا النمط الثالث فهو محمول على أن الأصل في خبر "إنَّ" "الفعل والفاعل"، وحين اشتق اسم الفاعل من الفعل "بلغ" عَمِلَ عَمَلَ فعله في "أمره" فرفعت على الفاعلية، وفي النمط الرابع حُمِلَ اسم الفاعل على الابتداء ورفع "أمرُه" على الخبر، والعكس صحيح كذلك.

إنَّ الأنماط السابقة محمولة على التحول في التراكيب النحوية، ويمثلها النمط الثاني إذ تحوّل المضاف إليه إلى مفعول به تحت تأثير العمل.

إعمال المصدر:

المصدر هو الاسم الدال على الحدث، الجاري على الفعل، كالضربِ والإكرامِ[(1)].

ومن شواهد إعمال المصدر عند النحَّاس ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ $ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[(2)].

قرأ السبعة "في يوم ذي مسغبة، يتيماً ذا مقربة"، وقرأ الحسن وأبو رجاء وعلي بن أبي طالب "أو أطعمَ في يومٍ ذا مسغبة يتيماً ذا مقربة"[(3)].

---

(1) الأنصاري، أبو عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، (ت761هـ)، (1997)، قطر الندى وبل الصدى، حققه وشرح معانيه وأعرب شواهده: محمد خير طعمه حلبي، ط2، دار المعرفة، بيروت، لبنان: 221-228، يقول ابن هشام: إنَّ المصدر يكون عاملاً إذا أضيف للفاعل نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾، الحج: 40، ويكون عاملاً إذا نون، وإذا عُرِّف بأل التعريف.

(2) سورة البلد، الآية: 14-15.

(3) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 486/8؛ النحَّاس، إعراب القرآن: 232/5؛ ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت370هـ)، (د.ت)، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عنى بنشره: براجشتراسر، دار الهجرة، بيروت، لبنان: 147؛ ابن جني، المحتسب: 428/2؛ الزمخشري، الكشاف: 257/4.

ويوجه النحَّاس قراءة الجمهور على أنَّ "يتيماً" مفعول به منصوب للمصدر "إطعام" ومسوغ عمله المصدر هو التنوين، وذهب إلى خفض "ذي مسغبة" لأنَّها نعت "ليوم"، في حين يوجه قراءة الحسن وأبي رجاء وعلي بن أبي طالب على أنَّ "أطعم" فعل ماضٍ و "ذا مسغْبة" مفعولاً به، وتكون يتيماً على ذلك بدلاً من "ذا مسغبة"[1].

ويرى الفراء أنَّ "ذا مسغبة" –على قراءة من نصب "ذا"- نعت "ليتم" فتقدير الجملة عنده أو "أطعم في يوم يتيماً ذا مسغبة"[2]، وهذا الرأي مرفوض عند النحَّاس، وحجته في ذلك أنَّ النعت لا يتقدم على المنعوت[3].

وذهب ابن خالويه في توجيه "ذا مسغبةَ" مذهباً بعيداً إذ يرى أن "ذا مسغبة" نصبت لأنَّها نعت لاسم محذوف فأصل التركيب عنده أو "أطعمَ فقيراً ذا مسغبة"[4]، ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين أوردوا ما قاله ابن خالويه دون أن يؤيدوه أو يعارضوه، فهي عندهم دخلت في باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه[5].

وزاد بعض النحاة والمفسرين وجهاً جديداً في إعراب "ذا مسغبة" –على قراءة من قرأ بنصبها-، فهي عندهم نعت "ليومٍ" على الموضع، وحجتهم في ذلك أنَّ "يوم" ظرف زمان وحقه النصب، فتقدير الجملة عندهم "اليومَ ذا مسغبة"[6].

---

(1) النحَّاس، إعراب القرآن: 233/5-234.

(2) الفراء، معاني القرآن: 265/3.

(3) النحَّاس، إعراب القرآن: 232/5-233.

(4) ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت370هـ)، (1985)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، مصر: 91.

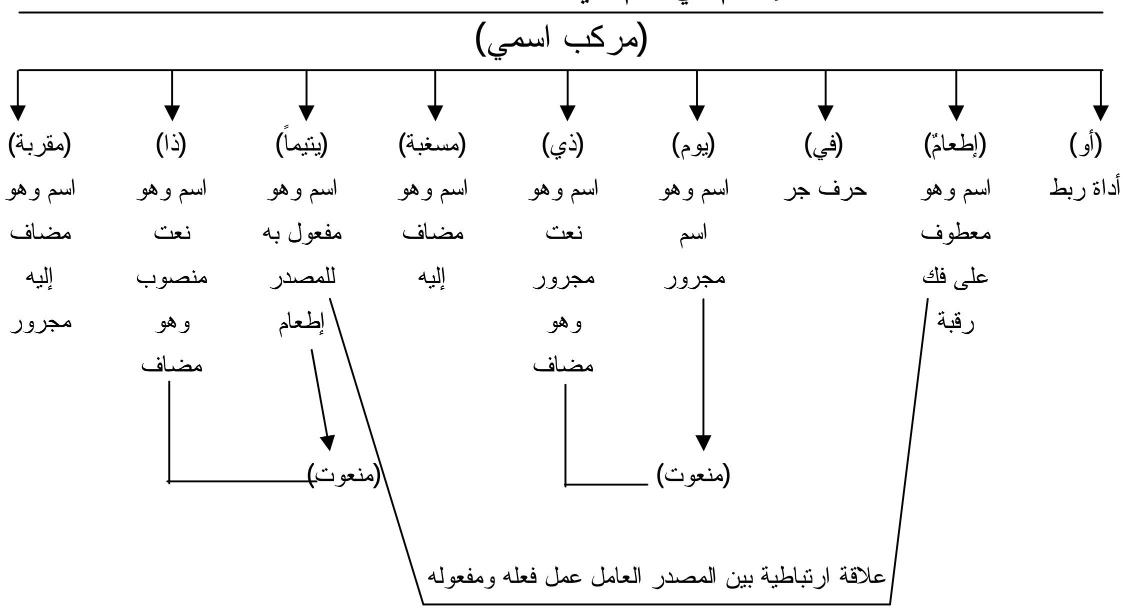
(5) ابن عطية، المحرر الوجيز: 485/5؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 471/8؛ السمين الحلبي، الدر المصون: 9/11-10.

(6) ابن عطية، المحرر الوجيز: 485/5؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 70/9-71؛ الهمذاني، الفريد: 674/4-677؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 471/8؛ السمين الحلبي، الدر المصون: 9/11-10.

ولعلَّ الرأي المرجح ما ذهب إليه جمهور النحاة والمفسرين فهم لم يكثروا التأويلات –في نصب "ذا مسغبة"- ولم يحملوا الآية الكريمة ما لا تحتمله، فقد رأوا أنَّ "ذا مسغبة" مفعولاً به للفعل "أطعم"[1].

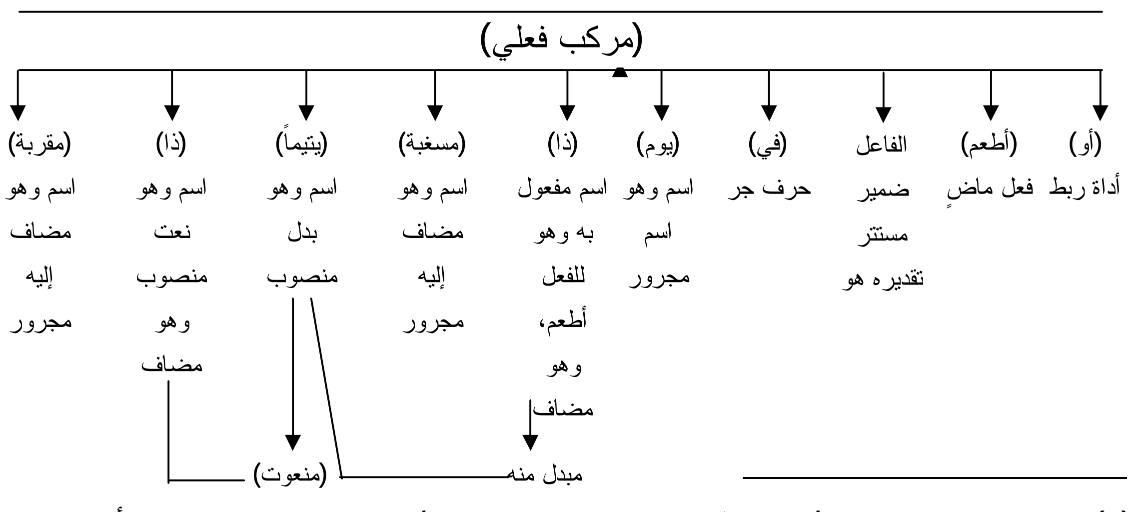
قراءة الجمهور:

أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة



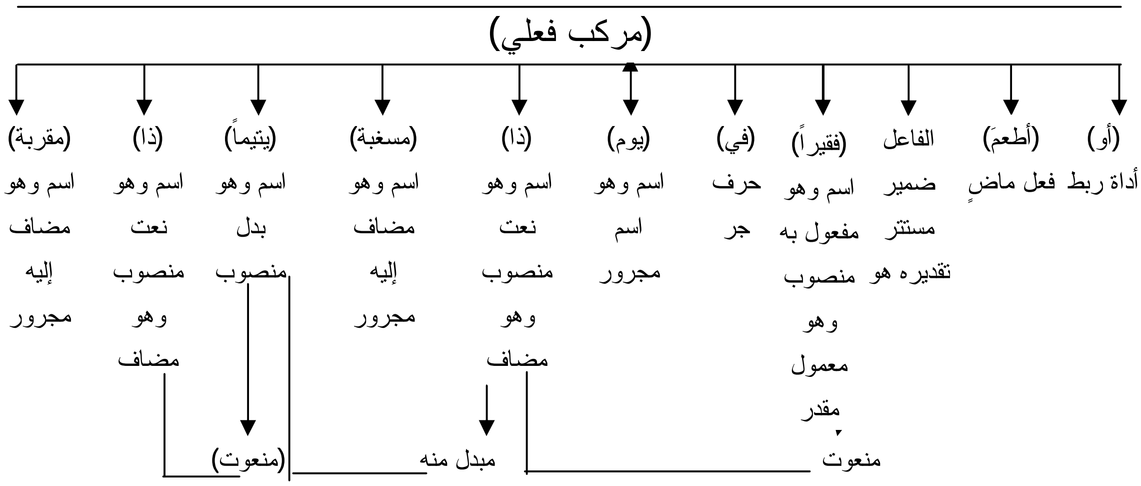
قراءة الحسن وأبي رجاء وعلي بن أبي طالب:

أو أطعمَ في يومٍ ذا مسغبة يتيماً ذا مقربة

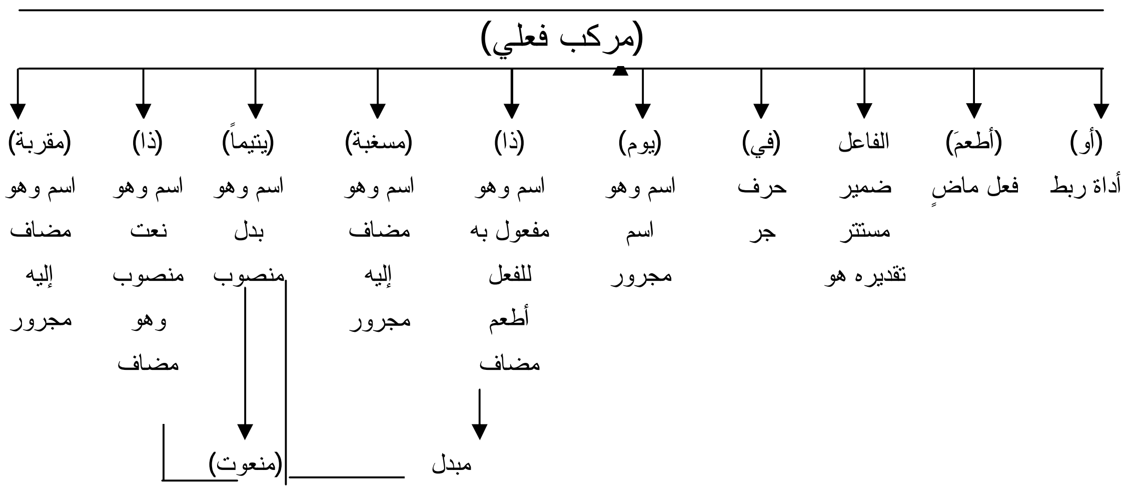


(1) الزمخشري، الكشاف: 257/4؛ الطبرسي، جوامع الجامع : 747/2؛ الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر (ت606هـ)، (1983)، تفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير) مفاتيح الغيب، ط 2، دار الفكر، بيروت، لبنان : 185/31؛ العكبري، التبيان: 1288/2؛ الخفاجي، حاشية الشهاب : 363/8؛ الشوكاني، فتح القدير: 5/444-445؛ الألوسي، روح المعاني: 354/15.

أو أطعمَ فقيراً في يومٍ ذا مسغبة يتيماً ذا مقربة

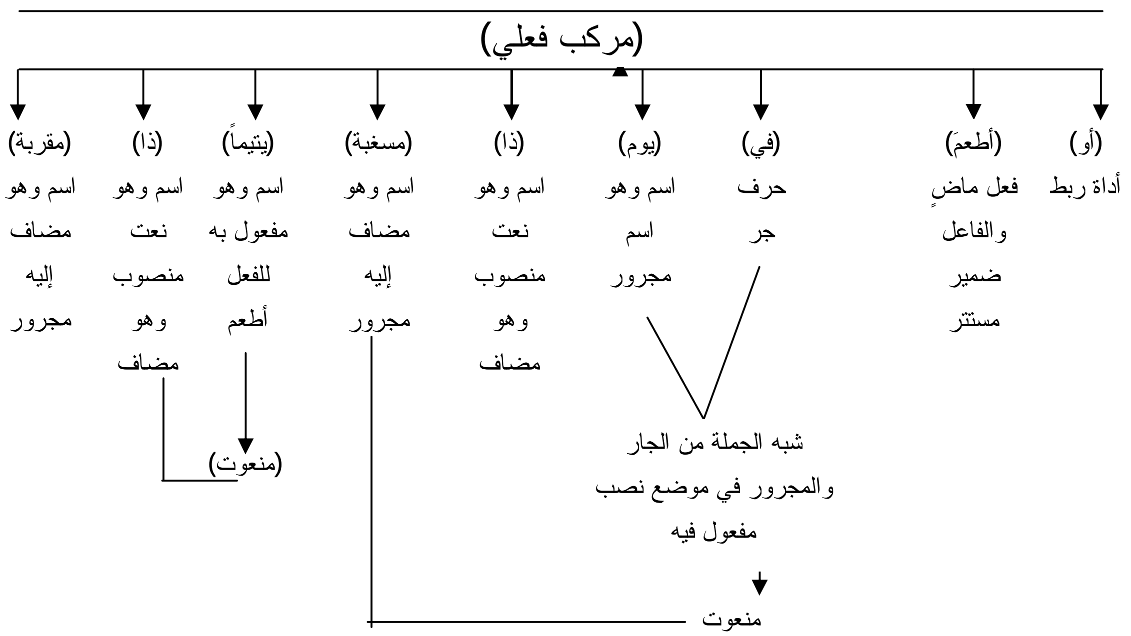


أو أطعمَ في يومٍ ذا مسغبة يتيماً ذا مقربة



في هذا النمط نلاحظ بأنَّ النعت (ذا مسغبة) أقيم مقام المنعوت (فقيراً) بعد حذفه.

أو أطعمَ في يومٍ ذا مسغبة يتيماً ذا مقربة



ففي النمط الأول الممثل بقراءة الجمهور نجد أنَّ "إطعامٌ" وقعت موقع المعطوف على "فكُّ"، ونلاحظ أنَّ التنوين جعل المصدر يعمل عمل فعله فنصب مفعولاً به وهو "يتيماً"، فطبيعة العلاقة بين المصدر العامل عمل فعله والمفعول به هي علاقة ترابطية، ولعلَّ ما يؤيد العلاقة ما نجده في النمط الثاني، ووجوهه المتعددة، فالعلاقة التي تحكم الفعل "أطعم" بالمفعول به هي علاقة ترابطية نجدها في جميع أبواب النحو، أما ما ورد في النمط الثاني من وجوه لا تقبلها العربية، فهو ناتج عن كثرة التأويلات التي اعتمدوها كأنَّها دستور لهم، وهي في حقيقتها تأويلاتٌ مصنوعة أدت إلى تكلف مفسد[1]، ونجد من قال : بأنَّ المصدر العامل عمل فعله نصب "يتيماً"وكذلك من قال : بأنَّ الفعل الماضي "أطعم" نصب "ذا مسغبة" على أنَّها مفعول به، قد استخدم طريقة الاستبدال بين المصدر والفعل أو بين الفعل والمصدر، فوضع المصدر موضع الفعل، وهو ما عبَّر عنه النحويون بأنَّه بدل من اللفظ بالفعل،

---

(1) حسن، عباس، (1966)، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، مصر: 91.

فالفعل لم يلفظ به، ولكن الذي لفظ به هو المصدر [1]، وكذلك في قراءة من قرأ بفعل فقد استبدل المصدر بالفعل.

وفي قوله تعالى : ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلاَّ ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الأَرْضِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾[2].

ويرى النحَّاس أن المصدر المؤول من "أن يفتنهم" في موضع خفض على البدل من "فرعون" -وهو بدل اشتمال - وأجاز النحَّاس نصب المصدر المؤول على أنه مفعول به للمصدر –العامل عمل فعله- "خوف"[3].

ونلاحظ أن بعض النحاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحَّاس في إعراب المصدر المؤول، فهو عندهم مجرور على البدل من "فرعون" وتقدير الجملة "على خوفٍ فتنةٍ من فرعون "، ومثلها في العربية "أعجبني زيدٌ عمله "، وأجازوا نصبها على المفعولية للمصدر المنون "خوف" فأصل التركيب عندهم "على خوفٍ فتنة فرعون"، وزادوا وجهاً جديداً وهو نصب المصدر المؤول على أنه مفعول لأجله على تقدير لام التعليل المحذوفة "، فتقدير الجملة عندهم "على خوف من فرعون وملئهم لأن يفتنهم"[4].

وقرَّر ثلاثة من العلماء ترجيح خفض المصدر المؤول "أن يفتنهم" على أنَّه بدل من "فرعون"[5].

---

(1) عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي: 52-53.

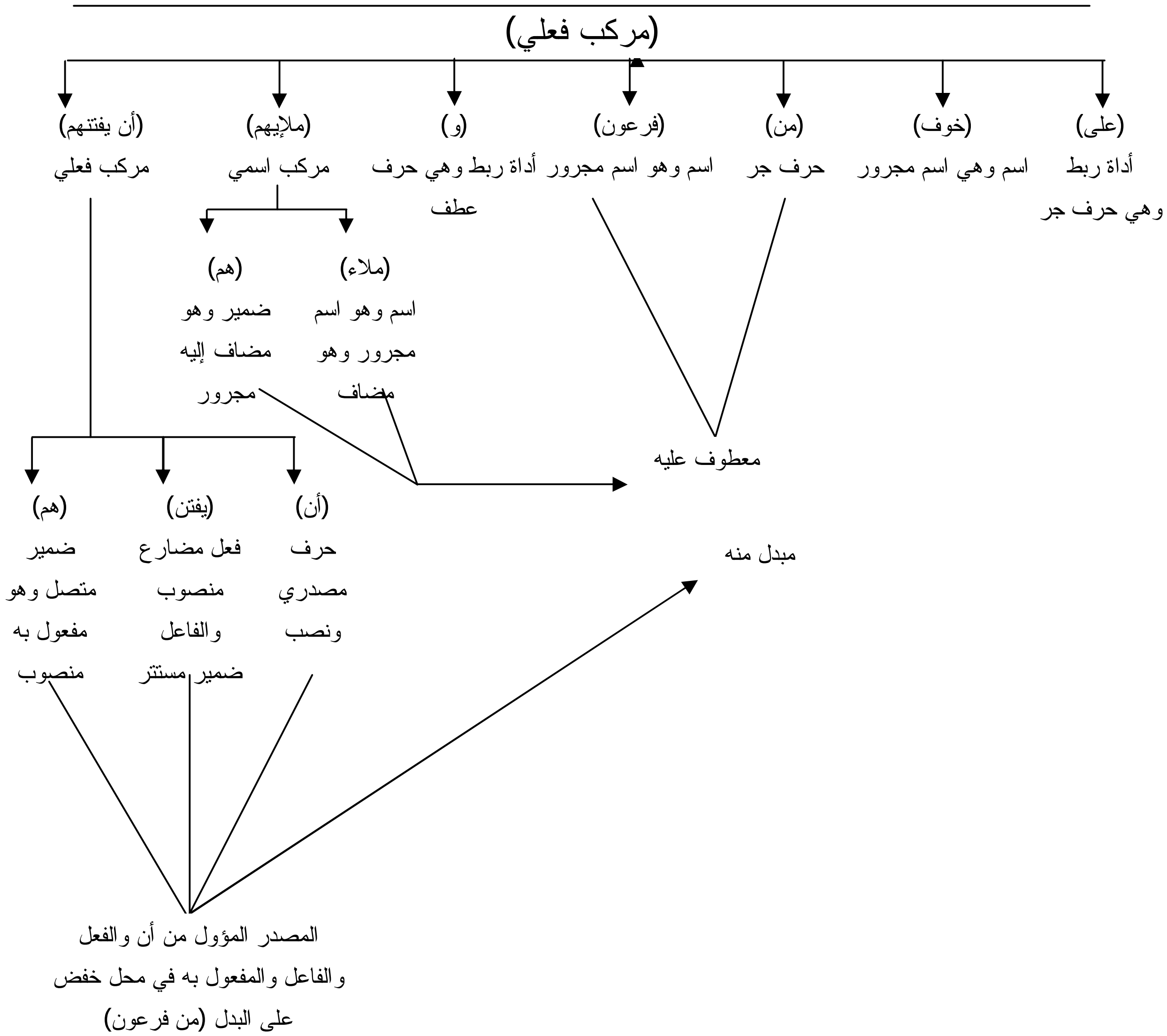
(2) سورة يونس، الآية: 83.

(3) النحَّاس، إعراب القرآن: 265/2.

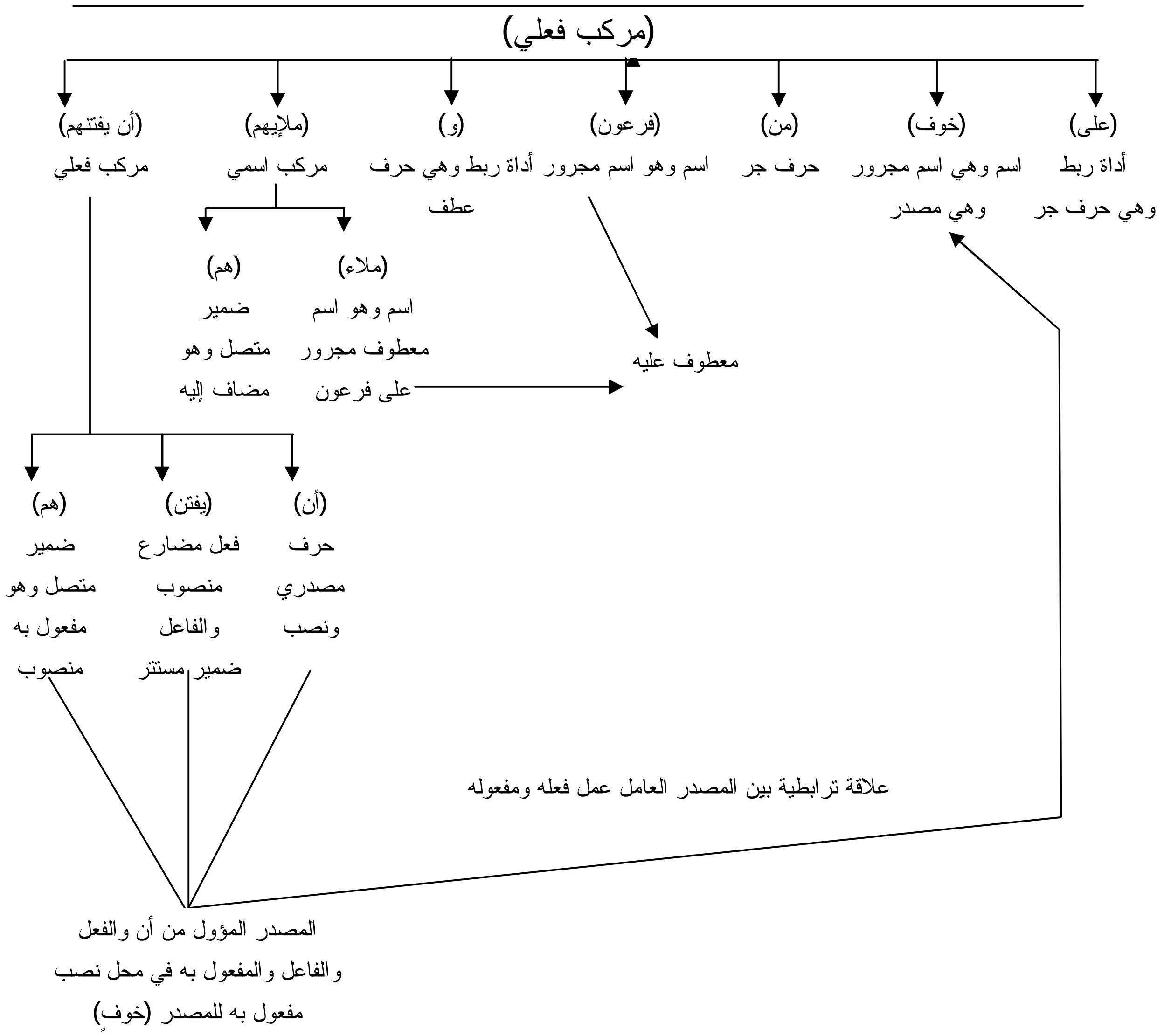
(4) ابن عطية، المحرر الوجيز : 137/3؛ العكبري، التبيان : 684/2؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 370/7؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 184/5؛ السمين الحلبي، الدر المصون : 256/6-257؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 55/5؛ القوجي، حاشية محيي الدين شيخ زاده: 599/4؛ الشوكاني، فتح القدير: 466/2-467؛ الألوسي، روح المعاني : 159/6؛ الأباضي، محمد بن يوسف الوهبي، هيمان الزاد إلى دار المعاد، ط 2، وزارة التراث القومي والثقافة، عَمان ، الأردن: (1993) 113/5.

(5) الطبري، جامع البيان : 593/6؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن : 303/1؛ ابن الأنباري، البيان : 420/1.

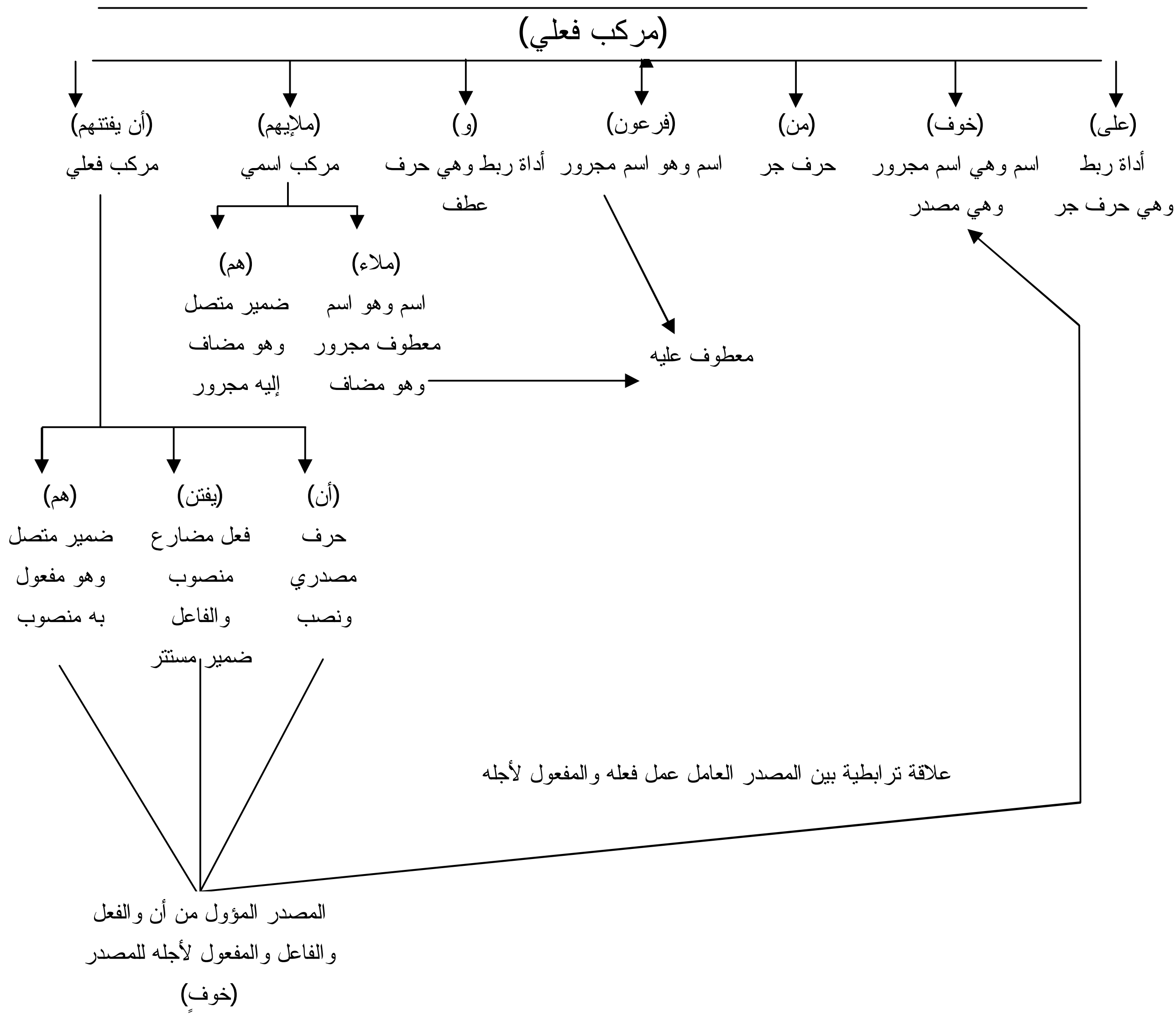
على خوف من فرعون وملإيهم أن يفتنهم



على خوف من فرعون وملإيهم أن يفتنهم



على خوف من فرعون وملئهم أن يفتنهم



ففي النمط الأول كان المصدر المؤول المكون من أن والفعل والفاعل "أن يفتنهم"، بدلاً من "فرعون"، وهو بدل اشتمال مجرور، فأصل التركيب "على خوفٍ فتنةٍ من فرعون "، أما النمط الثاني فكان المصدر المؤول "أن يفتنهم" في محل نصب مفعولاً به للمصدر "خوف" فتقدير الجملةعلى خوفٍ فتنةً من فرعون "، وفي النمط الثالث كان المصدر المؤول في محل نصب مفعولاً لأجله للمصدر "خوفٍ"، فأصل التركيبعلى خوفٍ من فرعون وملايهم لأن يفتنهم "، ونلاحظ أن العلاقة بين الوجوه السابقة هي علاقة ترابطية، فنجدها بين البدل والمبدل منه، ونلاحظها بين المصدر المنون العامل عمل فعله والمفعول به، وكما نجدها بين المصدر المنون العامل عمل فعله والمفعول لأجله.

حذف ناصب المفعول به:

تجيز اللغة للناطقين بها حذف ناصب المفعول به لوجود قرينة لفظية أو معنوية تدل عليه مثل: "ماذا حصدت"، فتقول: "قمحاً"[(1)].

ومن الشواهد على حذف عامل النصب جوازاً عند النحَّاس ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبيِّنُ اللّهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾[(2)].

قرأ عاصم والأعمش وحمزة والكسائي وابن عامر وأبو جعفر وشيبة "قل العفوَ" بنصب "العفوَ"، وقرأ أبو عمرو وابن كثير والحسن وقتادة وابن أبي إسحاق والجحدري واليزيدي "قل العفوُ" برفع "العفوُ"[(3)].

ويوجه النحَّاس قراءة النصب على أنَّ "العفوَ" مفعول به لفعل محذوف جوازاً اهتدى إلى تقديره من خلال السياق الاستفهامي الذي يحمل معنى السؤال، وهو "ماذا

---

(1) السيوطي، همع الهوامع: 18/3؛ حسن، النحو الوافي: 158/2.

(2) سورة البقرة، الآية: 219.

(3) أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 168/2-169؛ النحَّاس، إعراب القرآن : 309/1-310؛ الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت377هـ)، (1987)، الحجة فيالقراءات السبع، تحقيق : بدر الدين قهوجي وبشير جويحاني، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا: 238/2.

ينفقون؟"، فطبيعة هذا السؤال يفرض علينا النصب في "العفوَ"؛ لأنَّنا جعلنا "ماذا" اسماً واحداً ليكون إعرابها مفعولاً به مقدماً للفعل "ينفقون".

وقدر النحَّاس العامل المحذوف من خلال السؤال الاستفهامي "ماذا ينفقون؟"، فعند الإجابة يظهر هذا العامل، فتقول: "ينفقون العفوَ"، في حين يوجه النحَّاس قراءة الرفع في "العفوُ" أنَّه خبر لمبتدأ محذوف اهتدى إلى تقديره من خلال السياق الاستفهامي، ولكن هذا السياق يكون من جهة المعنى دون اللفظ، لأننا فصلنا بين "ما" و"ذا" فجعلنا كلاً منهما كأنه اسم قائم بذاته، فـ "ما" يكون إعرابها مبتدأً و "ذا" يكون إعرابها خبراً، وعلى ذلك يكون أصلُ التركيب "ما الذي ينفقون؟ "، وعليه يكون الجواب "الذي ينفقون العفوُ"[1].

ونلاحظ أن جمهور النحاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحَّاس في توجيه القراءتين دون أن يرجحوا قراءة على أخرى[2]، إلاَّ أنَّ الطبري رجَّحَ قراءة النصب في "العفوَ" متخذاً من الشهرة والشيوع مبدأ لهذا الترجيح[3].

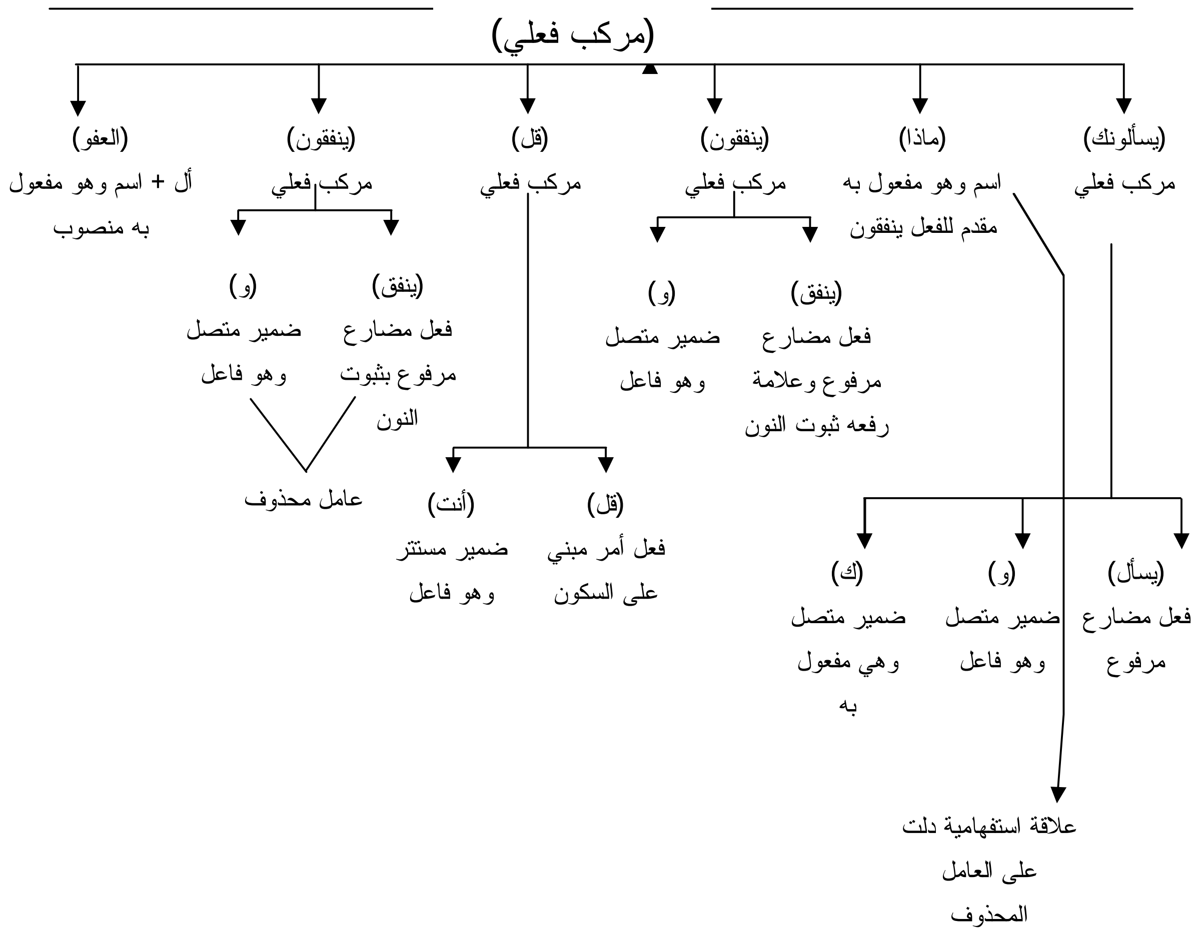
---

(1) النحَّاس، إعراب القرآن: 309/1-310.

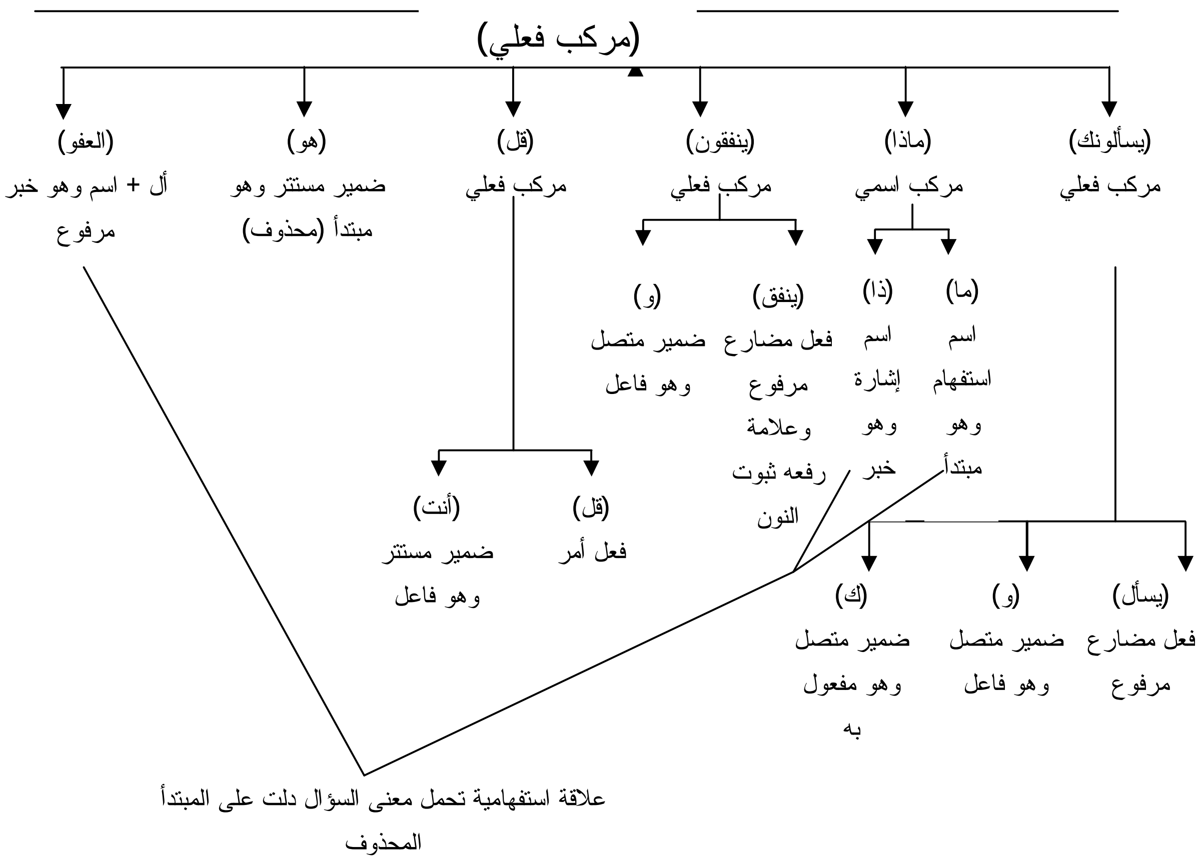
(2) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ)، (1980)، معاني القرآن، ج1، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط 2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر: 141/1؛ الأخفش، معاني القرآن: 185/1؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 293/1؛ الفارسي، الحجة في القراءات السبع: 238/2؛ ابن زنجلة، حجة القراءات: 133-134؛ القيسي، مشكلة إعراب القرآن: 129/1؛ ابن الأنباري، البيان: 135/1؛ العكبري، التبيان: 176/1؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 105/1؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 168/2-169؛ الحلبي، الدر المصون: 408/2-409.

(3) الطبري، جامع البيان: 346/4-347.

يسألونك ماذا ينفقون قل ينفقون العفوَ



يسألونك ماذا ينفقون قل هو العفوُ



ففي النمط الأول جعلنا "ماذا" اسماً واحداً لذلك كان الاختيار النصب في "العفوَ"، أما النمط الثاني فإذا جعلنا "ما" و"ذا" اسمين منفصلين كان الاختيار الرفع في "العفو".

ولعلَّ الاختلاف في إعراب "العفو" مرتبط بالتركيب الاستفهامي فإذا عاملنا "ماذا" على أنها مكونة من قسمين وجب الرفع، أما إذا عاملناه على أنه اسم واحد فوجب النصب، وهذا ما تذهب إليه القاعدة النحوية التي تجيز الرفع والنصب بعد الاستفهام[1]، فالفصل الذي يعتري بعض أسماء الاستفهام يسهم في تعدد صور الإعراب.

---

(1) ابن السراج، الأصول: 273/2.

ومن الأنماط التي وجهها النحَّاس النمط "فواحدةً"في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا﴾(1).

قرأ الجمهور فإن خِفْتُم ألاَّ تعدلوا فواحدةً " بنصب "واحدةً"، وقرأ الحسن والجحدري وأبو جعفر وابن هرمز "فإن خِفتم ألا تعدلوا فواحدةٌ" برفع "واحدةٌ"(2).

ويوجه النحَّاس قراءة الجمهور على أنَّ "واحدةً" مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره "فانكحوا"، فأصل التركيب عنده "فانكحوا واحدةً"، في حين يوجه قراءة الرفع في "واحدةٌ" على أنها مبتدأ والخبر محذوف، فتقدير الجملةُ عنده "فواحدةٌ تقنع"(3).

ومما يمكن ذكرهُ أنَّ النحاة اشتركوا في توجيه النمط "واحدةً" نحوياً، ففي النصب قالوا: إنَّها مفعول به منصوب لفعل محذوف جوازاً، وهذا الفعل يقع موقع جواب الشرط، فتقدير الجملة عندهم فإنْ خِفْتُم ألاَّ تعدلوا فانكحوا واحدةً "، ففي هذا التقدير يكون "فإن خِفْتُم" هو فعل الشرط، أما جوابه فهو "فانكحوا واحدةً".

أمَّا الرفع في "واحدةٌ" فقد وضعوا لها عدة وجوه، فأجازوا رفعها على الابتداء وجعل الخبر محذوفاً، فأصل التركيب عندهم فواحدةٌ كافيةٌ "، ولعلَّنا نلاحظ أنَّ إعرابها مبتدأ لا يتم إلاَّ بوجود مسوغ لذلك الابتداء، والسبب في ذلك أنَّها نكرة، وعلى ذلك يكون مسوغ الابتداء وقوعها بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط، ورفعوا "واحدة" على أنَّها خبر لمبتدأ محذوف فأصل التركيب عندهم فالمقنع واحدةٌ "، وأجازوا رفعها على أنها فاعل لفعل محذوف جوازاً، فتقدير الجملة عندهم "فيكفي واحدةٌ"(4).

---

(1) سورة النساء، الآية: 3.

(2) الطبري، جامع البيان : 579/3-580؛ الزمخشري، الكشاف : 245/1؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 172/3.

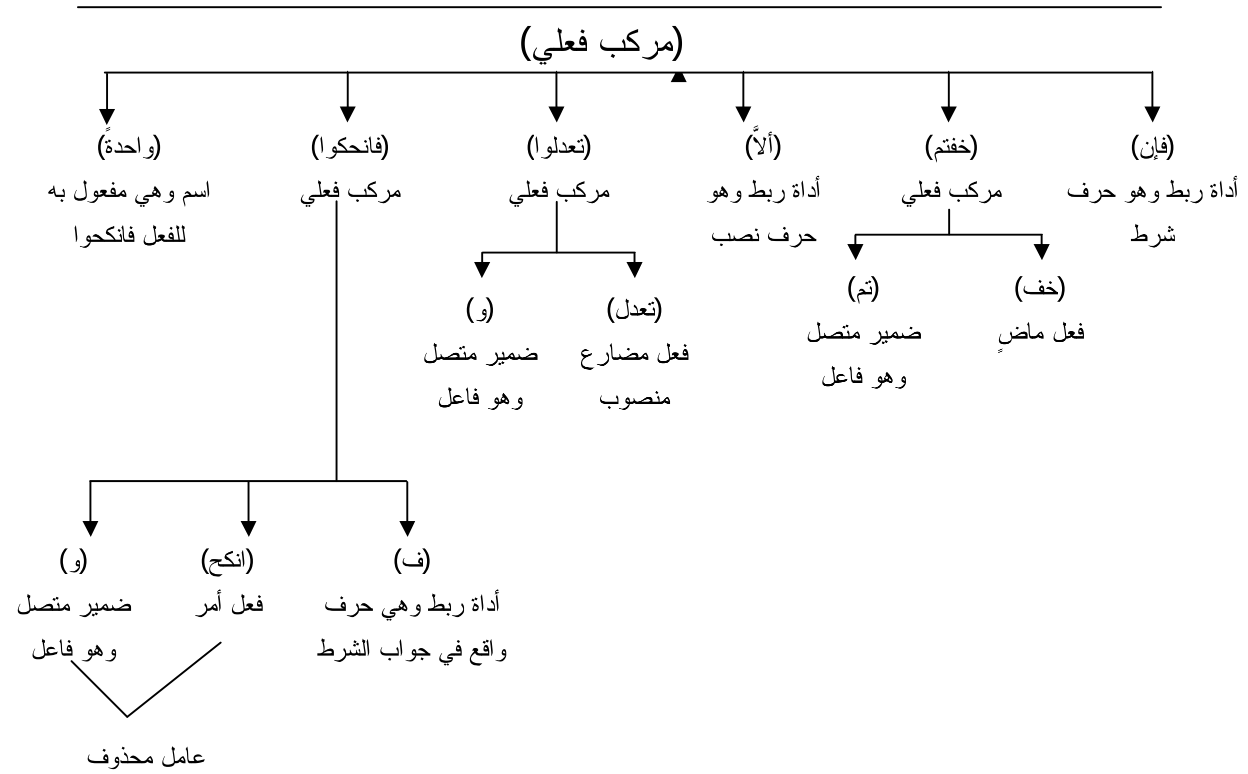
(3) النحَّاس، إعراب القرآن: 434/1.

(4) الكسائي، علي بن حمزه، (ت189هـ)، (1998)، معاني القرآن، أعاد بناءه وقدم له: عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر: 110؛ الفراء، معاني القرآن : 255/1؛ القيسي،

ورجَّح القونوي قراءة النصب في "واحدة"، وحجته أنَّ الجمهور عليها[1].

قراءة الجمهور:

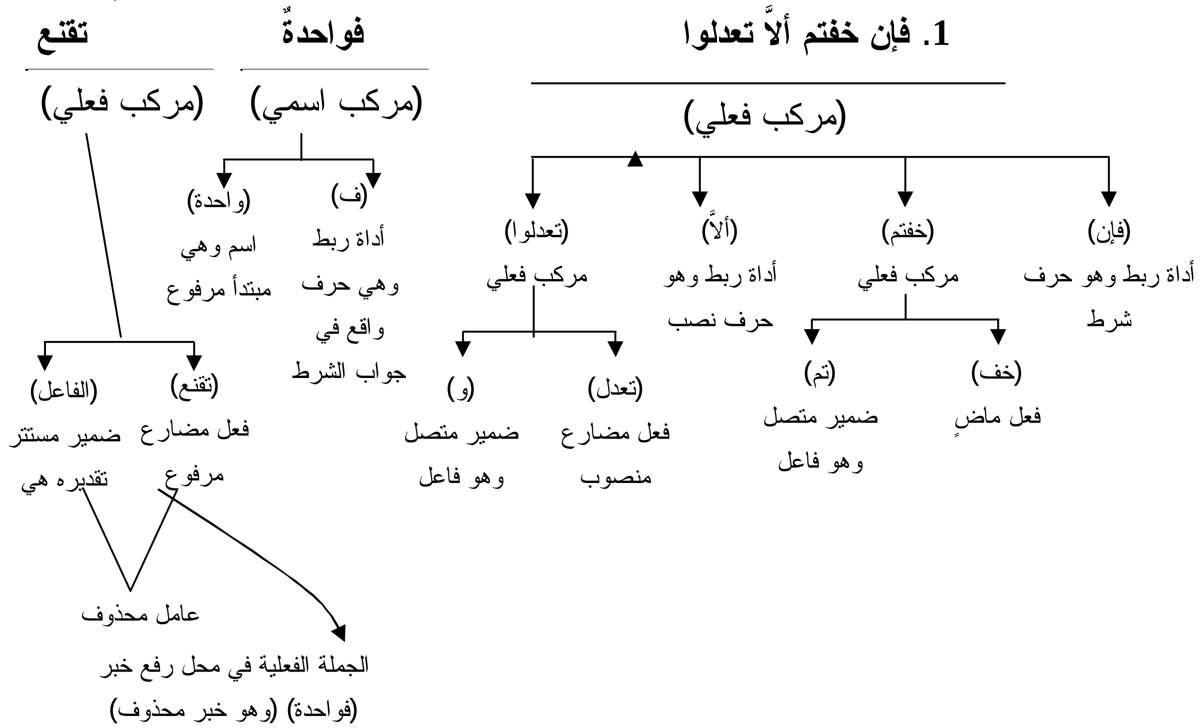
فإن خفتم ألاَّ تعدلوا فانحكوا واحدةً

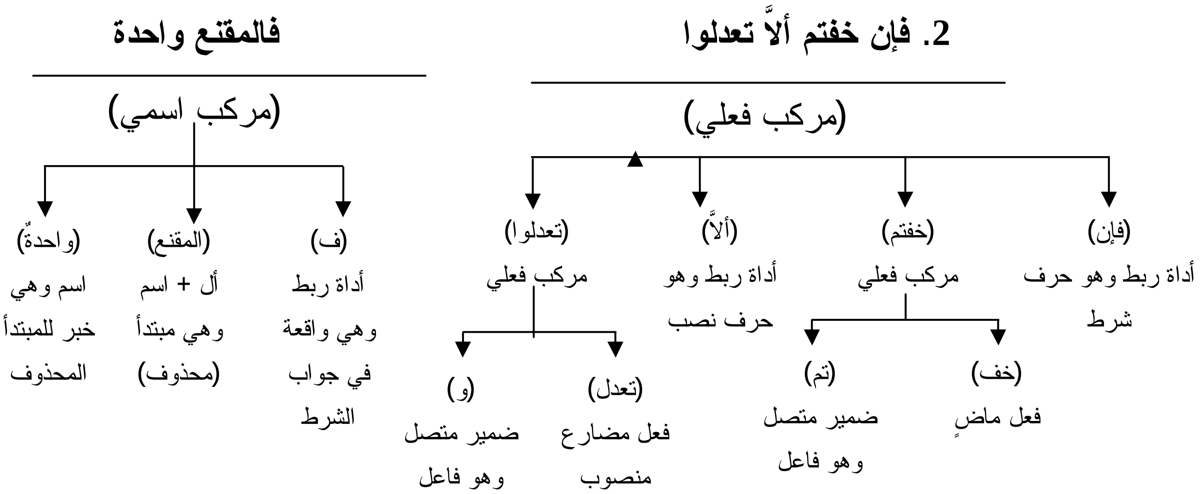


مشكل إعراب القرآن: 189/1-190؛ ابن الأنباري، البيان : 242/1؛ العكبري، التبيان : 328/1؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 172/3؛ الحلبي، الدر المصون: 566/3-567.

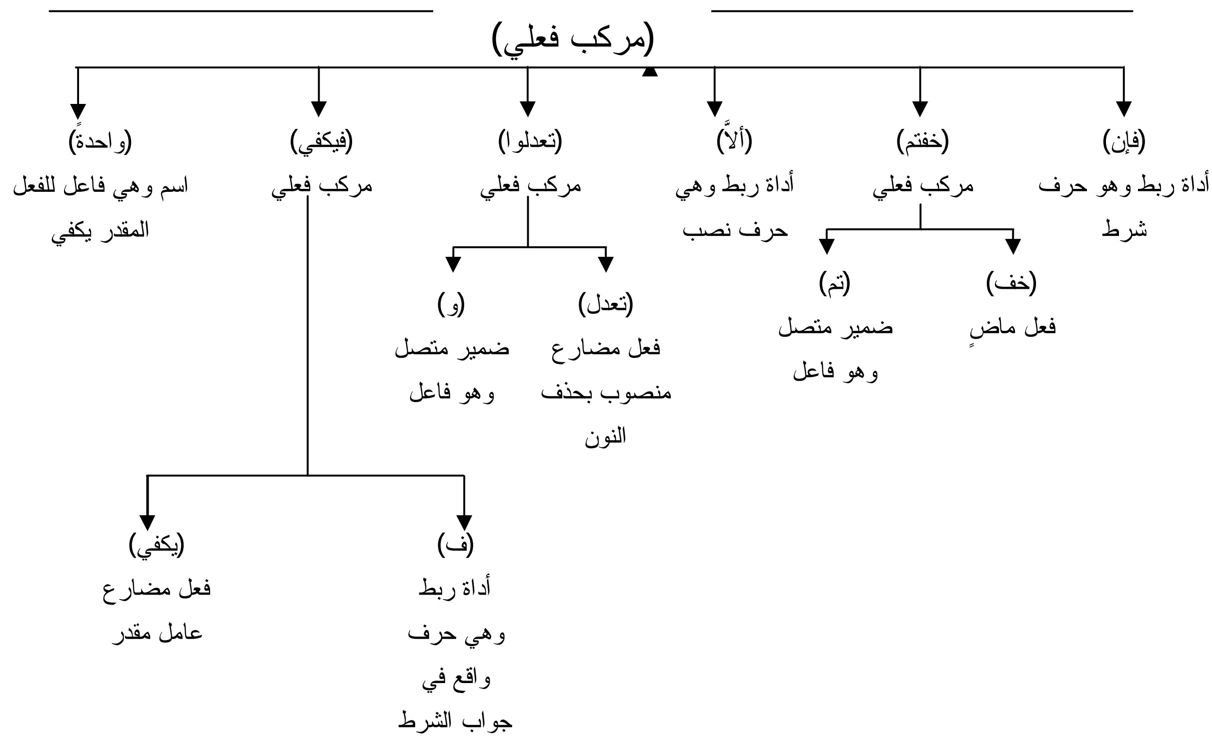
(1) الحنفي، حاشية القونوي: 21/7.

قراءة الحسن والجحدري وأبي جعفر وابن هرمز، تحتمل ثلاثة أوجهٍ، وهي:





فإن خفتم ألاَّ تعدلوا فيكفي واحدةٌ



ففي النمط الأول الممثل بقراءة الجمهور نُصِبَ النمط "واحدةً" على أنه مفعول به لفعل محذوف جوازاً تقديره "فانكحوا"، وهذا الفعل المقدر يمثل جواب الشرط، أمَّا عن فعل الشرط، فهو "فإن خفتم".

أمَّا النمط الثاني وما يندرج تحته من وجوه، فهي تقديرات وتأويلات لجأ إليها النحاة، فأجازوا رفعها على أنَّها مبتدأ والخبر محذوف فتقدير الجملة عندهم "فواحدةٌ تقنع"، ورفعوها على الخبر ويكون المبتدأ محذوفاً، فأصل التركيب "فالمقنعُ واحـــدةٌ" وأجازوا رفعها على الفاعلية لفعل محذوف جوازاً تقديره "فيكفي واحدةٌ".

إنَّ المسوغ لمثل هذه التقديرات هو رغبة النحاة في تثبيت قاعدتهم وتعميمها على الاستعمالات اللغوية، وهذه القاعدة تنص على أنَّ الكلام لا بدَّ أن يتكـــون مـــن مسند ومسند إليه، فلا ضير عندهم من إدخال عاملٍ يسوغ انتقال الحركة الإعرابيـــة من النصب إلى الرفع.

ذهب سيبويه إلى أنَّ حذف العامل في المفعول به صار بمنزلة المثل، ومنه قول العرب: "هذا ولا زعماتك " أي "ولا أتوهم زعماتِك"[1]، وينطبق ذلك على الأمثلة التي جرت مجرى المثل وثبتت كما يثبت المثل، وصارت جزءاً من مكونات الذاكرة اللغوية.

ومن الأنماط التي عالجها النحَّاس في هذا الباب ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقُولُواْ ثَلاَثَةٌ انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ إِنَّمَا اللّهُ إِلَـهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَات وَمَا فِي الأَرْضِ وَكَفَى بِاللّهِ وَكِيلاً﴾[2].

موطن الشاهد "خيراً" إذ يرى النحَّاس أن نصب "خيراً" لا يخرج عن ثلاثة وجوه أوردها منسوبةً إلى قائليها[3].

فالوجه الأول: رأي سيبويه الذي ذهب إلى أنَّ نصب "خيراً" تمَّ بوقوع فعلٍ متروك إظهاره –أي محذوف- وحجته أنَّه لما قال : "انته" فإنَّه يريد أن يخرجه من أمر ويدخله في آخر، وكأنَّه قيل: "وآتوا خيراً لكم" فــ"آتوا" هو العامل المحذوف عند سيبويه[4]، وقاس عليه قول الشاعر[5]:

فَوَاعِدِيهِ سَرْحَتِيْ مالِكٍ   أو الرُّبى بينَهُما أَسْهَلا

موطن الشاهد نصب "أسهلا" على أنَّه مفعول به لفعل مضمر تقديره "ليأتِ أسهلَ الأمرين".

---

(1) سيبويه، الكتاب: 309/1-310.

(2) سورة النساء، الآية: 171.

(3) النحَّاس، إعراب القرآن: 509/1.

(4) سيبويه، الكتاب: 282/1-283.

(5) ابن أبي ربيعة، عمر، (1955)، ديوان عمر بن أبي ربيعة، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان : 306؛ وروي البيت:

وواعديه سَدْرَتي مالكٍ   أو ذا الذي بينهما أسهلا

انظر: سيبويه، الكتاب: 283/1؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 135/2؛ ابن الأنباري، البيان : 279/1.

وأيد بعض النحاة والمفسرين ما ذهب إليه سيبويه في نصب "خيراً" على أنَّه مفعول به لفعل محذوف وجوباً، تقديره "وآتوا خيراً"، وحجتهم في ذلك أنَّ الله لمـــا بعثهم على الإيمان نهاهم عن التثلث فأمرهم بالابتعاد عن أمرٍ فيه شر لهم، و أمرهم بالدخول في أمرٍ فيه خير لهم، ولذلك قيل :آتوا خيراً أو اقصدوا خيراً "، ونلاحظ أنَّ مثل هذه الأنماط سمعت عن العرب، ومنه قولهم انته يا فلان أمــراً قاصـــداً "، أي "انته يا فلان وأتِ أمراً قاصداً"[(1)]، ولعلنا نجد أن العرب قد نطقت بهذا القول دون أن يظهروا العامل؛ لأنَّه كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل وثبت كما يثبت المثل، وفسر صاحب كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيـــدي نـــصب "خيراً"، فقال: "انتصبت لتمام الكلام والاستغناء عن العامل؛ لأنَّه يحـــسن الـــسكوت عنه"[(2)]. إنَّ هذا القول يمثل ما قاله سيبويه أجمل تمثيل، فالسكوت عن العامل وعدم إظهاره دليلٌ على جواز حذف الفعل لكثرته في الكلام.

أمَّا الوجه الثاني : فيمثله أبو عبيدة الذي يرى أنَّ "خيراً" نصبت؛ لأنَّها خبـــر لكان المحذوفة هي واسمها، فتقدير الجملة عنده "انتهوا يكن خيراً لكم"[(3)].

---

(1) الزمخشري، الكشاف: 593/1؛ الطبرسي، جوامع الجامع : 315/1؛ القيسي، أبو علي الحـــسن بـــن عبدالله، (1987)، إيضاح شواهد ا لإيضاح، تحقيق: محمد بـــن محمـــود الـــدعجاني، دار الغـــرب الإسلامي، بيروت، لبنان : 228/1؛ ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بـــن علـــي بـــن محمـــد، (2002)، المسير في علم التفسير، دار ابن حزم، بيروت، لبنان : 259/2؛ الشلوبين، أبو علـــي بن محمد بن عمر الأزدي، (1994)، شرح المقدمة البجزولية الكبير، تحقيق: تركي بن ســـهو بـــن نزال العتيبي، ط 2، بيروت، لبنان : 1084/3؛ الإشبيلي ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): 408/2؛ الخازن، علاء الدين بن محمد بن إبراهيم (ت725هــ)، (1979)، تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، دار الفكر، القاهرة، مـــصر : 419/1؛ الـــسيوطي، همـــع الهوامع: 91/3؛ الألوسي، روح المعاني: 198/3.

(2) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (1987)، كتاب الجمل في النحو المنسوب إليه، تحقيق: فخـــر الـــدين قباوة، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 79-81.

(3) أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (1981)، مجاز القـــرآن، ط2، مؤســـسة الرســـالة، بيـــروت، لبنـــان : 143/1؛ الكسائي، معاني القرآن: 122.

ويتبنى ثلاثة من المفسرين رأي أبي عبيدة في نصب "خيراً" على أنَّه خبر لكان المحذوفة هي واسمها، وقدّروا الجملة بـ"فآمنوا يكن الإيمانُ خيراً لكم"[1].

وردَّ الفراء ما ذهب إليه أبو عبيدة في نصب "خيراً" على أنَّها خبر لكان المحذوفة هي واسمها، وحجته في هذا الرد تكمن في جهتين فالجهة الأولى: أنَّ كان واسمها لا تحذف إلاَّ في مواضع محددة.

أمَّا الجهة الثانية : فإنَّنا نجد القياس يبطل هذا الحذف، واحتج في تفسير ذلك بمثالين سمعا عن العرب، فالعربُ تقول :اتّق الله تكن محسناً "، فلا يجوز في هذا المثال إضمار "تكن"؛ لأنَّ الجملة تصبح اتّقِ الله محسناً" وقالت العرب : "انصرنا تكن أخانا"، فلا يصح أن تقول: "انصرنا أخانا"[2].

أمَّا الوجه الثالث : فقول الفراء الذي نصب "خيراً" على أنَّها نعت لمصدر محذوف، فتقدير الجملة عنده انتهوا انتهاءً خيراً لكم "، فعندما حذفت "انتهاءً" حلت "خيراً" مكانها فأصبح إعرابها مصدراً ناب عن المفعول المطلق المؤكد لعامله[3].

ولعلَّ هذا التفسير يوضح لنا ما أرادهُ الفراء في نصب "خيراً" على أنَّها نعت لمصدر محذوف، فباطن الآية يحذر من الانتهاء باللسان دون القلب.

ويتبنى البروسوي رأي الفراء في نصب "خيراً" على أنَّها نعت لمصدر محذوف[4].

وذهب مكي إلى نصب "خيراً" على الحال، وهذا الوجه حكاه بعض الكوفيين، وتبعه في ذلك العكبري والسمين الحلبي، ووصفوه بأنَّه بعيد وفاسد[5].

---

(1) انظر الرازي، تفسير الفخر الرازي : 116/11؛ ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل القرشي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق : علي الشيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان : (1995) 559/1؛ الشوكاني، فتح القدير: 622/1.

(2) الفراء، معاني القرآن: 296/1؛ الطبري، جامع البيان: 33/5.

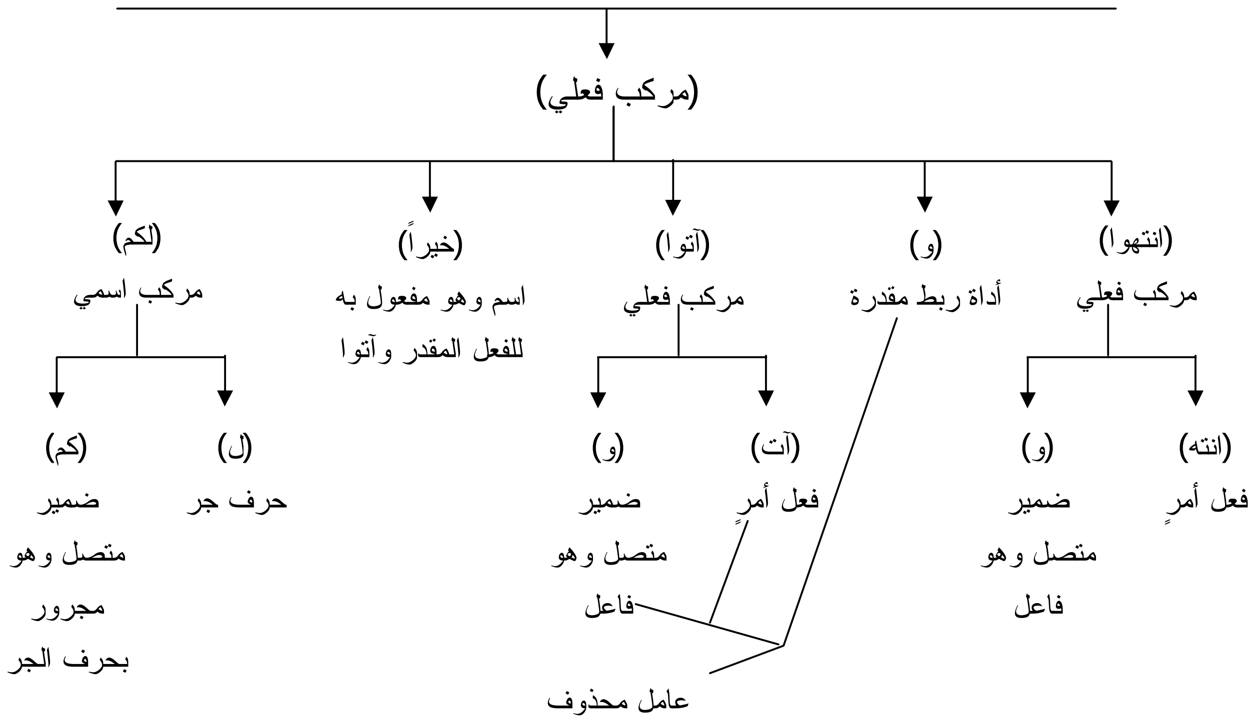
(3) الفراء، معاني القرآن: 295/1.

(4) البروسوي، تنوير الأذهان في تفسير روح البيان: 299/1.

(5) مكي، مشكل إعراب القرآن : 213/1؛ العكبري، التبيان : 411/1؛ السمين الحلبي، الدر المصون: 165/4.

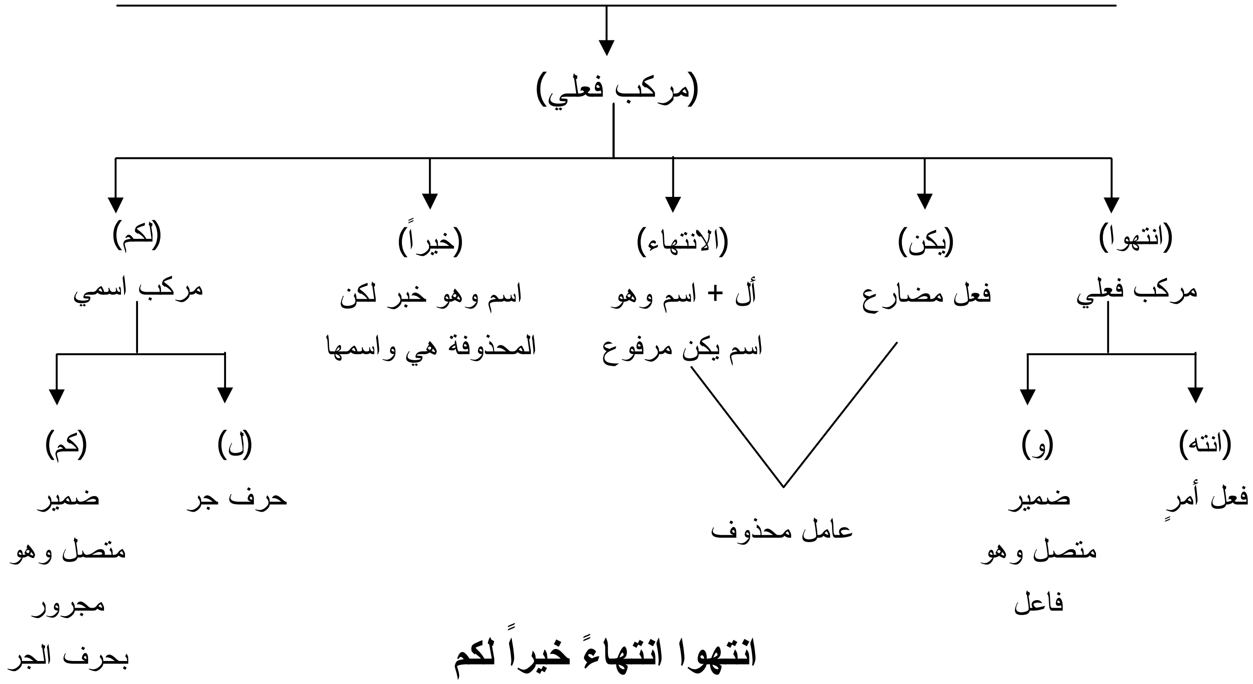
ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون الوجوه التي قالها النحَّاس دون أن يرجحوا أياً منهما على الآخر(1).

انتهوا وآتوا خيراً لكم

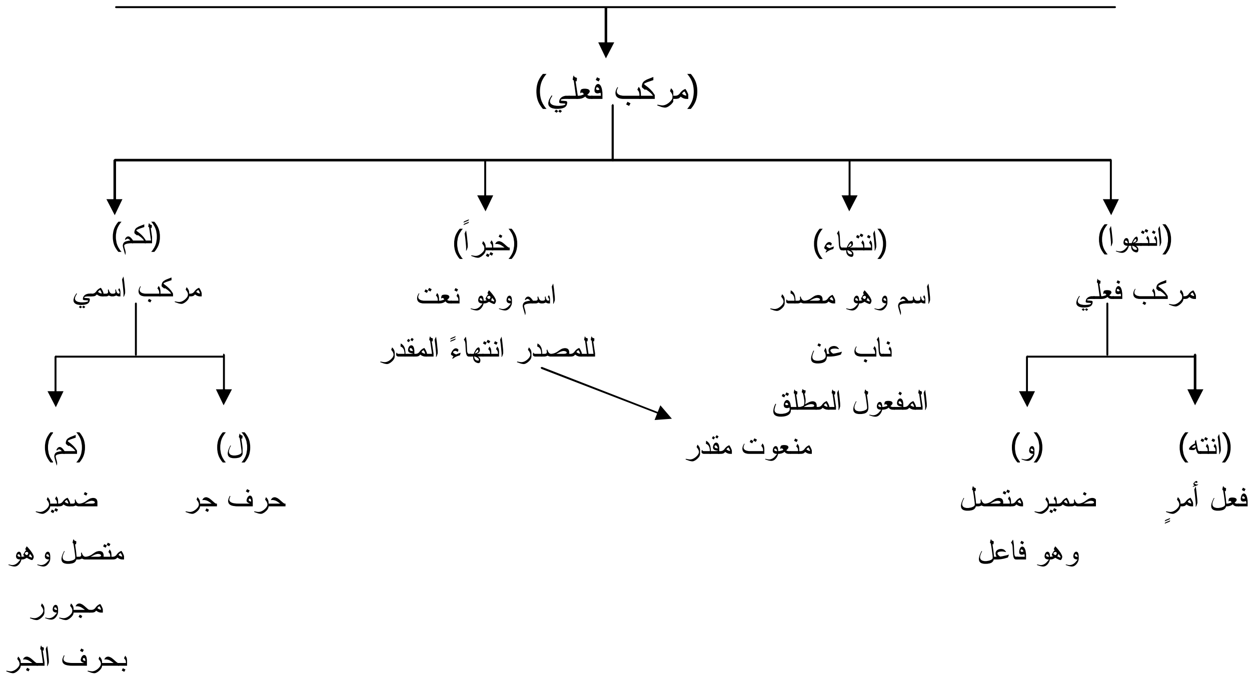


(1) مكي، مشكل إعراب القرآن: 213/1-214؛ ابن الأنباري، البيان: 278/1-279؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 139/2؛ العكبري، التبيان: 411/1؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 25/5؛ الغرناطي، التسهيل لعلوم التنزيل: 165/1؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 416/3؛ السمين الحلبي، الدر المصون: 165/4؛ البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبدالله الشيرازي، (ت685هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، (د.ت): 136؛ الأباضي المصعبي، هيمان الزاد: 270/5.

انتهوا يكن الانتهاءُ خيراً لكن



انتهوا انتهاءً خيراً لكم



فالنمط الأول محمول على إعراب "خيراً" على أنَّها مفعول به لفعل محـــذوف تقديره "آتوا"، أما النمط الثاني فمحمول على إعراب "خيراً" على أنَّها خبـــر لكـــان المحذوفة هي واسمها، وفي النمط الثالث أعربت "خيراً" نعتاً لمصدر محذوف.

إنَّ اعتراف النحاة بعروبة مثل هذه الجمل دفعهم لتعدد وجوه الإعراب فيهـــا محاولة منهم لإحكامها وضبطها وفق أنظمة القاعدة النحوية، ونلاحظ أنَّهـــم قـــدموا الشروح الكافية لتأويل عمل العنصر الذي أدى إلى النصب، فاختلاف النحاة بإعراب مثل هذه العبارات نابع من اختلافهم في تقدير العامل الذي أدى إلى النصب.

3.1 المفعول المطلق:

هو المصدر المنصوب للتأكيد أو لعدد المرات أو لبيان النوع، وسمي مفعولاً مطلقاً لصحة إطلاق صيغة المفعول على كلِّ فردٍ من غير تقييـــد بالجـــار بخـــلاف المفاعيل الأخرى[1].

وهذا يعني أنَّه لا فرق بين اللازم والمتعدي من الأفعال فكلاهما يمكن إطلاق صيغة المفعول منه، بخلاف المفاعيل الأخرى كالمفعول به مثلاً، فنحن لا نـــستطيع إطلاق صيغة المفعول به إلاَّ بوساطة حرف الجر، كقولنا: "ذهبتُ إلى بيتِ زيدٍ"[2].

العامل في المفعول المطلق:

يقول السيوطي: "ناصب المفعول المطلق مثله –أي المصدر- ووصـــفه أي اسم الفاعل[3]، أو اسم المفعول، والفعل بأن كان من لفظه"[4].

ومن الأنماط التي عالجها النحَّاس النمط "قرضاً"في قوله تعالى : ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾[5].

---

(1) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، (1982)، الكليات معجم في المـــصطلحات والفـــروق اللغوية،وزارة الثقافة، دمشق، سوريا : 192/4؛ الأزهـــري، خالـــد بـــن عبـــدالله، (د.ت)، شـــرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، بيروت، لبنان: 323/1.

(2) عبابنة، تطور المصطلح النحوي: 98.

(3) نصب اسم الفاعل مفعولاً مطلقاً عند النحَّاس في سورة "المرسلات" من الآية: 2-4، وعدّها مصادر مؤكدة، وأيده بذلك مجموعة من العلماء، انظر :مشكل إعـــراب القـــرآن : 740/2؛ الحلبـــي، الـــدر المصون: 630/10.

(4) السيوطي، همع الهوامع: 90/3.

(5) سورة الحديدة، الآية: 11.

وذهب النحَّاس إلى أنَّ نصب النمط "قرضاً"على أنه اسم للمصدر [1]، ومثَّل له بـــ"أجابَ إجابةً"، وأجاز نصب "قرضاً" على أنَّه مفعول به للفعل "يقرض"، ومثَّل له بـــ"أقرضتهُ مالاً"[2].

ولا يختلف مكي مع النحَّاس في إعراب "قرضاً"، فمكي يـــرى أنَّ "قرضـــاً" مصدر أتى على غير المصدر -أي اسم مصدر - وأضاف بأنَّه يجوز إعرابه علـــى أنه مفعول به، وكأنه قيل: "يقرض الله مالاً حلالاً"[3].

ولعلَّ دلالة التفسير ترجّح نصب "قرضاً" على أنَّه مفعول به للفعل "يقرض"، هذا ما أورده بعض المفسرين، فالاقتراضُ عندهم يتم بالعين -أي وجهاً لوجه - على نحو يطلب بدله، ويسمى الإخلاص في الإنفاق؛ أي إعطاء الله وتحري أكرم المال، وأفضل الجهات، فالمعنى عندهم "من ذا الذي ينفق ماله فـــي ســـبيل الله رجـــاء أن يعوضه فإنه كمن يقرضه "، ومنه قول العرب "الأيادي قروض"، وينطبق ذلك علـــى كلِّ من قدّم عملاً سيئاً يستوجب به عقوبة فقد أقرض، فلذلك قال تعـــالى : "قرضـــاً حسناً"؛ لأنَّ المعصية قرض سيئ، وقالوا أيضاً : إنَّ "القرض" يأتي بمعنى "الصدقة"؛ لأنَّ أصل القرض القطع ثم سمي ما يقطعه الرجل من أمواله فيعطيه لآخر "قرضاً"، وعلى ذلك يكون المعنى "من ذا الذي يقرض الله مالاً حسناً "، بمعنى "حلالاً طيباً"[4]، وفي ذلك نجد أن بعض النحاة والمفسرين رجحوا نصب "قرضاً" على أنَّها مفعول به للفعل "يقرض"؛ وحجتهم أنَّ التركيب يدل على المفعولية فتقدير الجملة عندهم "من ذا الذي يقرض الله مالاً حسناً"[5].

---

(1) اسم المصدر: هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه من ناحية الاشتقاق بنقص بعـــض حروفه عن حروف المصدر، انظر: حسن، النحو الوافي: 186/2.

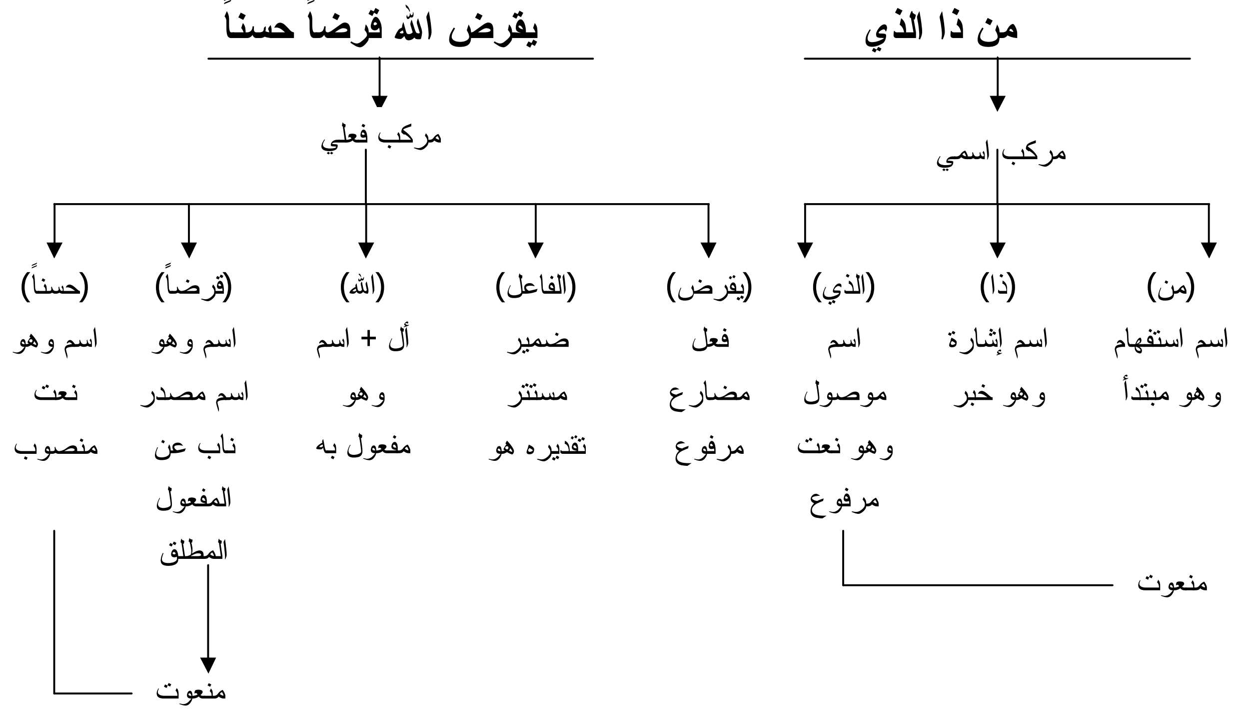
(2) النحَّاس، إعراب القرآن: 355/4.

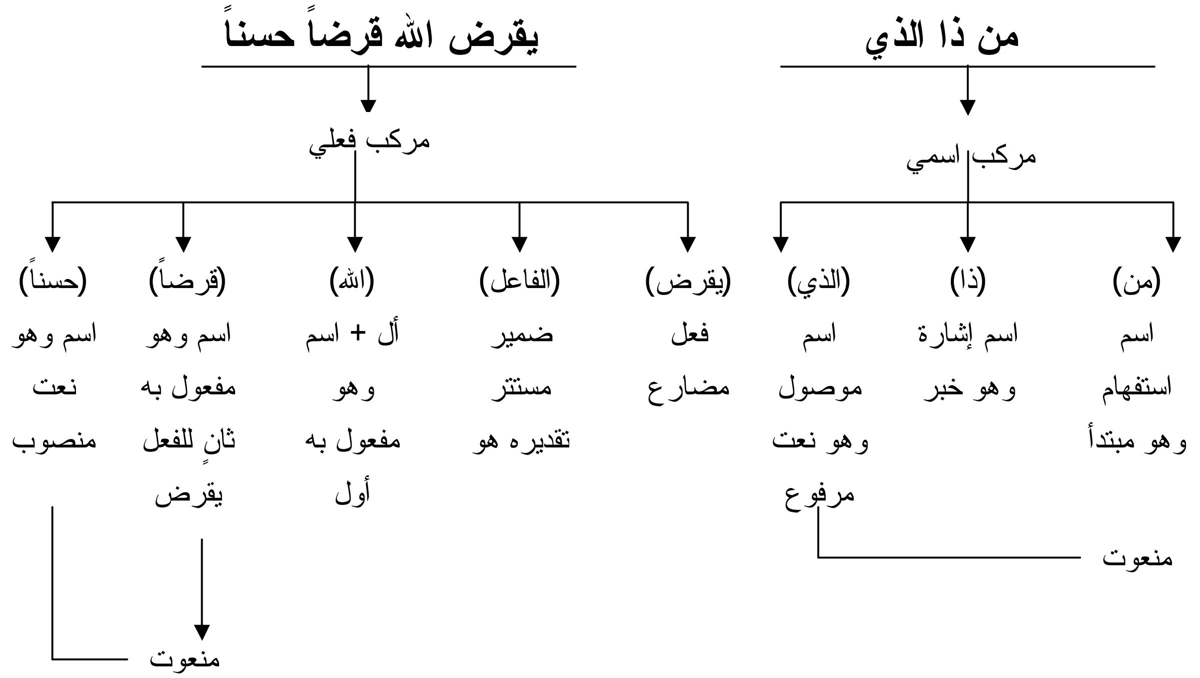
(3) مكي، مشكل إعراب القرآن: 717/2.

(4) الزمخشري، الكشاف: 65/4؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 242/17؛ أبو حيان، تفسير البحـــر المحيط: 219/8، 125/2؛ السمين الحلبي، الدر المـــصون : 240/1، 509/2؛ البروســـوي، روح البيان في تفسير القرآن: 357/9-358؛ الشوكاني، فتح القدير: 202/5.

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز: 261/5؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 156/8؛ الألوسي، روح المعاني.

وذهب بعضهم إلى ترجيح نصب "قرضاً" على أنَّه مفعول مطلق نـاب عنـه اسم المصدر، فتقدير الجملة عندهم "من ذا الذي يقرض الله إقراضاً حسناً"[1].





---

(1) الأخفش، معاني ا لقرآن: 536/2؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 123/5؛ الطبري، جامع البيان: 675/11؛ ابن الجوزي، زاد المسير: 344/7؛ الحنفي، حاشية القونوي: 447/11-448.

ففي النمط الأول نصبت "قرضاً" على أنَّها اسم مصدر لـ لفعل "يقرض"، فتقدير الجملة عندهم "من ذا الذي أقرض الله إقراضاً حسناً"، أما النمط الثاني فقد نصبت "قرضاً" على أنَّها مفعول به ثانٍ للفعل "يقرض"، فأصل التقدير "من ذا الذي يقرض الله مالاً حسناً".

إنَّ المصادر تأتي أحياناً من قبيل المسند إليه وأحياناً من قبيل المسند، وقد تأتي أحياناً من قبيل المفعول به الذي يتعدى فعله إليه، فكل هذا مرتبط بتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد(1)، ولعلَّ هذا التعدد ناتج عن عدم التحديد الدقيق بين المفاعيل بشكل عام، وبين المفعول به والمفعول المطلق بشكل خاص، فعندما قابلتهم مصادر تختلف في صيغتها عن صيغة الفعل، وهي ما سمي باسم المصدر، لجأوا إلى التأويل وتعدد أوجه الإعراب، كما أنهم اضطروا إلى تغيير المعنى المراد.

ومن المفردات التي وجهها النحَّاس "أربعُ" في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاء إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾(2).

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر "أربعَ شهادات" بنصب "أربعَ"، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم "أربعُ شهادات" برفع "أربعُ"(3).

ويوجه النحَّاس قراءة النصب على أنَّ "أربعَ" مصدر ناب عن المفعول المطلق، وكأنَّه قيل "فعليهم أن يشهد أحدهم أربعَ شهادات"، ولعلنا نلاحظ أنَّ "شهادَت" جاءت مضافةً لذلك وقعت "أربعَ" مكانها فأُعربت مصدراً، في حين يوجه قراءة الرفع في "أربعُ" على أنَّها خبر للمبتدأ "شهادةٌ" ومثلها قولهم: "صلاةُ الظهرِ أربعُ ركعاتٍ"(4).

---

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 255.

(2) سورة النور، الآية: 6.

(3) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 452؛ ابن زنجلة، حجة القراءات: 495.

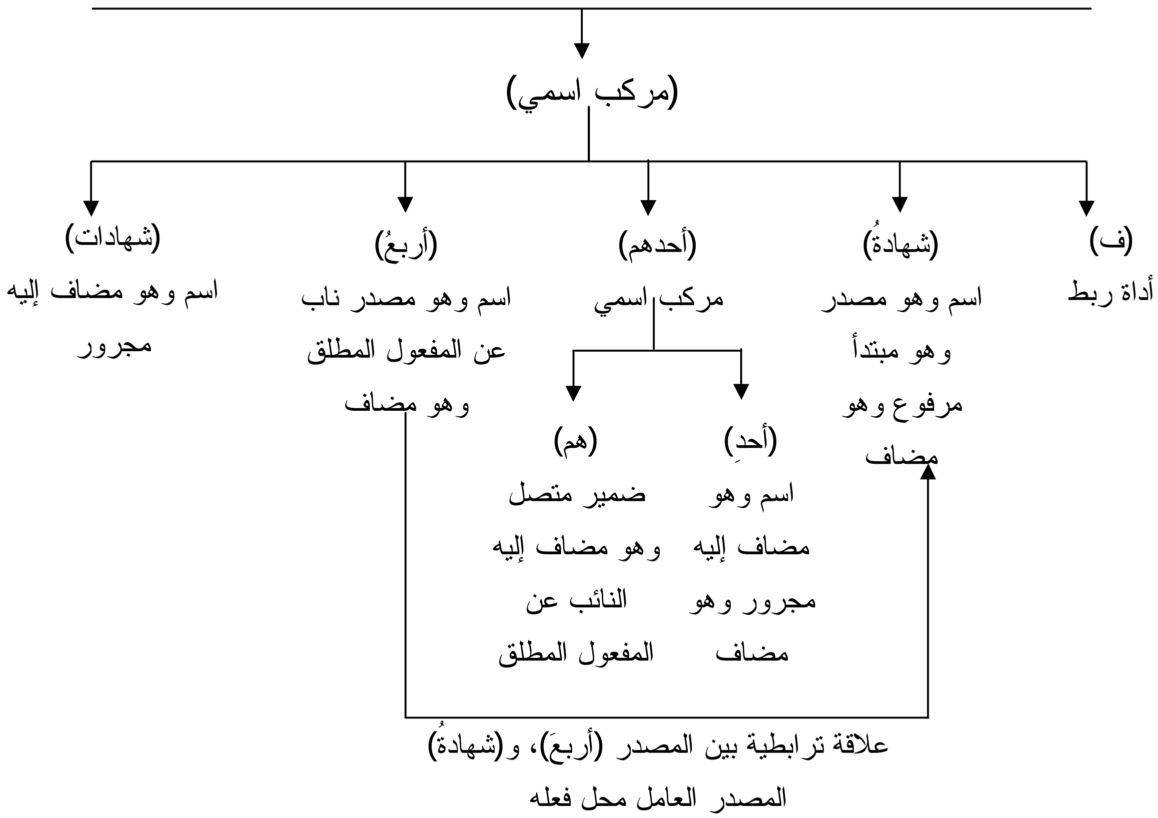
(4) النحَّاس، إعراب القرآن: 129/3.

وأيد جمهور النحاة والمفسرين ما ذهب إليه النحَّاس في توجيه قراءة الرفع والنصب، كما أنهم زادوا وجهين جديدين، ففي الرفع أجازوا رفع "أربعُ" على أنَّها مبتدأ والخبر محذوف، فتقدير الجملة عندهم "فعليهم شهادة أحدِهم أربعُ شهادات"، وفي النصب أجازوا نصب "أربعَ" على المفعولية، ويكون العامل في النصب "شهادة"، وهذا الوجه أجازوه بشرط أن تكون "شهادةُ" مرفوعة بقوله: "إنَّه لمن الصادقين"، فـ"شهادة" تكون مرفوعةً على الابتداء، وخبرها المصدر المؤول من "إنَّ واسمها وخبرها"، وعلى ذلك يكون تقدير الجملة "شهادتُه أربعَ شهادات إنَّه صادق"، ومثلها "شهادتي ألف مرة إنك لرجل جميل"(1).

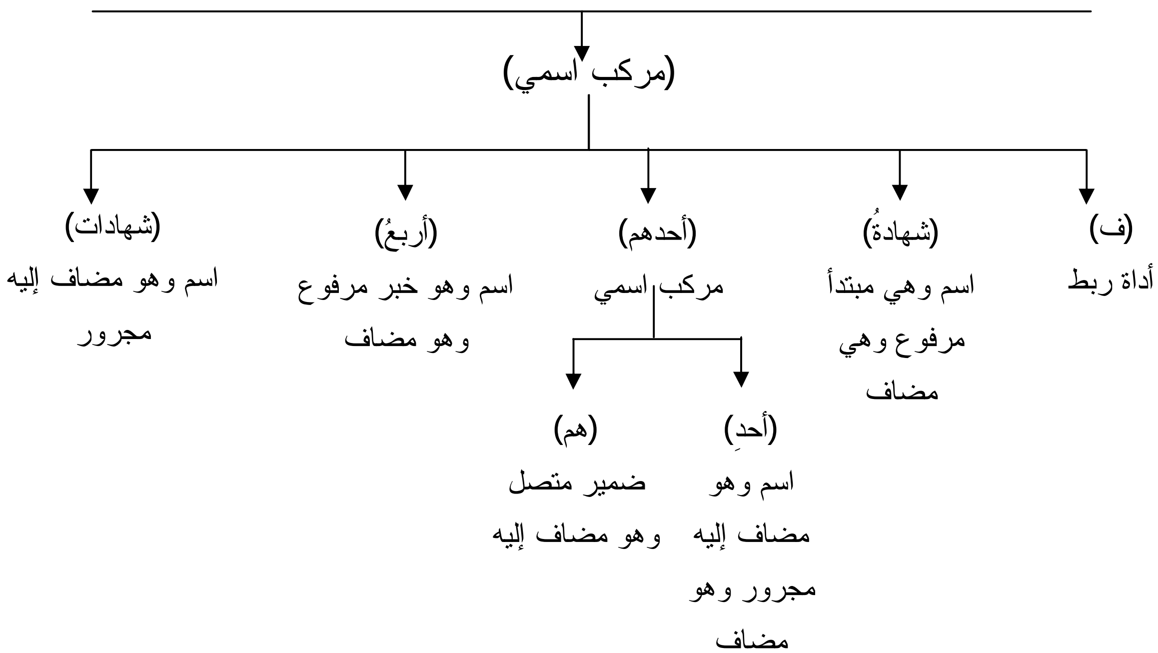
---

(1) الفراء، معاني القرآن: 241/2؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 32/4-33؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن: 509/2؛ البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن حمد، (ت516هـ)، (1993)، تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل، تحقيق خالد العك ومروان سوار، ط 2، دار المعرفة، بيروت، لبنان: 315/3؛ الزمخشري، الكشاف: 64/3؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 166/4؛ ابن الأنباري، البيان: 192/2؛ ابن الجوزي، زاد المسير: 368/5؛ العكبري، التبيان: 965/2؛ الهمذاني، الفريد: 578/3؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 182/12؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 399/6؛ الحلبي، الدر المصون: 384/8؛ الإيجي، جامع البيان: 108/3-109؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 257/6-258؛ القونوي، حاشية القونوي، 370/13؛ الشوكاني، فتح القدير: 12/4-13؛ الألوسي، روح المعاني: 301/9-302.

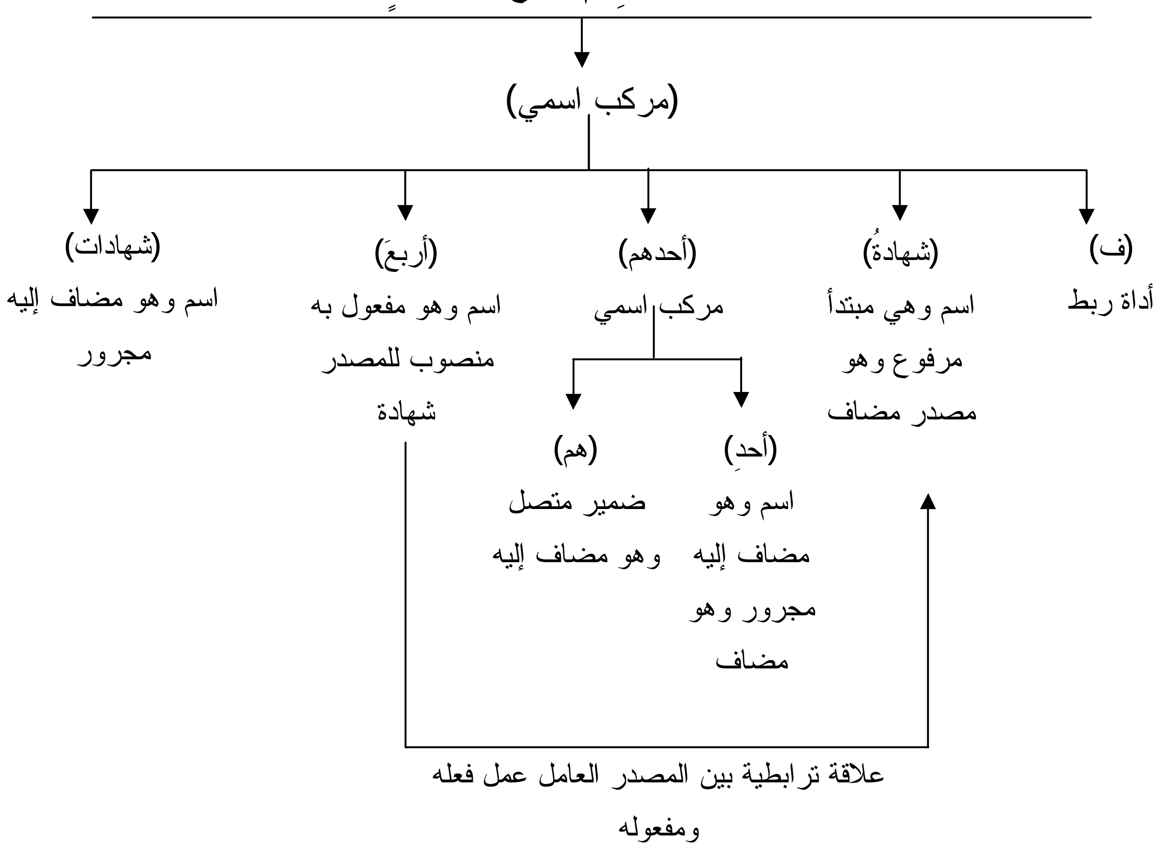
فشهادةُ أحدِهم أربعَ شهاداتٍ



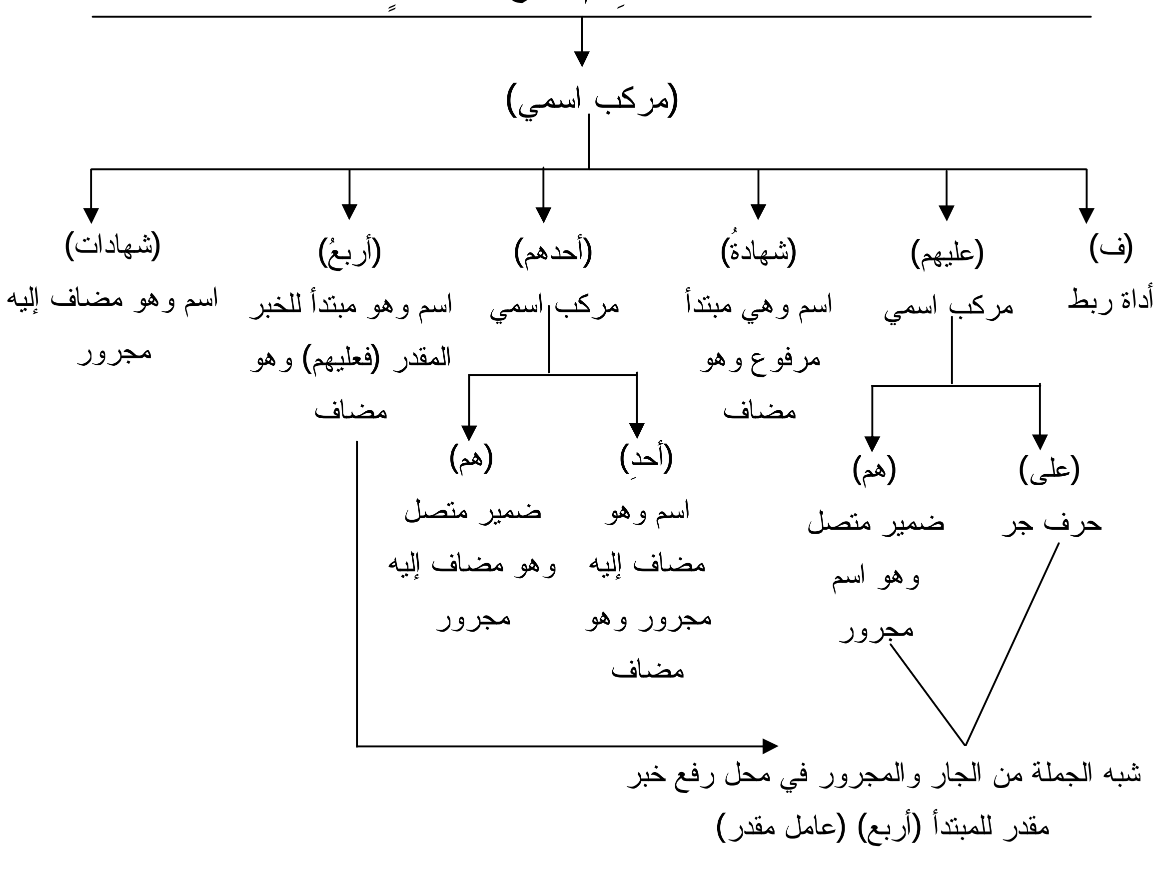
فشهادةُ أحدِهم أربعَ شهاداتٍ



فشهادةُ أحدِهم أربعَ شهاداتٍ



فشهادةُ أحدِهم أربعُ شهاداتٍ



ففي النمط الأول نصب "أربعَ" على أنَّها مصدر ناب عن المفعول المطلــق، والعامل فيه "فشهادة" التي أولت على أنَّها فعل، وفي النمط الثاني رفعت "أربعُ" على أنها خبر للمبتدأ "فشهادةُ"، وفي النمط الثالث نصبت "أربعَ" على أنهــا مفعــول بــه للمصدر "فشهادةُ"، أما النمط الرابع فارتفعت فيه "أربعُ" على أنهــا مبتــدأ والخبــر محذوف تقديره "فعليهم شهادة أحدهم "؛ أي حصل تقديم وتأخير، فقدم الخبر وأخــر المبتدأ.

إنَّ اختلاف القراءات القرآنية ساعدت النحاة على وضع قواعدهم، فنلاحظ أنَّ جزءاً كبيراً منها يقوم على مبدأ التنويع بين الحركات، مما أدى إلى تغييــر وجهــة النحاة، إذ انتقلت من الجزئية في التركيب إلى الشمولية في التركيب[1]، وهذا يعنــي أنَّ على العلماء أن يدرسوا اللغة التي يتداولها الناس لاستنباط قواعدهم ويقودنا ذلك إلى القياس الحسي، والابتعاد عن التجريد[2].

وفي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا﴾[3].

يرى النحاس أنَّ "سرباً" انتصبت لأنَّها مصدر ناب عــن المفعــول المطلــق المبين لنوعه، ومثله قول العرب: "هو يدعه تركاً"، فــ"سرباً" عنده مصدر دلَّ عليه "اتخذ"، وأجاز نصب "سرباً" على أنَّها مفعول به ثانٍ للفعل "اتخذ"، فــالمفعول الأول هو "سبيله"، ومثله في العربية "اتخذت زيداً وكيلاً"[4].

وذهب الزجاجُ إلى نصب "سرباً" على أنَّها مفعول به للفعل "اتخــذ"، وقــاس عليها قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾[5]، وأجاز نصب "سرباً" على أنها مــصدر لفعل محذوف، وكأنَّه قيل: "سرب الحوت سرباً"[6]، ولعلَّ الزجاج لم يخالف النحَّاس

---

(1) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي: 178، 241.

(2) الحمداني، موفق، (1980)، اللغة وعلم النفس، ط1، المكتبة الوطنية، بغداد، العراق: 125.

(3) سورة الكهف، الآية: 61.

(4) النحَّاس، إعراب القرآن: 364/2.

(5) سورة النساء، الآية: 125.

(6) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 299/3.

في الإعراب، ولكننا نجده يقدم النصب على المفعولية ويؤخر النصب على المصدرية، وكأنَّه يرجح الأول.

ولا يختلف ما عند مكي عن قول النحَّاس، فمكي يرى أنَّ "سرباً" نصبت على المصدر المبين لنوع الفعل، ويجيز نصبه على المفعولية[1].

وزاد أبو حيان وجهاً جديداً في إعراب "سرباً"، فأجاز نصبها على الحال من المفعول الأول "سبيله" أو من المفعول الثاني، وهو شبه الجملة "في البحر"، فتقدير الجملة عنده "اتخذ سبيله في البحر مسلكاً كالسرب" فحذف "مسلكا" وأقام "سرباً" مكانها[2]، ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين أوردوا ما قاله أبو حيان في نصب "سرباً" على أنها حال[3].

ورجَّح بعضهم نصب "سرباً" على أنها مفعول به ثانٍ للفعل "اتخذ"، فالمفعول الأول عندهم هو "سبيله"، أما إعراب شبه الجملة "في البحر" فهي حال[4].

---

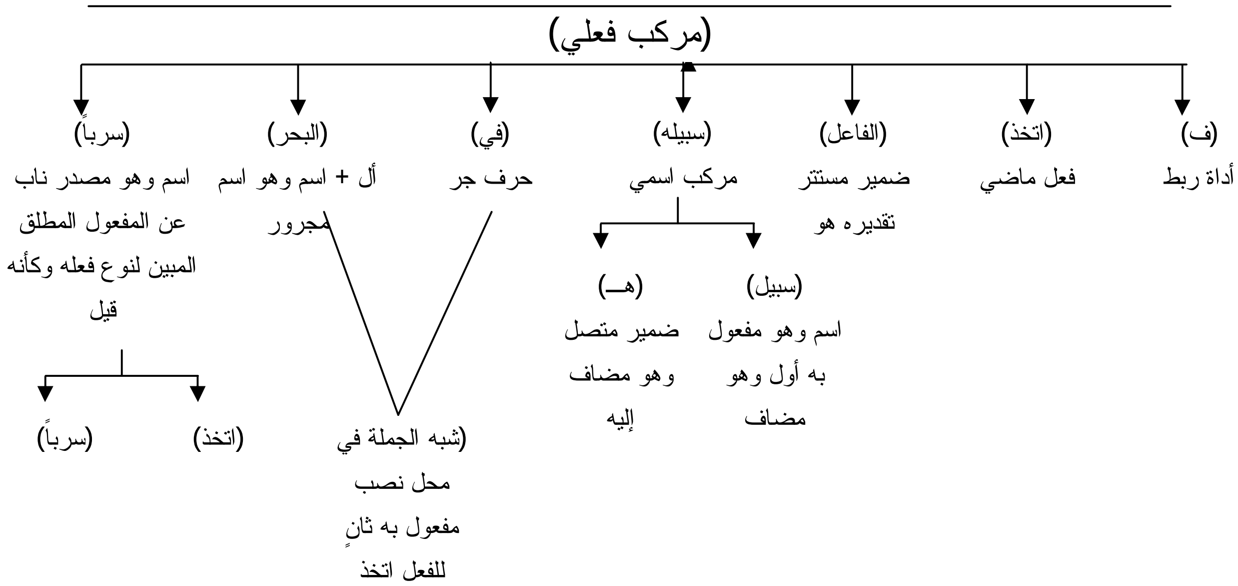
(1) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 445/2.

(2) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 137/6.

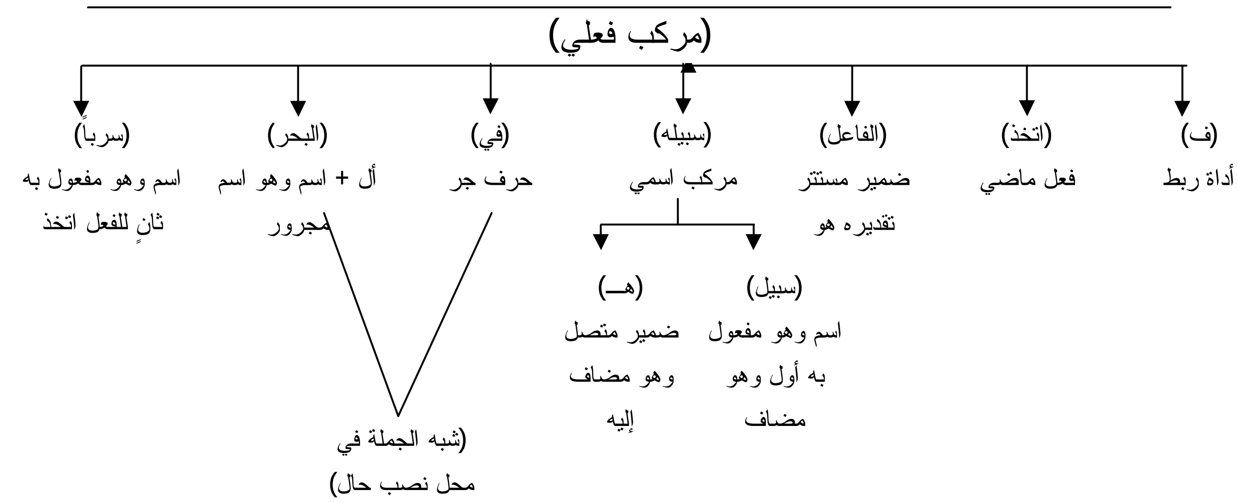
(3) الحلبي، الدر المصون : 520/7-521؛ البروسوي، روح البيان : 267/5؛ القونوي، حاشية القونوي : 121/12؛ الألوسي، روح المعاني: 297/6.

(4) ابن الأنباري، البيان : 113/2؛ العكبري، التبيان: 854/2؛ الإيجي، جامع البيان : 450/2؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 117/6؛ الشوكاني، فتح القدير : 353/3؛ النيسابوري، تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان: 446/4.

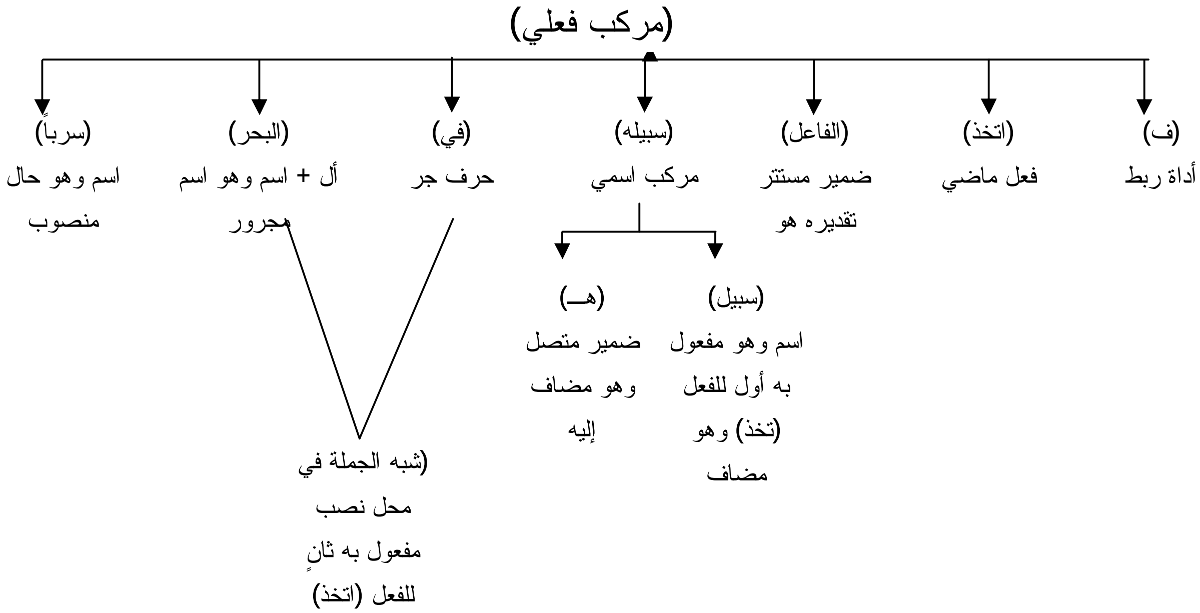
فاتخذ سبيله في البحر سرباً



فاتخذ سبيله في البحر سرباً



فاتخذ سبيله في البحر سرباً



ففي النمط الأول نصبَ "سرباً" على أنَّها مصدر ناب عن المفعول المطلق المبين لنوع الفعل ، لأنَّ "اتخذ" يحمل معنى "سرباً"، ومثلها "يدعه تركا"، أمَّا النمط الثاني فقد نصبت "سرباً" على أنَّها مفعول به ثانٍ للفعل "اتخذ"، وفي النمط الثالث نصبت "سرباً" على أنَّها حال.

إنَّ اللبس بين المنصوبات المتشابهة وعدم الدراية بالفوارق الدقيقة بينها يعد سبباًلتعدد صور الإعراب [(1)]، ونجد أنَّ بعض النحاة لجأوا إلى تأويل في غير موضعه مما أدى إلى تكلف مفسد للأنماط التي عالجوها.

وأمَّا عن قوله تعالى: ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْراً﴾[(2)].

يرى النحَّاس أنَّ "أمراً" نصبت لأنَّها مصدر ناب عن المفعول المطلق، وأجاز نصبها على نزع الخافض، فتقدير الجملة عنده"فالمدبرات بأمرٍ من الله "، واستشهد على نزع الخافض ببيتٍ أورده سيبويه، وهو[(3)]:

(1) طلب، علي أحمد، (1986)، دراسات تحليلية لغوية لسور القرآن، مكة المكرمة، السعودية: 31.

(2) سورة النازعات، الآية: 5.

(3) النحَّاس، إعراب القرآن: 140/5.

أَمَرتُكَ الخَيرَ فافعَلْ ما أُمِرْتَ به   فَقَد تَركْتُكَ ذا مالٍ وذا نشبِ[1]

موطن الشاهد "الخير" إذ نصبَ على نزع الخافض، فأصل التركيب "أمرتُك بالخير"[2].

وزاد مكي وجهاً جديداً في إعراب "أمراً"، فأجاز نصبها على المفعولية لاسم الفاعل "مدبرات"، وحجته في ذلك نابعة من المعنى، فيرى أنَّ التدبير ليس للملائكة وإنَّما لله وحده، ونجده يجيز ما قاله النحَّاس، فهو يجيز نصب "أمراً" على نزع الخافض، ولكن يضع له شرطاً، وهو حمله على المعنى أي أن نقول في تركيب الجملة "تدبره بأمرِ الله لها"[3].

وأجاز العكبري نصب "أمراً" على الحال من "مدبرات" فتقدير الجملة عنده "يدبرن مأموراتٍ"[4]، ولم يذكر نصب "أمراً" على المصدرية أو على نزع الخافض، وذكر نصبها على المفعولية.

وأيَّد بعض النحاة والمفسرين مكي في نصب "أمراً على المفعولية لاسم الفاعل، فتقدير الجملة عندهم "يدبر الله الأمر"[5].

---

(1) الزبيدي، عمرو بن معد يكرب، (1974)، شعر عمرو بن معد يكرب، جمعه وحققه: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا: 47؛ سيبويه، الكتاب: 37/1.

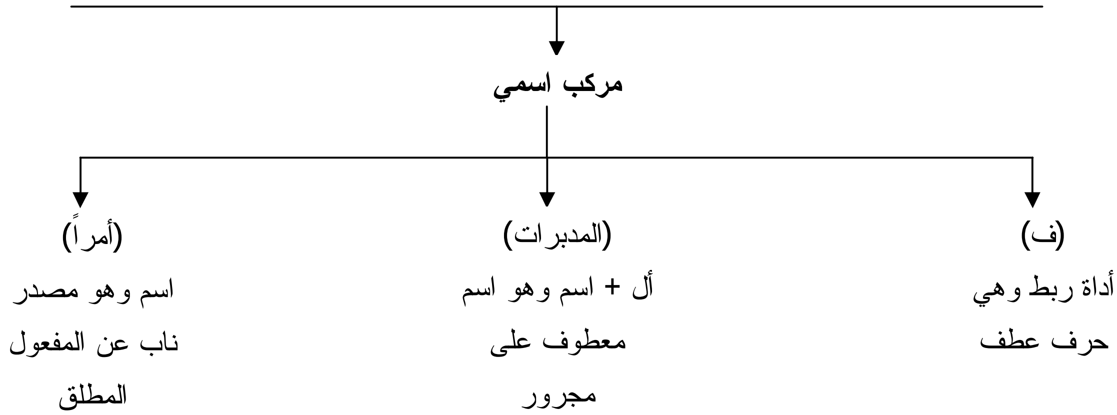
(2) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ)، (1986)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان: 46.

(3) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 978/2؛ ابن الأنباري، البيان: 492/2.

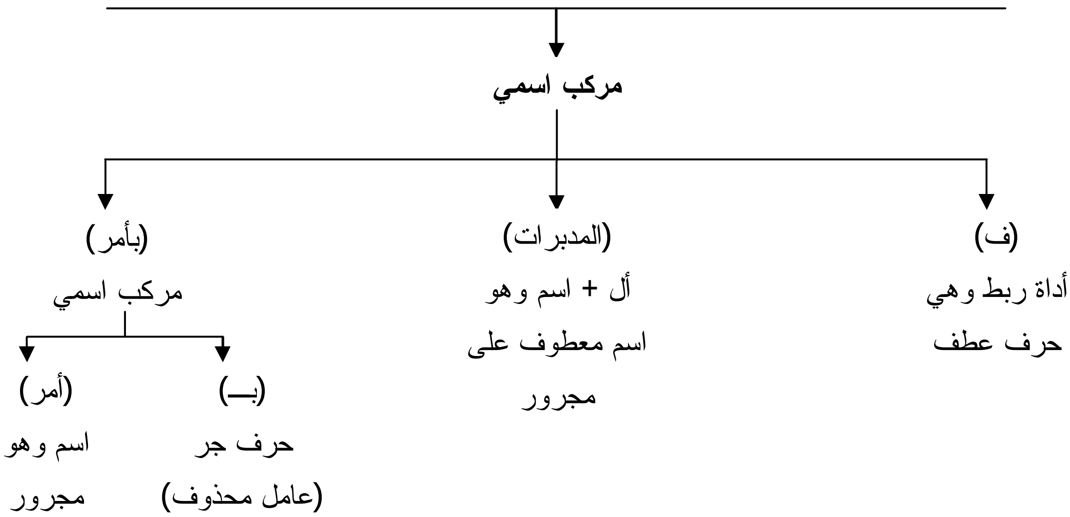
(4) العكبري، التبيان: 1269/2.

(5) الزمخشري، الكشاف: 180/4؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 431/6؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 194/19؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 411/8-412؛ الحلبي، الدر المصون: 668/10؛ الإيجي، جامع البيان: 438/4؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 312/8-314؛ البروسوي، روح البيان: 320/10؛ القونوي، حاشية القونوي: 48/2-54؛ الشوكاني، فتح القدير: 450/5-451؛ الألوسي، روح المعاني: 224/15.

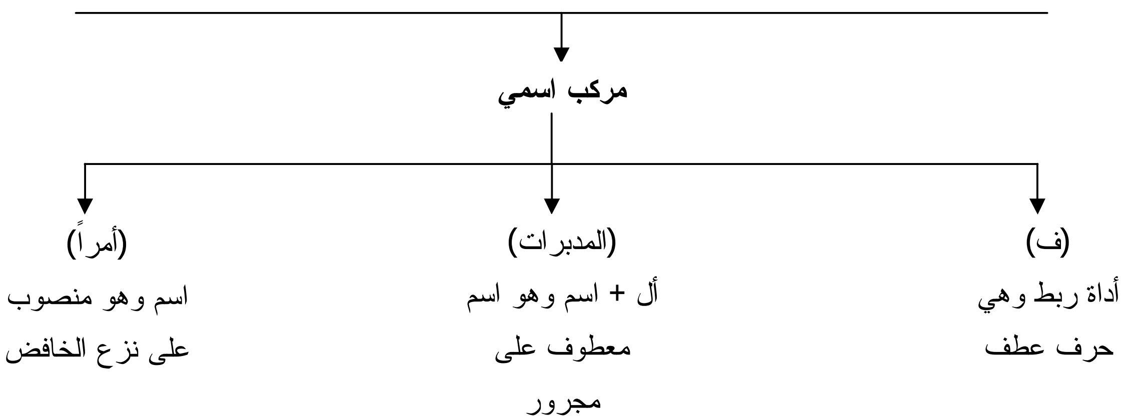
فالمدبرات أمراً



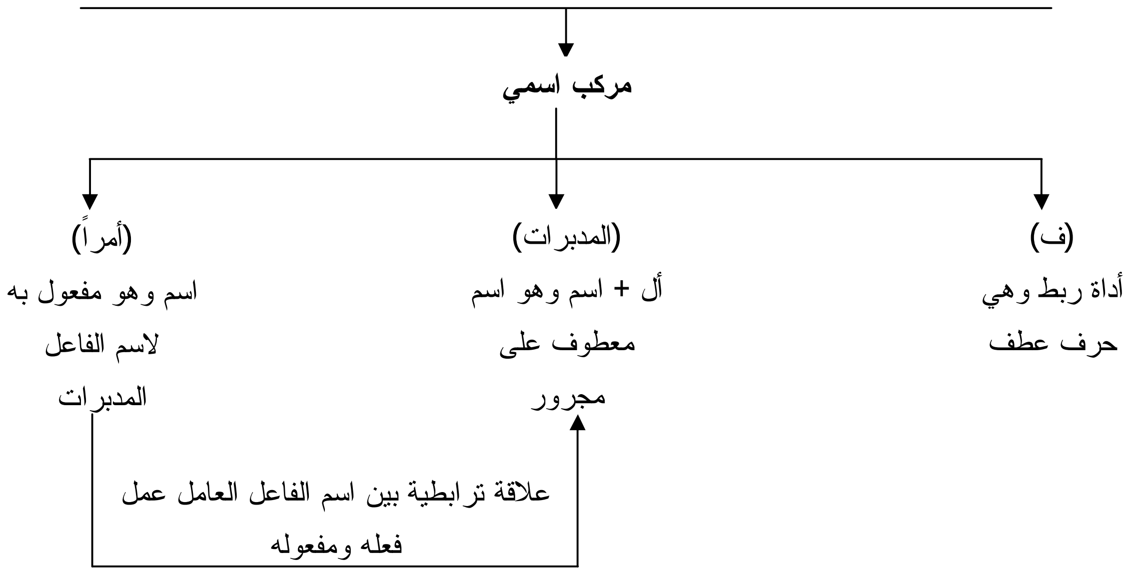
فالمدبرات بأمر



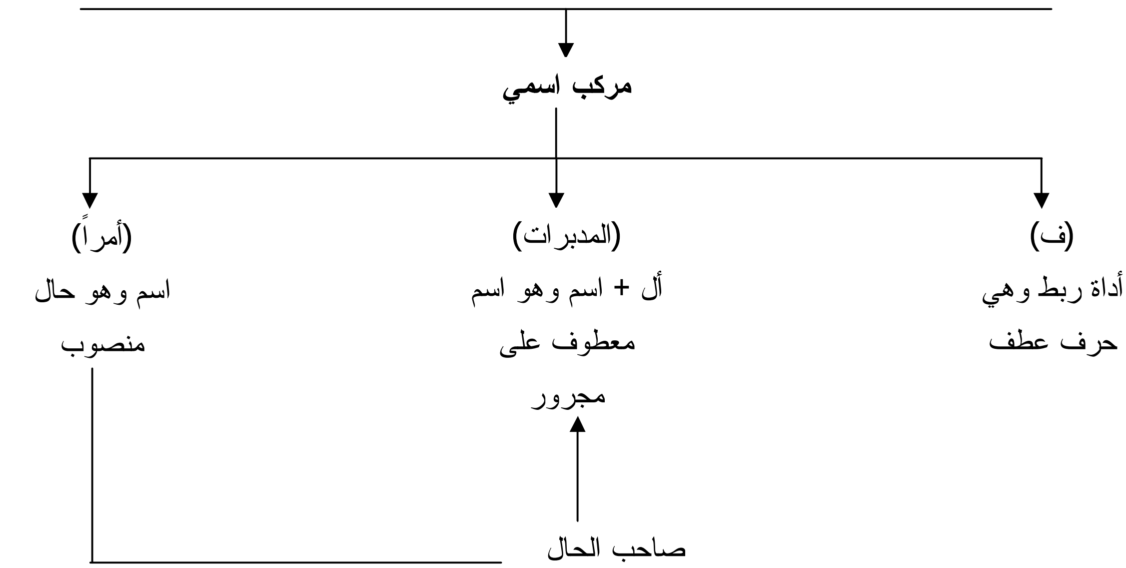
فالمدبرات أمراً



فالمدبرات أمراً



فالمدبرات أمراً



ففي النمط الأول نصبت "أمراً" على أنَّها مصدر ناب عن المفعول المطلــق، وفي النمط الثاني نصبت "أمراً" على نزع الخافض، فأصل التركيب "فالمدبرات بأمر الله"، وعندما أسقط الخافض نصبت "أمراً"، أما النمط الثالث، فقد نصبت "أمراً" على أنَّها مفعولٌ به لاسم الفاعل المعرف بـــ "أل التعريف" وهو مسوغة للعمــل، و فـــي النمط الرابع نصبت "أمراً" على الحال من "المدبرات".

ويبدو لي أنَّ العلماء لم ينظروا في مجاز الآية، فالمجاز فيها عقلي يقوم على إيراد التدبير للملائكة وغيرهم، ونحن نعلم بأنَّ الأمور لا تتم إلاَّ بـــأمر الله، وعلـــى ذلك أرى بأنَّ نصب "أمراً" على المصدر النائب عن المفعول المطلق المبين لنـــوع التدبير الدال على المبالغة والتحويل أولى من كل التقديرات والتأويلات.

وفي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[1].

ذهب النحَّاس إلى أن شبه الجملة المكونة من الجار والمجرور "كذكركم" في محل نصب مصدر ناب عن المفعول المطلق، وهو فـــي حقيقتـــه نعـــت لمـــصدر محذوف، فتقدير الجملة عنده "ذكراً كذكركم" فعندما حذف المصدر "ذكراً" قام مقامه النعت وهو شبه الجملة "كذكركم"، وأجاز نصب شبه الجملة علـــى الحـــال فأصـــل التركيب عنده "فاذكروه مشبهين ذكركم آباءكم"[2].

ونلاحظ أنَّ جمهور النحاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحَّاس في إعراب شبه الجملة "كذكركم" دون أن يرجحوا وجهاً على الآخر، فشبه الجملة عندهم يجوز فيها النصب على المصدرية، أو على الحال[3].

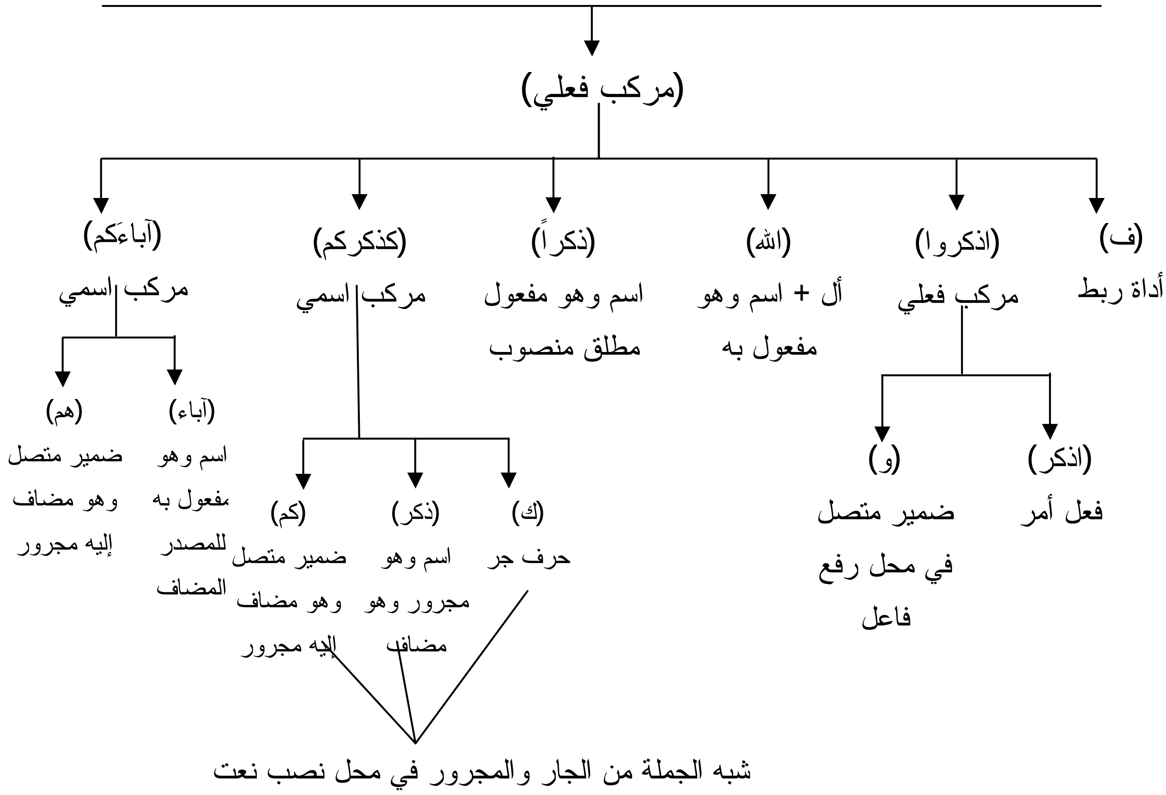
---

(1) سورة البقرة، الآية: 200.

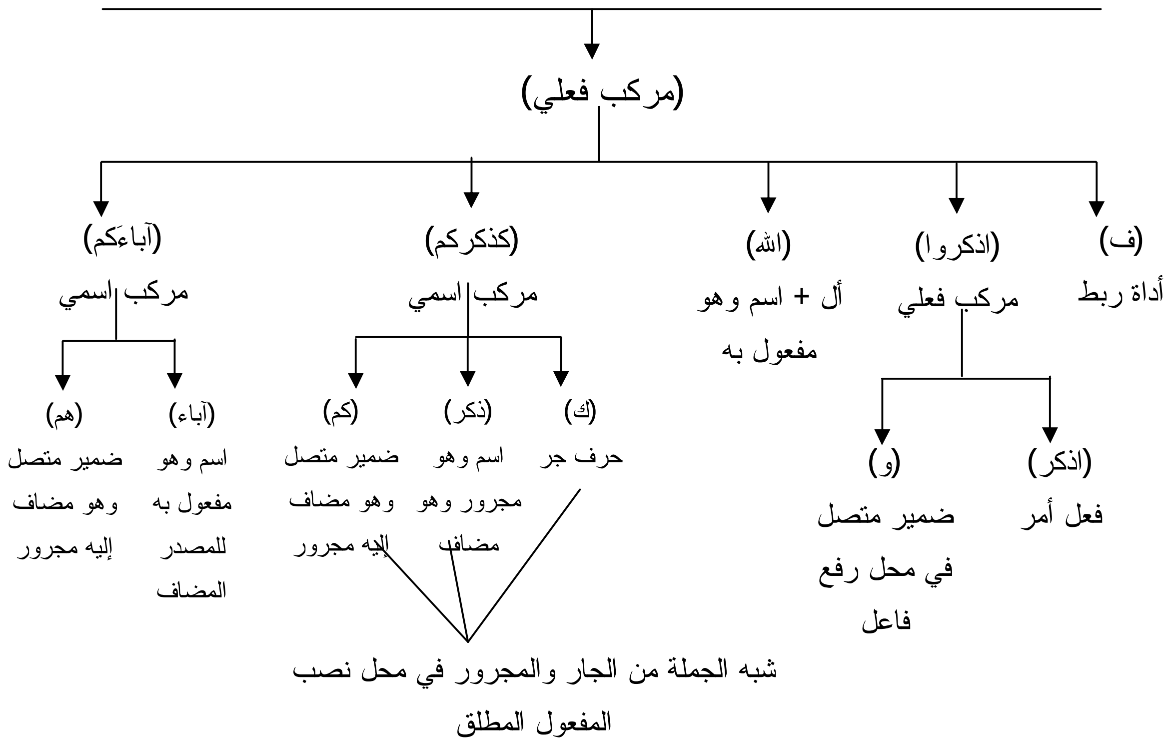
(2) النحَّاس، إعراب القرآن: 297/1.

(3) الطبري، جامع البيان: 308/2-309، القيسي، مشكل إعـــراب القـــرآن: 124/1؛ الزمخـــشري، الكشاف: 124/1؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 276/1؛ ابن الأنباري، البيان: 148/1؛ الهمـــذاني، الفريد: 437/1؛ البقاعي، الدر في تناسب الآيات والسور: 379/1؛ أبـــو حيـــان، تفـــسير البحـــر المحيط: 111/2؛ الحلبي، الدر المصون: 337/2؛ الخفـــاجي، حاشـــية الـــشهاب: 293/2؛ ابـــن=

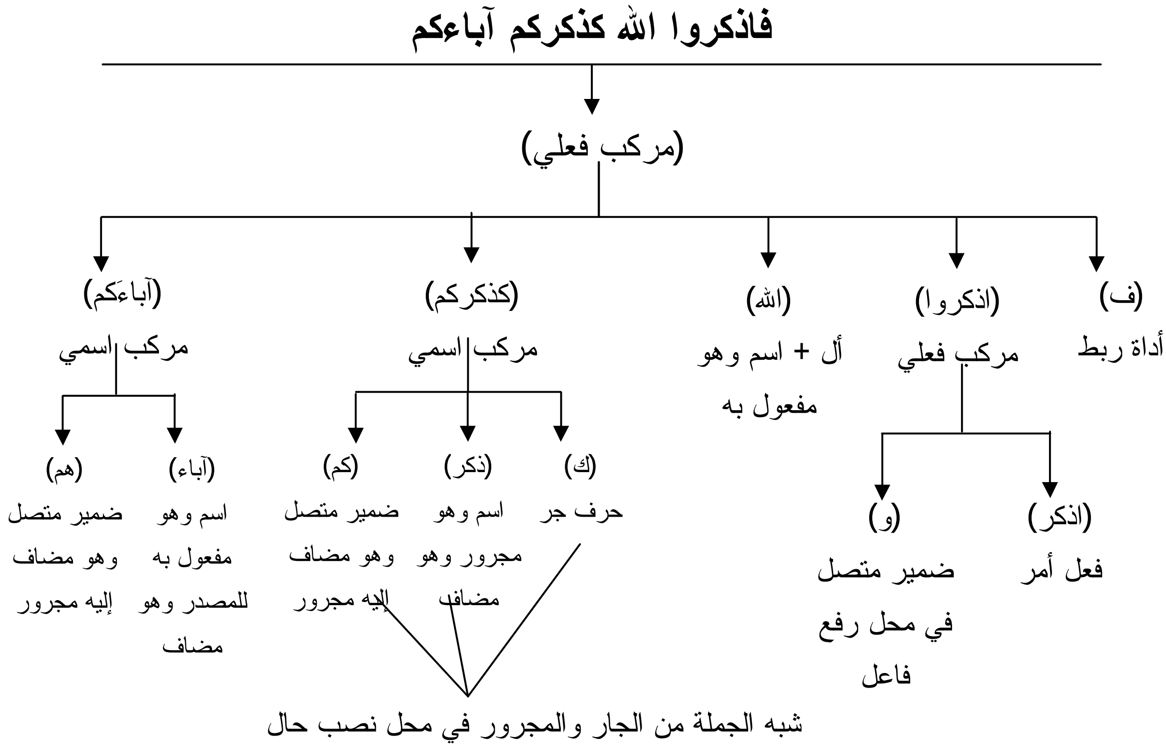
فاذكروا الله ذكراً كذكركم آباءكم



فاذكروا الله كذكركم آباءكم



عجيبة، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد : 202/1؛ الإيجي، جامع البيان: 205/1؛ القونـــوي، حاشية القونوي: 137/5؛ الشوكاني، فتح القدير: 235/1؛ الألوسي، روح المعاني: 485/1.



ففي النمط الأول، أعربت شبه الجملة (كذكركم) نعتاً للمصدر (ذكراً)، ولكن هذا المصدر كان مقدراً، فأقيم مقامه النعت، ويدخل هذا الإعراب ضمن باب إقامة النعت مقام المنعوت بعد حذفه، وفي النمط الثاني، أعربت شبه الجملة حالاً.

يبدو أنَّ مرونة الآية وتداخل المنصوبات فيما بينها هو الذي حمل النحاة والمفسرين على إعراب شبه الجملة "كذكركم" على أنَّها مصدر وحال.

حذف عامل المصدر:

ذهب ابن الناظم إلى إجازة حذف عامل المصدر إذا دلّ عليه دليل لفظي أو معنوي، وذهب إلى وجوب حذف عامل المصدر إذا كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل نحو: "قياماً لا قعوداً" و"سقياً لك"[1].

---

(1) ابن الناظم، (2000م)، شرح الألفية، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، ط 1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 104؛ ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، (د.ت)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير، القاهرة، مصر: 1/270-272.

ومن الأنماط التي عالجها النحَّاس في هذا الباب ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُقَرَّنِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا ۝ لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾[1].

وأورد النحَّاس وجهين لإعراب "ثُبُوراً".

فالوجه الأول: يرى الزجاج أنَّ (ثُبُوراً) نصبت؛ لأنَّها مصدر ناب عن المفعول المطلق المؤكد لعامله، فتقدير الجملة عنده "ثَبَرنا ثُبُوراً"[2].

أما الوجه الثاني : فذهب من قال به إلى نصب "ثُبُوراً" على أنَّها مفعول به للفعل "دعوا"، فتقدير الجملة عنده "دعوا الثُبُور" كما يقال: يا عجباه! أي هذا من أوقاتك فاحضر، وهذا أبلغ من تعجبتُ[3].

أي أنَّ التعجب بصيغة انفعالية نحو "يا عجباه" أبلغ أثراً من الإخبار بالتعجب نحو "تعجبتُ من كذا".

وقد أورد أنَّ بعض النحاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحَّاس في إعراب "ثُبُوراً" دون أن يرجحوا وجهاً على آخر، "فثبوراً" منصوبة عندهم على المصدر النائب عن المفعول المطلق المؤكد لعامله، وزادوا وجهاً جديداً في إعراب "ثُبُوراً"، وهذا الوجه لا يخرج عن المصدرية، فهو عندهم مصدرٌ مرادفٌ للفعل "دعوا"، وحجتهم في هذا أنَّ الفعل "دعوا" متضمن معنى "الثُبُور"، ونصبوا "ثُبُوراً" على المفعولية للفعل "دعوا"، وحملوه على النداء وكأنه قيل: "يا ثُبُورَنا" أو "واثبوراه"[4].

---

(1) سورة الفرقان، الآية: 13-14.

(2) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 59/4؛ النحَّاس، إعراب القرآن: 153/3.

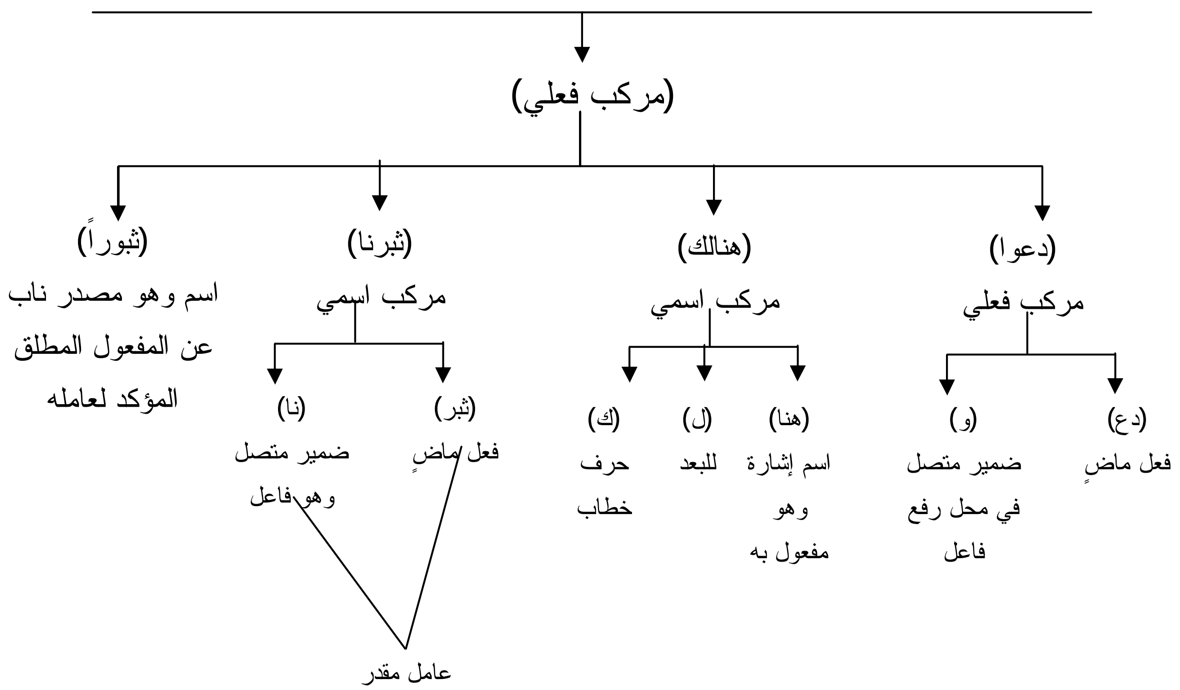
(3) النحَّاس، إعراب القرآن: 153/3.

(4) الطبري، جامع البيان : 370/9-371؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن : 519/2؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 202/4؛ العكبري، التبيان : 981/2؛ الهمذاني، الفريد : 623/3؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 8/13؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 445/6؛ الحلبي، الدر المصون : 462/8؛ الألوسي، روح المعاني: 433/9.

وأورد بعضهم وجهاً واحداً لإعراب "ثُبُوراً" –وكأنَّهم يرجحونه- وهو نصبه على المصدر النائب عن المفعول المطلق المؤكد لعامله، وحجتهم في ذلك أنَّ المصادر لا تجمع لذلك قيل: "قعدتُ قعوداً طويلاً" و"أكلتُ أكلاً كثيراً"[1].

ورجَّح بعض المفسرين نصب "ثبوراً" على المفعولية للفعل "دعوا"، وحجتهم أنَّ الدعاء بمعنى النداء، وكأنَّه قيل: "يا ثُبُورنا أو وا ثبوراه" بصيغة الندبة، وهو مجاز عقلي أنزل "الثُّبُور" منزل العاقل، وعلى كلا الاحتمالين -النداء والندبة- نلاحظ بأنَّهما يفيدان معنى التمني، فالمشركون تمنوا حلول الهلاك فنادوه كما ينادى من يطلب حضوره، أو ندبوه كما يندب من يتحسر على فقده؛ أي تمنوا الهلاك للاستراحة من فظيع العذاب[2].

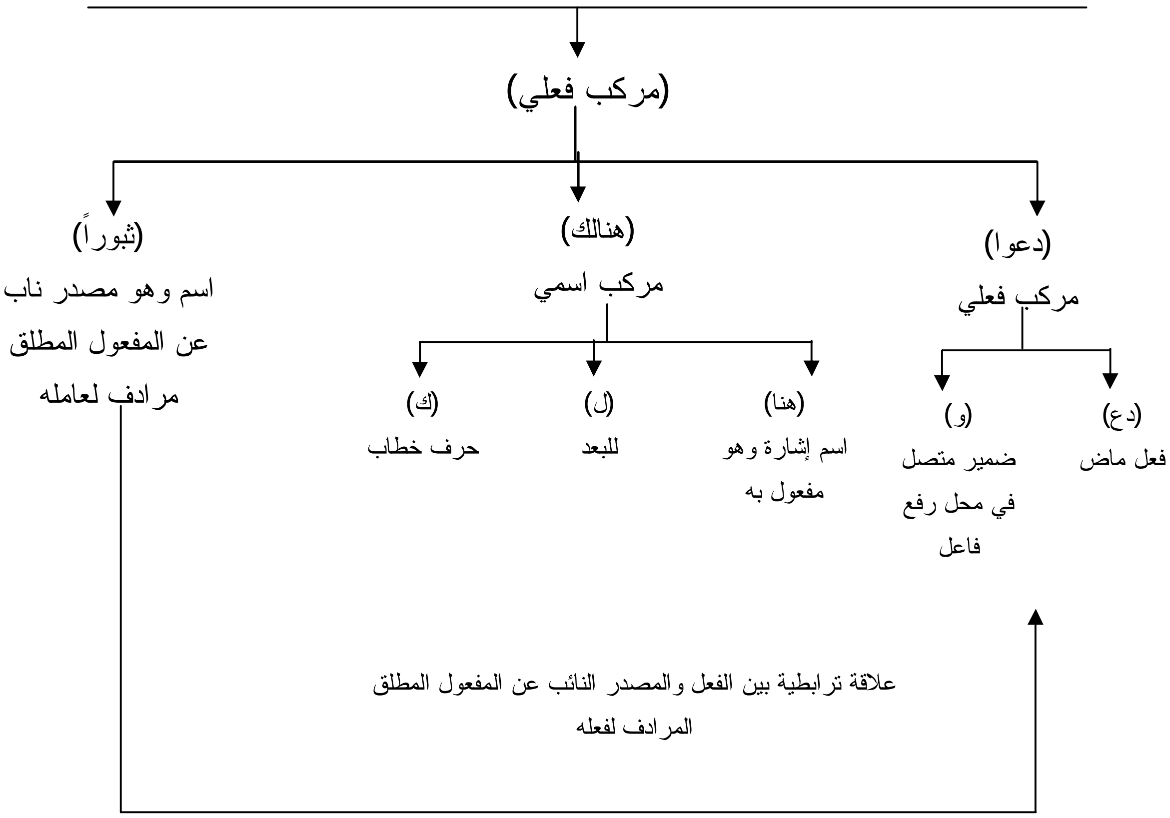
دعوا هنالك ثبرنا ثبوراً



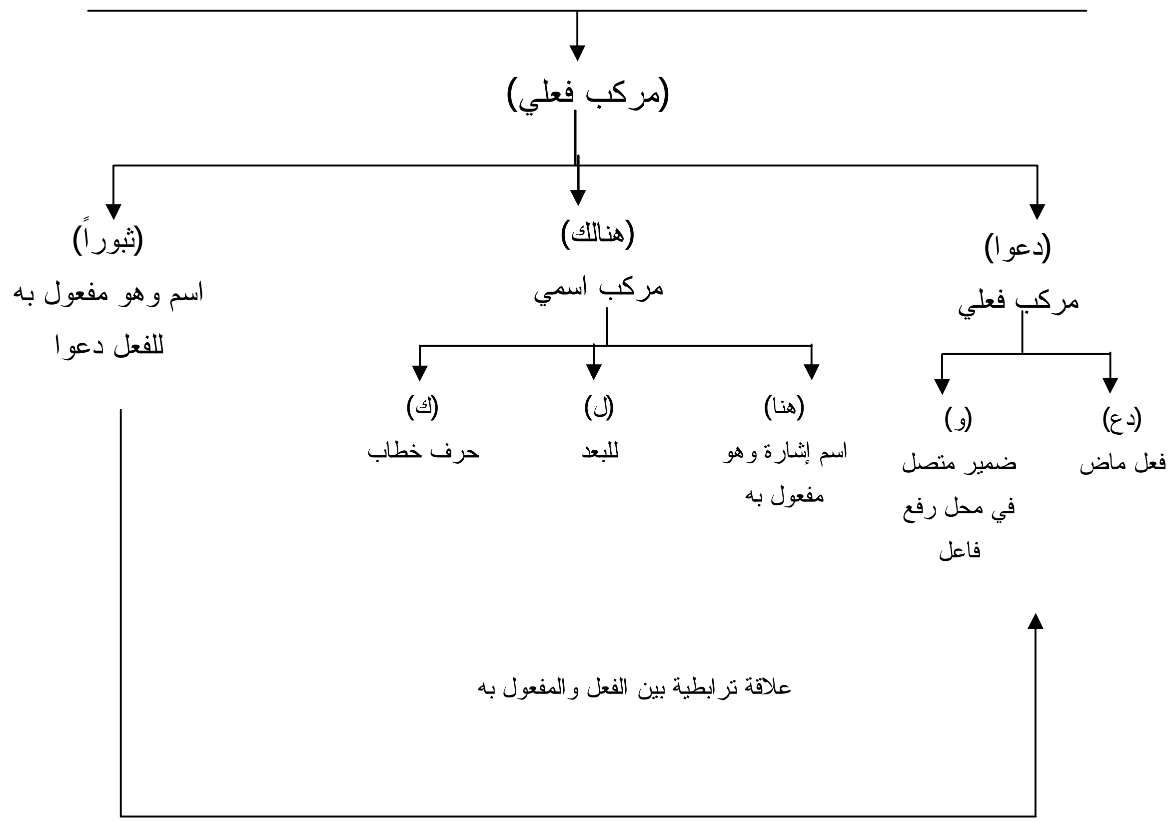
(1) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 71/2؛ الفراء، معاني القرآن: 263/2؛ ابن الجوزي، زاد المسير: 6/5-7؛ الشوكاني، فتح القدير: 75/4.

(2) الطبرسي، جوامع الجامع: 141/2؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 410/1؛ القونوي، حاشية القونوي: 438/14.

دعوا هنالك ثبوراً



دعوا هنالك ثبوراً



ففي النمط الأول نصب "ثبوراً" على أنَّه مصدر ناب عن المفعــول المطلــق المؤكد لعامله، وكان هذا النصب يحتم علينا تقدير عاملٍ لجواز نصب "ثبوراً" علــى المصدر، فقدرنا عاملاً من جنس "ثبوراً" وهو "ثُبرنا"وفي الــنمط الـ ثــاني نــصب "ثُبوراً" أيضاً، ولكن على المصدر النائب عن المفعول المطلق المرادف لفعله، فعلاقة "ثبوراً" بالفعل "دعوا" علاقة ترابطية تنم على أنَّهما من جنس واحد، وفــي الــنمط الثالث نصبت "ثبوراً" على أنَّها مفعول به للفعل "دعوا".

ويبدو لي أنَّ الإشكال في إعراب هذه ا لآية لم يأتِ من النحاة والمفسرين بــل جاء من مرونة هذه الآية وطبيعتها التي تحتمل جميع الوجوه السابقة.

وعن قوله تعالى : ﴿وَلَوْ قَاتَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلَّوُا الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا $ سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾(1).

يرى النحَّاس أن "سنةَ" نصبت؛ لأنَّها مصدر ناب عن المفعول المطلق المؤكد لعامله، وحجته في ذلك أنَّ "لولوا الأدبار" تحمل دلالة "سنة"، فتقدير التراكيب عنــده "سن الله ذلك سنة"(2).

ويقول النحَّاس: إنَّ أبا إسحاق أجاز رفع "سنةُ" على أنَّها خبر لمبتدأ محذوف، فتقدير الجملة عنده "تلك سنةُ الله"(3).

ونجد أن بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون الوجوه التي قالها النحَّــاس دون أن يرجحوا أياً منها، فــ "سنةً" منصوبة على المصدرية عندهم، وأجازوا رفعها على الخبر لمبتدأ محذوف تقديره "تلك"(4).

(1) سورة الفتح، الآية: 22-23؛ ومثلها، سورة النساء، الآية: 24؛ سورة النمل، الآية: 88.

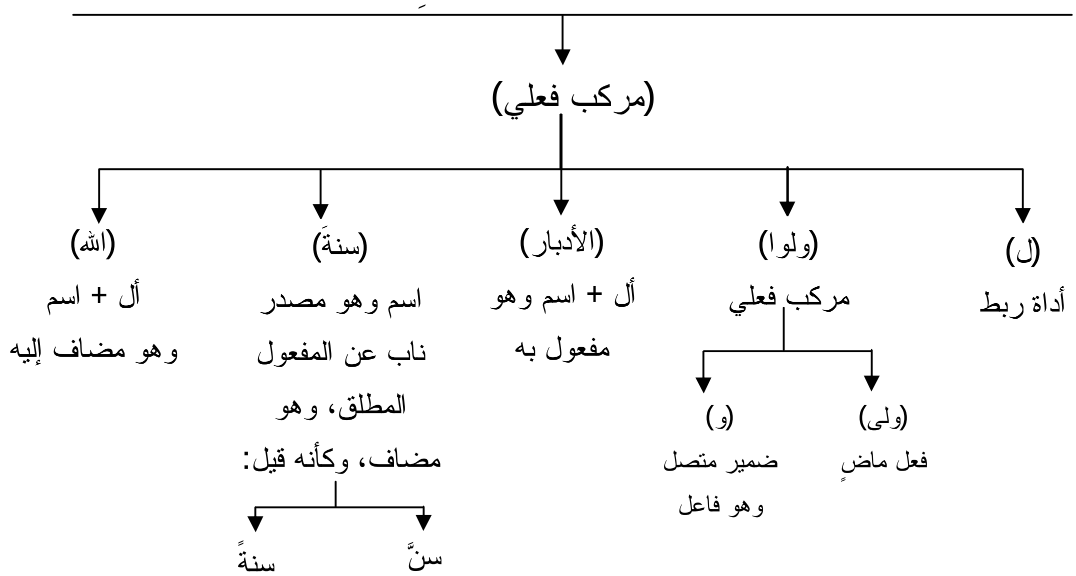
(2) النحَّاس، إعراب القرآن: 201/4.

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 26/5؛ النحَّاس، إعراب القرآن: 201/4.

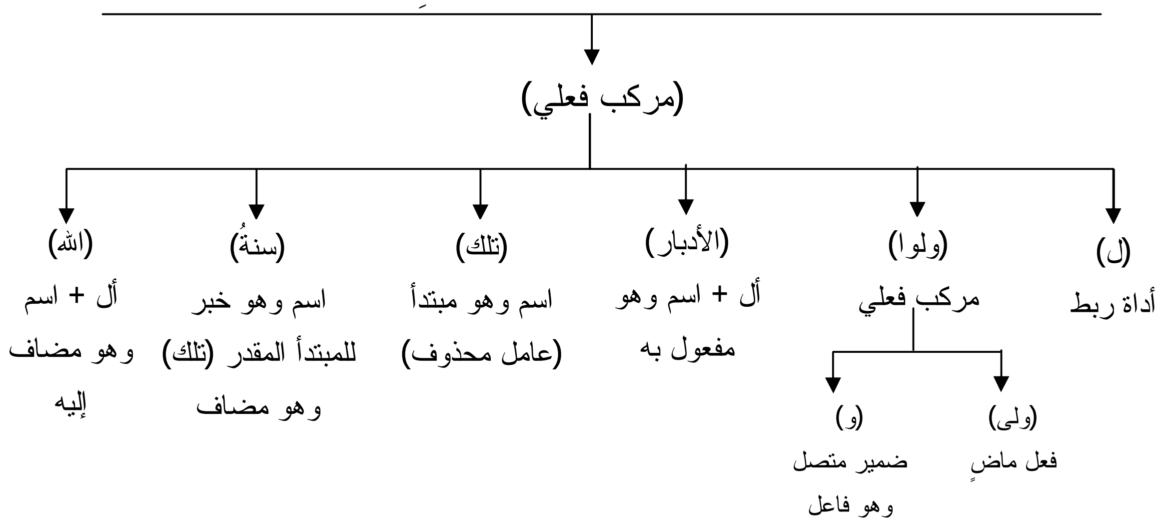
(4) القيسي مشكل إعراب القرآن : 177/2؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 280/8؛ أبو حيا ن، تفسير البحر المحيط: 97/8؛ الحلبي، الدر المصون : 715/9؛ الجمل، الفتوحات الإلهيــة : 167/4، ابــن عجيبة، البحر المديد: 645/7.

ولعل العكبري ذهب مذهباً بعيداً في إعراب "سنةَ"، فقد أجاز إعرابها على الإغراء، فتقدير الجملة عنده"الزم أو اتبع سنة الله "[1]، ويبدو أن العكبري قد اتخذ منهجاً مخالفاً لما قاله سيبويه الذي يرى أنَّ "سنة الله" مصدر مؤكد لمضمون الجملة، وأنكر إعرابها على الإغراء؛ لأنَّها لا تحمل معنى الأمر[2].

لولوا الأدبار سنةَ اللهِ

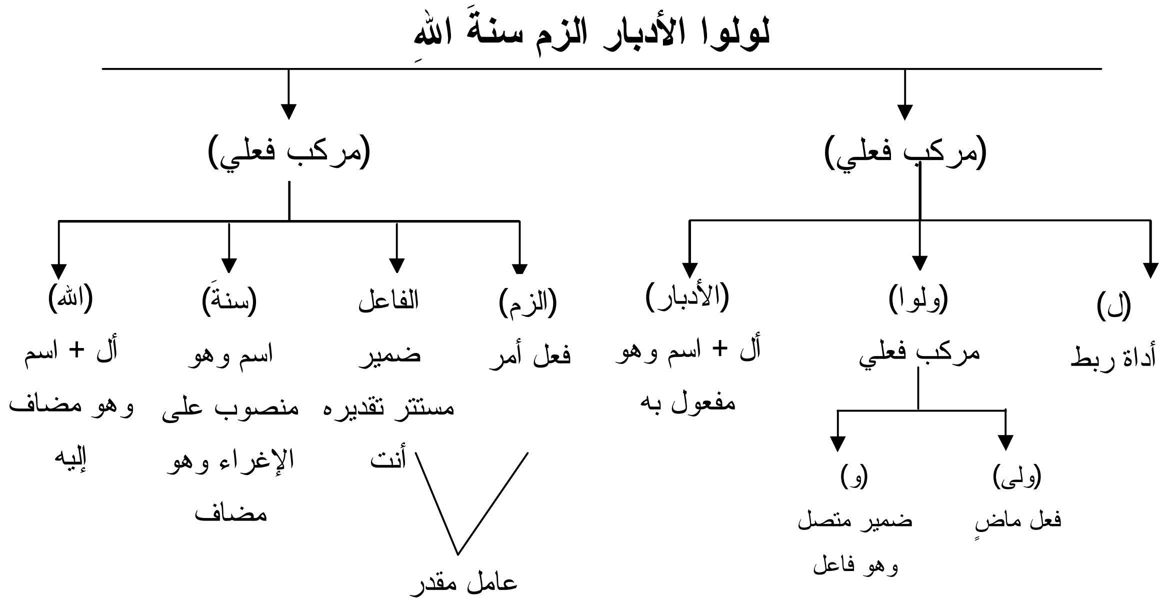


لولوا الأدبار تلك سنةُ اللهِ



(1) العكبري، التبيان: 2/829-830.

(2) سيبويه، الكتاب: 1/382.



ففي النمط الأول وضعت "سنةَ" موضع المصدر النائب عن المفعول المطلق، فعامل النصب لها محذوف تقديرهُ "سن"، وفي النمط الثاني حملت "سنةُ" على أنَّها خبر لمبتدأ محذوف تقديره "تلك"، أما النمط الثالث فنصبت "سنةَ" على أنَّها منصوبة على الإغراء.

إنَّ للعامل دوراً بارزاً في تعدد صور الإعراب، فهو الرمز اللغوي الذي يدل على معانٍ تركيبية تناسبه حين يأخذ حيزه في الأداء، فتنتج دائرة واسعة تناسب محتواه في التعبير، فيدل على مقاصد متشعبة في التركيب اللغوي [1]، إذ أسيء استخدامه، ومن سوء استخدام وتقدير العامل لجوء بعض النحاة إلى مبدأ الاحتمالات النحوية، فيقولون في "سنة" إنها لم تكن مصدراً، فهي على الإغراء، ونجدهم يدافعون عن تقديراتهم وتأويلاتهم وإن كانت خاطئة، فلو قيل: إنَّ "سنة" نصبت على المصدرية كما فعل جمهور النحاة، لكان أقرب إلى الناحية الوصفية ونظم الآية.

(1) قباوة، فخر الدين، (2003م): مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا: 132-133.

ومن الأنماط التي وجهها النحَّاس في إعرابه ما جاء في حديثه عن النمط "سبحان" في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾(1).

يرى النحَّاس أن النمط "سبحان" منصوب من ثلاثة وجوه(2):

فالوجه الأول: ذهب الخليل وسيبويه إلى نصب النمط "سبحان" على المصدرية، فهو عندهم مصدر ناب عن المفعول المطلق، فتقدير الجملة عندهما "سبحت الله تسبيحاً"، ولكونه يأتي مفرداً ومعرفة سقط عنه التنوين، وألحق بألف ونون زائدتين، وأصبح ممنوعاً من الصرف(3)، واحتجا لذلك، بقول الأعشى:

أَقُولُ لمَّا جاءَني فخرُهُ سبحانَ منْ علقمةَ الفاخرِ(4)

الشاهد إفراد "سبحان" وإسقاط التنوين عنه وإلحاقه ألف ونون زائدتين فمنع من الصرف، ونصب على المصدرية(5).

ويرى سيبويه أنَّ من العرب من ينكره فيصرفه، وقد جاء في الاستعمال اللغوي مفرداً منوناً، وذلك في قول الشاعر:

سبحانَهُ ثُمَّ سبحاناً نعوذُ به وقبلنا سَبَّحَ الجوديُّ والجُمُدُ(6)

جاءت "سبحاناً" في هذا البيت منونة وهو معرفة، ولكنه حمل على الضرورة الشعرية.

---

(1) سورة الإسراء، الآية: 1.

(2) النحَّاس، إعراب القرآن: 414/2.

(3) سيبويه، الكتاب: 323/1-324؛ الخليل، الجمل في النحو المنسوب إليه: 109؛ النحَّاس، إعراب القرآن: 414/2.

(4) الأعشى، ميمون بن قيس، (1992م)، شرح ديوان الأعشى الكبير، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الحتي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان: 181؛ النحَّاس، شرح أبيات سيبويه: 101-102.

(5) النحَّاس، شرح أبيات سيبويه: 101-102.

(6) البيت لورقة بن نوفل، انظر: المبرد، المقتضب: 217/3؛ السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله المرزيان، (1976م)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا: 194/1؛ الأصفهاني، الأغاني: 115/3.

أيَّد جمهور النحاة والمفسرين ما ذهب إليه سيبويه في نصب النمط "سبحان" على أنَّها مصدر ناب عن المفعول المطلق، وقاسوا عليها كثيراً من المصادر التي سمعت عن العرب كقولهم: "معاذَ الله وعمرك الله"، وذهبوا في تقدير العامل إلى أن الجملة كانت: "سبَّحت أو أسبح الله تسبيحاً"، فناصب "سبحان" فعل مقدر لا يجوز إظهاره[1].

أمَّا الوجه الثاني: فقد نحا إليه أبو عبيدة إذ يرى أنَّ النمط "سبحان" نصب؛ لأنَّه منادى يدلُّ على التعجب، فتقدير الجملة عنده "يا سبحان الله!"[2].

وردَّ أبو حيان ما قاله أبو عبيدة في نصب "سبحان" على النداء، وحجته -تدلُّ على أنه اتخذ المعيارية في ردّ ودحض بعض الوجوه الإعرابية التي صدرت عن بعض النحاة-، فيقول: "أما نصبه على النداء فباطل؛ لأنَّه لا يحفظ دخول حرف النداء عليه، ولو كان منادى لجاز دخول حرف النداء عليه"[3].

أما الوجه الثالث: فنسبه النحَّاس لأبي عبيدة [4]، وهو نصب النمط "سبحان" على أن يكون غير موصوف[5].

---

(1) الأخفش، معاني القرآن: 64/1؛ الطبري، جامع البيان: 3/8؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 225/3؛ التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي، (ت502هـ)، (2001)، الملخص في إعراب القرآن، تحقيق: فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت لجنة التأليف والتعريب، الكويت: 277/2، الزمخشري، المفصل: 47؛ الزمخشري، الكشاف: 646/3؛ ابن الأنباري، البيان: 49/1؛ العكبري، التبيان: 72/1؛ الهمذاني، الفريد: 255/3؛ ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء، (ت643هـ)، (1980)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لبنان: 294/1؛ ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، (1985)، الأمالي النحوية، هادي حسن عوده، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان: 139/2-140؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 204/5؛ الغرناطي، التسهيل لعلوم التنزيل: 360؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 504/6؛ الحلبي، الدر المصون: 265/1.

(2) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 245/1؛ الكسائي، معاني القرآن: 66؛ النحَّاس، معاني القرآن: 414/2.

(3) أبو حيان، البحر المحيط: 147/1.

(4) لم أجد هذا الرأي في مجاز القرآن لأبي عبيدة، ولعله للكسائي، لأنه موجود في كتابه: معاني القرآن: 66.

(5) بحثت جاهداً لتفسر هذه العبارة ولم أجد لها تفسيراً.

إنَّ الاستعمال اللغوي للنمط "سبحان"سُمع عن العرب بصورته التي أمامنا، فهو على موضع واحد لا يتصرف في الكلام، لأنَّه جامد، ومثله "معاذَ الله"[1]، قال سيبويه: "هذا باب من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام "[2]، وكما لاحظنا فقد كان النحاة القدامى مضطرين إلى تقدير عامل نصب "سبحان الذي"؛ لأنَّها جملة مفيدة، فيجب أن تتكون من مسند ومسند إليه، فقدروا الفعل "أسبح" وبذلك تحققت عناصر الإسناد، كما أنَّهم قدّروا أداة النداء "يا" كمسوغٍ لنصب النمط "سبحان"، ولعلَّ النحاة بهذا التقدير قد أحكموا القاعدة النحوية التي تقول : إنَّ الكلام مكون من مسند ومسند إليه، ونلاحظ أنَّ عامل النصب –المسند- قد غَيَّرَ معنى الجملة، فجملة "سبحان الله أو الذي" جملة انفعالية عاطفية –إنشائية- لا تحتمل الصدق أو الكذب، أما جملة أسبّح سبحان الله أو الذي فجّملة خبرية عادية تحتمل الصدق أو الكذب، وجملة "يا سبحان الله أو الذي" مسحوبة على ما قبها.

4.1 المفعول لأجله:

هو علة الإقدام على الفعل وهو جواب "لمه"، وهو مصدر قلبي ذكر علةً لحدث سابق واتحد مع هذا الحدث في الزمان والفاعل، أو هو اسم يذكر لبيان سبب الفعل، ويشترط فيه أن يكون مصدراً قلبياً -وهو ما يكون معناه عقلياً غير مادي - مفيداً للتعليل، متحداً مع المعلل به في الوقت، ومتحداً معه في الفاعل[3].

ناصب المفعول لأجله:

يرى ابن يعيش أنَّ المفعول لأجله لا يكون إلاَّ مصدراً، ويكون العامل فيه من غير لفظه، وهو الفعل الذي قبله، وهذا الفعل يكون لازماً أو منتهياً في التعدي باللام[4].

---

(1) عبابنة، تطور المصطلح النحوي: 101.

(2) سيبويه، الكتاب: 322/1.

(3) عبابنة، تطور المصطلح النحوي: 107.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل: 52/1.

فالفعل اللازم هو عامل النصب في المفعول لأجله على تقدير "اللام"، فالفعل عمل النصب بالإيصال بعد الانفصال من أثر الجر، وعليه تكون جملة المفعول لأجله جملةً فعليةً مصدرة بفعل لازم.

ومما تعددت فيه صور الإعراب عند النحَّاس ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ $ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا وَمَتَاعاً إِلَى حِينٍ﴾[1].

ويرى النحَّاس أن "رحمةً" منصوبة من وجهين[2]:

فالجهة الأولى: نحا إليها الكسائي، وهي نصب "رحمةً" على أنَّها مستثنى[3]، وسيبويه صرَّح بهذا الوجه أيضاً فـ "رحمةً" عنده منصوبة لأنَّها مستثنى منقطع، فتقدير الجملة عنده "ولا هم ينقذون لكن رحمةً منا"[4]، وتأكيداً لهذا الوجه أنشد:

حَلَفْتُ يَمِيْناً غَيْرَ ذِي مَثنويَّةٍ وَلا عِلْمَ إِلاَّ حُسْنَ ظَنٍّ بِغَائِبِه[5]

موطن الشاهد "إلاَّ حسن ظنٍّ"، فقد نصبها سيبويه على الاستثناء المنقطع من "علم"، وتقدير الجملة عنده "ولا علم لكن حسنَ ظنٍّ"[6].

أمَّا الوجه الثاني: فذهب إليه الزجاج الذي يرى أنَّ "رحمةً" منصوبة على أنَّها مفعول لأجله، فتقدير الجملة عندهم "لا ينقذون إلاَّ لرحمة منا"[7]، ونلاحظ أنَّ "رحمة" قد نصبت في هذا الوجه بعد الانفصال من أثر حرف الجر.

ورجَّح أبو حيان نصب "رحمةً" على أنَّها مفعول لأجله، وحجته في ذلك أنَّ الاستثناء الذي ورد في الآية هو استثناء مفرغ؛ لأنَّه مسبوق بحرف نفي وهو "لا"، فوجب نصب "رحمة" على المفعول لأجله[8].

---

(1) سورة يس، الآية: 43-44؛ ومثلها سورة الجن، الآية: 23.

(2) النحَّاس، إعراب القرآن: 397/3.

(3) الكسائي، معاني القرآن: 218؛ النحَّاس، إعراب القرآن: 397/3.

(4) سيبويه، الكتاب: 322/2.

(5) النابغة الذبياني، (1977)،ديوان، جمعه وشرحه وعلق عليه محمد الطاهر بن عاشور، ط 2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس: 44؛ سيبويه، الكتاب: 322/2.

(6) النحَّاس، شرح أبيات سيبويه: 145.

(7) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 298/4؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 397/3.

(8) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 324/7؛ وانظر: البروسوي، روح البيان: 403/7.

وزاد بعض النحاة والمفسرين وجهين جديدين في إعراب "رحمةً"[(1)]:

فالوجه الأول: نصب "رحمةً" على نزع الخافض، فتقدير الجملة عنــدهم "إلاَّ لرحمةٍ منا"، فعندما سقط الخافض وهو "الباء" نصبت "رحمةً".

أمَّا الوجه الثاني : فنصب "رحمةً" على المصدر النائب عن المفعول المطلــق المؤكد لعامله، فأصل التركيب عندهم "إلاَّ أن نرحمهم رحمةً".

ونجد أنَّ بعض النحاة والمفسرين اتخذوا الاحتمالات النحوية منهجــاً لهــم، فجعلوا إعراب "رحمةً" محصوراً في صورتين، هما[(2)]:

1. الصورة الأولى أن تكون مفعولاً لأجله.
2. الصورة الثانية أن تكون مستثنى.

ونلاحظ أنَّ ابـ ن الأنباري لم يذهب بعيداً عنهم، فقال في نصب "رحمةً" أنَّها لا تتعدى وجهين، وهما[(3)]:

1. الوجه الأول أنَّها منصوبة على نزع الخافض.
2. الوجه الثاني أنَّها مفعول لأجله.

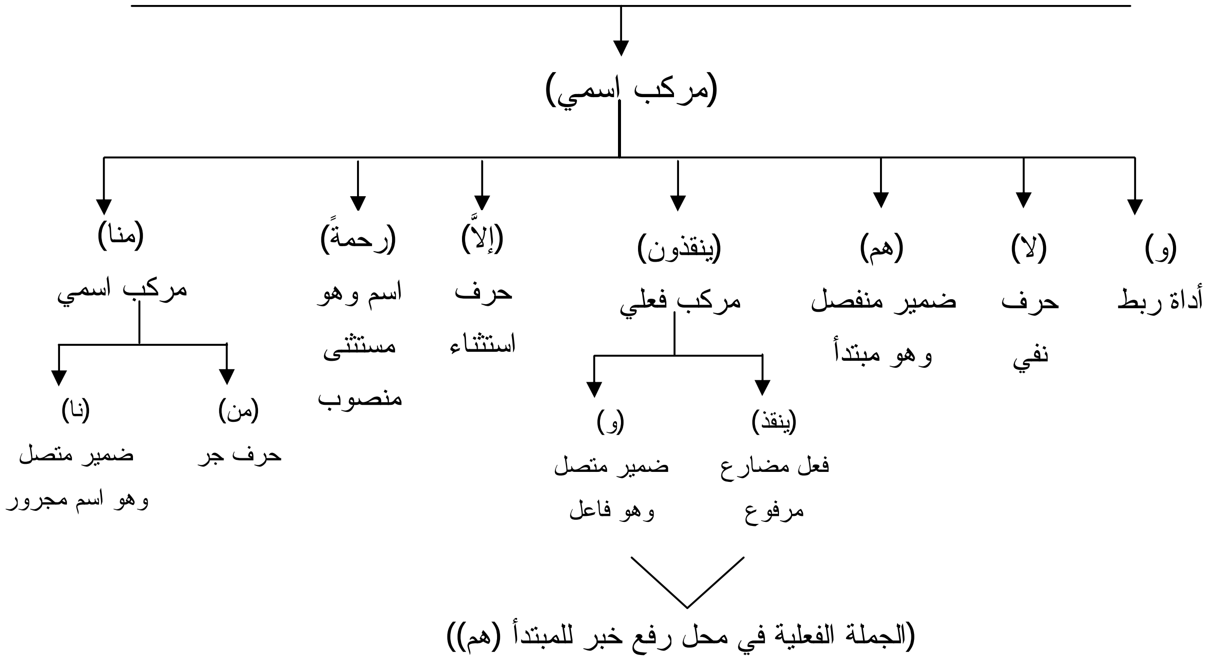
---

(1) انظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن : 605/2؛ العكبــري، التبيــان : 1083/2-1084؛ الهمــذاني، الفريد: 111/4؛ الحلبي، الدر المصون : 472/5؛ الخفاجي، حاشية الــشهاب : 244/7؛ الألوســي، روح المعاني: 28/8.

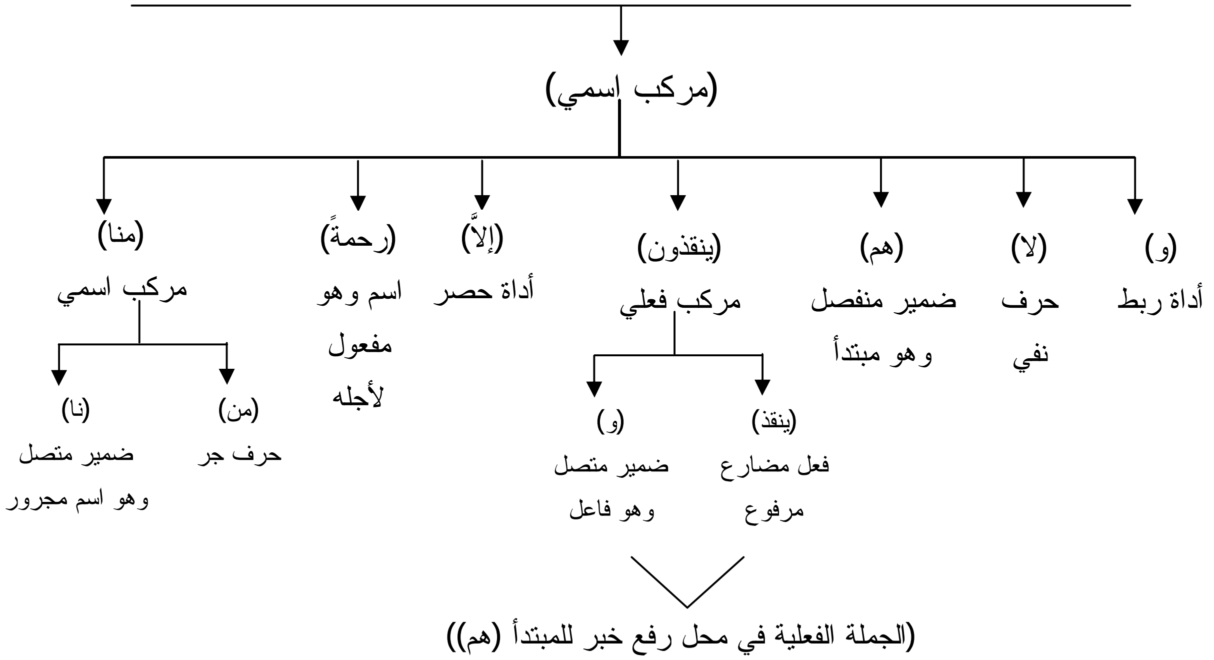
(2) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 35/8؛ وانظر: الغرناطي، التسهيل لعلــوم التنزيــل : 554؛ ابن عجيبة، البحر المديد: 15/6.

(3) انظر: ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 297/2.

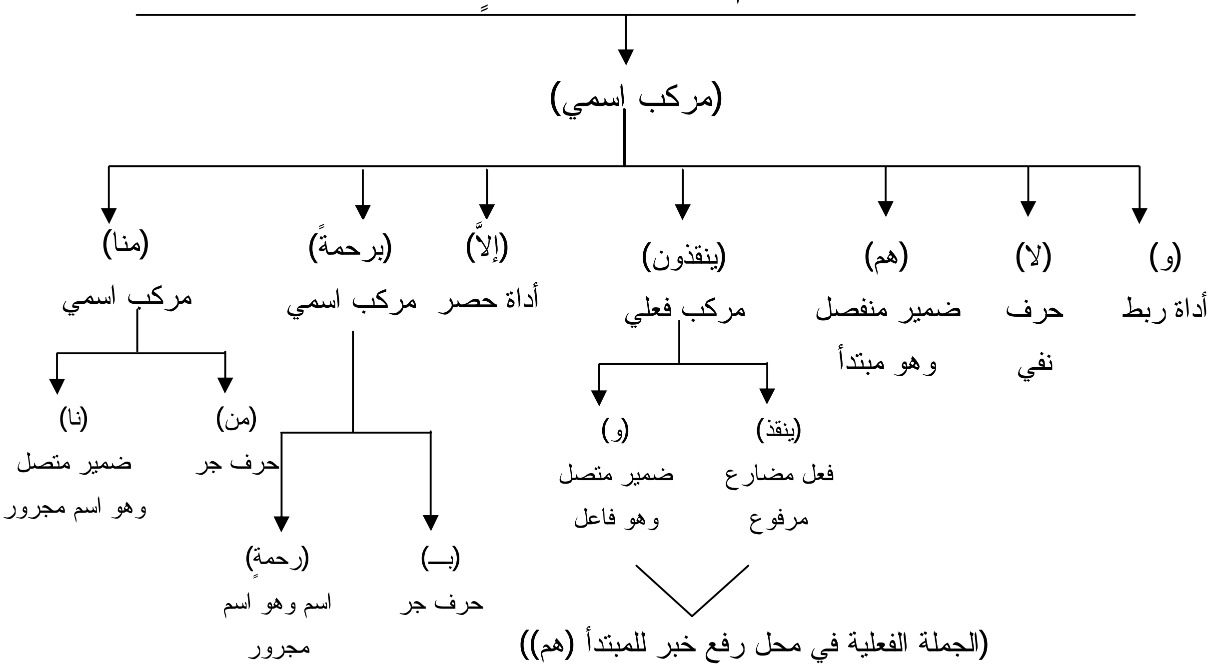
ولا هم ينقذون إلاّ رحمةً منا



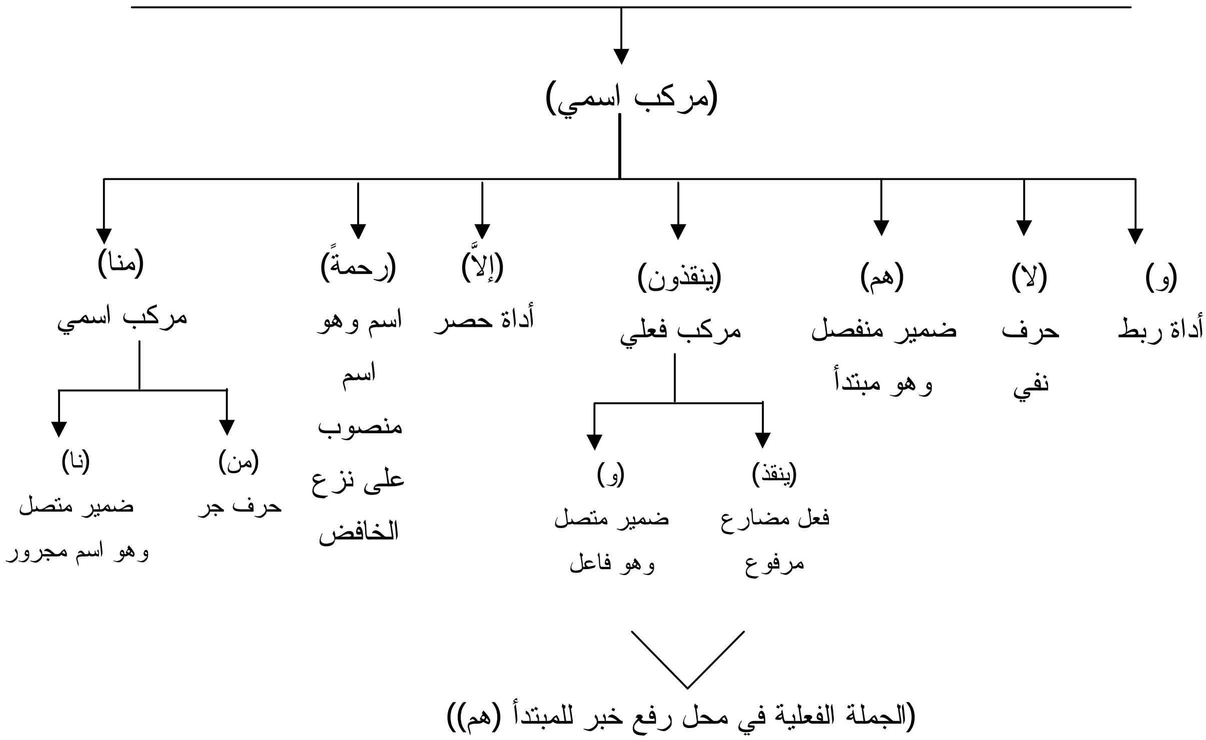
ولا هم ينقذون إلاّ رحمةً منا



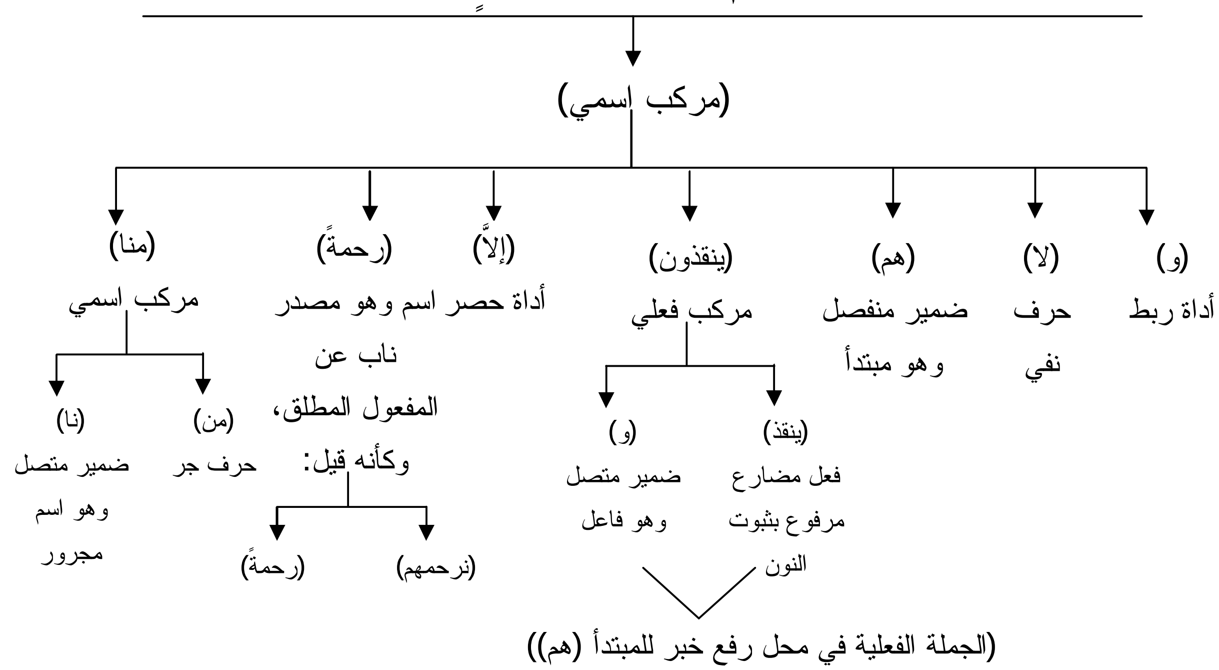
ولا هم ينقذون إلاَّ برحمةٍ منا



ولا هم ينقذون إلاَّ رحمةً منا



ولا هم ينقذون إلاَّ برحمةٍ منا



ففي النمط الأول كانت "إلاَّ" حرف استثناء، فنصبت "رحمةً" على أنَّها مستثنى، أمَّا النمط الثاني فكانت "إلاَّ" أداة حصر، فنصبت "رحمةً" على أنَّها مفعول لأجله على تقدير "لام التعليل"، فأصل التركيب إلاَّ لرحمةٍ منا "، وفي النمط الثالث كانت "إلاَّ" أداة حصر، فقدَّر العلماء حرف جرٍ، وهو "الباء" في أصل التركيب، ولكن لاتساع القاعدة النحوية وميلها إلى الاختصار حذف حرف الجر فنصبت "رحمةً" على نزع الخافض، أمَّا النمط الرابع، فقد نصبت رحمةً على أنَّها مصدر ناب عن المفعول المطلق، ولعلَّ العامل النحوي له أثر بارز في هذا الوجه، فقد قدّروا الفعل "نرحمهم"، لإجازة النصب على المصدرية.

يبدو لي أنَّ إحكام القاعدة النحوية فرضت على النحاة كثرة التأويلات والتقديرات التي تعد جزءاً من نظرية العامل، فأفضت هذه التأويلات والتقديرات إلى إثقال كاهل التركيب اللغوي وتحميله من الإعرابات ما يجوز وما لا يجوز، فاللغويون أنفسهم لم يكونوا فوق مستوى الشبهات؛ لأنَّ كلاً منهم يبحث عن تركيب يؤيد القاعدة التي ذهب إليها.

وفي قوله تعالى : ﴿وَلاَ تَسُبُّواْ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ فَيَسُبُّواْ اللّهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[1].

قرأ السبعة عدا ابن كثير "عَدْواً"، بفتح "العين" وتسكين "الدال"، وقرأ ابن كثير "عَدُواً"، بفتح "العين" وضم "الدال"، وقرأ الحسن وأبي رجاء وقتادة وسلام وعبد الله بن يزيد "عُدُوّاً" بضم "العين والدال" وتشديد "الواو"[2].

ويوجه النحَّاس قراءة "عَدْواً" على أنَّها مصدر ناب عن المفعول المطلق المرادف لفعله وهو "سَبَّ"، وأجاز نصبها على أنَّها مفعول لأجله، فتقدير الجملة عنده فيسبوا الله لأجلِ العدو "، في حين يوجه قراءة ابن كثير "عَدُواً" على أنَّها حال من الضمير المتصل بالفعل "فيسبوا"[3]، أمَّا القراءة الثالثة فقد ذكرها النحَّاس دون أن يوجهها، إلّا أنَّ الأزهري قال في توجيهها : "إنَّ القراءة الأولى –قراءة السبعة عدا ابن كثير - والقراءة الثالثة – قراءة الحسن وأبو رجاء وقتادة وسلام وعبد الله بن يزيد - بمعنى واحد "[4]، ويتضح لي من خلال وصف الأزهري لما أغفله النحَّاس - أنَّ هذه القراءة تحتمل جميع صور الإعراب التي مرت في قراءة "عَدْوا"، ومما يؤيد ما زعمته أنَّ العكبري قال عنها: "إنَّها لغةٌ مثل القُعُود والجُلُوس"[5].

ونلاحظ أنَّ جمهور النحاة والمفسرين كانوا يوردون الوجوه التي ذكرها النحَّاس في توجيه القراءتين دون أن يرجحوا أياً منها، ففي قراءة السبعة عدا ابن كثير، أجازوا نصبها على المصدرية، وحجتهم في ذلك، أنَّ السب بغير حقٍ عدوان في المعنى، فكأنه قيل "فيعدوا عَدْواً"، وصرّحوا بنصبها على أنَّها مفعول لأجله للفعل

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 108.

(2) أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 202/4؛ وانظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن : 40؛ الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد ، (د.ت)، القراءات وعلل النحويين فيها المسمى (علل القراءات)، تحقيق نوال بنت ابلاهيم الحلوه، دون ناشر: 110/1؛ ابن جني، المحتسب : 335/1؛ العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 507/1.

(3) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 89/2.

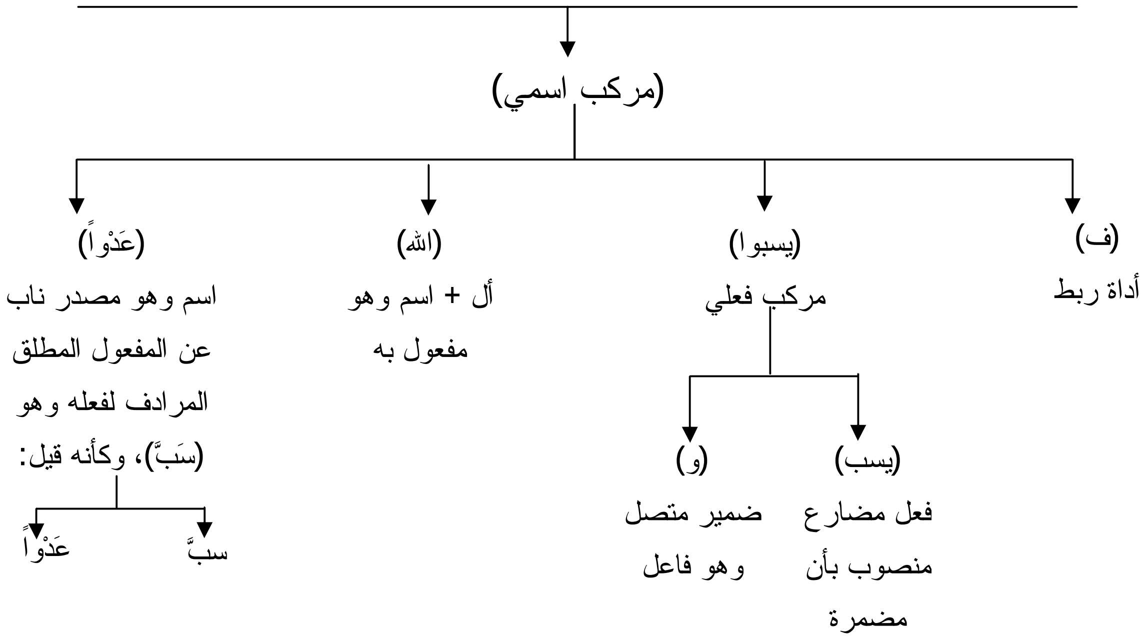
(4) الأزهري، علل القراءات: 110/1.

(5) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 507/1.

"فيسبوا" فأصل التركيب عندهم "فيسبوا الله لأجل العَدْوا"، ولم يكتفوا بهـــذه الـــصور الإعرابية، بل زادو ا وجهاً جديداً، وهو نصب "عَدْواً" على الحال المؤكدة لعاملهـــا، وهو الفعل "فيسبوا"، وحجتهم في هذا الوجه أن السّبَّ لا يكون إلاَّ عدوناً "، ونجدهم يوجهون قراءة ابن كثير كما وجهها النحَّاس، فنصبوا "عَدْوّاً" على الحـــال، وتقـــدير الجملة عندهم "فيسبوا الله أعداءً"[(1)].

قراءة السبعةَ عدا ابن كثير:

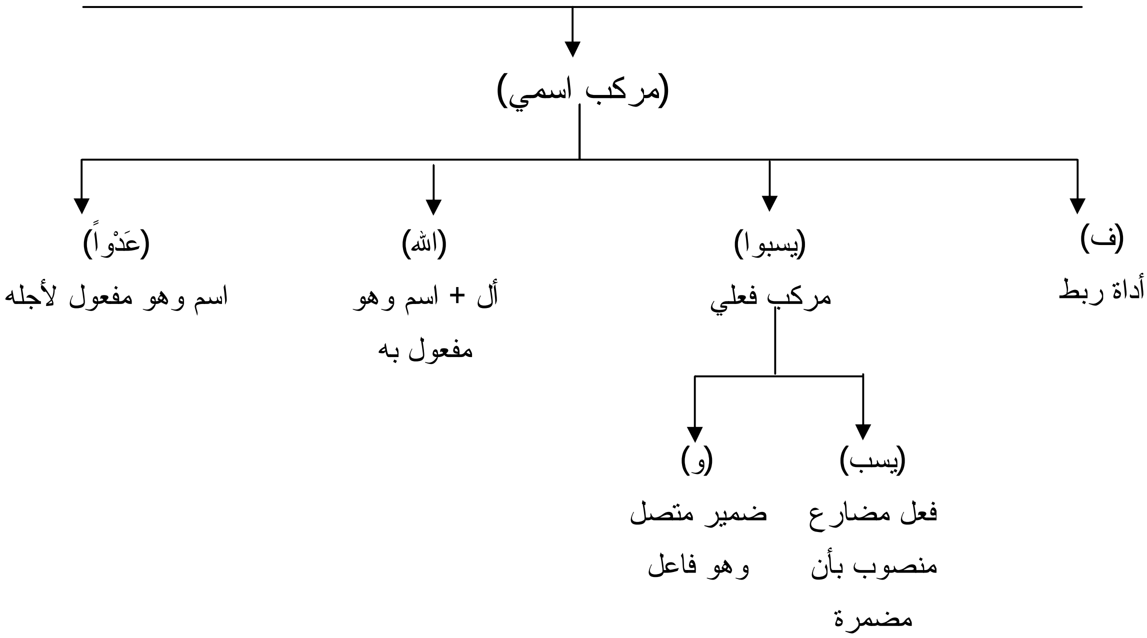
1. فيسبوا الله عَدْواً



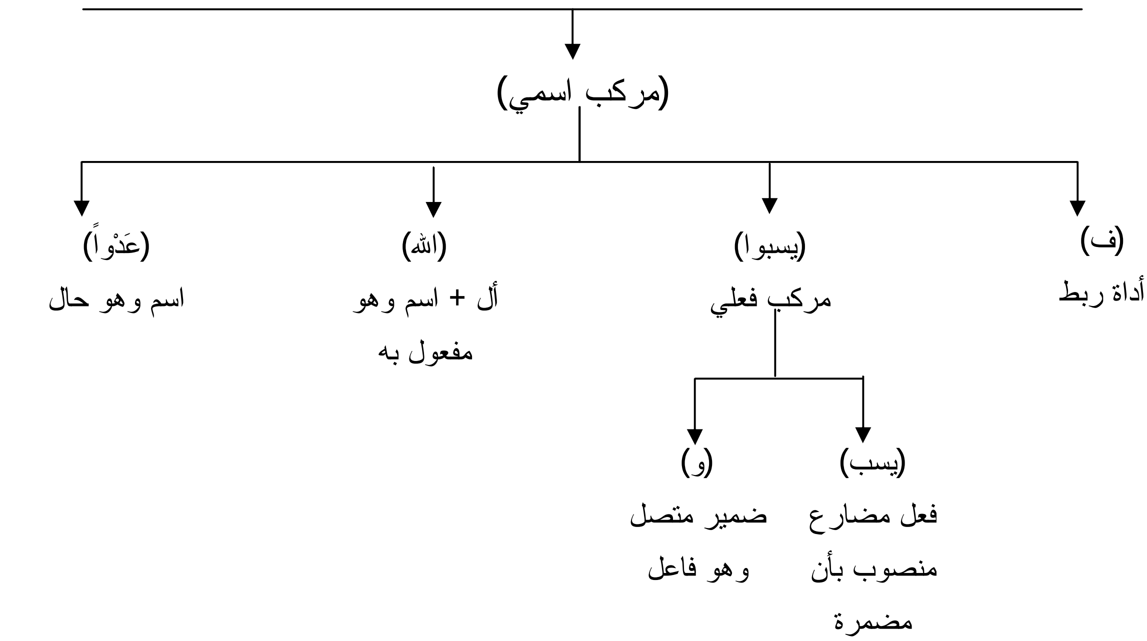
---

(1) انظر:الأخفش، معاني القرآن : 309/1؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 381/2؛ النحَّاس، معـــاني القرآن: 471/2-472؛ ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن : 40؛ ابن جني، المحتسب : 335/1؛ الزمخشري، الكشاف: 33/2؛ العكبري، التبيان : 530/1؛ العكبري، إعـــراب القـــراءات الـــشواذ : 507/1؛ الهمذاني، الفريد : 210/2؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 61/4؛ أبو حيـــان، تفـــسير البحر المحيط: 202/4؛ الحلبي، الدر المصون : 100/5-101؛ سبط الخياط، عبدالله بن علـــي بـــن أحمد، (2006) المنهج في القراءات السبع المتممه لابن محيصن والاعمـــش ويعقـــوب وخلـــف، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان : 255/2؛ الخفـــاجي، حاشـــية الشهاب: 111/4-112؛ الكرماني، محمد بن أبي المحاين، (2001)، مفاتيح الأغاني في القـــراءات والمعاني، تحقيق: عبد الكريم مصطفى، دارابن حزم، بيروت، لبنان : 168-169؛ الألوسي، روح المعاني: 236/4-237.

2. فيسبوا الله عَدْواً

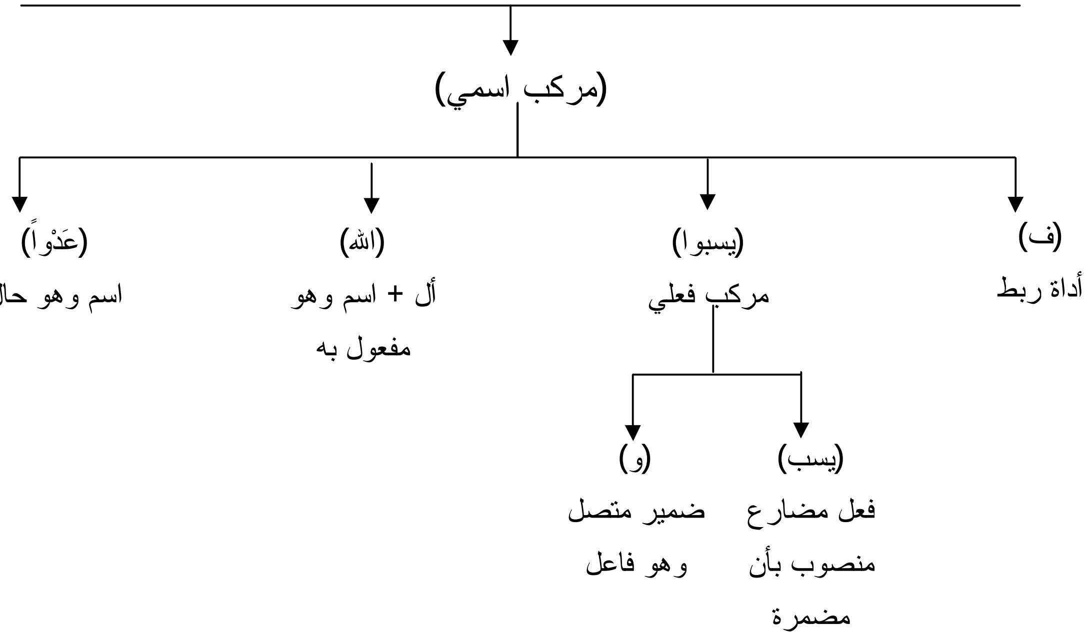


3. فيسبوا الله عَدْواً



قراءة ابن كثير

فيسبوا الله عَدُوّاً



ففي النمط الأول من قر اءة السبعة عدا ابن كثير، نجد أنَّ "عَدْواً" نصبت على المصدر النائب عن المفعول المطلق المرادف لفعله، أي أنَّ السبَّ بحقيقته "عدواناً"، وكأنَّه قيل "فيعدو عَدْواً"، وفي النمط الثاني من القراءة نفسها، نلاحظ أنَّ "عَـدْواً" نصبت على أنَّها مفعول لأجله فأصل التر كيبفيّسبوا الله لأجل العَدْوِ "، أمَّا الـنمط الثالث من القراءة ذاتها، فنصبت عَدْواً على أنَّها حال مؤكدةٌ للفعل "فيسبوا".

وفي قراءة ابن كثير، نجد الاختلاف ظاهراً أمامنا، فقد نصبت "عَدُوّاً" علـى الحال فقط، ونلاحظ أنَّ اللهجات الداخلة في القراءات القرآنية له ا أثر بارز في هـذا التعدد.

لقد تكلل عمل النحاة القدامى بالنجاح عندما اهتموا بمـسألة الاخـتلاف فـي اللهجات، ولذلك خاضوا في هذه الاختلافات وحـدودها، فكيـف إذا دخلـت هـذه الاختلافات اللهجية في القرآن الكريم؟، فنجدهم درسوا هذه الاختلافات التي تناولت طريقة النطق في لهلجات المختلفة من خلال ورودها في النص القرآني [1]، وعليـه فإنَّ جميع القبائل العربية متساوية في صحة القول، وسلامة اللغة، وليس أمام العقل

(1) انظر: حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية: 160-162.

مسوغ مقبول يعمل على تفضيل لهجة على أختها، فجميعها حجة، ولعلَّنا نلاحظ أنَّ الاختلافات في اللهجات العربية يعد سبباً في تعدد صور الإعراب.

وعن قوله تعالى : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[1].

قال النحَّاس: "أن تضلوا في موضع نصب، وقيل : خفض وفيها ثلاثة أقوال[2]:

1. أحدها: يرى الفراء أنَّ المصدر المؤول "أن تضلوا" في موضع نصب على أنَّه مفعول لأجله، فتقدير الجملة عنده "يبين الله لكم لئلا تضلوا"، فالفراء قدّر "لام التعليل" وأدغمها "بلا النافية"، وبعد إسقاط اللام النافية ولام التعليل " نُصِبَ المصدر المؤول على أنَّه مفعول لأجله[3]؛ وقال النحَّاس : إنَّ هذا التقدير خطأ لأنَّ "لا النافية" لا تحذف في هذا المقام[4].
2. ثانيها: ذهب الزجاج إلى نصب المصدر المؤول "أن تضلوا" على أنَّه مفعول لأجله، فتقدير الجملة عنده "يبيّن الله لكم كراهة أن تضلوا "، فعندما حذف المفعول لأجله "كراهة" قام المصدر المؤول مقامه[5]، ونلاحظ أنَّ قول الزجاج يكمن في مسألة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فـ "كراهة" مفعول لأجله وهو مضاف وتمَّ حذفه، والمصدر المؤول "أن تضلوا" في حقيقته مضاف إليه، وعندما حذف المضاف سد مسده المصدر المؤول فأعرب مفعولاً لأجله.

وأرى أنَّ الوجهين يصبان في بوتقة واحدة، وهي نصب المصدر المؤول "أن تضلوا" على أنَّه مفعول لأجله، ويبدو أن الاختلاف عند الفراء والزجاج لا يتعدى

---

(1) سورة النساء، الآية: 176.

(2) النحَّاس، إعراب القرآن: 511/1.

(3) انظر: الفراء، معاني القرآن: 297/1؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 511/1.

(4) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 511/1.

(5) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 136/2-137؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 511/1.

مسألة المحذوف المقدر، وعلى ذلك قمت بدمج الوجهين معاً لأخرج بوجه واحد، وهو نصب المصدر المؤول "أن تضلوا" على أنَّه مفعول لأجله.

3. ثالثها: أجاز النحَّاس نصب المصدر المؤول "أن تضلوا" على أنَّه مفعول به للفعل "يبين"، فأصل التركيب عنده "يبين الله لكم الضلالة فاجتنبوها"[1].

أمَّا الخفض، فقد ذكره النحَّاس، دون أن يفصح عنه [2]، وقد وجدت في تفسير الطبري ما نصه: "وفي قول بعضهم: خفض، بمعنى "يبين الله لكم بأن لا تضلوا"، وأسقطت "لا" من اللفظ، وهي مطلوبة في المعنى لدلالة الكلام عليها"[3].

ونجد أنَّ بعض النحاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحَّاس في إعراب المصدر المؤول "أن تضلوا"، ونجدهم أغفلوا مسألة الخفض التي لم يشرحها النحَّاس[4].

ورجَّح بعضهم نصب المصدر المؤول "أن تضلوا" على أنَّه مفعول لأجله، فتقدير الجملة عندهم "يبين الله لكم كراهة أن تضلوا أو لـئلا تـضلوا"، واستبعدوا نصب المصدر المؤول "أن تضلوا" على المفعولية، وحجتهم تفسيرية بحتة، فقالوا: إنَّنا لا نستطيع أن نحكم على الجاهلين بالضلالة من خلال قسمة الأموال، فهي لا تدلُّ على صفة حسن وقبح بيّنه، وذهبوا إلى أنَّ المفعول به المحذوف دلَّ عليه السياق، فتقدير المفعول به المحذوف هو كلمة "الحق"، فيصبح تقدير الجملة "يبين الله لكم الحق كراهة أن تضلوا"[5]، ولم يذكر من رجّح النصب على أن المصدر المؤول مفعول لأجله قضية الخفض، ولعلَّ عدم ذكرها رفضٌ لها.

---

(1) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 511/1.

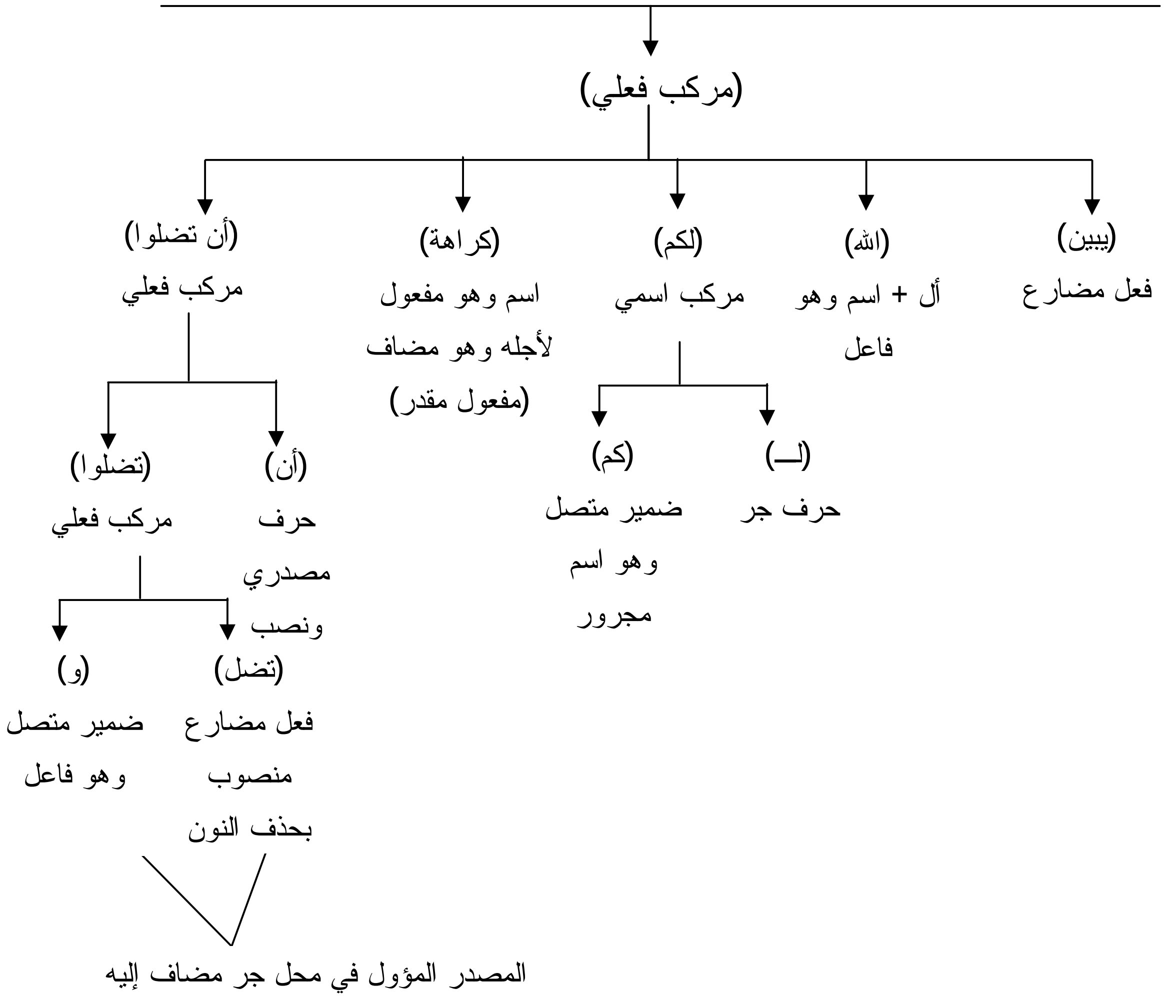
(2) المصدر نفسه.

(3) الطبري، جامع البيان: 384/4.

(4) انظر: العكبري، التبيان: 414/1؛ الهمذاني، الفريد: 831/1؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 424/3؛ الحلبي، الدر المصون: 176/4؛ القونوي، حاشية القونوي: 376/7؛ الألوسي، روح المعاني: 218/3.

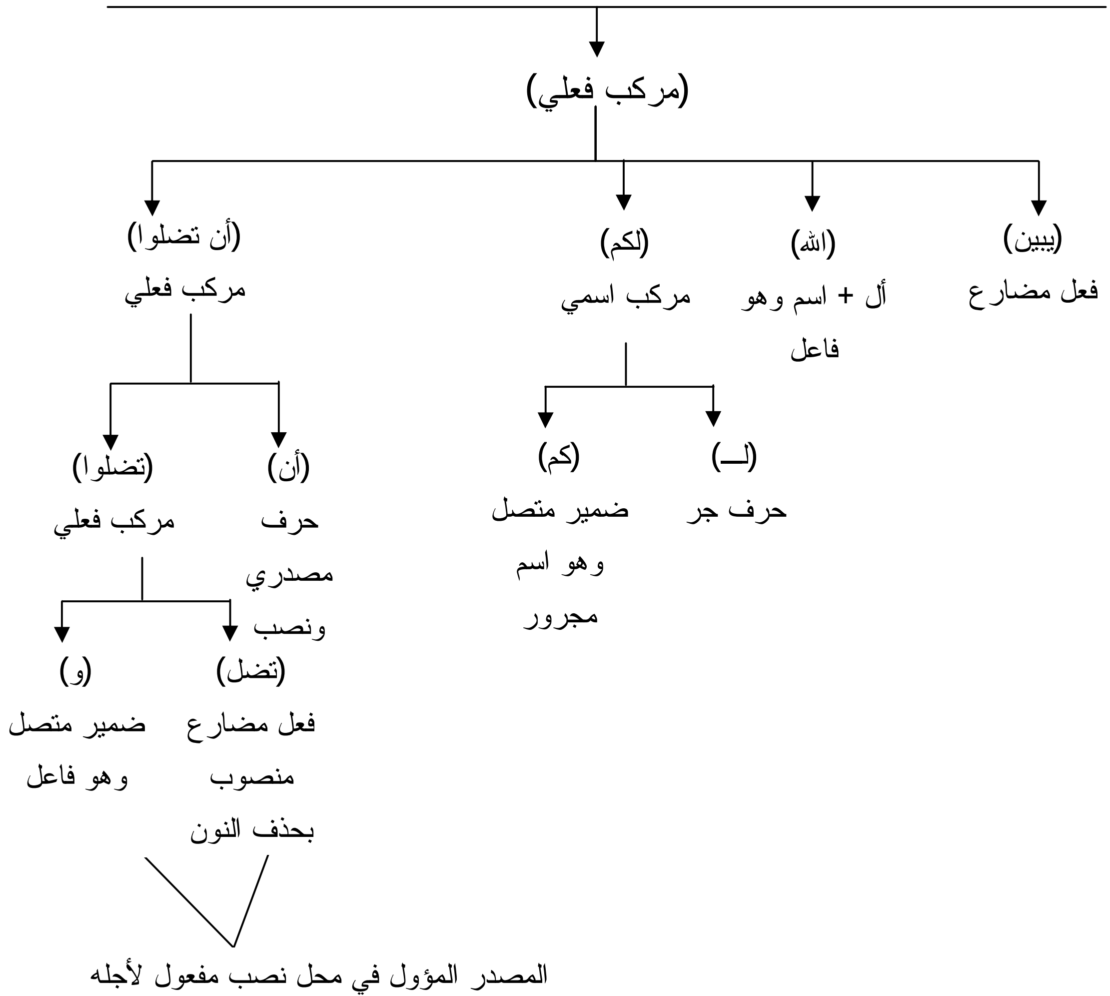
(5) انظر: الزمخشري، الكشاف: 320/1؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 142/2؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 281/1؛ ابن الجوزي، زاد المسير: 159/1؛ البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر، (1995)، نظم الدر في تناسب الآيات والسور، تحقيق: عبدالرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 382/2؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 29/5؛

يبين الله لكم كراهةَ أن تضلوا

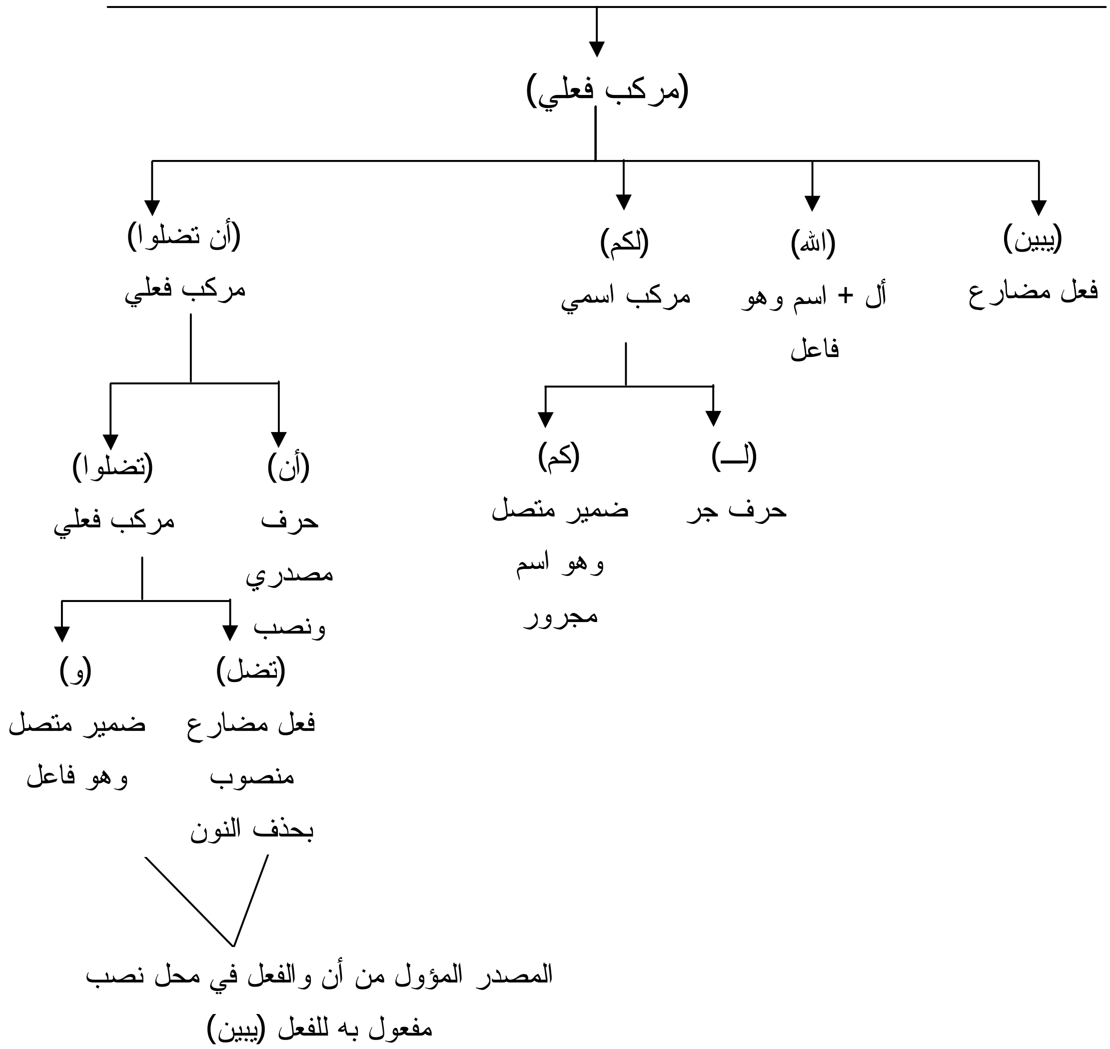


الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، (1986)، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 84؛ الإيجي، جامع البيان: 436/1؛ البروسوي، روح البيان: 341/2؛ ابن عجيبة، البحر المديد: 138/2؛ الثعالبي، أبو يزيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، (1997)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان: 403/1؛ الشوكاني، فتح القدير: 627/1.

يبين الله لكم كراهةَ أن تضلوا



يبين الله لكم كراهةَ أن تضلوا



ففي النمط الأول ظهر المفعول لأجله، وهو "كراهة" فكان إعراب المصدر المؤول "أن تضلوا" مضاف إليه مجرور، ولكن دخول آلية الحذف على التركيب أدى إلى وقوع المضاف إليه "أن تضلوا" موقع المضاف "كراهة" فأعرب المصدر المؤول "أن تضلوا" مفعولاً لأجله.

أمَّا النمط الثاني، فقد نصب المصدر المؤول "أن تضلوا" على أنَّه مفعول به للفعل "يبين".

في الآية السابقة يبرز عند النحاة والمفسرين ما يسمى بـ الافتنان في وجوه العربية، وهذا ناتجٌ عن ترفهم النحوي الذي وصل إلى أعلى مستويات اللغة وخصوصاً عند ارتباطه بالتفسير، مما دفع النحاة إلى كثرة التأويلات والتقديرات.

5.1 المفعول معه:

اسم منصوب، مسبوق بواو المعية، التي تدل على اقتران الاسم الذي بعدها باسم آخر قبلها في زمن حصول الحدث مع مشاركة الثاني للأول في الحدث أو عدم مشاركته[1].

ومما عالجه النحَّاس في باب المفعول معه، ما جاء في حديثه عن قوله تعالى :
﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللّهِ فَعَلَى اللّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُواْ إِلَيَّ وَلاَ تُنظِرُونِ﴾[2].

قرأ الجمهور فأجمعوا أمركم وشركاءَكم " بهمزة قطع في الفعل "أجمعوا" ونصب "شركاءَكم" وقرأ رويس والزهري والأعمش والجحدري وأبو رجاء والأعرج والأصمعي عن نافع ويعقوب "فاجمعوا أمرَكم وشركاءَكم" بهمزة وصل في الفعل "اجمعوا" ونصب "شركاءَكم"، وقرأ أبو عبيد الرحمن السلمي والحسن وابن أبي

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل : 284/1؛ وانظر: الجرجاني، التعريفات: 242؛ حسن، النحو الوافي : 305/2.

(2) سورة يونس، الآية: 71.

إسحاق وعيسى بن عمر وسلام ويعقوب ورويت عن أبي عمرو "فأجمعوا أمركم وشركاؤكم" بهمزة قطع في الفعل "أجمعوا" ورفع "شركاؤكم"[(1)].

ويوجه النحَّاس قراءة الجمهور على ثلاثة أوجه، قالها علماء العربية[(2)]:

1. فالوجه الأول: رواهُ الكسائي والفراء، فهما يريان أنَّ "وشركاءَكم" نصب لأنَّه مفعول به لفعل محذوف جوازاً يقدر بعد "الواو"، فأصل التركيب عندهما "فأجمعوا أمرَكم وادعوا شركاءَكم "، ومما يؤيد هذا القول أنَّ الآية وردت في مصحف أبي بن كعب - وقرأ بها عبد الله بن مسعود - "فاجمعوا أمرَكم وادعوا شركاءَكم"، وذكرا أنَّ مثلها في القرآن الكريم "والذين تبوَّءوا الدار والإيمان "[(3)]، فـ"الإيمان" نصبت عندهما لأنَّها مفعول به لفعل محذوف جوازاً، فتقدير الجملة عندهما "والذين تبوَّءوا الدار واعتقدوا الإيمان"، وقاسا عليه قول الشاعر:

عَلَّفتُها تِبْناً وماءً بارِداً حتَّى شَتَتْ همالةً عيناها[(4)]

موطن الشاهد نصب "ماءً" على أنَّها مفعول به لفعل محذوف جوازاً، فتقدير الجملة عندها "علَّفْتَها تِبْناً وسقيتَها ماءً "[(5)]، وأرى أنَّهم أصابوا في تخريج بيت الشعر الذي رووه، إذ إنَّ الماء لا يعلف وإنما يسقى.

---

(1) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 179/5؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 261/2؛ ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 57؛ ابن جني، المحتسب: 446/1؛ العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 649/1-650؛ الألوسي، روح المعاني: 158/11.

(2) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 261/2-262.

(3) سورة الحشر، الآية: 9.

(4) البيت لذي الرمة، ولم أجده في ديوانه، انظر: ابن جني، الخصائص: 433/2؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 8/2؛ ابن هشام، أوضح المسالك: 299/1.

(5) انظر: الكسائي، معاني القرآن: 195؛ وانظر: الفراء، معاني القرآن: 473/1؛ ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، (1989) مشكل تأويل القرآن، تحقيق: عمر محمد سعيد عبد العزيز، مركز الأهرام للنشر، القاهرة، مصر: 213-214؛ السيوطي، جلال الدين (ت911هـ)، (1983)، تفسير الدر المنثور في التفسير المأثور، دار المعرفة، بيروت، لبنان: 380/4؛ الأباضي، هيمان الزاد: 101/2-102.

2.أمَّا الوجه الثاني : فنحى إليه المبرد، فهو يرى أنَّ "وشركاءَكم" نصبت لأنَّها معطوفة على المعنى، فـ "شركاءَكم" عنده محمولة على معنى "أجمعوا" لا لفظه، وفي ذلك أنشد المبرد:

يا ليتَ زوجَك قد غَدَا متقلداً سيفاً ورمحا[1]

موطن الشاهد نصب "رمحاً" إذ يرى المبرد أنَّه معطوف على معنى "متقلداً سيفاً"، وحجته أنَّ "الرمح" لا "يتقلد" ولكنه "يحمل"، وقد أراد الشاعر أن يقول : "متقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً"[2].

ووفقاً لما قاله المبرد أرى أنَّه لم يذهب مذهباً بعيداً عن الفراء، فلو قدَّرنا عاملاً لنصب "شركاءَكم" لقلنا: فأجمعوا أمرِكم وادعوا شركاءَكم "، وبهذا التقدير نلاحظ أنَّ المبرد لم يبعد كثيراً عن الفراء.

3. ثالثها: يرى الزجاجُ أن "وشركاءَكم" نصبت؛ لأنَّها مفعول معه للفعل "أجمعوا"، فتقدير التركيب عنده: فأجمعوا أمرَكم مع شركاءَكم "، ومثله في العربية، "جاء البردُ والطيالسةَ"، أي "مع الطيالسةِ" و"التقى الماء والخشبة" أي: "مع الخشبةِ"[3].

في حين يوجه قراءة رويس والزهري والأعمش والجحدري وأبي رجاء والأعرج والأصمعي ونافع ويعقوب على وجهين، هما:

1. الوجه الأول: يرى النحَّاس أنَّ "وشركاءَكم" نصبت لأنَّها معطوفة على "أمرَكم".

---

(1) الزبعري، أبو سعد عبدالله، (1981)، شعر عبدالله بن الزبعري، تحقيق: يحيى الجبوري، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان : 68؛ وانظر: الفراء، معاني القرآن : 473/1؛ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ)، (1987)، الكامل في اللغة والأدب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان : 234/1؛ النحَّاس، إعراب القرآن: 262/2.

(2) انظر: المبرد، المقتضب: 51/2؛ والكامل: 334/1؛ وانظر: الفراء، معاني القرآن : 473/1؛ النحَّاس، إعراب القرآن: 262/2.

(3) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 27/3-28؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن : 262/2؛ الطبرسي، جوامع الجامع : 587/1؛ الإيجي، جامع البيان : 105/7؛ الخفاجي، حاشية الشهاب : 24/5.

2.أما الوجه الثاني : فأجاز النحَّاس نصب "وشركاءَكم" على أنَّها مفعــول معــه للفعل "اجمعوا"(1).

يبدو لي أنَّ النحَّاس كان دقيقاً في تفسير وتوجيه هذه الآية، إذ أنَّه ميّز بــين قراءة الجمهور القائمة على إثبات همزة القطع، والقراءة الثانية التي كــان عمادهــا همزة وصل في الفعل "اجمعوا"، ونلاحظ أنَّ الاختلاف بين القراءتين يكمن من جهة المعنى، فالفعل "أجمعوا" بهمزة قطع يختص بالمعاني دون الذوات، فــلا يجــوز أن نقول "أجمعت شركائي"، أما الفعل "اجمعوا" بهمزة وصل، فإنَّه يخــتص بالمعــاني والذوات معاً، فيجوز لنا أن نقول : "جمعت شركائي"، ونجد ذلك الفرق واضحاً فــي إمكانية العطف، فلاحظنا أنَّ العطف امتنع في القراءة الأولى، وثبت في الثانية.

ويوجه النحَّاس قراءة أبي عبد الرحمن السلمي والحسن وابن إسحاق وعيسى ابن عمر وسلام ويعقوب، والتي قيل بأنَّها رويت عن أبي عمرو، فهذه القراءة عنــد النحَّاس لها وجه واحد، هو رفع "شركاؤكم"، لأنَّه معطوف على الــضمير المتــصل بالفعل "أجمِعوا" وقد وصفه بأنَّه وجه حسن، لأنَّ الكلام طال، ورغم ا ستحسانه لهــا إلاَّ أنَّه استبعدها وحجته في ذلك أنَّها مخالفة لرسم المصحف والنحو، والصواب عنده رواية النصب، ونحا إلى ذلك الأخفش أيضاً(2)، وزاد بعضهم وجهاً جديداً في إعراب "وشركاؤكم"، فأجازوا رفعها على الابتداء وخبره محذوف، فأصل التركيب عنــدهم "وشركاؤكم فليجمعوا أمرَهم"(3).

كما انفرد أبو حيان بذكر قراءة ولم يعزها أبو حيان إلى قارئ، وهي خفض "وشركائكم"، فقال: قرئ فأجمعوا أمركم وشركائِكم "، وفي هذه القراءة يكون الخفض عطفاً على الضمير المتصل بــ "أمركم"، فتقدير التركيب عنده "فاجمعوا أمركم وأمر شركائكم" فحذف المضاف و أقام المضاف إليه مقامــه، فأصــبح معطوفــاً علــى

(1) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 262/2.

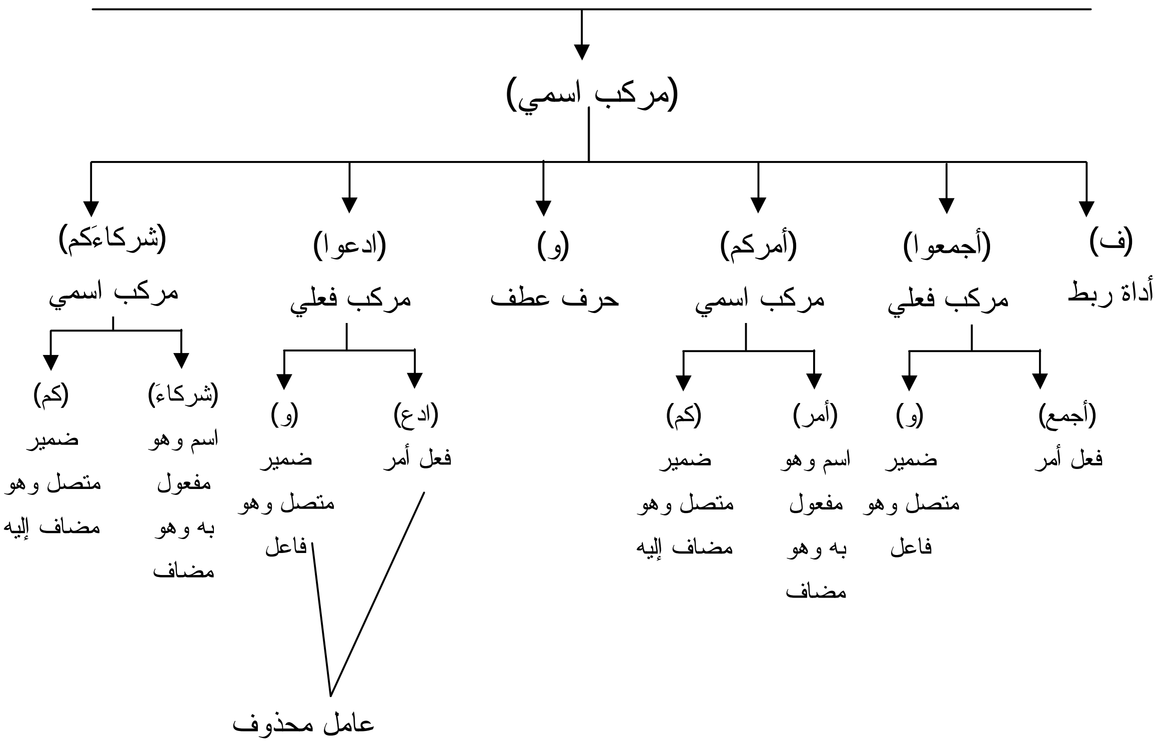
(2) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 262/2؛ وانظر: الأخفش، معاني القرآن: 376/1.

(3) انظرابن خالويه، مختصر في شواذ القــرآن : 57؛ وانظــر : ابــن جنــي، المحتــسب : 446/1؛ العكبري، التبيان: 649/1-650.

الضمير(1). وقد أجاز الكوفيون هذا العطف فيما منعه البصريون(2)، وهو عطف جائز تؤيده شواهد كثيرة جاءت عن العرب.

ولعل الرأي الراجح ما ذكره جمهور النحاة والمفسرين، فقد رجَّحوا نصب "وشركاءَكم" على أنَّها مفعول معه، وحجتهم في ذلك، أنَّ المفعول معه استوفى الشروط الثلاثة التي ذكرت فيه، وهي أن يكون اسماً، وأن يكون واقعاً بعد الواو الدالة على المعية، وأن تكون تلك الواو مسبوقة بفعل لازم أو متعدٍ استوفى مفعوله(3).

فاجمعوا أمرَكم وادعوا شركاءَكم

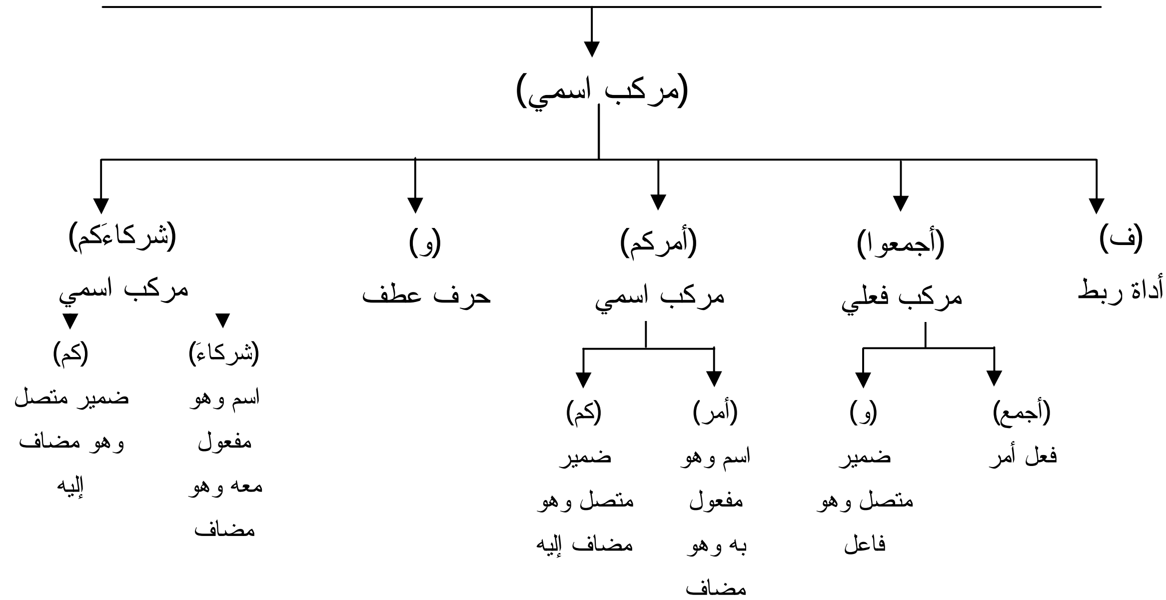


(1) انظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 179/5.

(2) ابن الأنباري، الإنصاف: 248/2-252.

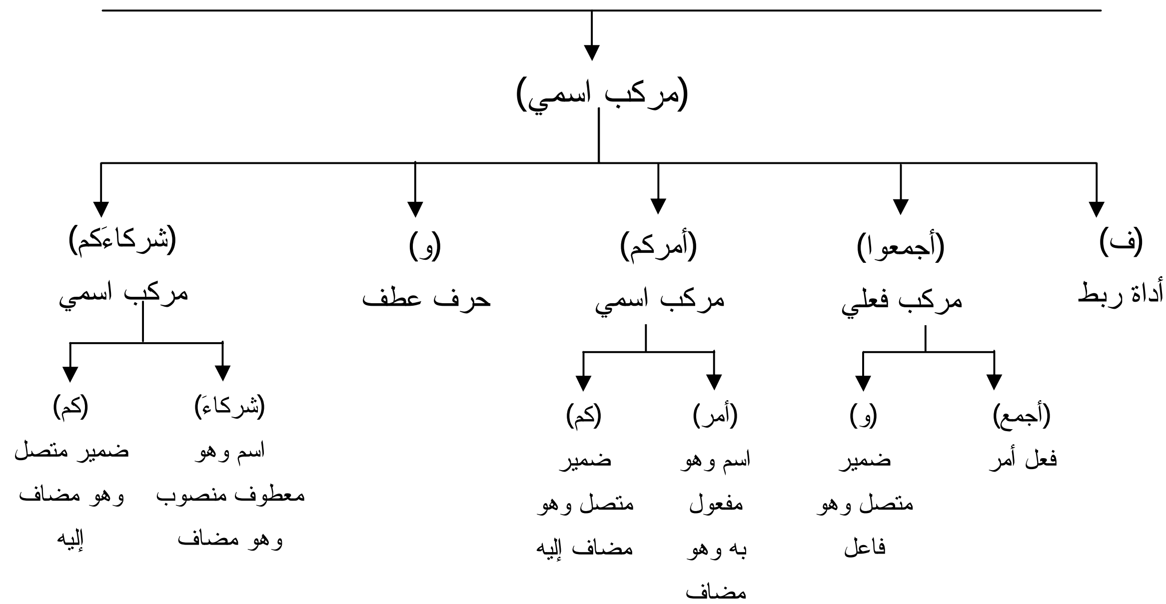
(3) انظر: الزمخشري، الكشاف: 197/2؛ الهمذاني، الفريد: 578/2-579؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 48/1؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب: 237-238؛ ابن مالك، التسهيل: 185/2؛ الصبان، حاشية الصبان: 139/2-140؛ الخضري، محمد، (1995)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمحد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان: 299/1؛ الإيجي، جامع البيان: 105/7؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 24/5؛ الجمل، الفتوحات الإلهية: 363/2.

فاجمعوا أمرَكم وشركاءَكم

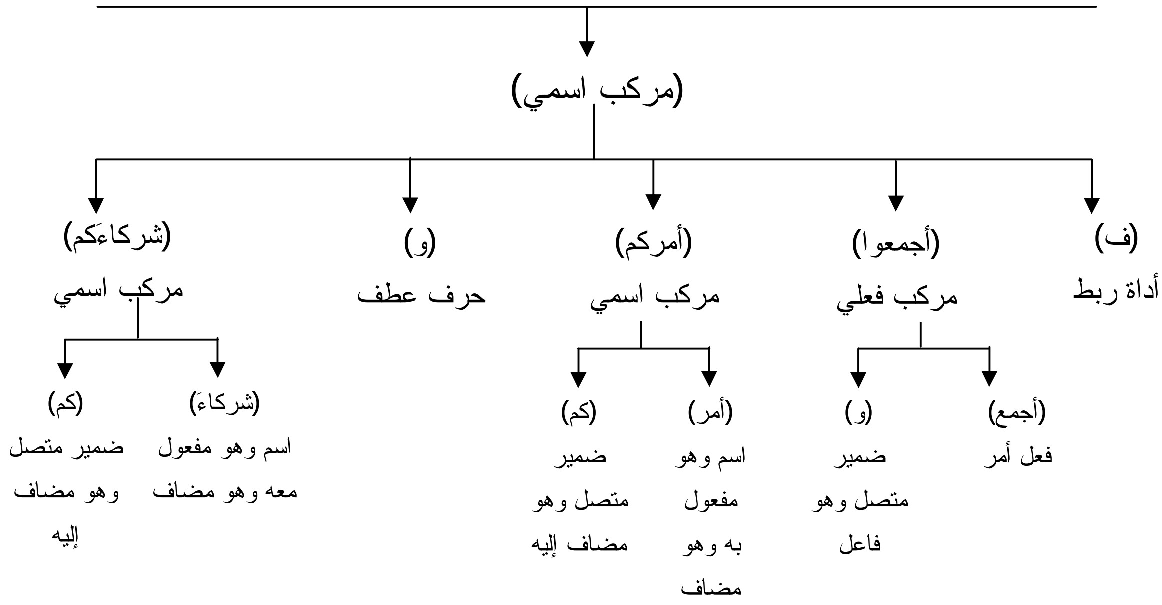


قراءة رويس والزهري والأعمش والجحدري وأبي رجاء والأعرج والأصمعي ونافع ويعقوب، لها وجهان:

فأجمعوا أمرَكم وشركاءَكم

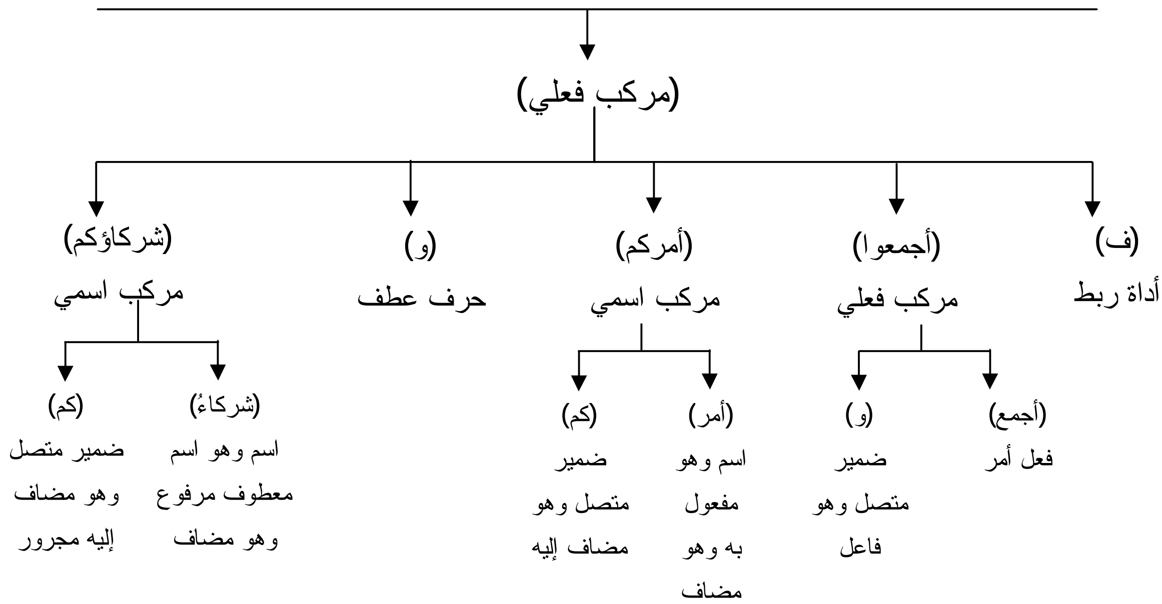


فأجمعوا أمرَكم وشركاءَكم

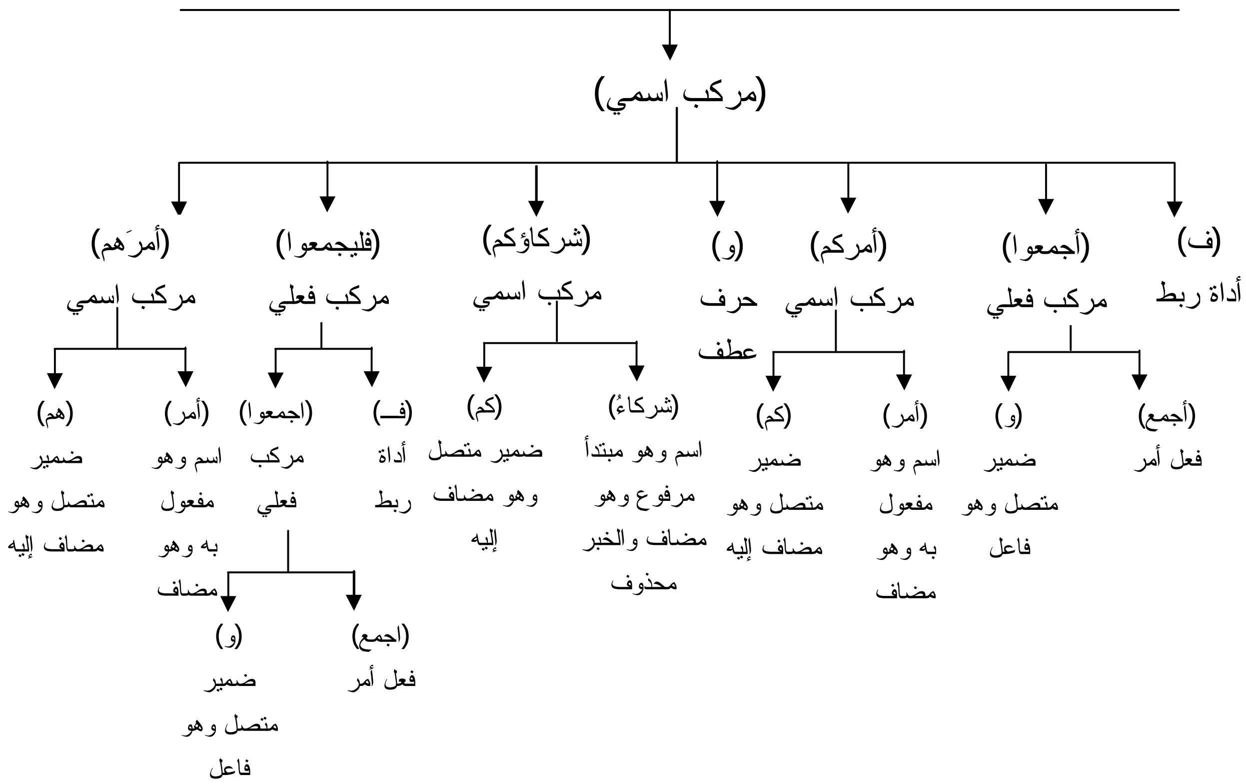


قراءة أبي عبد الرحمن السلمي والحسن وابن إسحاق وعيسى بن عمر، وسلام ويعقوب، لها وجهان:

فأجمعوا أمرَكم وشركاؤكم



فأجمعوا أمرَكم وشركاؤكم فليجمعوا أمرَهم



ففي قراءة الجمهور وجهان إعرابيان، فالوجه الأول نصب النمط وشركاءَكم على أنَّه مفعول به للفعل المقدّر ادعوا، وقد طرأ على الجملة الأصلية "وادعوا شركاءَكم" تغييرٌ واضح وهو حذف الفعل "ادعوا" من التركيب، فأصبح لدينا استعمالٌ جديد، وهو "وشركاءَكم" الذي نصب بفعل مقدّر، ومما يلحق بهذا الوجه ما قاله المبرِّد، وهو نصب النمط وشركاءَكم على أنَّه معطوف على المعنى، فلو قدّرنا فعلاً لنصب "شركاءَكم" لكان "ادعوا"، وعلى هذا فالوجهان يدوران ضمن دائرة واحدة.

أمَّا في الوجه الثاني، فقد نصب "وشركاءَكم" على أنه مفعول معه للفعل "اجمعوا"، وأزعم أن دور "واو المعية" في نصبه على المفعول معه يشابه إلى حدٍ كبيرٍ دور "لام التعليل" في المفعول لأجله.

وفي قراءة رويس ومن معه نلاحظ بأنَّ "وشركاءَكم" قد نصب من جهتين، فالجهة الأولى عطف "وشركاءَكم" على "أمرِكم"، وكأن "الواو" الواردة في التركيب كانت "واو" العطف والمشاركة، أما الجهة الثانية، فقد نصبت وشركاءَكم على أنَّها مفعول معه للفعل "ادعوا".

وفي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي ومن معه، فقد رفع النمط "وشـــركاؤكم" وكان رفعهُ على وجهين، فالوجه الأول عطف "وشركاؤكم" على الضمير المتــصل بالفعل "اجمعوا" أما الوجه الثاني فظهر التأويل واضحاً فيه إذ قدّروا خبراً وأقحمـــوه في صلب التركيب، ليتمكنوا من رفع "وشركاؤكم" على الابتداء.

وفي قراءة الخفض عطف "وشركائكم" على الضمير المتصل بـــالمفعول بـــه "أمركم"، فأصبح مجروراً.

إنَّ الاختلاف الذي ورد في إعراب "وشركاءَكم" نابع من نظرية العامل، فقــد اختلف النحاة والمفسرون في تقدير عامل النصب، فقالوا إنَّه فعل مضمر دلَّ عليـــه "أجمعوا"، فقد رووا "ادعوا"، وقالوا:نصب على العطف على المعنى وقدَّروا "ادعوا" أيضاً، فلو اكتفوا بنصبه على المفعول معه لكان أقرب للناحية الوصفية، ونجــد أنَّ صراع النحاة فيما بينهم ساعد أيضاً على تعدد صور الإعراب.

وفي قوله تعالى : ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ﴾(1).

وصف النحَّاس التركيب يُدخلونها ومن صلح " بأنَّهُ من مشكل النحو، لتعـــدد صور الإعراب فيها، فهي عنده تحتمل إعرابات عدّة، هي(2):

1. أولاً: رفع "ومن" على أنَّها معطوفة على الضمير المتصل بـ الفعل "يدخلونها"، وهو "الواو".
2. ثانياً: وذهب إلى نصب "ومن" على أنَّها مفعول معه للفعل "يدخلونها"، الـــذي استوفى مفعوله، وهو الضمير المتصل بالفعـــل، فأصـــل التركيـــب عنـــده "يدخلونها مع من صلح".
3. ثالثاً: وأجاز رفع "ومن" على أنَّها معطوفة على محذوف، فتقدير الجملة عنده "أولئك ومن صلح".

---

(1) سورة الرعد، الآية: 23.

(2) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 2/356-357.

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون الوجوه التي ذكرها النحَّاس دون أن يرجحوا أياً منها(1).

وزاد ابن الأنباري وجهاً جديداً في إعراب "ومن"، إذ يرى أنَّها مجرورة؛ لأنَّها معطوفة على "لهم"(2)، وابن الأنباري في هذا الوجه يقف إلى جانب الكوفيين الذين أجازوا العطف على المجرور دون إعادة العامل، فيما يرى البصريون أنَّ العطف على المجرور يجب أن يكون بإعادة العامل(3).

ويرجح الزجاج نصب "ومن" على أنَّها مفعول معه، ولعلَّ التفسير يؤيده بذلك، فإذا قيل يدخلونها مع من صلح من آبائهم "، تكون بالشفاعة لهم عند الله، فيكرمهم الله بدخول أقرانهم الجنة معهم، ويبدو أن الزجاج انطلق في ترجيحه للنصب في "ومن" من القاعدة النحوية البصرية التي لا تجيز عطف الظاهر على المضمر إلاَّ بوجود فاصل، و"الهاء" عندهم فاصل ضعيف(4).

ونجد أبا حيان في "النهر المارمن البحر المحيط " يرجح الرفع، بعطف "ومن" على الضمير المتصل في "يدخلونها"(5)، وفي هذا الترجيح يبدو لي أنَّ أبا حيان لم يجهد نفسه بكثرة التأويلات والتقدير، فنظر إلى "ومن" نظرة عقلية، فرجَّح رفعها.

---

(1) انظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن: 398/1؛ العكبري، التبيان: 757/2؛ الهمذاني، الفريد: 143/3؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 312/9؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 378/5؛ شيخ زادة، حاشية محيي الدين: 119/5؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 236/5؛ الجمل، الفتوحات الإلهية: 502/2؛ الصاوي، أحمد الماكي، (1934)، حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر: 230/2؛ الألوسي، روح المعاني: 136/5.

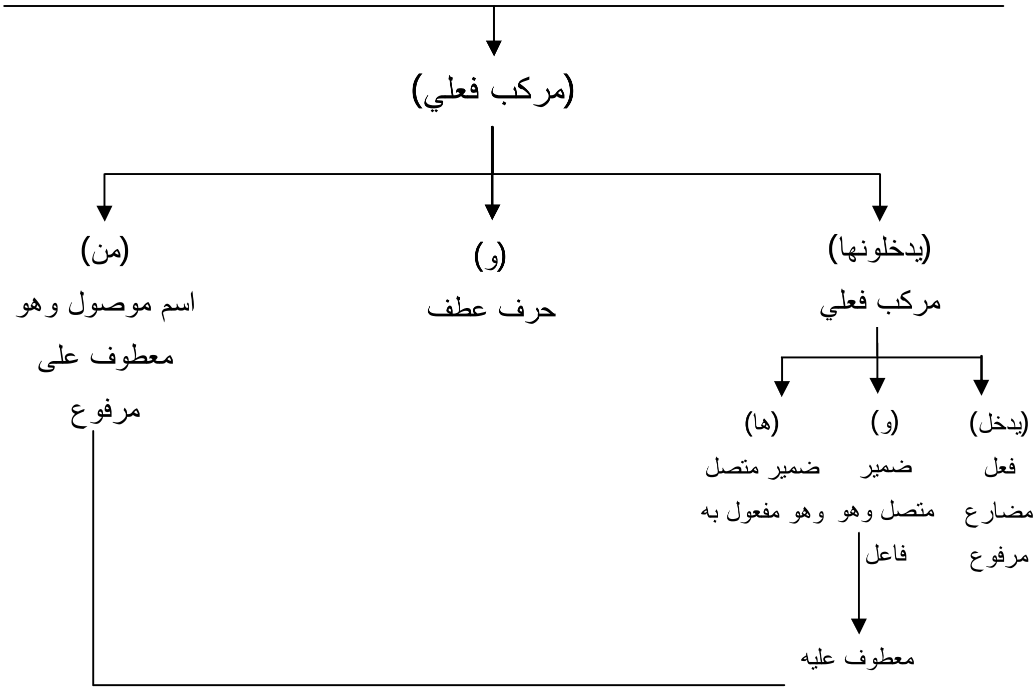
(2) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 51/2.

(3) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف: 248/2-252؛ وانظر: الهمذاني، الفريد: 123/3.

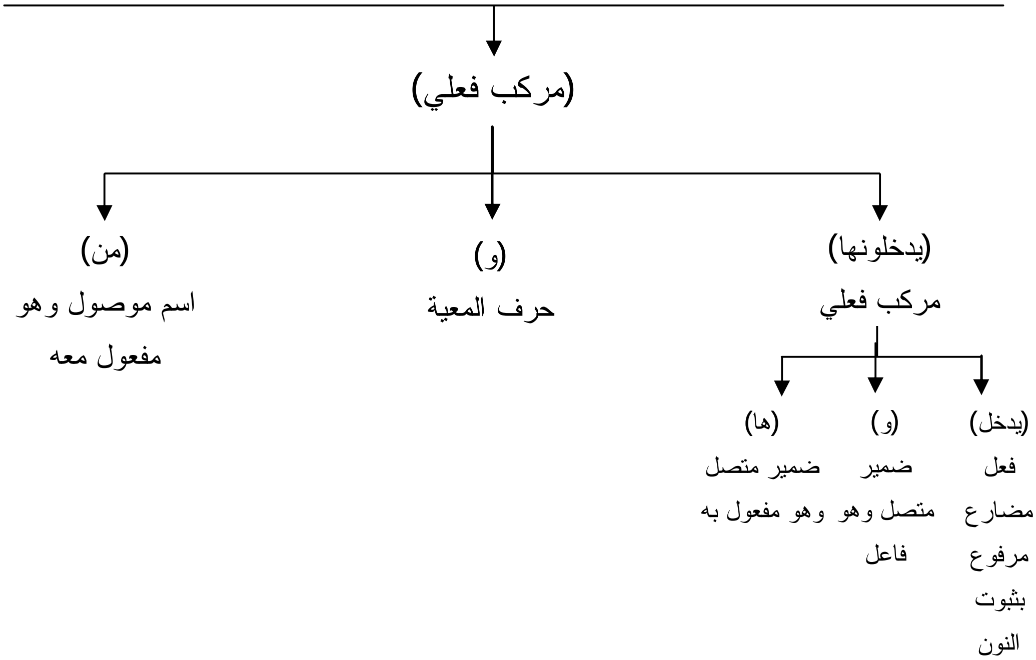
(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 147/3؛ وانظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 312/9.

(5) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، (1995)، النهر المار من البحر المحيط، تحقيق: عمر الأسعد، دار الجليل، بيروت، لبنان: 381/3؛ وانظر: البروسوي، روح البيان: 387/4.

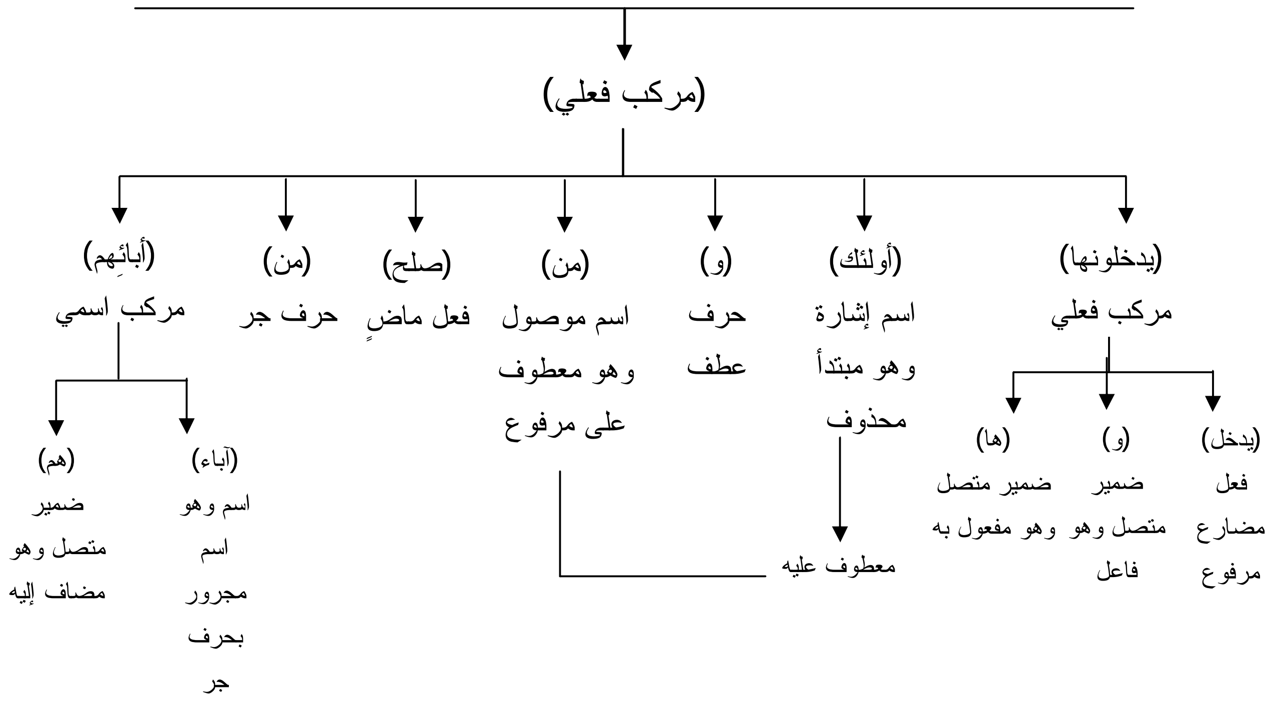
يدخلونها ومن صلح من أبائِهم



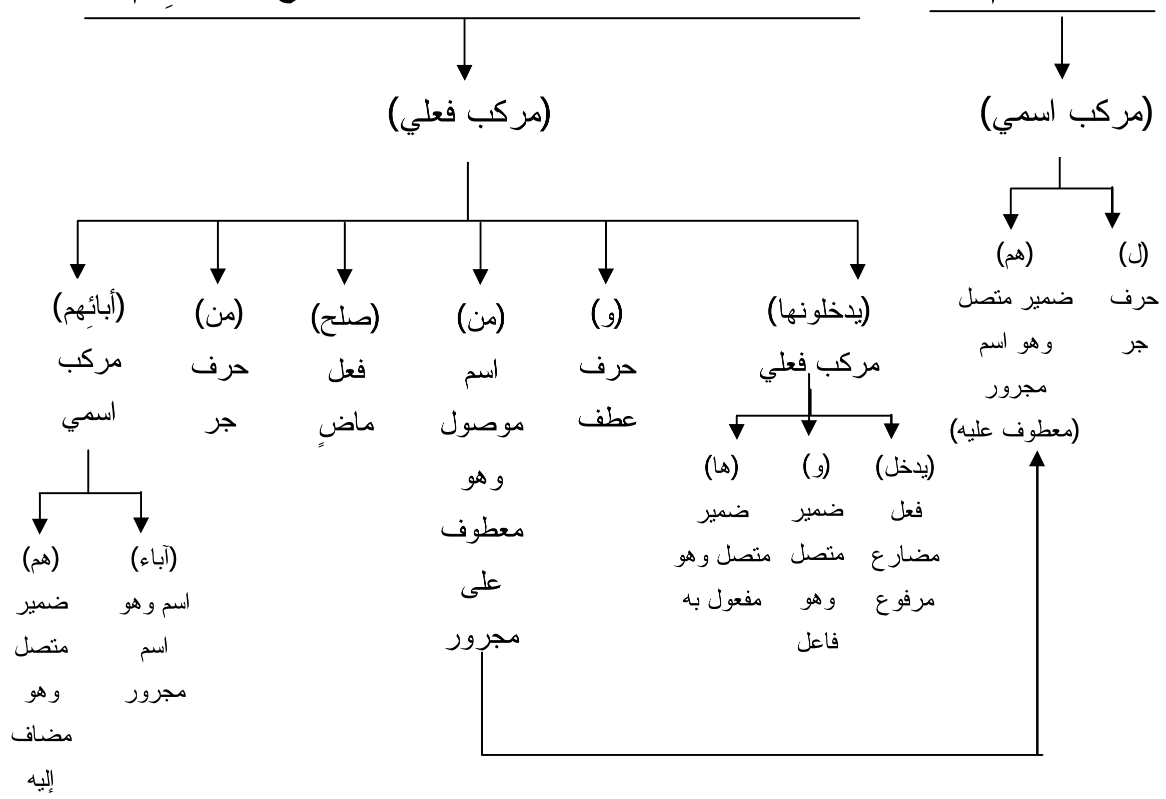
يدخلونها ومن صلح من أبائِهم



يدخلونها أولئك ومن صلح من أبائِهم



لهم .... يدخلونها أولئك ومن صلح من أبائِهم



ففي النمط الأول رفع الاسم الموصول "من" على أنه معطوف على الضمير المتصل بالفعل "يدخلونها"، وفي النمط الثاني نصب الاسم الموصول "من"على أنه مفعول معه للفعل "يدخلونها" ويبرز هنا دور واو المعية أو المصاحبة، فهي قرينة معنوية يستفاد منها في الدلالة على المصاحبة عن غير طريق العطف، وهذا يدل على أن الحركة تتغير بتغير القصد، فالنحاة متفقون على أن العدول عن معنى إلى معنى يقابله عدول عن حركة إلى أخرى [1]، وهذا ما سماه يحيى عبابنة بالتحويلات الأسلوبية التي تسهم بتغير الإعراب[2].

وفي النمط الثالث نلاحظ أنَّ التكلف المصاحب للتقدير قد برز عند بعض النحاة، فقدَّروا محذوفاً، وهو "أولئك" ليعطفوا "من" عليه، ولعلَّ الدافع لذلك هو عجز نظرية العامل عن تفسير بعض الأنماط اللغوية، كما أن اتساع شقة الخلاف بين النحاة واضطراب آرائهم في التقدير والتعليل عمل على إيجاد صور جديدة كما في النمط الثالث.

وفي النمط الرابع خفضت "من" على أنَّها معطوفة على "لهم" وأعجبُ من قول ابن الأنباري لذلك، فهو لا يجيز العطف على المجرور دون إعادة العامل، فكيف أجازه هنا؟

ولعلَّ عجز نظرية العامل في تحليل بعض الأنماط وتفسيرها قد أوجدت مثل هذا التعدد في صور الإعراب، كما أنَّ دخول الأسماء المبهمة في العملية النحوية يساعد على تعدد صور الإعراب، ويؤكد ما قلته أن هذه الأسماء لا تظهر عليها حركات الإعراب؛ لأنَّها مبنية.

---

(1) انظر: عيسى، فارس، (1993)، النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، م3، ع6، ص193-194.

(2) انظر: عبابنة، يحيى عطية، (1994)، أثر التحويلات الاسلوبية في تغيير الاعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، مجلة أبحاث اليرموك، ع1، ص9-42.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ﴾(1).

قرأ الجمهور "والطيرَ" بالنصب، وقرأ السلمي وابن هرمز وأبو يحيى وأبو نوفل ويعقوب وابن أبي عبلة وجماعة من أهل المدينة، وعاصم في رواية "والطيرُ" رفعاً(2).

يوجه النحّاس قراءة الجمهور على أربعة وجوه أوردها معزوة إلى أصحابها(3).

فالوجه الأول: يرى أبو عمرو بن العلاء أنَّ "والطيرَ" نصبت؛ لأنَّها مفعول به لفعل محذوف جوازاً دلَّ عليه السياق، وكأنَّه قيل "وسخرنا له الطيرَ"(4)، ومثل هذا التقدير ما قيل في قول الشاعر:

عَلَّفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

أي "وسيقتها ماءً"، وقد سبق ذكر هذا الشاهد.

أمَّا الوجه الثاني فذهب إليه الكسائي، إذ يرى أنَّ "والطيرَ" نصبت؛ لأنَّها معطوفة على "فضلاً"، وفي هذا الوجه يجب تقدير مضاف محذوف لنتمكن من نصب "والطيرَ"؛ لأنَّ تقدير الجملة عنده "آتيناه فضلاً وتسبيح الطيرِ"، فلما حذف المضاف "تسبيحَ" قام مقامه المضاف إليه "الطيرِ"، فأخذ حكمه فنصب(5).

الوجه الثالث: يرى الخليل وسيبويه أنَّ "الطيرَ" نصبت؛ لأنَّها معطوفة على موضع "الجبالُ" فالقاعدة العامة عند النحاة تقول: "كل منادى معرفة مبني على الضم في محل نصب"، فـ"الجبالُ" في قوله تعالى "يا جبالُ" معرفة أنزلت منزل

---

(1) سورة سبأ، الآية: 10.

(2) النحّاس، إعراب القرآن: 3/333-334؛ وانظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 7/253.

(3) انظر: النحّاس، إعراب القرآن: 3/333-334.

(4) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن: 2/143؛ وانظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 4/243؛ النحّاس، إعراب القرآن: 3/333-334؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن: 2/583؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 13/266؛ البروسوي، تنوير الأذهان: 3/263؛ الشوكاني، فتح القدير: 4/362.

(5) انظر: الكسائي، معاني القرآن: 215؛ وانظر: النحّاس، إعراب القرآن: 3/333-334؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن: 2/583؛ العكبري، التبيان: 2/1064؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 7/193؛ الألوسي، روح المعاني: 8/288-289.

العاقل، فهي مجاز عقلي، ولذا بنيت على الضم، فإذا رددناها إلى الأصل وجب النصب، وإذا عطفنا "والطيرَ" عليها وجب نصبها، لأنَّها من التوابع التي قال عنها سيبويه: "الحروف تشرك الآخر فيما دخل فيه الأول، يجوز أن نقول : يا أيها الرجلُ وزيدُ، ويا أيُّها الرجلُ وعبد الله، فالجملة الثانية تكون محمولة على "يا"، أي أن نقول في تقدير الجملة يا عبدُ الله "[1]، وعلى ذلك يكون تقدير الجملة عند الخليل وسيبويه "يا جبالَ ويا أيها الطيرَ".

ويبدو لي أنَّ رأي سيبويه هو الرأي الراجح عند جمهور النحاة والمفسرين، ويتضح ذلك من خلال شرحهم الوافي له وإيرادهم ما يؤيد ذلك من الشعر، وربط القراءة الأولى "النصب" بالقراءة الثانية "الرفع" ففي حالة الرفع تكون "والطيرُ" معطوفة على "الجبالُ"، وكأنَّه قيل: "يا جبالُ ويا أيها الطيرُ"، ومثله قول الشاعر:

ألاَ يا عمروُ والضحاكَ سِيْرَا فَقَدْ جاوزْتُما خَمَرَ الطريقِ[2]

موطن الشاهد عندهم نصب "والضحاكَ"؛ لأنَّه معطوف على موضع "عمرو"[3].

أمَّا الوجه الرابع : فقد أجازه الزجاج إذ نصب "والطيرَ" على أنَّها مفعول معه، فتقدير الجملة عنده "أوّبي معه ومع الطيرِ "، ومثلها في العربية "استوى الماءُ والخشبةَ"، أي "مع الخشبةِ"[4].

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب: 186/2-289؛ وانظر: كتاب الجمل المنسوب للخليل: 16-17.

(2) قائله مجهول، انظر: الفراء، معاني القرآن: 355/2؛ الطبري، جامع البيان: 351/7.

(3) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن : 143/2؛ وانظر: الفراء، معاني القرآن : 355/2؛ الطبري، جامع البيان: 351/7؛ الزمخشري، الكشاف: 253/3؛ الخوارزمي، مجد الدين أبو محمد القاسم بن الحسين، (1990)، شرح المفصل في صنعة الاعراب (المعروف بالتخمير)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان : 338/1؛ الرازي، التفسير الكبير : 245/25؛ العكبري، التبيان : 1064/2؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 266/13؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 253/7؛ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل : 566؛ الجمل، الفتوحات الإلهية: 462.

(4) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 243/4؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن : 333/3-334؛ الطبرسي، مجمع البيان: 595/7.

وردَّ أبو حيان هذا الوجه، وحجته في ذلك، أنَّ قبله لفظة "معــه"، وهــذا لا يَسْمَح للعامل أن ينصب أكثر من مفعول معه واحد إلاَّ على البدل أو العطف؛ فــلا يجوز "جاء زيدٌ مع عمرٍ مع زينبَ" إلاَّ بالعطف[1].

وردَّ بعضهم قول أبي حيان : "وحجتهم أنَّ "معه" تعود على أوبي وهو ظرف أو حال، والمعلوم أن الظرف والحال غير المفعول معه، ولكل منهما بــابٌ فــي النحو"[2].

في حين يوجه النحَّاس قراءة الرفع على أنَّ "والطيرُ" معطوفــة علــى لفــظ المنادى الذي قبله، وهو "يا جبالُ"، فأصل التركيب عنده "يا جبالُ ويا طيرُ أو يا أيَّها الطيرُ"[3]، ولعلَّ دفاع سيبويه عن قراءة الرفع التي وصفت بأنها شاذة، هو دليلٌ منه على نصب "والطيرَ" على أنَّها معطوفة على موضع الجبال، فمــا أورده بالنــصب أورده بالرفع، وعلل ذلك بأنَّ القياس والسماع يجيزان الرفع، فالعرب تقول "يا عــزُّ وحارثُ" ويا زيدُ والنضر "، فــ"حارث" مرفوع؛ لأنَّه معطوف على "عــزُّ"، وأمــا "النضر"، فهي معطوفة أيضاً، ولكن يجب وضع "أيُّها" لأنَّها محلاة "بأل التعريف"[4]، إن العطف في القراءة التي وردت برفع "والطيرُ" لا تتعدى باب المشاكلة في الحركة الإعرابية، وهي الضم [5]، وهذا ينطبق على الأمثلة التي أوردها ســيبويه، ووجــه النحَّاس قراءة الرفع في "والطيرُ" أيضاً، على أنَّها معطوفة على الضمير المستتر في

---

(1) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 253/7؛ وانظر: هامش المقتضب: 212/4.

(2) الحلبي، الدر المصون : 159/9؛ الخفاجي، حاشية الــشهاب : 193/7؛ الألوســي، روح المعــاني : 289/8.

(3) النحَّاس، إعراب القرآن : 333/3-334؛ وانظر: القيسي، مشكل إعــراب القــرآن : 583/2؛ ابــن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن : 275/2؛ العكبري، التبيان : 1064/2؛ الهمذاني، الفريد : 58/4؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 266/13؛ الثعالبي، الجواهر الحسان : 70/3؛ الألوســي، روح المعاني: 289/8.

(4) سيبويه، الكتاب: 186/2-188؛ وانظر: المبرد، المقتضب: 212/4.

(5) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: 176/2.

"أوبي"، ويصف النحَّاس في كتابه "إعراب القرآن" بأنَّ مثل هذا العطف حسن لوجود فاصل بين الضمير والمعطوف عليه، فأصل التركيب عنده "أوبي أنت والطيرُ"[1].

وزاد بعضهم وجهاً جديداً في إعراب "والطيرُ"، إذ أجازوا رفعها على أنَّها مبتدأ لخبر محذوف، فتقدير التركيب عندهم "والطيرُ مؤوبةٌ"[2]، وأجاز الزجاجُ رفع "والطيرُ" على أنَّها بدلٌ من المنادى المحذوف "أيٌّ"، فأصل التركيب عنده "يا جبالُ ويا أيُّها الطيرُ أوبي معه"[3].

وعَدَّ الدمياطي قراءة الرفع شاذة، وحجته أنَّها قراءة منفردة لابن مهران لا يقرأ بها ولذا أسقطها صاحب الطيبة على عادته[4]، ولا يجوز ردَّ القراءة بسبب الشذوذ بل ينبغي الأخذ بها في العربية دون القراءة والتعبد بها، ونلاحظ أنَّ النحَّاس كان متحرياً الدقة فلم أجد موضعاً واحداً فيما يخص القراءة إلاَّ وأورد أغلب القراءات التي وردت في الآية، وإن كانت شاذة، فهذا يدلُ على احتجاجه بالقراءات حتى الشاذة منها وتوظيفها في باب الرواية اللغوية.

وتمثل وجوه الإعراب السابقة تكلف النحاة وتعسفهم في وضع تقديرات بعيدة لا يحتملها التركيب، وهذا يدلُّ على محاولة كلّ منهم تثبيت قاعدته النحوية بأي شكلٍ من الأشكال.

وعن قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً﴾[5].

ذهب النحَّاس إلى نصب "ومن" على أنَّها معطوفة على الضمير المتصل بالفعل "ذرني"، وأجاز نصبها على أنَّها مفعولٌ معه للفعل "ذرني"، فأصل التركيب عنده "ذرني مع من خلقتُ وحيداً"[6].

---

(1) النحَّاس، إعراب القرآن: 3/333-334؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن: 2/583؛ الحلبي، الدر المصون: 9/159.

(2) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 7/253؛ الحلبي، الدر المصون: 9/159؛ الألوسي، روح المعاني: 8/289.

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 4/243.

(4) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر: 358.

(5) سورة المدثر، الآية: 11.

(6) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 5/66.

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون ما قاله النحَّاس في نصب "ومن" دون أن يرجحوا وجهاً على آخر(1).

ويميّز السمين الحلبي بين التفسير والنحو، إذ يقول: "يدل ظاهر الآية على أنَّ "ومن" مفعول معه، وهذا الإعراب مناسب للتفسير، ويجوز أن يكون معطوفاً، وهو أوفق للصناعة"(2).

ونجد الزركشي يرفض العطف ويرجح نصب "ومن" على أنَّها مفعول معه، وحجته في ذلك تفسيرية بحتة؛ إذ يقول: "لا يلزم فيه أن يكون الله أمر نبيه - u - أن يتركه، وكأنَّه قال: اتركني واترك من خلقت وحيداً"، هذا في حالة العطف، ولكن يتعين أن يكون المراد "خلِّ بيني وبينهم"، كقولك: "لو تركت الناقة وفصيلَها لرضعَها" أي "مع فصيلها"(3).

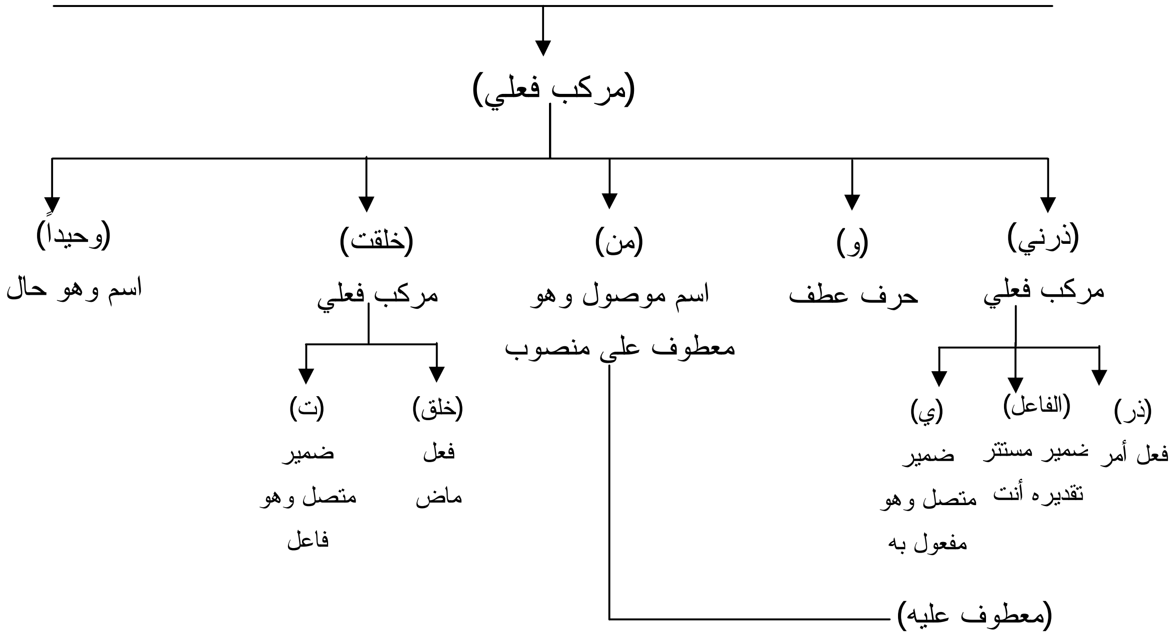
---

(1) انظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن: 771/2؛ الأصبهاني، قوام السنة، إعراب القرآن: 477؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 474/2؛ العكبري، التبيان: 1250/2؛ الهمذاني، الفريد: 562/4-563؛ الخازن، تفسير الخازن: 328/4؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 356/8؛ البيضاوي، أنوار التنزيل: 770؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود: 328/6؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 273/8؛ الحنفي، حاشية القونوي: 425/19؛ الجمل، الفتوحات الإلهية: 237/4؛ الصاوي، حاشية الصاوي على تفسير الجلالين: 244/4؛ الشربيني، السراج المنير: 168/8؛ الألوسي، روح المعاني: 110/10؛ الأباضي، هيمان الزاد: 56/15.

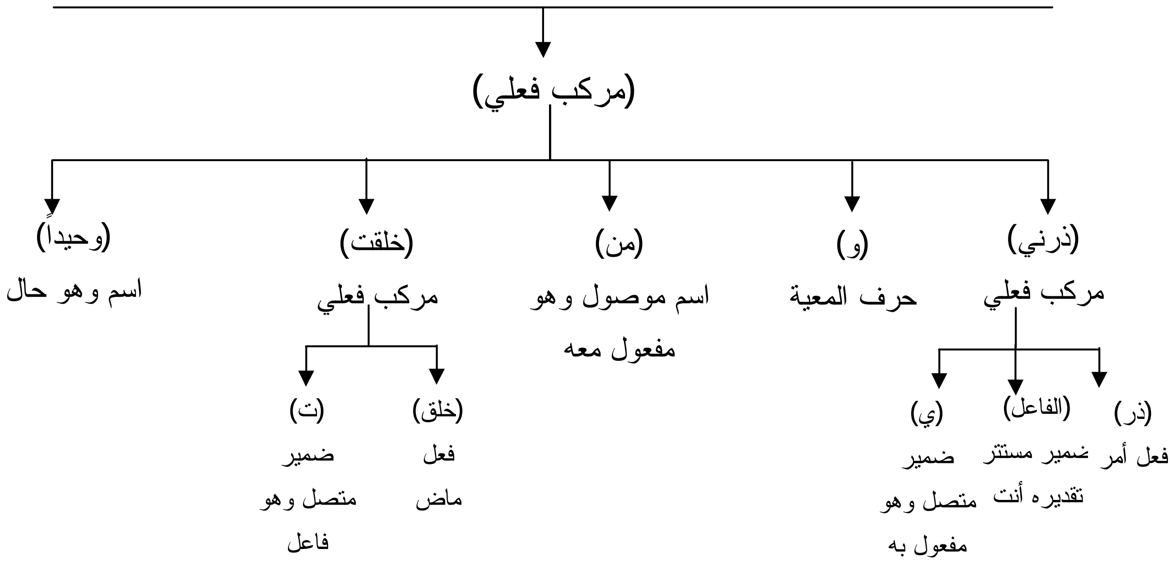
(2) الحلبي، الدر المصون: 523/1.

(3) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 436/4.

ذرني ومن خلقت وحيداً



ذرني ومن خلقت وحيداً



ففي النمط الأول نصب الاسم الموصول "من" على أنَّه معطوف على المفعول به المتصل بالفعل "ذرني"، وهو "الياء"، أمَّا النمط الثاني فقد نصب الاسم الموصول "من" على أنَّه مفعول معه للفعل "ذرني".

6.1 المفعول فيه:

هو كلُّ اسم زمان أو مكان سلط عليه عامل على معنى "في"، كقولك: "صمتُ يومَ الخميس، وجلست أمامَك "[1]، وناصب المفعول فيه ما وقع فيه، وهو المصدر، نحو: "عجبْتُ من ضربِكَ زيداً يومَ الجمعةِ عند الأمير "، أو الفعل، نحو "ضربتُ زيداً يومَ الجمعة أمام الأمير"، أو الوصف، نحو: "أنا ضاربٌ زيداً، اليومَ عندك"[2].

ومما تعددت فيه وجوه الإعراب عند النحَّاس ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿لِيَوْمٍ عَظِيمٍ # يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[3].

قرأ الجماعة يوْمَ يقومُ الناسُ " بنصب "يومَ"، وقرأ زيدٌ بن علي "يومُ يقوم الناس" برفع "يومُ"، وحكى أبو معاذ أنَّه قرئ "يومِ يقومُ الناسُ" بخفض "يومِ"[4].

ويوجهُ النحَّاس قراءة النصب في "يومَ"، على أنَّها مفعول فيه لفعل مضمر جوازاً دلَّ عليه "مبعوثون"، فتقدير الجملة عنده "يبعثون يومَ يقومُ الناس"[5].

وذهب بعض النحاة والمفسرين إلى أنَّ العامل في "يومَ" هو اسم المفعول "مبعوثون"، فأصل التركيب هو مبْعوثون يومَ يقوم الناس "[6]، ونلاحظ أنَّ إعراب

---

(1) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى: 191.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 279/1-283.

(3) سورة المطففين، الآية: 5-6.

(4) أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 432/8؛ وانظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن : 170؛ الزمخشري، الكشاف: 195/4؛ الحلبي، الدر المصون: 719/1.

(5) النحَّاس، إعراب القرآن: 175/5-176.

(6) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 298/5؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن : 806/2؛ الزمخشري، الكشاف: 195/4؛ الطبرسي، جوامع الجامع : 723/2؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 500/2؛ الباقولي، أبو الفضل يوسف بن محمد بن يعقوب، (2001)، كشف المشكلات وإيضاح المفضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، تحقيق : عبدالقادر عبدالرحمن السعدي، دار عمار للنشر، عمان ، الاردن: 411/2؛ العكبري، التبيان : 1276/2؛ الغرناطي، التسهيل لعلوم التنزيل: 774؛ الهمذاني، الفريد : 640/4؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 254/19؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 432/8؛ الحلبي، الدر المصون : 719/1؛ الإيجي، جامع البيان : 459/4؛ الخفاجي، حاشية الشهاب : 336/8؛ الصاوي، حاشية الصاوي على تفسير الجلالين : 300/4؛ الشوكاني، فتح القدير: 399/5.

"يومَ" في التقديرين يكون مفعولاً فيه، إلاَّ أنَّ الاختلاف يكمن في عامل النصب في "يومَ".

وزاد بعضهم وجهاً جديداً في إعراب "يومَ"، وهو نصب "يومَ" على الاختصاص، فتقدير الجملة عندهم "أعني أو أخص يومَ يقوم الناس لرب العالمين"[1].

وأجاز الأخفش جعل "يومَ" بمعنى "الآن أو الحين"، فهي عنده منصوبة على الظرفية، واحتج لذلك بأمثلةٍ منها: "فلان اليومَ صالحٌ" تريد به "الآن"، أو في هذا "الحين"[2]، ولعلَّ الأخفش بهذا التقدير لم يخرج عن النصب على الظرفية، ولكن ما قدَّره في جعل "يومَ" بمعنى "الآن أو الحين" يصب في الناحية التفسيرية للآية.

ويرى الفراء أن "يومَ" ليس منصوباً بل مبني على الفتح في محل خفض على البدل من "ليوم"[3]، ولعلَّ قراءة الخفض في "يومِ" تؤيد ما ذهب إليه الفراء، غير أنَّ النحَّاس رفض ما ذهب إليه الفراء وحجته في ذلك أن جمهور النحاة لا يجيزون بناء الظرف مع الفعل المضارع[4].

في حين يوجه النحَّاس قراءة الرفع في "يومُ"، على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف، فتركيب الجملة عنده "ذلك يومُ يقوم الناس"[5].

ويوجه النحاس قراءة الخفض في "يومِ" على أنَّها بدلٌ من "ليومِ"[6]، وأجاز ابن خالويه إعرابها على أنَّها نعتٌ لـ"يومِ"[7].

---

(1) العكبري، التبيان: 1276/2؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 432/8؛ الحلبي، الدر المصون: 719/1؛ الإيجي، جامع البيان: 459/4؛ البروسوي، روح البيان: 371/10؛ الشربيني، السراج المنير: 283/8؛ الشوكاني، فتح القدير: 399/5؛ الألوسي، روح المعاني: 277/10.

(2) الأخفش، معاني القرآن: 572/2؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 175/5.

(3) الفراء، معاني القرآن: 346/3؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 175/5-176.

(4) النحَّاس، إعراب القرآن: 175/5-176.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 170.

يبعثون يومَ يقومُ الناسُ

(مركب فعلي)

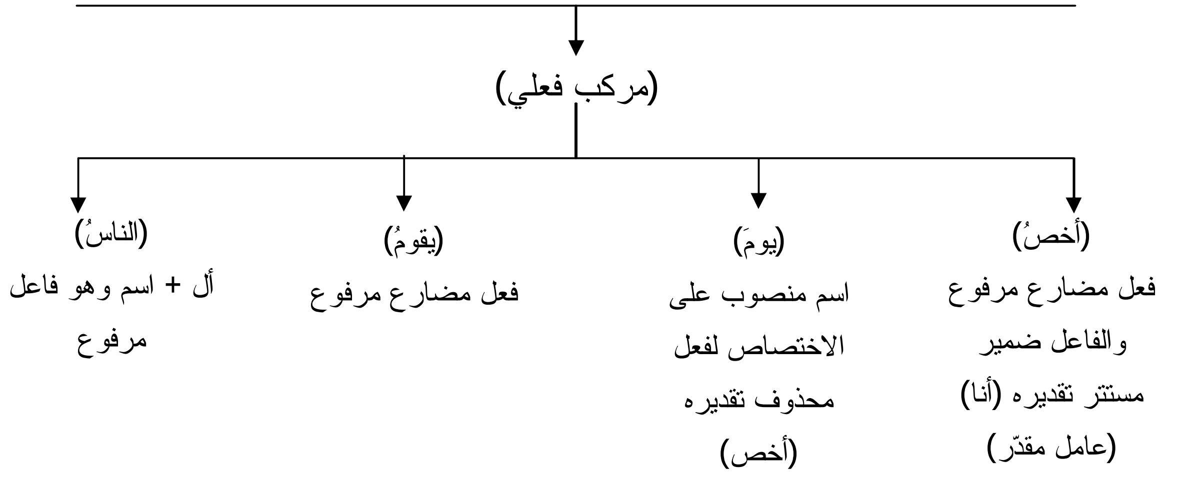
- (يبعثون) مركب فعلي
  - (يبعث) فعل مضارع مرفوع
  - (و) ضمير متصل وهو فاعل
  - (عامل مقدّر)
- (يومَ) اسم وهو مفعول فيه ظرف للفعل المقدَّر يبعثون
- (يقوم) فعل مضارع مرفوع
- (الناسُ) أل + اسم وهو فاعل مرفوع

مبعوثون يومَ يقومُ الناسُ

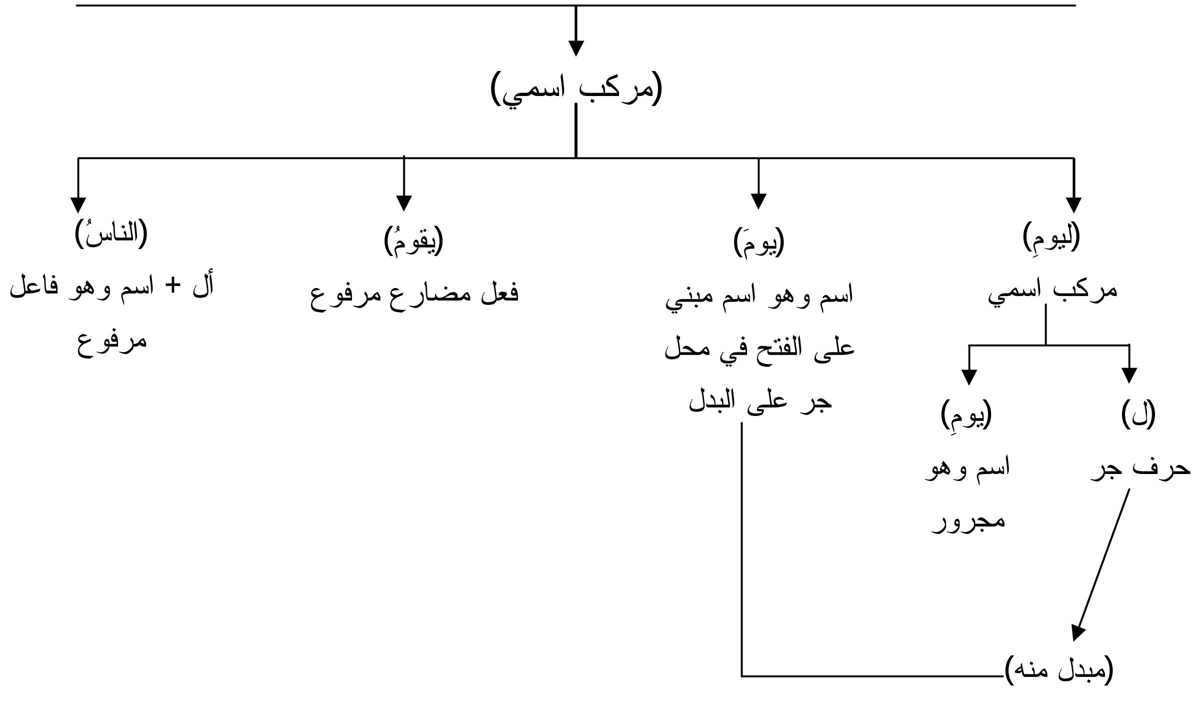
(مركب اسمي)

- (مبعوثون) اسم وهو مبتدأ مرفوع (عامل مقدّر)
- (يومَ) اسم وهو مفعول فيه لاسم الفاعل (مبعوثون)
- (يقوم) فعل مضارع مرفوع
- (الناسُ) أل + اسم وهو فاعل مرفوع

أخصُ يومَ يقومُ الناسُ

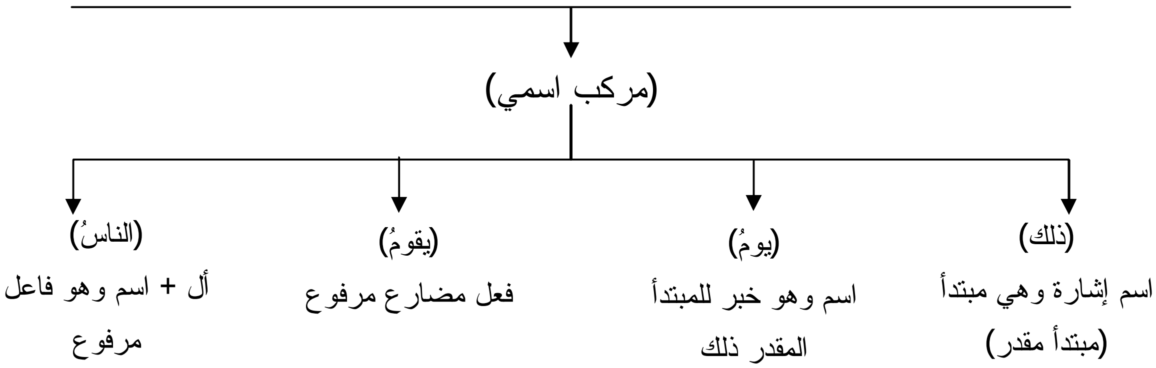


ليومِ يومَ يقومُ الناسُ



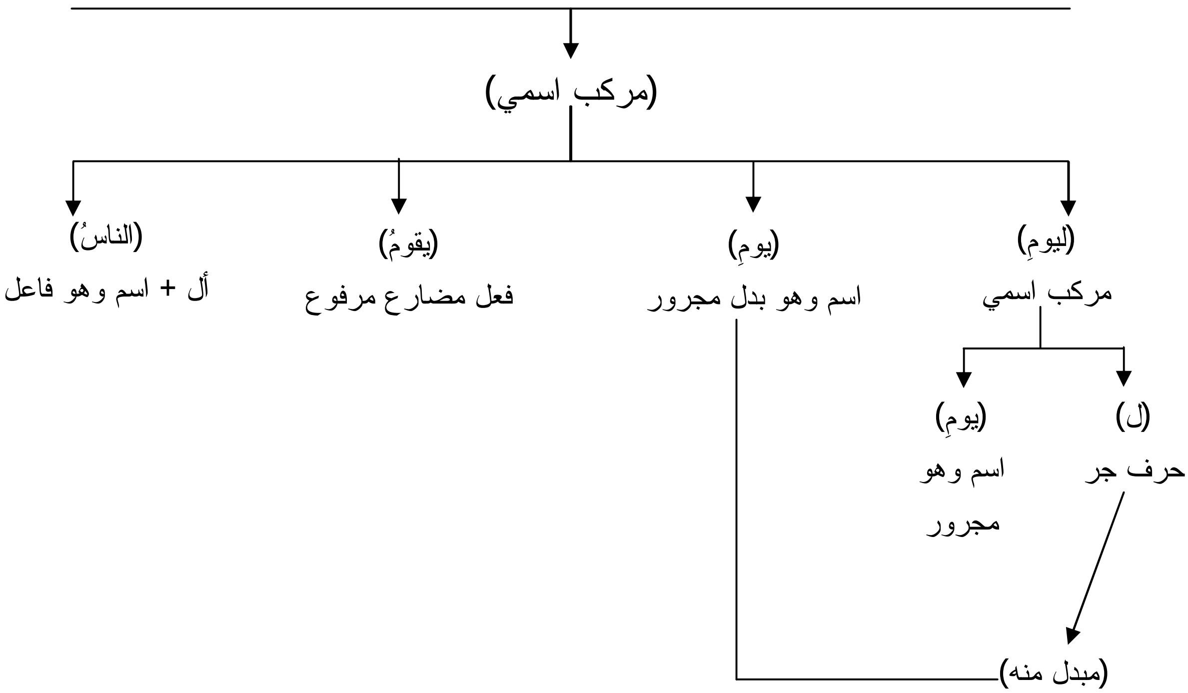
قراءة زيد بن علي:

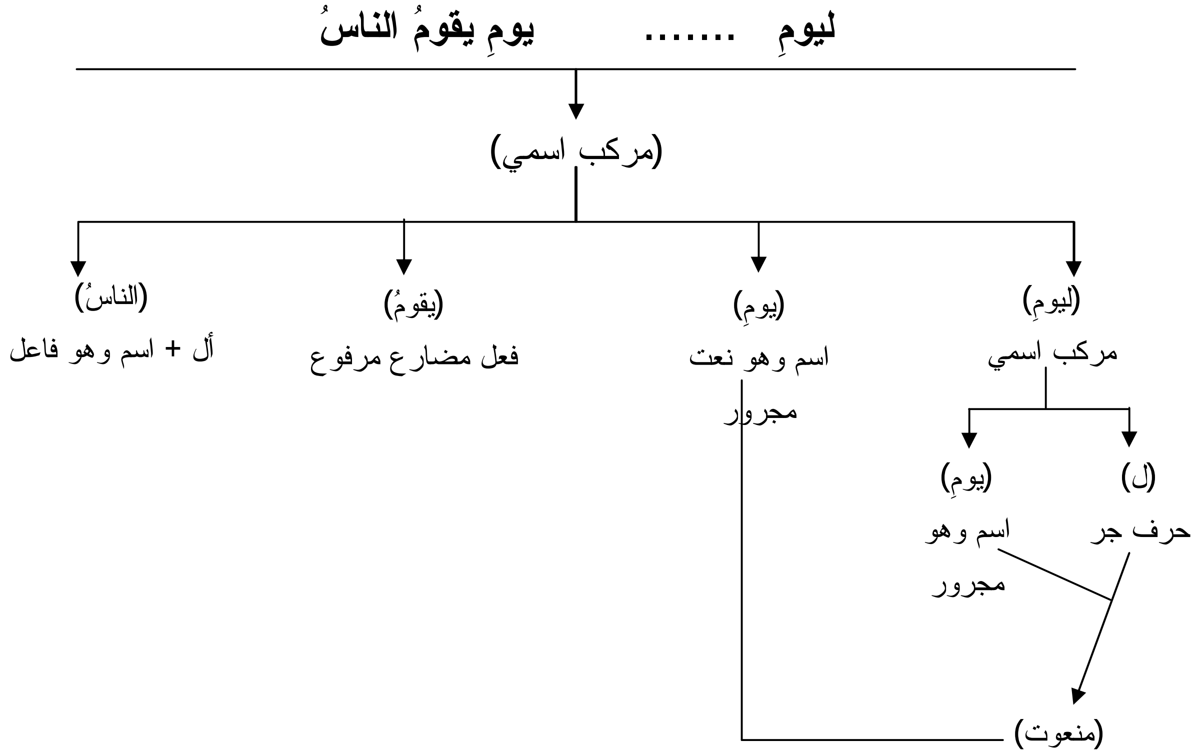
ذلك يومُ يقومُ الناسُ



قراءة الخفض، وفيها وجهان:

ليومِ .... يومِ يقومُ الناسُ





ففي قراءة الجماعة أربعة أنماط، فالنمط الأول نصب "يومَ" على الظرفية – مفعول فيه- وعامل النصب له هو فعل مقدّر، والنمط الثاني وُجِّه على إعراب النمط الأول إلاَّ أنَّ الاختلاف كان بتقدير العامل، ففي النمط الأول كان العامل فعلاً، وهو "يبعثون"، أما في النمط الثاني فكان العامل اسم المفعول وهو "مبعوثون"، أما النمط الثالث فهو محمول على الاختصاص فكان إعراب "يومَ" اسم منصوب على الاختصاص، أمَّا النمط الرابع، فوضع "يومَ" موضع البناء فكان بدلاً مبنياً في محل جر، والمبدل منه "ليومِ".

وفي قراءة زيد بن علي، رفع النمط "يومُ" على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف.

وفي قراءة الخفض نمطان، فالنمط الأول خفض "يومِ" على أنَّها بدل من "ليومِ" وهذا ما وجدناه في قراءة الجماعة المتمثلة بالنمط الرابع، أما النمط الثاني فخفضت "يومِ" على أنَّها نعت لـ"يومِ".

وتوجيه النحَّاس لقراءة النصب محمول على ما ذهب إليه البصريون بأنَّه منصوب على الظرفية، وهو معرب غير مبني ، أما الكوفيون فقالوا بأنه مبني،

وسبب بنائه إضافته للفعل [1]، ويأتي توجيه النحَّاس لقراءة الرفع والخفض من بـــاب توظيف الرواية اللغوية.

ويتضح لي مما سبق أن الخلاف بين المذاهب النحوية كان سبباً فـــي تعـــدد صور الإعراب، كما أنَّ اختلاف الرواية في القراءات القرآنية قد أسهمت في تعـــدد صور الإعراب أيضاً.

وفي قوله تعالى: ﴿فَحَمَلَتْهُ فَانتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا﴾[2].

يرى النحَّاس أن "مكاناً" نصب؛ لأنَّه مفعول فيه -ظرف- للفعل "فانتبـــذت"، فأصل التركيب عنده "فانتبذت به في مكانٍ قصي"، أو "فابتعدت به في مكان قصي"، وأجاز نصب "مكاناً" على أنه مفعول به للفعل "فانتبذت" الذي تضمن معنى "قصدت أو أتت"، وعلى ذلك فتقدير الجملة عنده "قصدت أو أتت مكاناً قصياً"[3].

وأورد بعض النحاة والمفسرين يوردون ما ذكره النحَّاس في إعراب "مكانـــاً" دون أن يرجحوا وجهاً على الآخر[4]، ونلاحظ أن البروسوي أورد وجهـــاً واحـــداً لإعراب "مكاناً"، وهو نصبه على أنَّه مفعول به للفعل "انتبذت" الذي ضـــمن معنـــى "قصدت أو أتت"[5]، ونجد أنَّ بعضهم أورد النصب على أنَّه مفعـــول فيـــه للفعـــل "انتبذت"[6].

وأرى أنَّ من يورد وجهاً واحداً لإعراب "مكاناً"، يكـــون هـــذا الوجـــه هـــو المرجَّح عنده.

---

(1) انظر: الزمخشري، المفصل: 132.

(2) سورة مريم، الآية: 22.

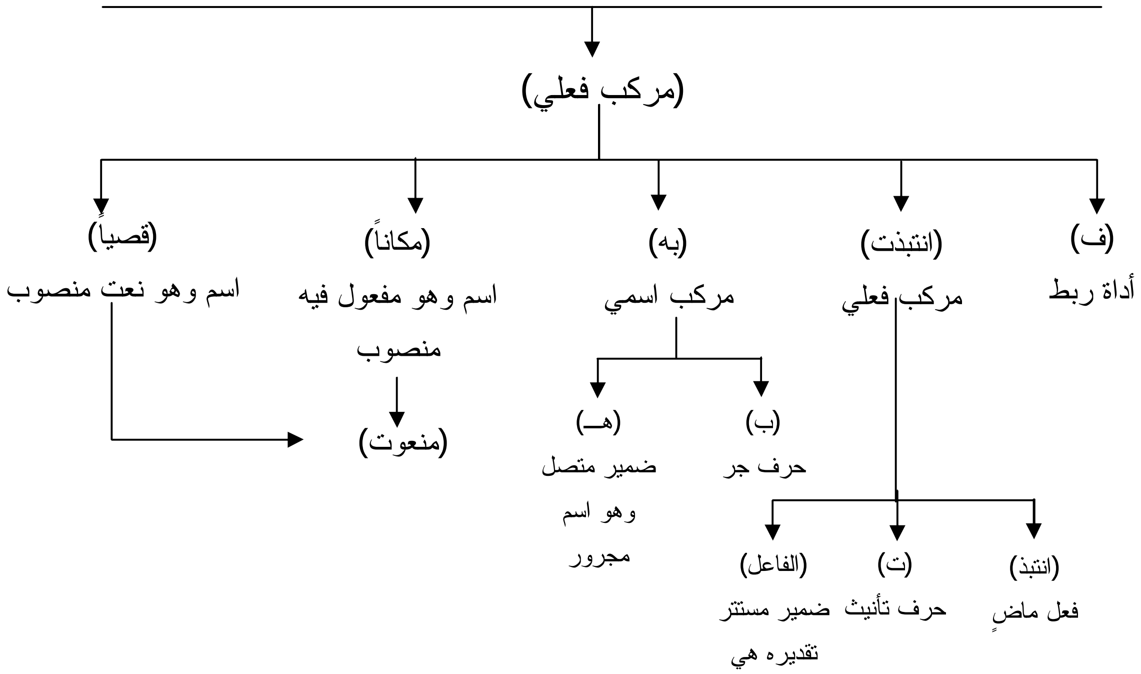
(3) النحَّاس، إعراب القرآن: 11/3.

(4) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 322/3؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن: 451/2؛ الهمذاني، الفريد: 388/3؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 149/6.

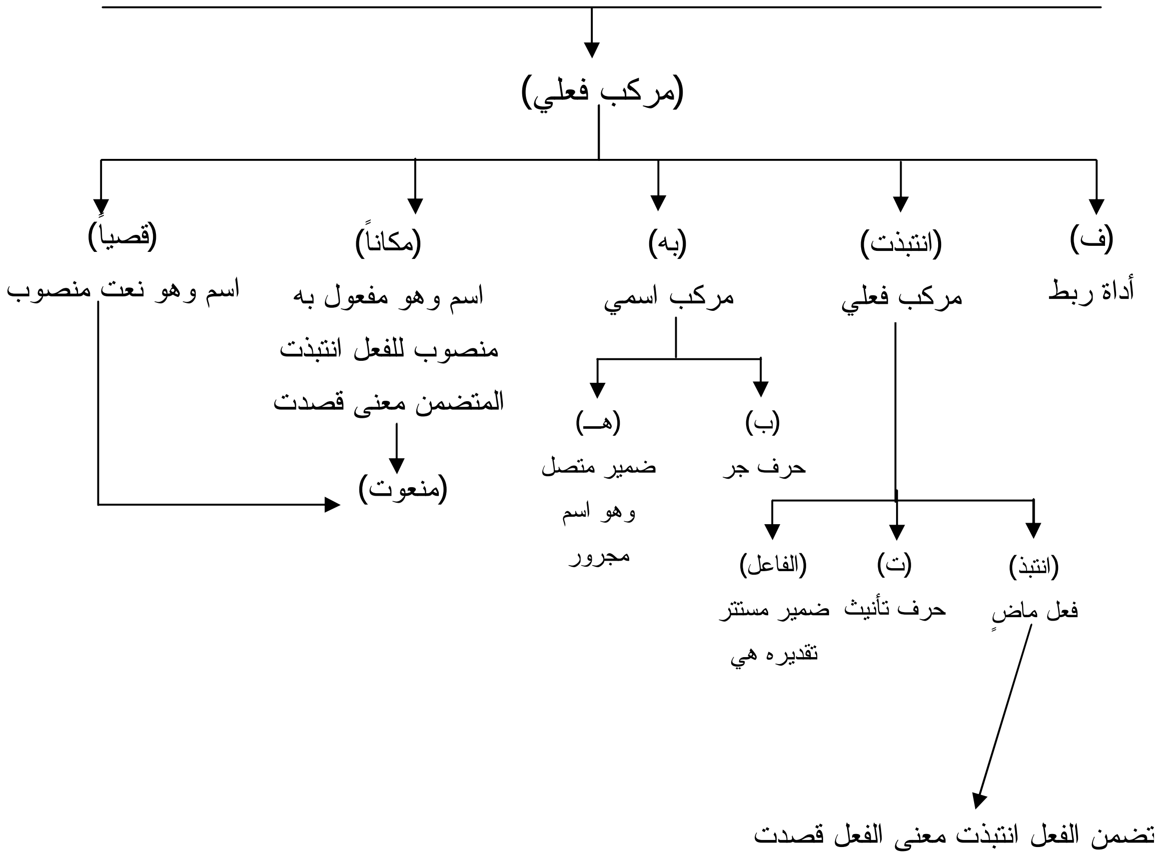
(5) البروسوي، روح البيان: 328/5.

(6) الطبري، جامع البيان: 322/5-323؛ الزمخشري، الكـــشاف: 407/2-408؛ ابـــن الجـــوزي، زاد المسير: 160/5؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 90/11؛ أبو حيان، تفـــسير البحـــر المحـــيط: 169/6؛ النيسابوري، تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان: 478/4؛ الـــشوكاني، فـــتح القـــدير: 388/3؛ الألوسي، روح المعاني: 399/8.

فانتبذت به مكاناً قصياً



فانتبذت به مكاناً قصياً



ففي النمط الأول نصبت "مكاناً" على أنَّها ظرف –مفعول فيه- للفعل انتبذت، أما النمط الثاني، فنجد التأويل قد لعب دوراً بارزاً، إذ ضُمِّن الفعل "انتبذت" معنى الفعل قصدت أو أتت " وكل هذا التأويل لتسويغ نصب "مكاناً" على أنَّه مفعول به للفعل "انتبذت" الذي تضمن معنى "قصدت أو أتت".

إنَّ التضمين كثيراً ما يكون وسيلة يستعملها النحوي لحل إشكال الأصل، فالتضمين أحد أنواع "التخريج" إلاَّ أنَّه مشروط بالرد إلى أصل متفق عليه، أمَّا إذا اختلفت الأصول أو حدث الرد إلى غير أصل فإنَّ التخريج يلقى الرفض [(1)]، ولعلَّ ما ورد في الآية السابقة يوقع المتلقي باللبس فكلا الوجهين صحيحان، ولكن لو قالوا بنصب (مكاناً) على الظرفية لكان أقرب إلى الناحية الوصفية.

وفي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[(2)].

ويرى النحَّاس أن "كلَّ مرصدٍ" نصبت من جهتين[(3)]:

أحدهما: ذهب الأخفش إلى نصب "كلَّ مرصدٍ" على نزع الخافض، فأصل التركيب عنده "واقعدوا لهم على كلِّ مرصدٍ"، فعندما حذف الخافض "على" نُصِبَتْ "كلَّ"، ومثلها في العربية "ضُرِبَ الظهرَ والبطنَ"؛ أي "علَى الظهرِ وعلى البطنِ"[(4)].

ثانيها: نصب النحَّاس "كلَّ مرصدٍ" على أنَّها مفعول فيه ووصفه بأنَّه وجهٌ جيدٌ في العربية، فتقدير الجملة عنده "واقعدوا لهم في كلِّ مرصدٍ"[(5)].

---

(1) انظر: حسان، تمام، (1981)، الأصول دراسة الستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة، المغرب: 156.

(2) سورة التوبة، الآية: 5.

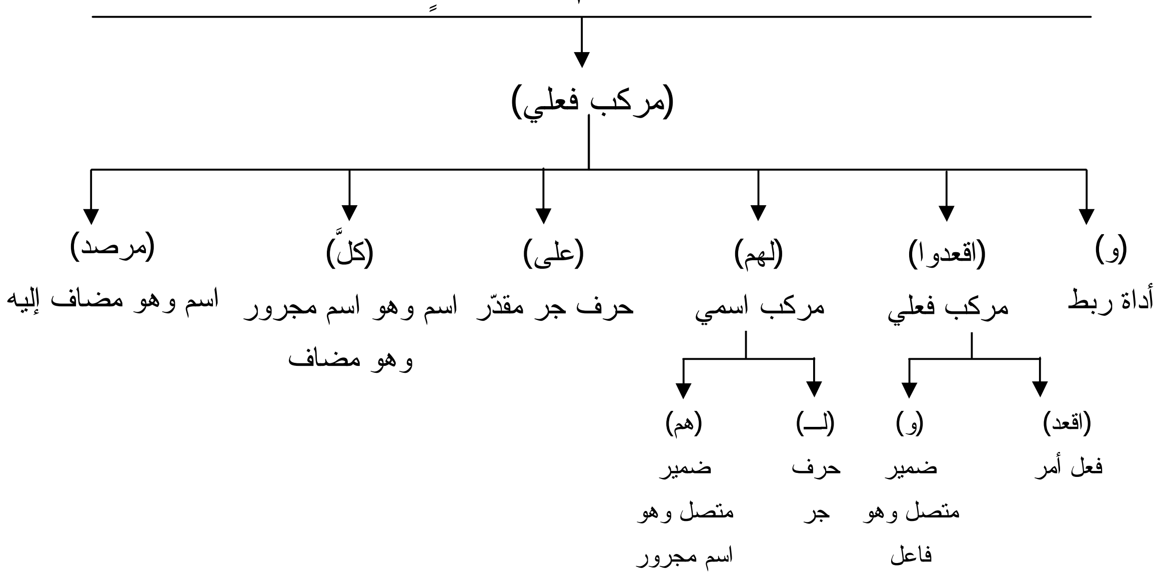
(3) النحَّاس، إعراب القرآن: 203/2.

(4) الأخفش، معاني القرآن: 353/1؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 203/2.

(5) النحَّاس، إعراب القرآن: 203/2.

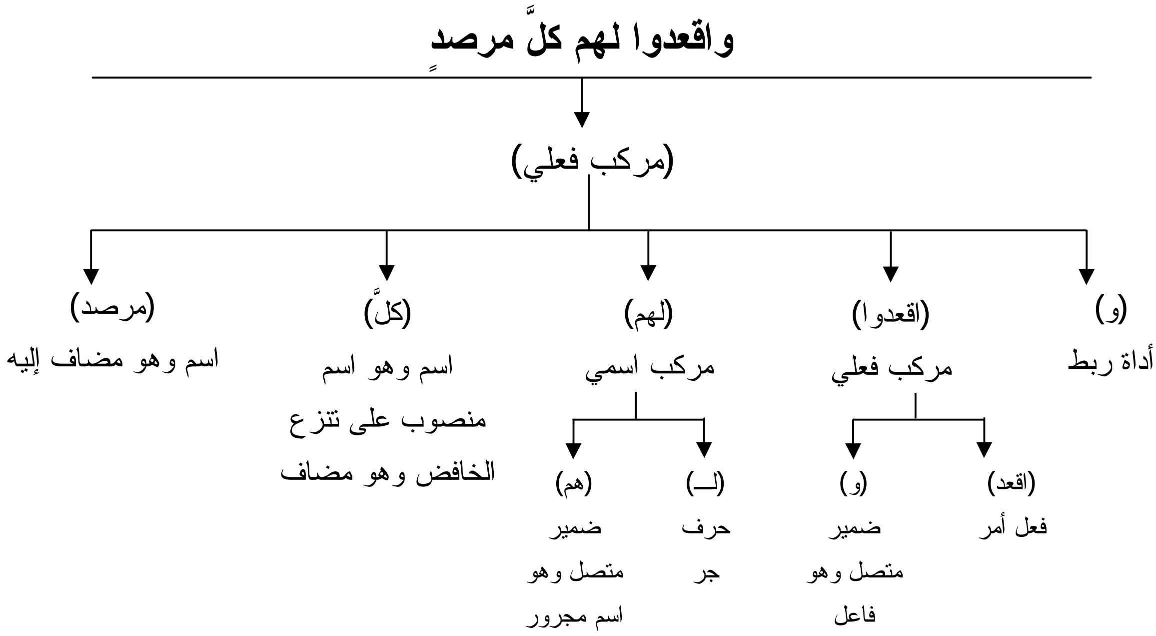
ونلاحظ أنَّ العلماء انقسموا إلى قسمين فيما ذكره النحَّاس، فبعضهم كانوا يوردون ما ذكره النحَّاس دون أن يرجحوا وجهاً على الآخر[1]، وبعضهم رجَّحَ نصب كلَّ مرصدٍ على أنَّها مفعول فيه للفعل "واقعدوا"، وحجتهم في ذلك أنَّ "واقعدوا لهم" ليس "القعود بعينه"، بل معناه "ارصدوهم في كل مكانٍ"؛ ولأنَّ المفعول فيه يتضمن معنى "في" باطرادٍ أصبح "كلَّ مرصدٍ" مفعولاً فيه[2].

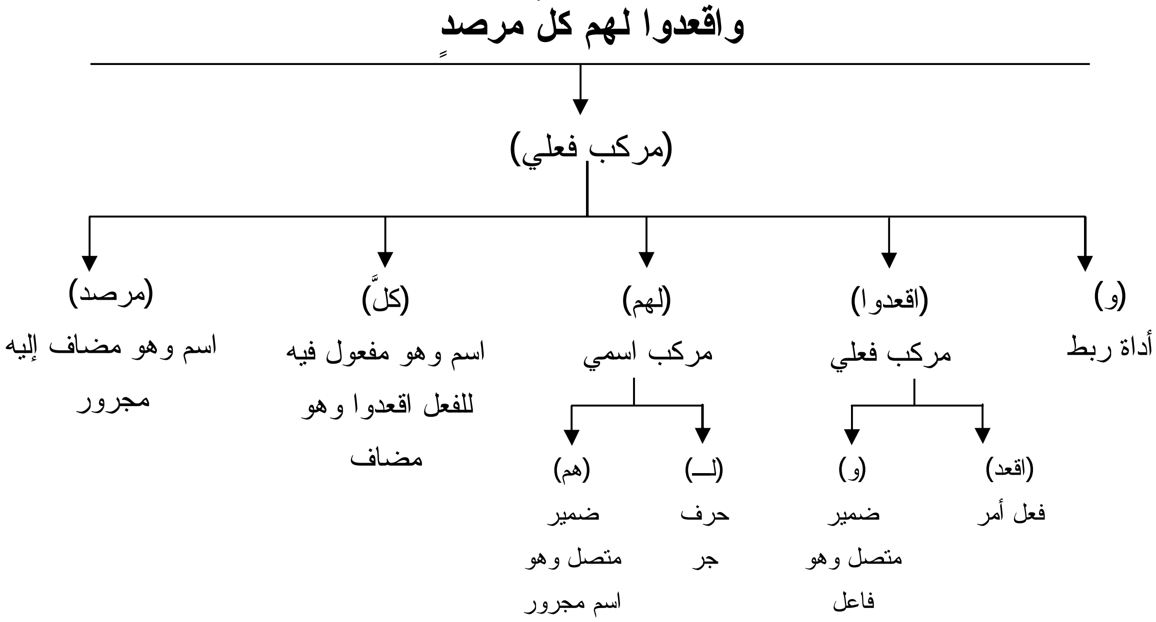
واقعدوا لهم كلَّ مرصدٍ



(1) انظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن: 324/1؛ وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: 8/3؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 394/1؛ ابن الجوزي، زاد المسير: 301/3؛ العكبري، التبيان: 362/2؛ الهمذاني، الفريد: 446/2؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 73/7؛ الشوكاني، فتح القدير: 385/2.

(2) انظر: الطبري، جامع البيان: 320/6؛ وانظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 431/2؛ الزمخشري، الكشاف: 140/2؛ الطبرسي، جوامع الجامع: 521/1؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 12/5؛ الحلبي، الدر المصون: 10/6-11؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 300/4-301؛ البروسوي، روح البيان: 407/3؛ النيسابوري، تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان: 432/3؛ الألوسي، روح المعاني: 246/4.


واقعدوا لهم كلَّ مرصدٍ
(مركب فعلي)
(و)
أداة ربط
(اقعدوا)
مركب فعلي
(اقعد)
فعل أمر
(و)
ضمير
متصل وهو
فاعل
(لهم)
مركب اسمي
(لـ)
حرف
جر
(هم)
ضمير
متصل وهو
اسم مجرور
(كلَّ)
اسم وهو اسم
منصوب على تنزع
الخافض وهو مضاف
(مرصد)
اسم وهو مضاف إليه


واقعدوا لهم كلَّ مرصدٍ
(مركب فعلي)
(و)
أداة ربط
(اقعدوا)
مركب فعلي
(اقعد)
فعل أمر
(و)
ضمير
متصل وهو
فاعل
(لهم)
مركب اسمي
(لـ)
حرف
جر
(هم)
ضمير
متصل وهو
اسم مجرور
(كلَّ)
اسم وهو مفعول فيه
للفعل اقعدوا وهو
مضاف
(مرصد)
اسم وهو مضاف إليه
مجرور

ففي النمط الأول نصبت "كلَّ مرصدٍ" على نزع الخافض فأصل التركيب "على كلِّ مرصدٍ "، أمَّا النمط الثاني فقد نصبت "كلَّ مرصدٍ" على أنَّها مفعول فيه للفعل "واقعدوا".

إنَّ كثرة التأويل في النصوص النحوية يعد تكلفاً مفسداً، فتقدير حرف الجر "على" في النمط الأول يصب في دائرة التخريج المتكلف من قِبَل النحاة، وقد يكون هذا التخريج محاولة منهم لتثبيت قاعدتهم النحوية وتطبيقها على الاستعمالات اللغوية.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً وَمُلْكاً كَبِيراً﴾[1].

ذهب النحَّاس إلى نصب النمط "ثَمَّ" متكئاً على أقوال العلماء، فهي عندهم منصوبة من ثلاث جهات[2]:

إحداها: يرى جمهور البصريين أنَّ النمط "ثَمَّ" منصوب؛ لأنَّه مفعول فيه، وهو عندهم ظرف يشار به للبعيد، وحجتهم في النصب أنَّ "رأيتَ" فعل لازم؛ لأنَّه من رؤية العين [3]، ومثلها عند سيبويه "ظننتُ" في قولك:"ظننتُ في الدار وحسبت "، فهي أفعالٌ لازمةٌ لا مفعول لها[4].

ثانيها: ذهب الفراء والأخفش إلى نصب النمط "ثَمَّ" على أنَّه مفعول به للفعل "رأيتَ"، وحجتهم في ذلك أنَّ "ثَمَّ"في هذا الـ موضع اسم لا ظرف، فتقدير الجملة عندهما "وإذا رأيت ذلك الموضع في الجنة"[5].

ثالثها: ذهب الفراء في نصب النمط "ثَمَّ" مذهباً بعيداً، فهي عنده مفعول به للفعل "رأيت"، والفراء بهذا الوجه قد أكثر التأويل والتقدير، فقد عمل على تقدير اسم

---

(1) سورة الإنسان، الآية: 2.

(2) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 5/102-103.

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 5/261؛ النحَّاس، إعراب القرآن : 5/102-103؛ الزمخشري، الكشاف: 4/170؛ البيضاوي، أنوار التنزيل: 775؛ الألوسي، روح المعاني: 10/179.

(4) سيبويه، الكتاب: 1/63.

(5) الفراء، معاني القرآن : 3/218؛ الأخفش، معاني القرآن : 2/561؛ النحَّاس، إعراب القرآن : 5/102-103.

موصول وقام بحذفه، فأخذت "ثَمَّ" وهي صلة الموصول المحذوف إعـراب الاسـم الموصول، فأصل التركيب"وإذا رأيت ما ثَمَّ رأيت "[1]، ولعلَّ الفراء في هذا التقدير قد خالف البصريين الذين يرفضون حذف الصلة وإبقاء الموصول وحجتهم في ذلك الرفض، أنَّ الصلة والموصول كالاسم الواحد، فلا يجوز حذف بعض الاسم و إبقـاء بعضه، وحمل البصريون ما ورد في الشعر من حذف الصلة وبقاء الموصول على الضرورة الشعرية[2]، ومنه قول حسان بن ثابت[3]:

فَمَنْ يَهْجُو رسولَ الله منكم ويمدحُهُ وينصرُهُ سواءُ

موطن الشاهد "ويمدحه وينصره" إذ حذف الشاعر الصلة وأبقى الموصـول، فتقدير الكلام عنده "ومن يمدحه وينصره سواء".

وقد انقسم العلماء فيما أورده النحَّاس ثلاثة أقسام، فبعضهم أوردوا مـا قالـه النحَّاس دون أن يرجحوا وجهاً على الآخر [4]، وبعضهم رجَّـح مـا قالـه الفـراء والأخفش في نصب النمط "ثَمَّ" على أنَّها مفعول به للفعل "رأيت"[5]، وبعضهم رجَّـح ما ذهب إليه جمهور البصريين، وهو نصب النمط "ثَمَّ" على أنَّه مفعول فيـه للفعـل "رأيت"[6].

---

(1) الفراء، معاني القرآن: 218/3؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 5/102-103.

(2) ابن الأنباري، الإنصاف: 772/2؛ وانظر: ابن منظور، لسان العرب: 240/12.

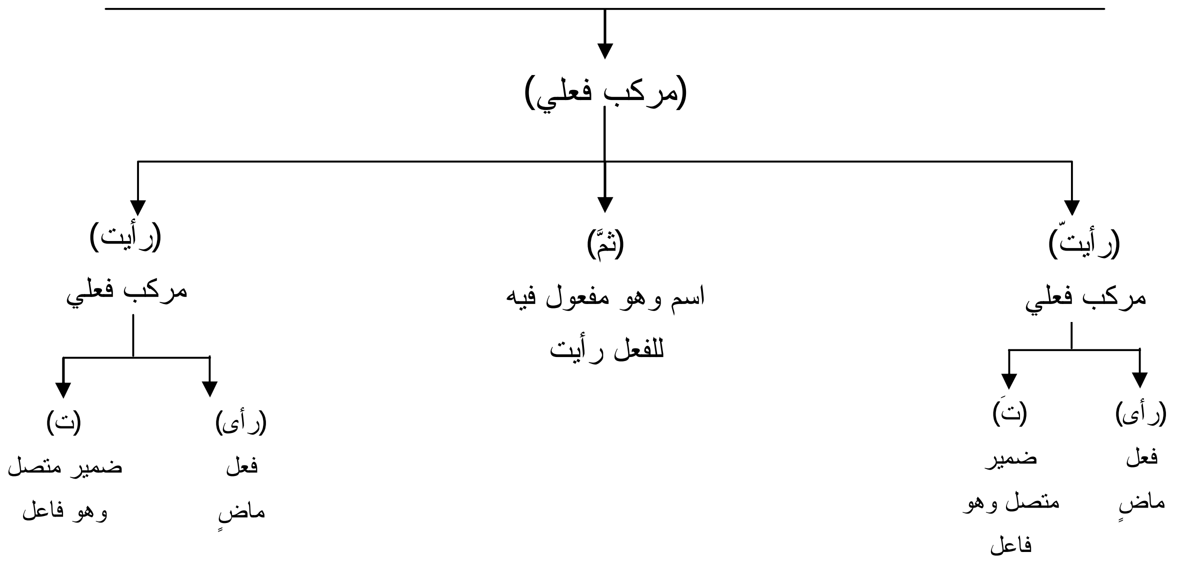
(3) ابن ثابت، حسان، (1986)، ديوان حسان بن ثابت، شرح : عبد مهنا، دار الكتب العلمية، بيـروت، لبنان: 64؛ وانظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 390/8.

(4) انظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن: 2/775-776؛ وانظر: ابن الأنبـاري، البيـان فـي غريـب إعراب القرآن: 483/2؛ العكبري، التبيان : 1228/2؛ الهمذاني، الفريـد : 592/4؛ ابـن منظـور، لسان العرب: 240/12؛ الألوسي، روح المعاني: 179/1.

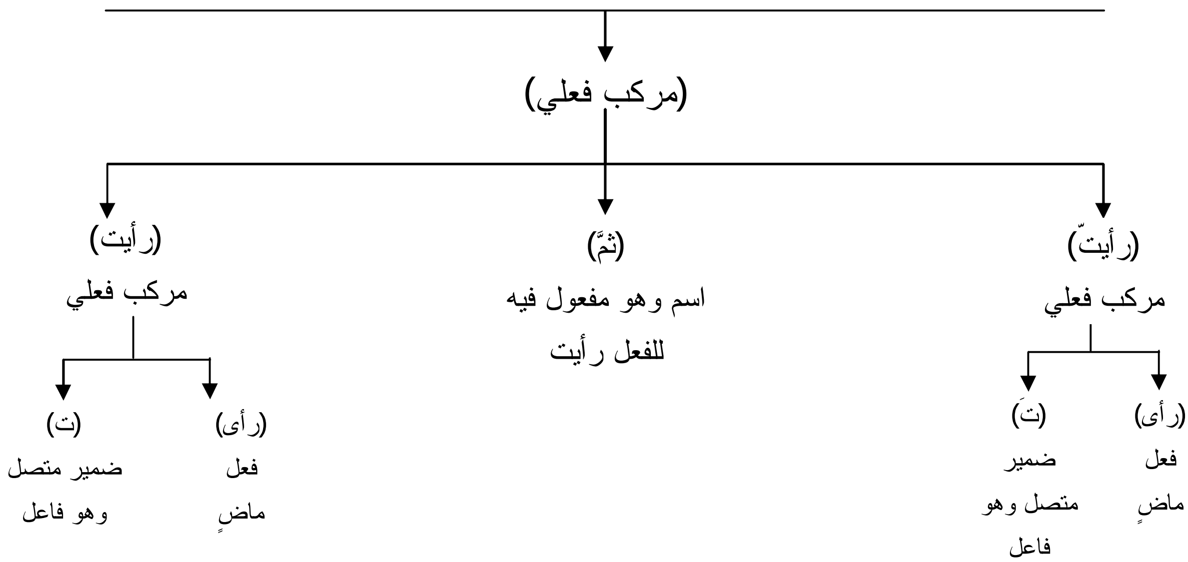
(5) انظر: الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب، (1980)، المفردات في غريـب القـران، تحقيق محمد سعيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان : 82؛ الفيروز آبادي، مجدالدين أبو طـاهر محمد بن يعقوب، (1980)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيـق : عبـد العلـيم الطحاوي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان: 345/2.

(6) انظر: الزمخشري، الكشاف: 170/4؛ وانظـر القرطبـي، الجـامع لأحكـام القـرآن : 144/19؛ البيضاوي، أنوار التنزيل : 775؛ أبو حيان، تفسير البحر المحـيط : 8/390-391؛ الحلبـي، الـدر

وإذا رأيت ثمَّ رأيت

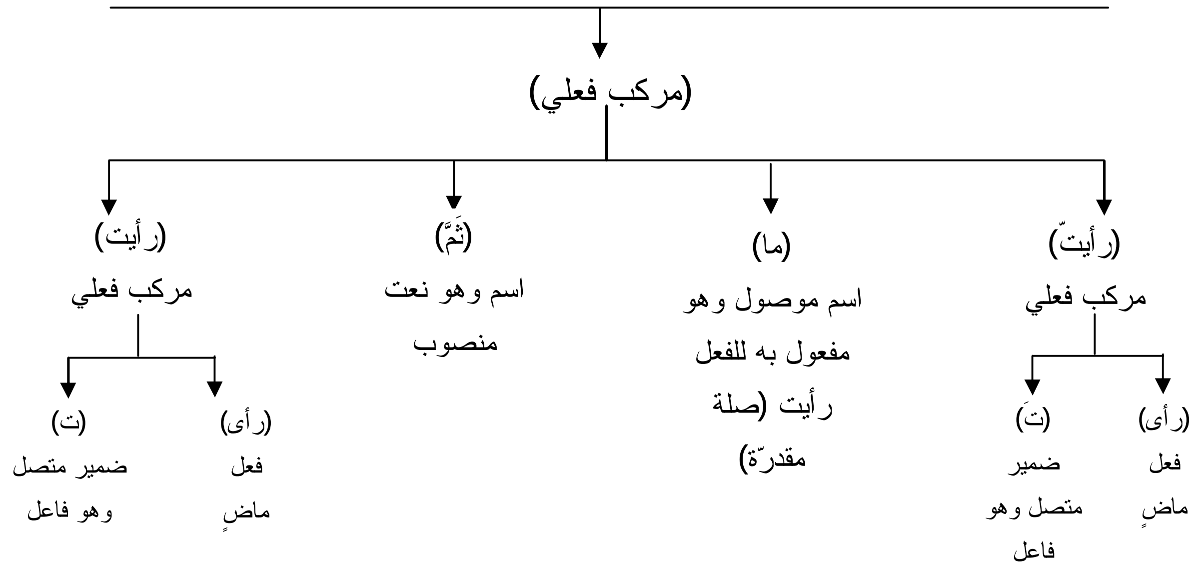


وإذا رأيت ثمَّ رأيت

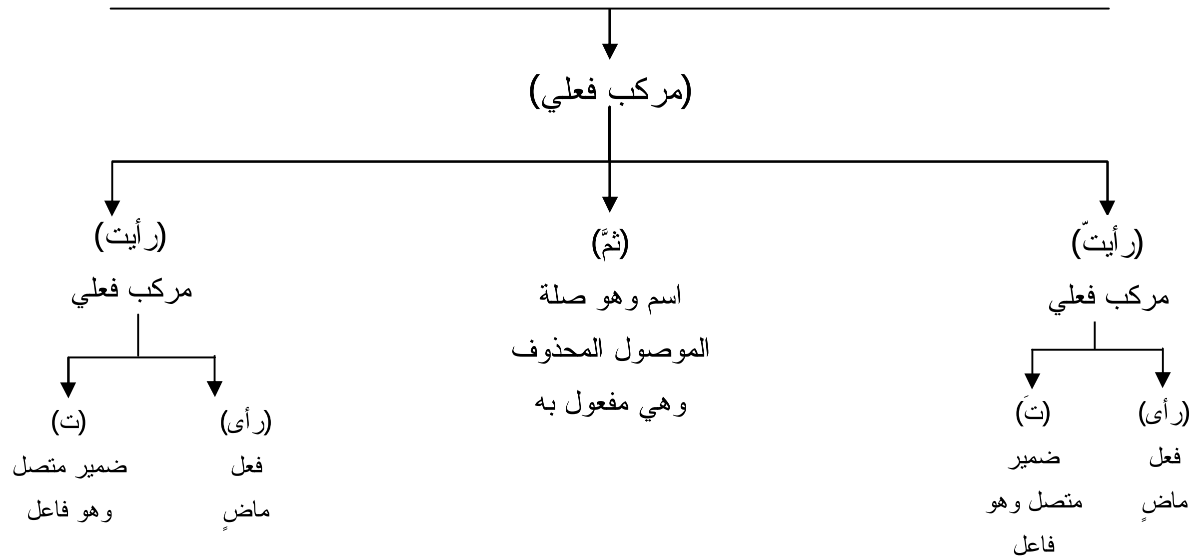


المصون: 5/48-51؛ الإيجي، جامع البيان : 4/215؛ النيسابوري، تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان: 6/417؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 8/291؛ الأباضي، هيمان الزاد: 15/116-117.

وإذا رأيت ما ثَمَّ رأيت



وإذا رأيت ثَمَّ رأيت



ففي النمط الأول نصبت "ثَمَّ" على أنَّها مفعول فيه للفعل "رأيت"، وهذا الفعل لكي ينصب (ثَمَّ) على الظرفية يجب أن يكون من رؤية العين، أمَّا النمط الثاني، فقد نصبت (ثَمَّ) على أنَّها مفعول به للفعل المتعدي "رأيت"، وفي النمط الثالث نلاحظ بأنَّ (ثَمَّ) محمول على صلة الموصول فـ "ما" اسم موصول محذوف، فحلت الصلة محل الاسم الموصول، وهذا النمط مرفوض عند البصريين لأنَّ الاسم لا يجوز حذفه.

لعلَّ علاقة المنصوبات فيما بينها تظهر في النمط الأول والثاني، فهما يوضحان علاقة المفعول به بالمفعول فيه، فقد عرف النحاة هذه العلاقة وسموها بـ"التوسع" فيه يجوز للظرف أن يكون مفعولاً به، ولعلَّ هذه العلاقة عائدة إلى أقسام الظروف، فهما نوعان: متصرف وهو ما يفارق الظرفية إلى حالٍ لا تشبهها، كأن يكون مفعولاً، أما غير المتصرف، فهو نوعان: الأول: ما لا يفارق الظرفية أصلاً نحو "قطُّ"، وثانيهما: ما لا يخرج عنها إلاَّ بدخول الجار عليه نحو "قبل"[(1)].

وأرى أن كثرة التأويل والتقدير التي مارسها بعض النحاة قد أدت إلى إفساد بعض الاستعمالات.

وعن قوله تعالى: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾[(2)].

أوردَّ النحَّاس صورتين لإعراب "فوق"[(3)]، وهما:

أولاً: يرى الأخفش أنَّ "فوق" زائدة، فتقدير الجملة عنده "فاضربوا الأعناق"، ومثلها "رأيتُ نفسَ زيدٍ" أي "رأيتُ زيداً"[(4)]، ولعلَّ الأخفش بهذا التقدير قد انطلق من قاعدة تحريم ضرب الرأس.

ثانياً: ذهب النحَّاس إلى نصب "فوق" على أنَّها مفعول فيه للفعل "فاضربوا"[(5)]، وفي هذا قال الفراء: "فاضربوا فوقَ الأعناق" علَّمهم مواضع الضرب،

---

(1) الأنصاري، أوضح المسالك: 249/2.

(2) سورة الأنفال، الآية: 12.

(3) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 180/2.

(4) الأخفش، معاني القرآن: 346/1؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 180/2.

(5) النحَّاس، إعراب القرآن: 180/2.

فقال: اضربوا الرؤوس والأيدي والأرجل "[1]، وقال الزجاج في معنى الآية : "أباح الله قتلهم بكل نوعٍ في الحرب "[2]، وأضاف ابن عطية أنَّ حذف الظرف عند المبرد وعند النحويين خطأ؛ لأنَّها أسماء تفيد معنى، وفي الآية السابقة أبيح لهم ضرب الوجه[3].

وأجاز أبو عبيدة أن تكون "فوق" بمعنى على كما يقال : ضربته فوق رأسه "؛ أي "على رأسه" وفي هذا التقدير يكون مفعول "فاضربوا" محذوفاً، أي "فاضربوهم"[4]، وقد استحسن أبو حيان هذا الوجه لإبقاء "فوق" على ظرفيتها[5].

وأضاف العكبري وجهاً جديداً في إعراب "فوق"، فقد أجاز نصبها على المفعولية للفعل "فاضربوا"[6].

ونلاحظ أن بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون ما قاله النحَّاس في إعراب "فوق" دون أن يرجحوا وجهاً على الآخر[7].

وقد رجَّح جمهور النحاة والمفسرين نصب "فوق" على أنَّها مفعول فيه للفعل "فاضربوا"، ولعلَّ التفسير يقف إلى جانبهم فقد حدد الله طريقة قتلهم، فأمرهم بضرب العظم الذي فوق عظم العنق ودون عظم الرأس في المفصل، وهو وصف بليغ لإحكام ضربات العنق، وعلى هذا التفسير يكون المفعول به محذوفاً تقديره "هم"[8].

---

(1) الفراء، معاني القرآن: 405/1.

(2) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 405/2.

(3) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: 508/2.

(4) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 242/1؛ وانظر: الطبري، جامع البيان: 197/6.

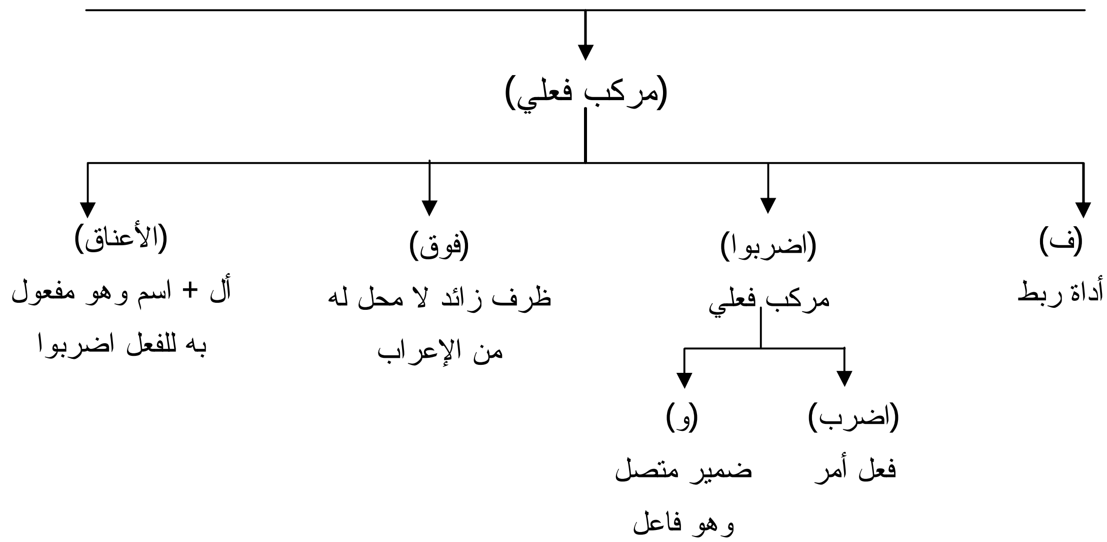
(5) انظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 464/4.

(6) انظر: العكبري، التبيان: 619/2؛ وانظر: الخفاجي، حاشية الشهاب: 259/4.

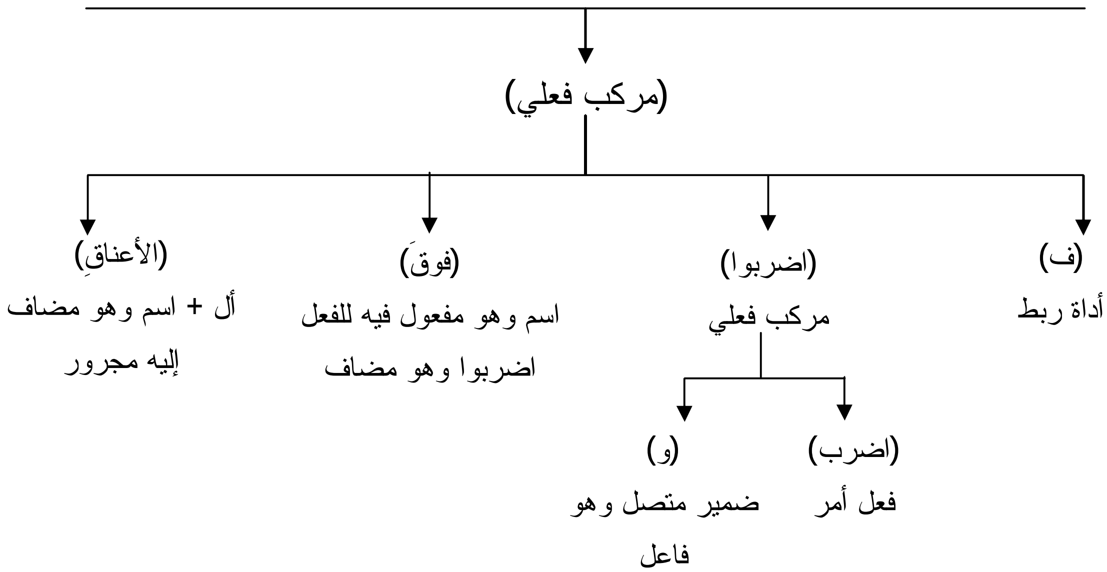
(7) انظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن : 312/1؛ البغوي، تفسير البغوي : 235/2؛ ابن الجوزي، زاد المسير: 251/3.

(8) انظر: الطبري، جامع البيان : 196/2-197؛ الزمخشري، الكشاف : 118/2؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 378/7؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 464/4؛ الحلبي، الدر المصون : 578/5؛ النيسابوري، تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان : 382/3؛ الخفاجي، حاشية الشهاب : 259/4؛ الشوكاني، فتح القدير: 332/2.

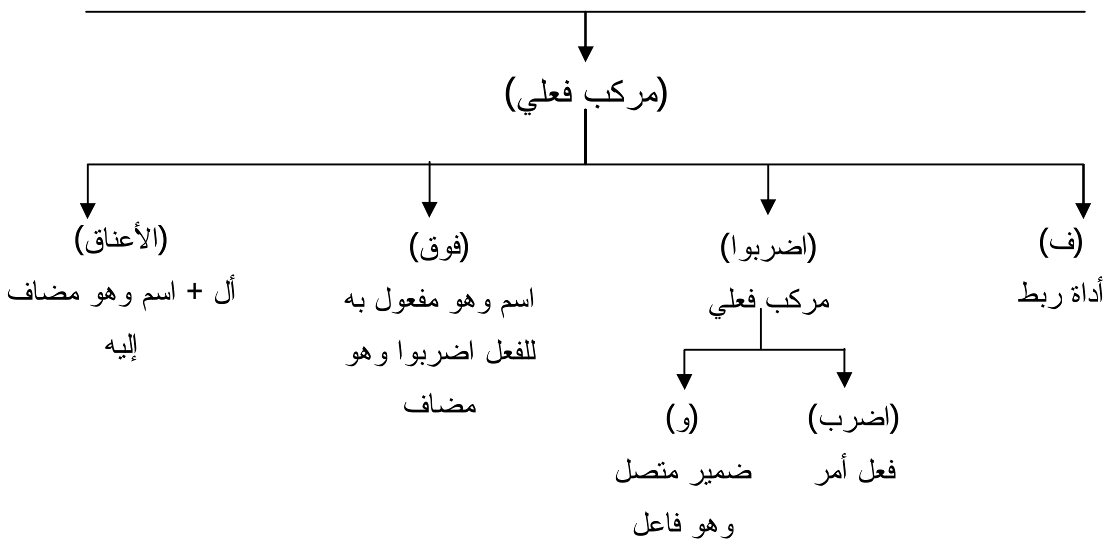
فاضربوا فوقَ الأعناقَ



فاضربوا فوقَ الأعناقِ



فاضربوا فوقَ الأعناقَ



ففي النمط الأول كانت "فوقَ" محمولة على الزيادة أي أنَّها زائدة لا محل لها من الإعراب، وهذا منافٍ لما قاله البصريون وجمهور النحاة في أنَّ الأسماء لا تزاد، أمَّا النمط الثاني فقد نصبت "فوق" على أنَّها ظرف -مفعول فيه للفعل "فاضربوا"، ولعلَّ هذا الوجه هو الأقرب إلى اللغة والتفسير، وفي النمط الثالث حملت "فوق" على المفعولية؛ لأنَّها ظرف متصرف.

الفصل الثاني

المحمول على المفعول به

1.2 النداء:

هو تصويتُك لمن تريد إقباله لتخاطبه [(1)]، والنحاة يحملــون المنــادى علــى المفعول به؛ لأنَّهم يجعلونه منصوباً بفعل محذوف، تقديره : "أنادي" أو "أدعو"، وهذا الفعل لا يظهر أبداً، وحرف النداء هو العامل في المنادى، ويجوز حــذف حــرف النداء في الاستعمال ويبقى أثره كما هو[(2)].

ومما تعددت فيه صور الإعراب في كتاب "إعراب القرآن" للنحاس ما جــاء في حديثه عن قوله تعالى : ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاء وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاء وَتُعِزُّ مَن تَشَاء وَتُذِلُّ مَن تَشَاء بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[(3)].

يذكر النحَّاس خلافاً جرى بين البصريين والكوفيين في تركيب لفظ الجلالــة "اللهُمَّ"، فالبصريون يرون أنَّ "الميم" في "اللهم" عوض عن حرف النداء "يا"، وحجتهم في ذلك أنَّ الأصل "يا الله"، ثم جاؤوا بحرفين عوضاً عن حرفين وهمــا "الميمــان" عوض عن "يا"، والدليل على ذلك أنَّه لم يسمع من الفصحاء "يا اللهــم"؛ لأنَّهــم لا يجمعون بين الشيء وعوضه، أمَّا الكوفيون فقالوا : إنَّ "الميم المشددة" فــي "اللهَّــم" ليست عوضاً من "يا" بل هي بقية كلمة، فأصل التركيب عندهم "يا الله أَمنَّا بخيــر"، فـــ"الميم" التي في آخر "اللهم" هي "الميم" التي في "أمنا"، وحجتهم في ذلك أنَّ العرب تحذف بعض الكلام طلباً للخفة[(4)].

---

(1) الجرجاني، التعريفات: 182/2؛ وانظر: الكفوي، الكليات: 364/4.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 1/443-445.

(3) سورة آل عمران، الآية: 26.

(4)ابن الأنباري، الإنصاف : 1/279-281؛ وانظر:النحَّاس، إعراب القرآن : 364/1؛ ابــن منظــور، لسان العرب، مادة (أله): 13/470-471.

أما "مالك الملك"، فيرى النحَّاس أنَّها نصبت من جهتين[1]:

إحداهما: ذهب سيبويه إلى نصب "مالك الملك" على أنَّها منادى ثانٍ حــذفت منه أداة النداء، فأصل التركيب عنده: "قل اللهمَّ يا مالك الملك"[2].

وأيَّد بعض النحاة والمفسرين ما ذهب إليه سيبويه في نصب "مالــك الملــك" على النداء[3].

ثانيتهما: يرى المبرد والزجاج أنَّ "مالك الملك" نصبت؛ لأنَّها نعت لــ "اللهُمَّ"، وحجتهم في ذلك أنَّ الاسم ومعه "الميم" بمنزلته ومعه "يا"، فلا تمنع الصفة مع "الميم" كما لا تمنع مع "يا"[4].

ويرى سيبويه أنَّ وصف لفظ الجلالة المتصل بــ "الميم" لا يجوز، وحجته أنَّ "الميم" صوت والأصوات لا توصف في علم النحو[5].

ويظهر عنصر القياس واضحاً جلياً عند النحَّاس، فالرأيان اللــذان أوردهمـــا يختصان بآية أخرى قاس عليها هذه الآية، وتلك الآية هـــي: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[6].

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون الوجــوه التــي ذكرهــا النحَّاس دون أن يرجحوا أياً منها[7].

---

(1) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 365/1.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب: 196/2.

(3) انظر: الطبري، جامع البيان: 221/3؛ وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: 417/1؛ النسفي، حافظ الــدين عبدالله بن أحمد (ت720هــ)، (1996)، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، تحقيق: مــروان محمد الشعار، دار النفائس، بيروت، لبنان: 231/1؛ الخازن، تفسير الخازن: 220/1؛ أبو السعود، تفــسير أبي السعود: 352/1؛ البروسوي، تنوير الأذهان: 233/1.

(4) انظر: المبرد، المقتضب: 239/4؛ وانظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابــه: 394/1؛ القونــوي، حاشــية القونوي: 87/6.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب: 196/2؛ وانظر: الفارسي، أبو علي الحسن بــن أحمــد (ت377هــــ)، (1990)، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن أحمد الفوزي، دون ناشر: 342.

(6) سورة الزمر، الآية: 46.

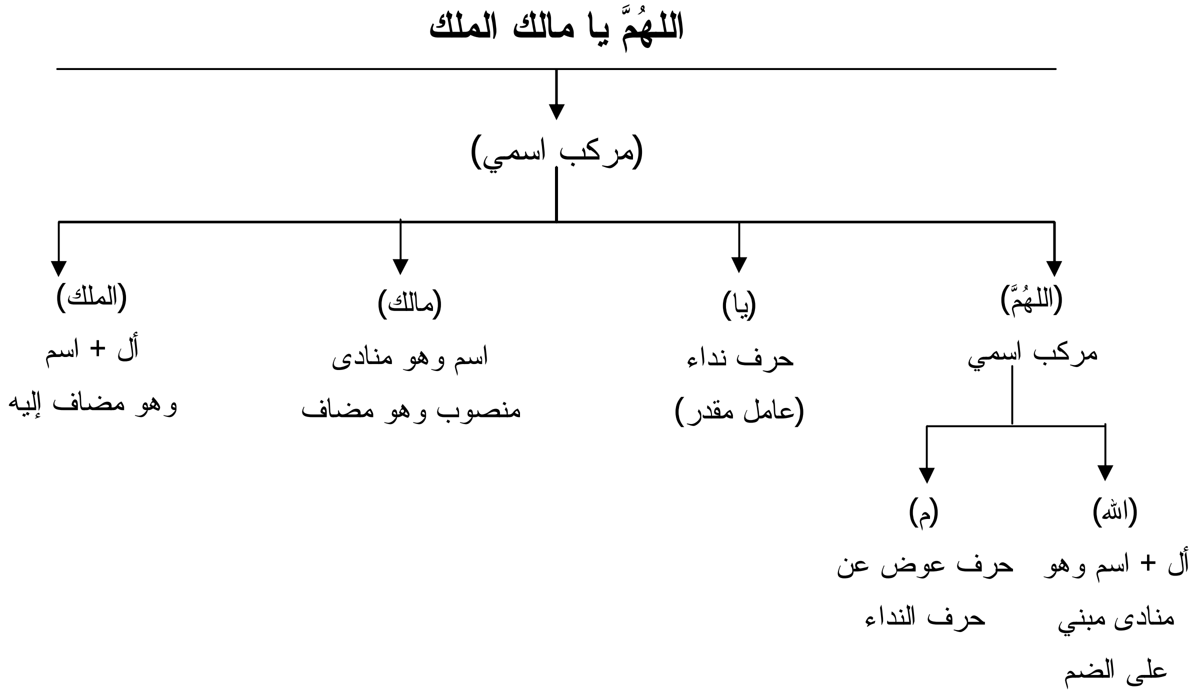
(7) انظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن: 154/1؛ الطبرسي، مجمع البيان: 726/1؛ ابن الأنباري، البيان فــي غريب إعراب القرآن: 197/1؛ العكبري، التبيان: 250/1؛ الهمذاني، الفريد: 558/1؛ القرطبي، الجــامع

وزاد السمين الحلبي وجهين جديدين في إعراب "مالك الملك"[1]:

أحدهما: نصب "مالك الملك" على أنَّه بدل من "اللهُمَّ"، ولعله بهذا الوجه انطلق من قاعدة البدل التي تنص على أنَّ البدل على نية تكرار العامل.

ثانيهما: أجاز نصب "مالك الملك" على أنَّه "عطف بيان"[2].

والمخطط الآتي يوضح ما قيل في نصب "مالك الملك":

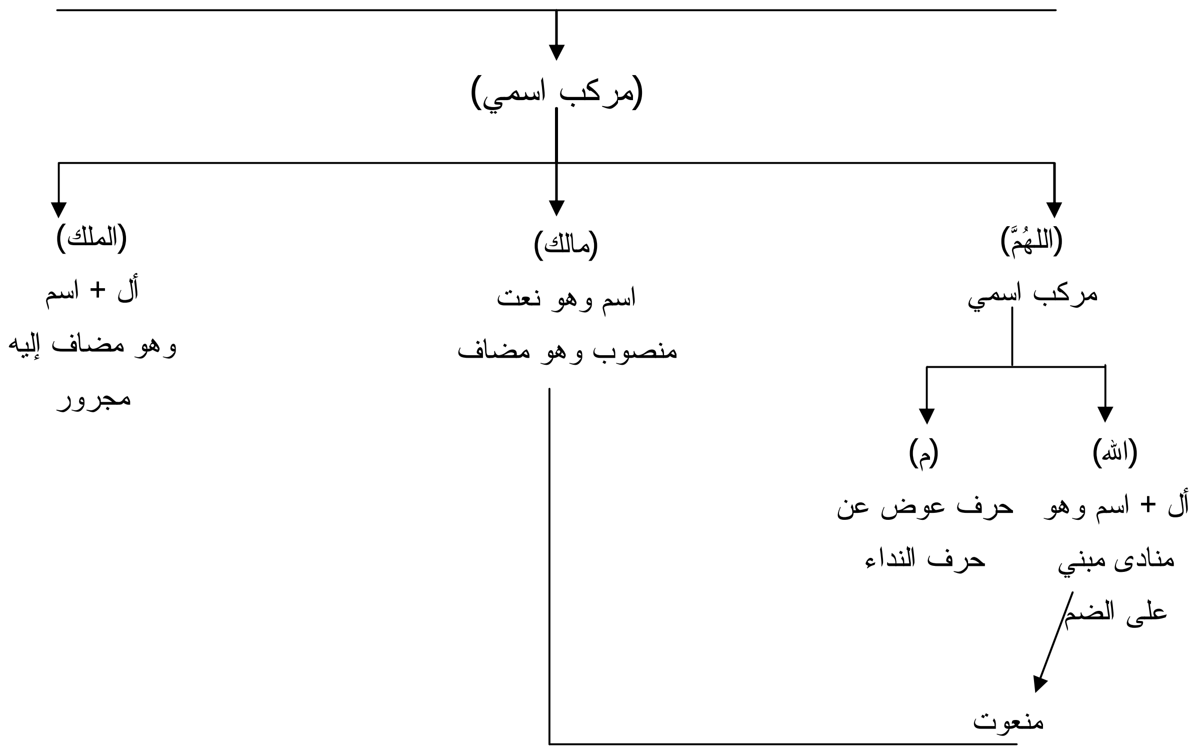


لأحكام القرآن: 54/3؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 436/2؛ السيوطي، همع الهوامع: 65/3؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 16/3؛ ابن عجيبة، البحر المديد: 304/1؛ الشوكاني، فتح القدير: 378/1-379؛ الألوسي، روح المعاني: 109/2.

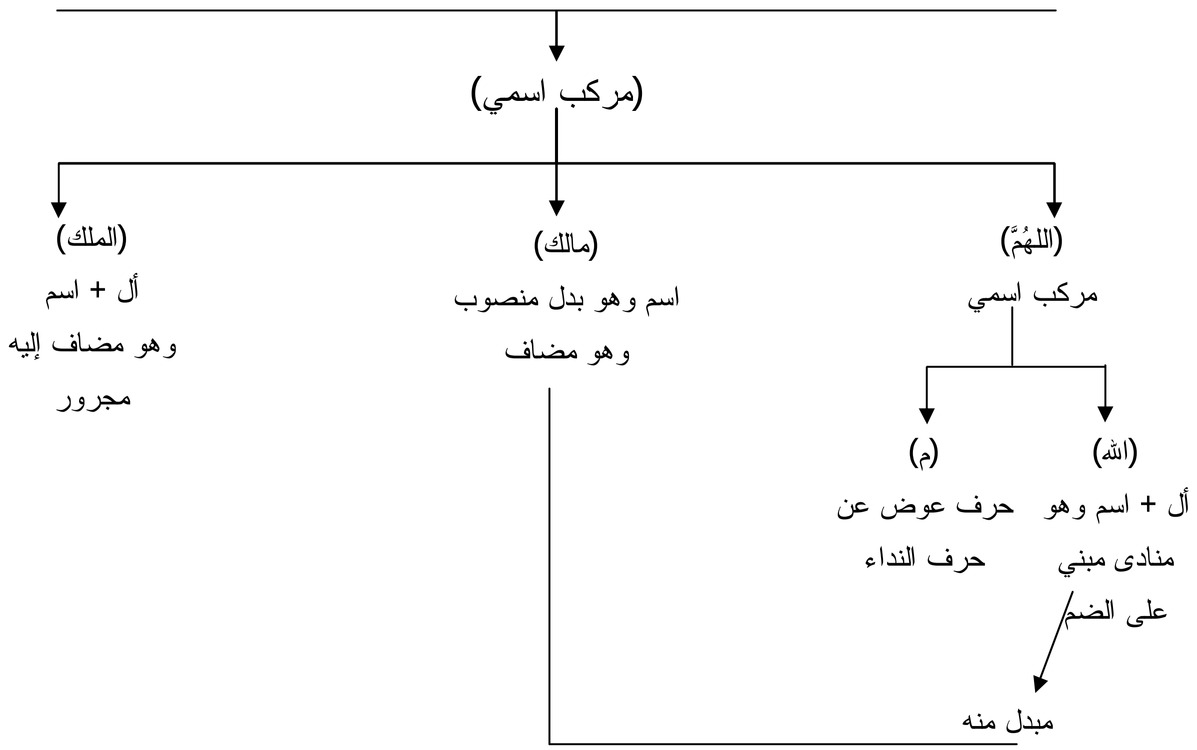
(1) انظر: الحلبي، الدر المصون: 99/3؛ وانظر: الجمل، الفتوحات الإلهية: 256/1.

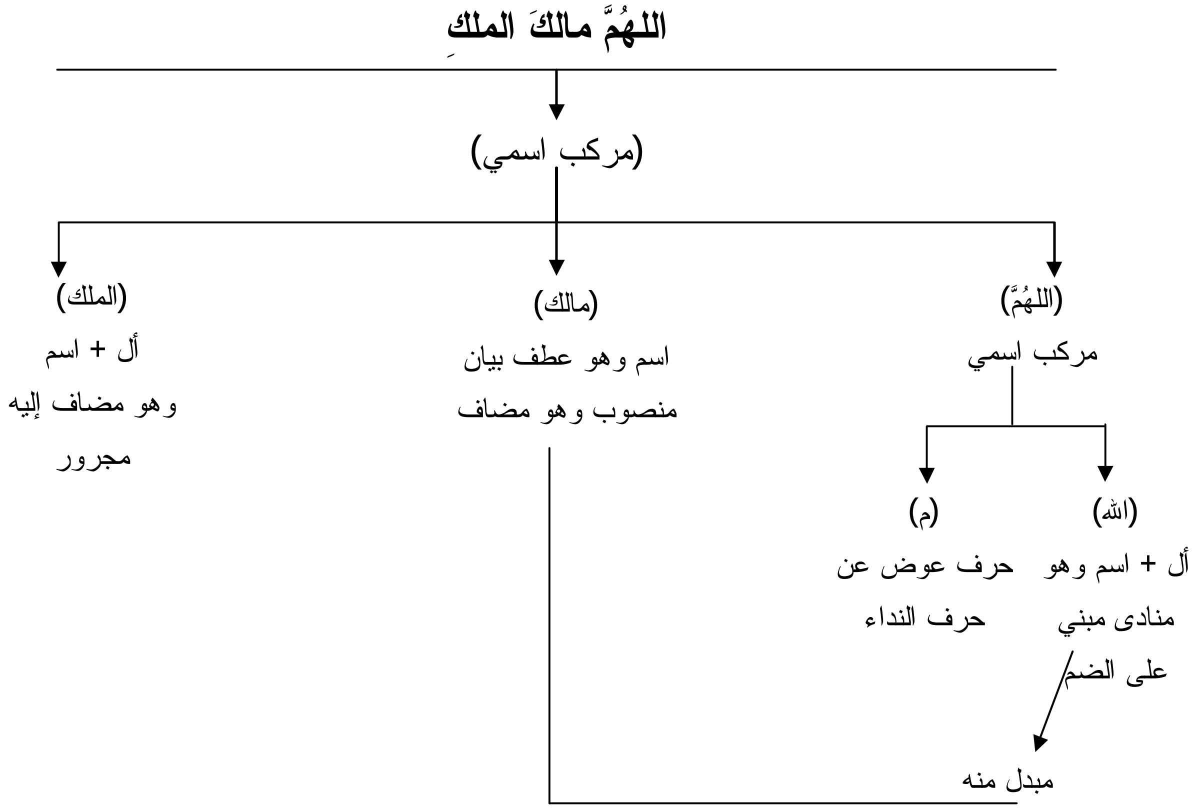
(2) عطف البيان: هو تابع غير صفة يوضح متبوعه، فقوله: تابع شامل لجميع التوابع، وقوله: غير صفة: خرج عن الصفة، وقوله: يوضح متبوعه، خرج عنه التوابع الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر "، فـ"عمر" تابع يوضح متبوعه "، عبابنة، تطور المصطلح النحوي: 176-177.

اللهُمَّ مالكَ الملك



اللهُمَّ مالكَ الملك





ففي النمط الأول نصب "مالك الملك" على أنَّه منادى مضاف، ولعلَّ الإضافة هي ما دعت لنصب "مالك الملك"، أمَّا النمط الثاني، فنصب "مالك الملك" على النعت، وكان المنعوت "اللهُمَّ" مبنياً على الضم لأنَّه منادى مفرد وعلم، ونلاحظ أنَّ "مالكَ الملك" كانت نعتاً على الموضع للمنادى المبني "اللهُمَّ"، وفي النمط الثالث نصبت "مالك الملك" على أنَّها بدل منصوب من "اللهُمَّ"، وفي النمط الرابع كانت "مالك الملك" عطف بيان، وأرى أن هذا الوجه يمكن أن يضاف إلى النمط الثالث، لأنَّ كلَّ عطفِ بيانٍ بدل.

لقد اتسم النحو القديم بدراسة اللغة دراسة ترابطية تمت بين المادة اللغوية من جهة ومعرفة الإنسان الضمنية بلغته من جهة أخرى، ولذلك فإنَّ متكلم اللغة يستطيع أن يتعامل مع جميع الأنماط اللغوية [(1)]، وارتبطت هذه الأنماط بالواقع الاستعمالي للغة؛ مما فتح المجال للنحاة وسمح لهم باستنباط قواعد جديدة عملت على إحداث

(1) انظر: زكريا، ميشال، (1985)، أبحاث في النظرية الألسنيه، ط 2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان: 41.

تغيرات على بنية القاعدة النحوية، فأوجدت هذه الاستنباطات اللغوية ما يسمى بافتتان النحاة باللغة فعملوا على تعدد صور الإعراب للفظة الواحدة.

وفي قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾(1).

قرأ الجمهور "ربَّنا باعِد" بنصب "ربَّنا"، وقرأ محمد بن الحنفية وابن عباس وأبو صالح وأبو رجاء والحسن ويعقوب وأبو حاتم وزيد بن علي وابن يعمر "ربُّنا باعَد" برفع "ربُّنا"(2).

ويوجه النحَّاس قراءة النصب على أنَّ "ربَّنا" منادى مضاف، وأداة النداء محذوفة، فتقدير التركيب عنده "يا ربَّنا باعد"، في حين يوجه قراءة الرفع على أنَّ "ربُّنا" مبتدأ والجملة الفعلية خبر(3).

ونلاحظ أنَّ جمهور النحاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحَّاس في توجيه "ربَّنا" في حالة النصب والرفع دون أن يرجحوا قراءةً على أخرى(4).

---

(1) سورة سبأ، الآية: 19؛ ومثلها: الأعراف: 149؛ الأنعام: 23؛ الأنبياء: 60، 112؛ الدخان: 18؛ غافر: 46.

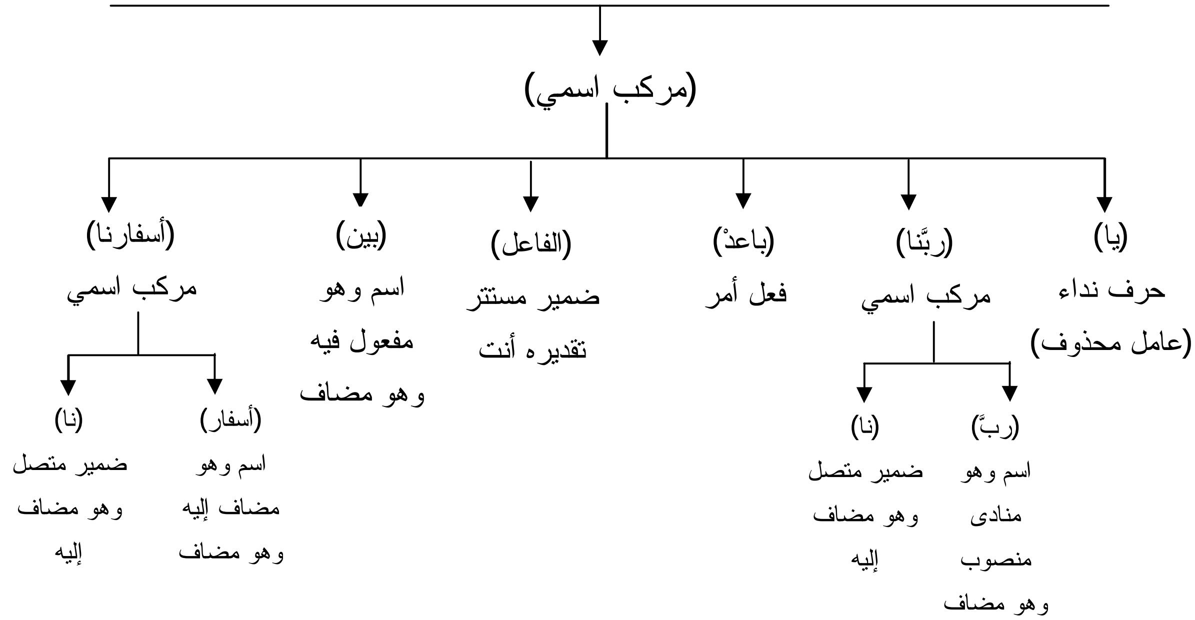
(2) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 262/7؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 341/3-342؛ ابن جني، المحتسب: 233/2؛ العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 328/2؛ الشوكاني، فتح القدير: 369/4.

(3) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 341/3-342.

(4) انظر: الفراء، معاني القرآن: 359/2-360؛ الطبري، جامع البيان: 368/10؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 250/4-251؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن: 330/2؛ الزمخشري، الكشاف: 577/3؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 416/4؛ ابن الجوزي، زاد المسير: 241/5؛ العكبري، التبيان: 1066/2-1067؛ الهمذاني، الفريد: 262/7؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 296/13؛ الخازن، تفسير الخازن: 488/3؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 262/7؛ الحلبي، الدر المصون: 175/9؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 199/7؛ الألوسي، روح المعاني: 304/8؛ الأباضي، هيمان الزاد: 204/12.

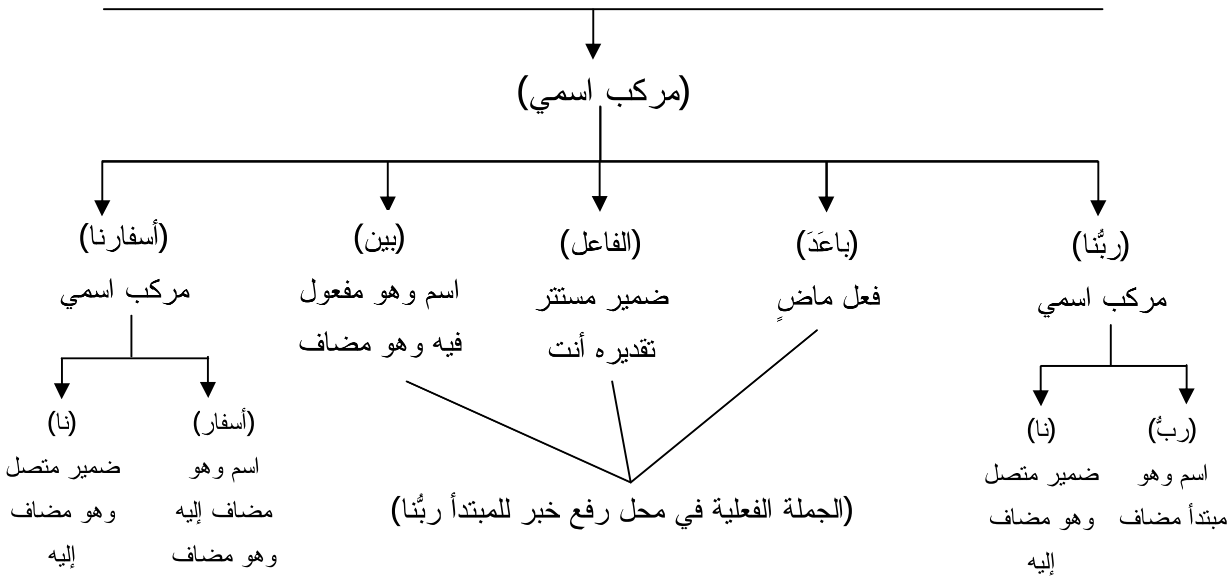
قراءة الجمهور:

يا ربَّنا باعدْ بين أسفارنا



قراءة الجمهور:

ربُّنا باعَدَ بين أسفارنا



ففي النمط الأول حملت "ربَّنا" على النداء، وقدّر العامل المحذوف بحرف النداء "يا"، ولذلك نصبت "ربَّنا" على النداء؛ لأنَّها مضافة.

وفي النمط الثاني وضعت "ربُّنا" موضع الابتداء، فرفعت وكان خبرها الجملة الفعلية "باعَدَ بينَ أسفارِنَا".

لعلَّ اختلاف القراءات القرآنية يعد سبباً في تسويغ انتقال الحركة الإعرابية من النصب إلى الرفع، ويظهر لنا أنَّ عمل النحاة قائم على تطويع القاعدة النحوية من جميع الاتجاهات "اللفظية والمعنوية"، لكي تستطيع هذه القاعدة أن تستوعب كل الأنماط اللغوية التي ظهرت في الاستعمال اللغوي [1]، ولهذا نجد أنَّ قراءة الرفع والنصب تلتقيان في تسويغ انتقال الحركة الإعرابية، وكلتاهما خارجتان من الاستعمال اللغوي.

وفي قوله تعالى : ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ $ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾[2].

قرأ أبو عمرو ونافع وعاصم وحمزة "ألاَّ يسجدوا"، بتشديد "ألاَّ"، وقرأ الزهري وأبو عبد الرحمن وحميد وطلحة والكسائي "ألا يسجدوا"، بتخفيف "ألاَّ"[3]؛ أي "ألا".

ويوجه النحَّاس قراء التشديد في "ألاَّ" على أنَّها مكونة من حرفين هما : "أنْ ولا"، فحدث بينهما إدغام، فأصبحت "ألاَّ"[4].

الأصل	-	الفرع
أنْ لا	-	ألاَّ
$> anL\bar{a}$	-	$> all\bar{a}$

(1) انظر: عبابنة، علم اللغة المعاصر: 116-126.

(2) سورة النمل، الآية: 25-26.

(3) النحَّاس، إعراب القرآن: 206/3؛ وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 526-527.

(4) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 206/3.

ويوردُ النحَّاس مجموعة من الأقوال في إعراب المصدر المؤول من "ألاَّ يسجدوا"(1).

فالأخفش يرى أنَّ المصدر المؤول من "ألاَّ يسجدوا" في موضع نصب مفعولٍ لأجله للفعل "زين"، فتقدير الجملة عنده "وزين لهم لئلا يسجدوا لله"(2).

أمَّا الكسائي فيقول: إنَّ المصدر المؤول في موضع نصب مفعولٍ لأجله للفعل "فصدَّهم"، فتقدير الجملة عنده "فصدهم لئلا يسجدوا"(3).

وأجاز النحَّاس نصب المصدر المؤول على البدل من "أعمالهم" وقال: بخفضها على البدل من "السبيل"(4).

ووضَّح بعض النحاة والمفسرين - الذين جاؤوا بعد النحَّاس - هذه القراءة جيداً، فعملوا على تقسيمها إلى قسمين(5):

فالقسم الأول يقول: إذا كانت "لا" زائدة يجوز الخفض على البدل من "السبيل"، وزادوا وجهاً جديداً وهو نصب المصدر المؤول على المفعولية للفعل "يهتدون"، فأصل التركيب عندهم "لا يهتدون أن يسجدوا".

---

(1) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 206/3.

(2) لم أجد هذا الرأي في معاني القرآن للأخفش، ولكنه منسوب إليه في إعراب القرآن، انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 206/3.

(3) انظر: الكسائي، معاني القرآن: 207؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 206/3.

(4) النحَّاس، إعراب القرآن: 206/3.

(5) انظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن: 533/2؛ الزمخشري، الكشاف: 361/3-362؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 221/2؛ العكبري، التبيان: 1007/2؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 185/13؛ النسفي، تفسير النسفي: 305/3؛ الخازن، تفسير الخازن: 383/3؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 65/7-67؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود: 79/5-80؛ القونوي، حاشية القونوي: 376/14-377؛ الصاوي، حاشية الصاوي على تفسير الجلالين: 193/13؛ الشوكاني، فتح القدير: 154/4-155؛ الألوسي، روح المعاني: 286/7-287؛ الأباضي، هيمان الزاد: 154/12.

أمَّا القسم الثاني فيقول : إذا كانت "لا" أصلية في تركيب الجملة، فيجوز فيهـا عدة أوجه، إمَّا النصب على البدل من "أعمالهم"، أو النصب على أنَّها مفعول لأجلـه للفعل "زين"، أو للفعل "فصدهم".

أمَّا قراءة التخفيف في "ألا"، فيوجهها النحَّاس على أنَّها مكونة مـن حـرف "ألا"، وهو زائد للتنبيه، وحرف "يا" للنداء، أما عن وصل حرف النداء بالفعل، فقـد حذفت الألف لالتقاء الساكنين.

الأصل - الفرع

يا اسجدوا - يسجدوا

$y\bar{a} > sgod\bar{o}$ - $y\bar{a}sgodo$

وعلى ذلك يكون أصل التركيب بعد تقدير المنادى المحذوف "ألا يا هـؤلاء اسجدوا"(1)، وأزعم أنَّ المنادى قد حذف لدلالة حرف النداء عليه.

وخرّج بعضهم هذه القراءة على أنَّ "يا" حرف زائد للتنبيه، فلا وجود للنـداء والمنادى عندهم، وحجتهم في ذلك أنَّ النداء يختص بالأسـماء، ولا يـدخل علـى الأفعال، وقالوا: أنَّ المنادى بأصله مفعول به، فلا يجوز حـذف الفعـل والفاعـل والمفعول به(2).

ورد صاحب كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج على هذا القـول، فهـو يرى أنَّ حذف المنادى كحذف حرف النداء، وهو حسن فصيح ورد به كـلام، فقـد سمع عن العرب قولهم : "يا ارحمنا" ويا تصدق علينا "؛ أي: يا اللهُ ارحمنـا "، و"يـا رجلاً تصدَّق علينا"(3).

---

(1) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 207/3؛ وانظر: الأشموني، شرح الأشموني: 33/1.

(2) انظر: أبو عبيدة، حجاز القرآن : 93-94؛ الفراء، معاني القرآن : 290/2؛ الأخفش، معاني القـرآن : 465/2؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 113/4-116؛ الحلبي، الدر المـصون : 598/8-600؛ الأشموني، شرح الأشموني: 33/1.

(3) انظر: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، (ت311هـ)، (1986)، إعراب القـرآن المنـسوب اليه، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط3، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنـان : 650/2-651؛ وانظـر : ابن عطية، المحرر الوجيز: 256/4-257.

ومثله في الشعر قول ذي الرمة(1):

ألاَ يا اسْلَمِي يا دارَ ميَّ على البِلى   ولاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرعَائِكِ القَطْرُ

موطن الشاهد "يا اسْلَمِي" إذ حذف الشاعر المنادى لدلالة حرف النداء عليه، فتقدير الجملة "يا هذه اسلمي".

ومنه قول الشاعر(2):

يَا لَعْنَةُ اللهِ والأَقْوَامِ كُلِّهِم   والصَّالِحِيْنَ على سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

الشاهد "يا لَعْنَةُ اللهِ " فقد حذف الشاعر المنادى لدلالة النداء عليه، فتقدير الجملة "يا قومُ لَعْنَةُ اللهِ".

ويرى النحَّاس أنَّ القراءة بالتخفيف بعيدة، وحجته أنَّ الكلام لا يتسق مع بعضه مع بعض، وقال إنَّ السواد على غير هذه القراءة (3)، إلاَّ أن الطبري يرى أنها مستفيضة في قراءة الأمصار، فهي سمعت عن الرسول r (4).

وعلى ما سبق يكون التحليل على النحو الآتي:

أولاً: قراءة التشديد في "ألاَّ"، وتقسم إلى قسمين:

أ. إذا كانت "لا" أصلية في التركيب:

---

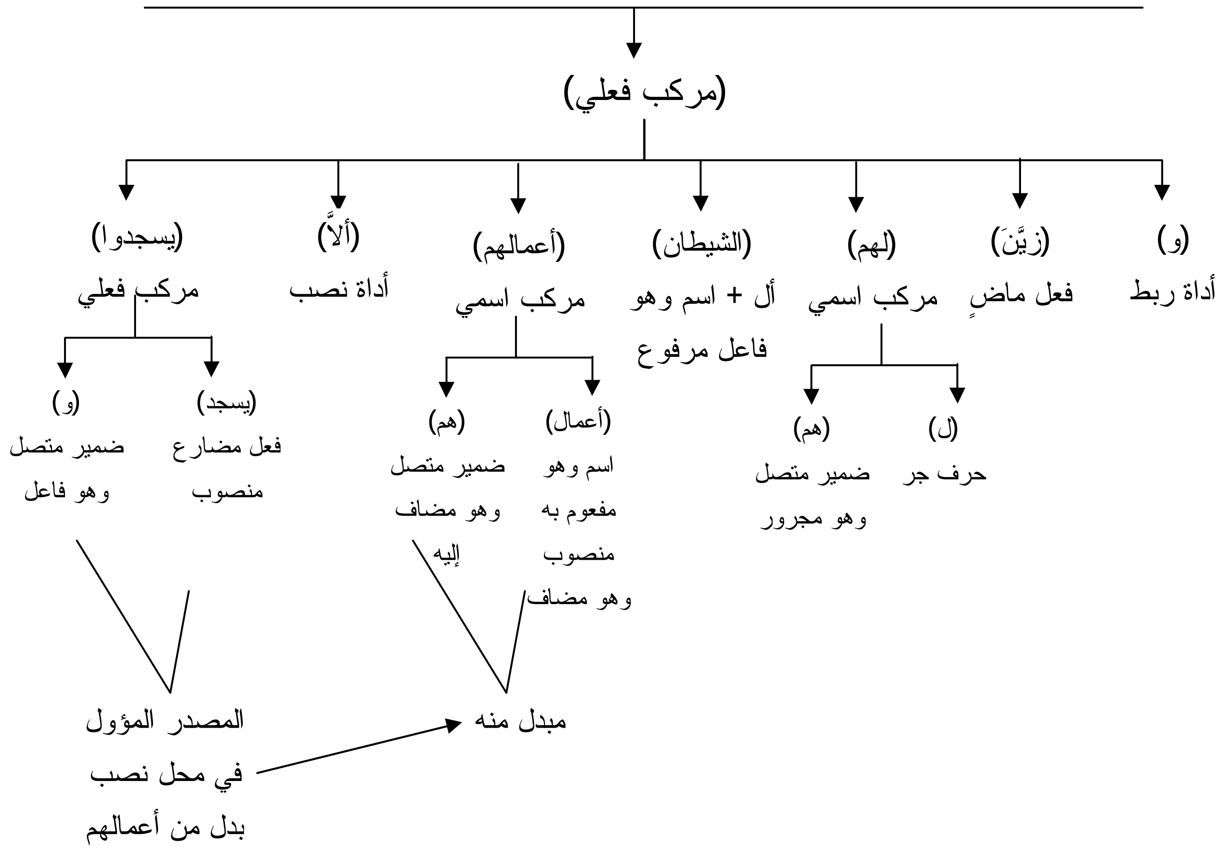
(1) ذو الرمة، أبو الحارث غيلان بن عطية، (1982)، ديوان ذو الرمة، تحقيق: عبدالقدوس أبو صالح، ط2، مؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان: 249؛ النحَّاس، إعراب القرآن: 206/3؛ الحلبي، الدر المصون: 599/8؛ الأشموني، شرح الأشموني: 33/1.

(2) لم يعلم قائله، انظر الزجاج، إعراب القرآن المنسوب إليه: 651/2؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 67/7.

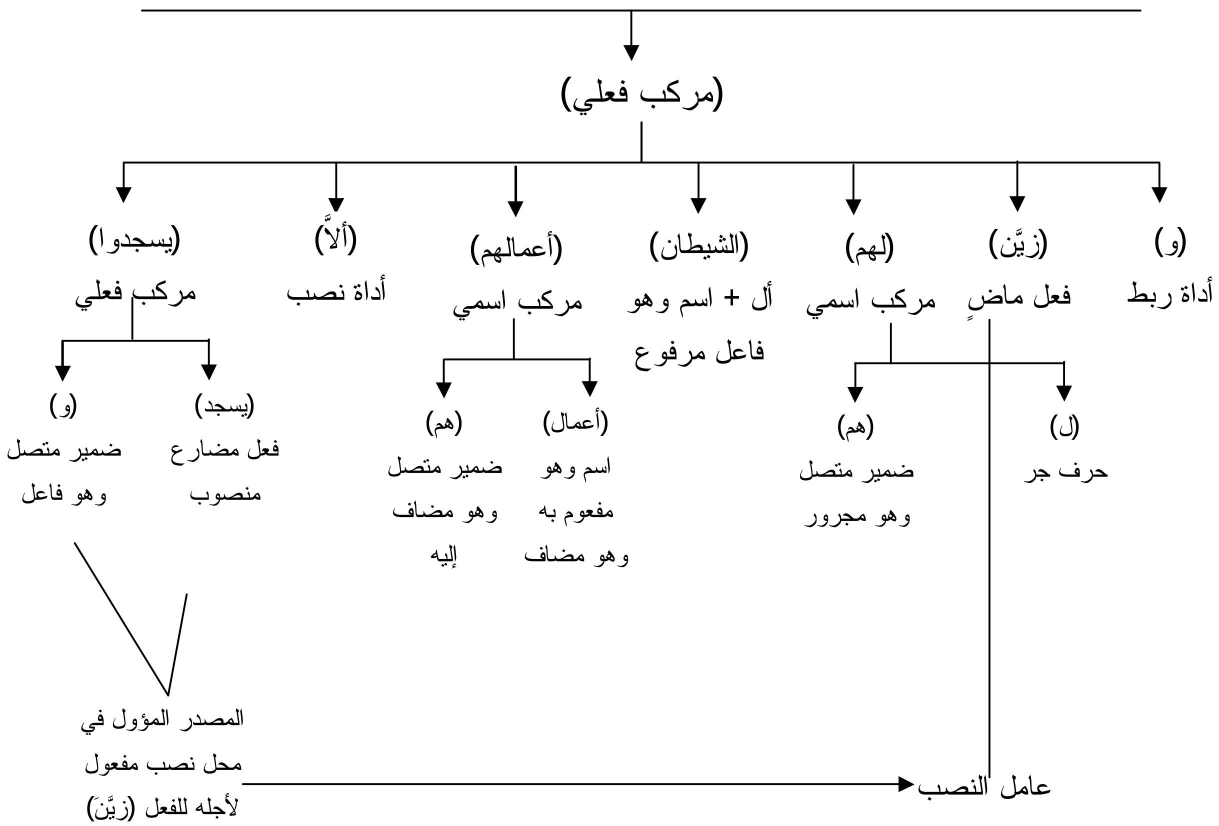
(3) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 207/3.

(4) الطبري، جامع البيان: 510/9.

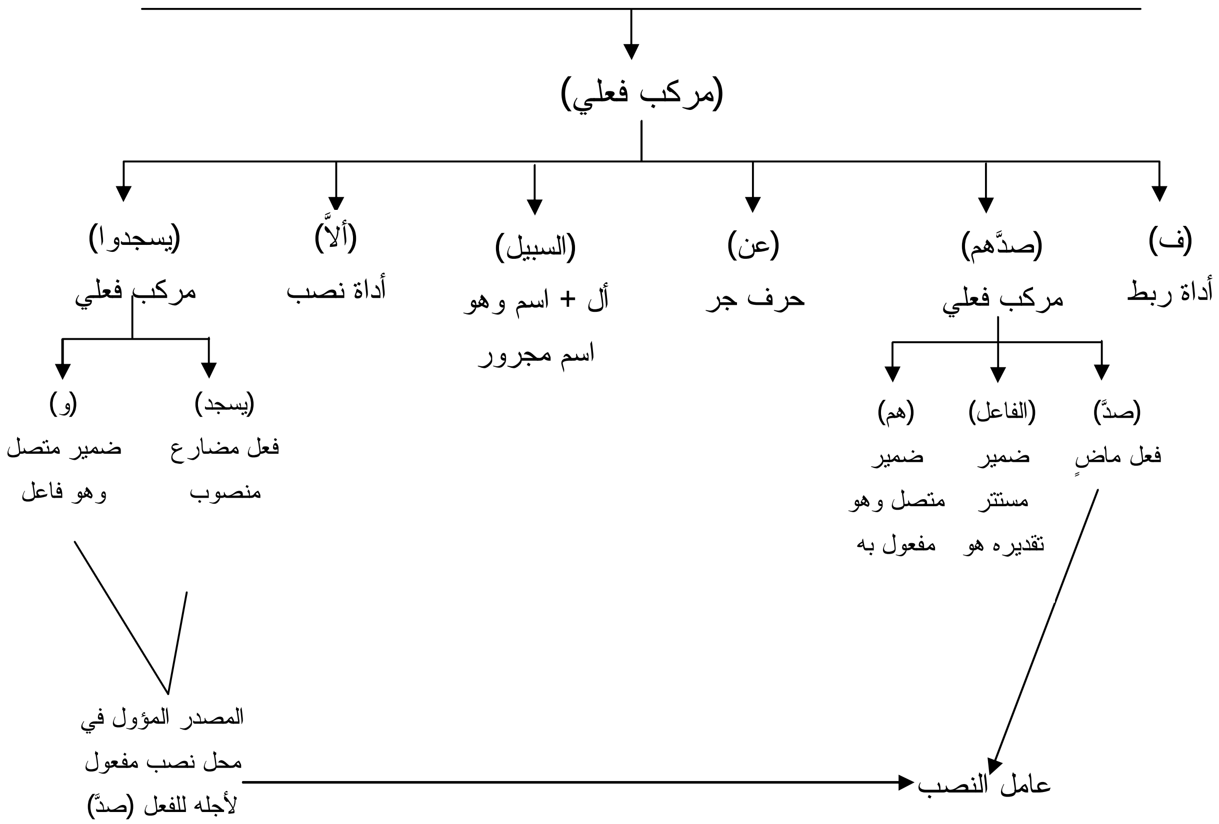
1. وزيَّن لهم الشيطان أعمالهم ألاَّ يسجدوا



2. وزيَّن لهم الشيطان أعمالهم ألاَّ يسجدوا

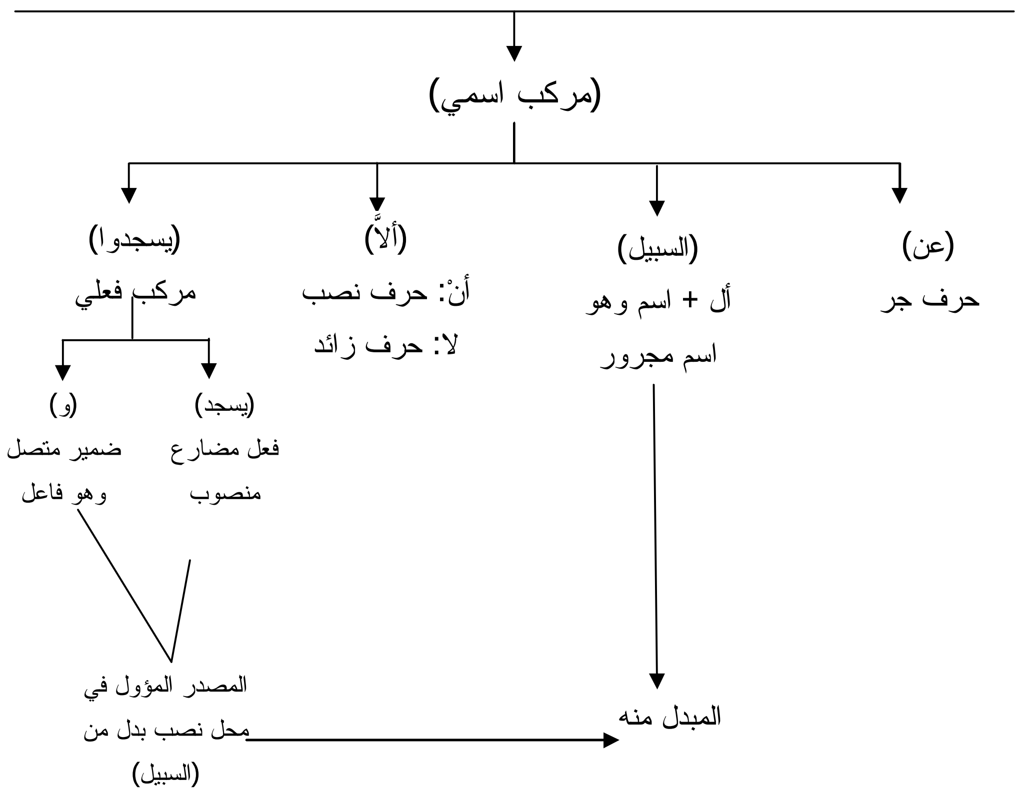


3. فصدهم عن السبيل ألاَّ يسجدوا

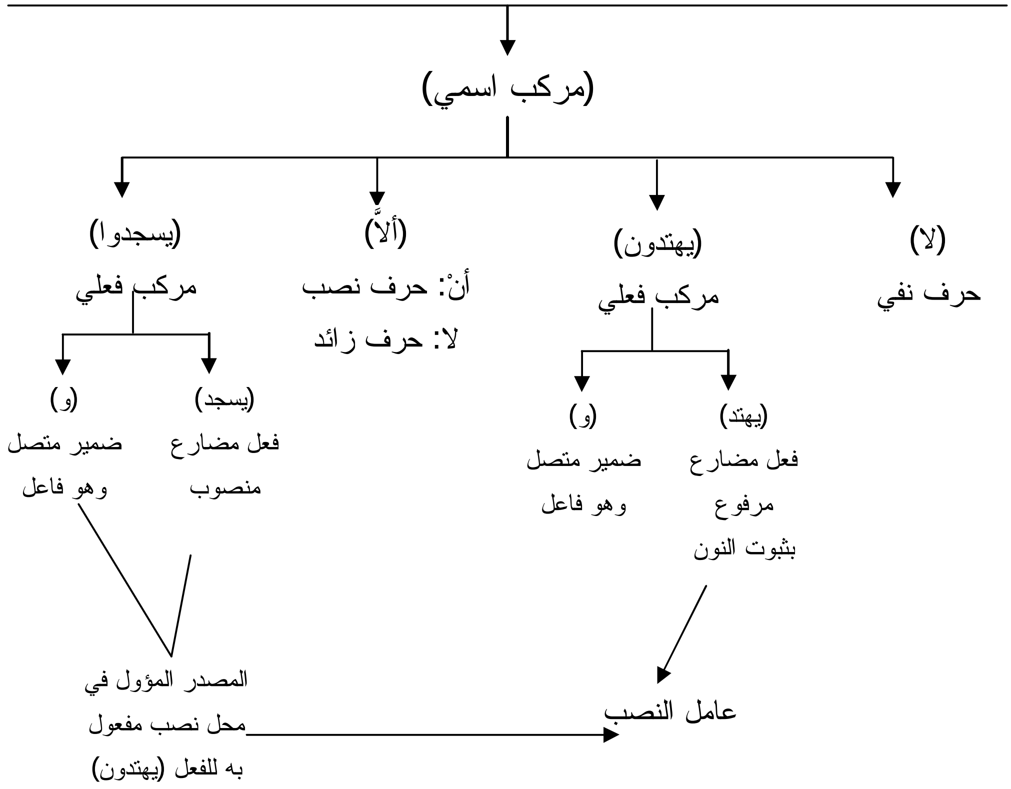


ب. إذا كانت "لا" زائدة:

1. عن السبيل ألاَّ يسجدوا

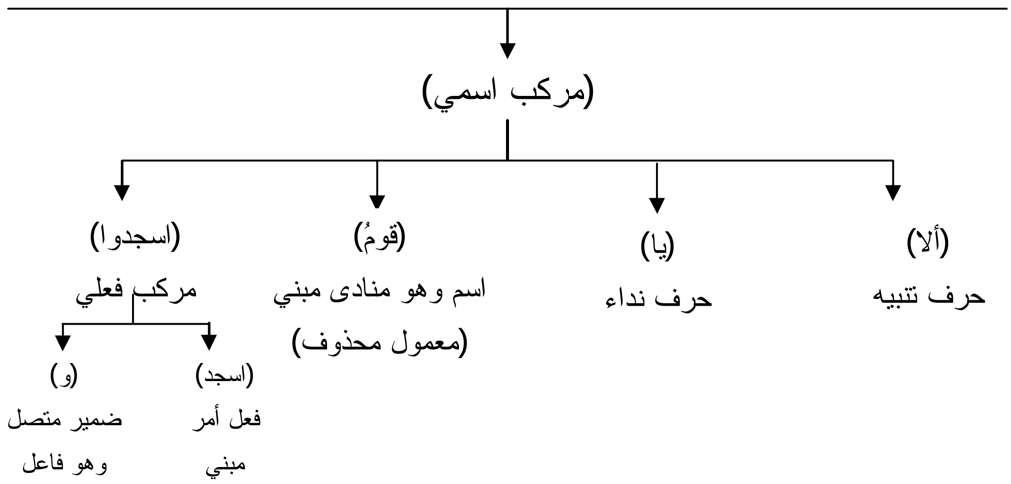


2. لا يهتدون ألاَّ يسجدوا

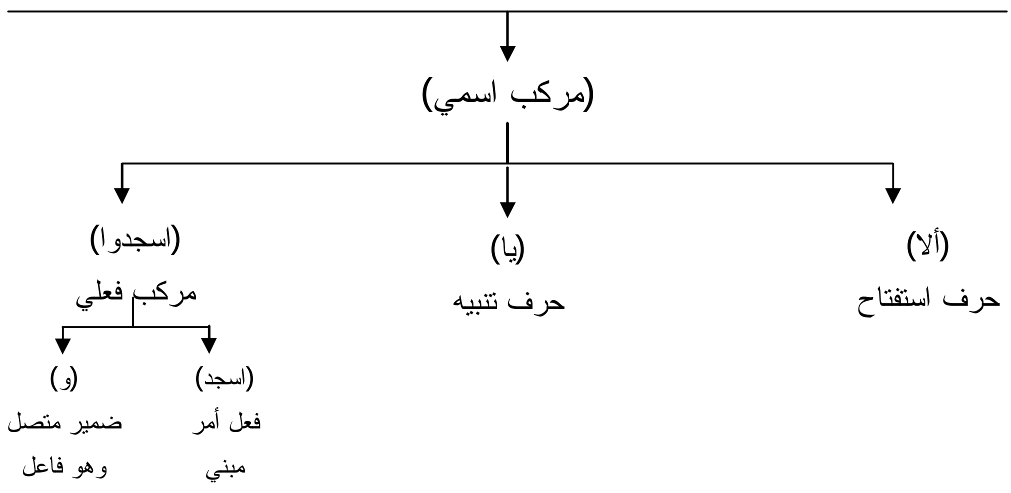


ثانياً: قراءة التخفيف في "ألا"، وفيها وجهان:

1. ألا يا قومُ اسجدوا



2. ألا يا اسجدوا



ففي قراءة التشديد في "ألاَّ" نلاحظ أن العلماء قسموها إلى قسمين، فالقسم الأول وضعت "لا" على أنها أصلية في التركيب، ونتج عن ذلك ثلاثة وجوه، فالوجه الأول قائم على وضع المصدر المؤول "ألاَّ يسجدوا" موضع البدل من المفعول به "أعمالهم"، وفي الوجه الثاني نصب المصدر المؤول على أنَّه مفعول لأجله للفعل "زين"، أمَّا الوجه الثالث فأعرب المصدر المؤول على أنّه مفعول لأجله للفعل "صدهم" ويظهر من الوجهين "الثاني والثالث" اختلاف العلماء في تقدير عامل النصب.

أمَّا القسم الثاني من القراءة نفسها، فقد حملت "لا" على أنَّها زائدة للتوكيد، ونتج عن ذلك وجهان فالوجه الأول أعرب المصدر المؤول على أنَّه في محل خفض على البدل من الاسم المجرور "السبيل"، أما الوجه الثاني فقد نصب المصدر المؤول على المفعولية للفعل "يهتدون".

وفي قراءة التخفيف في "ألا" فإننا نجد أنَّه انبثق عنها وجهان، فالوجه الأول قائم على فصل "يا" عن الفعل "اسجدوا" ولأنَّها حرف نداء وجب تقدير المنادى، فقدّرنا منادى وهو "قومُ"، ونلاحظ أنَّ "ألا" عومِلَتْ على أنَّها حرف استفتاح لا محل له من الإعراب، أما الوجه الثاني، فقد فصلنا "يا" عن الفعل "اسجدوا"، ولكننا حملت على التنبيه شأنها شأن "ألا"، فلا وجود للنداء والمنادى في الوجه الثاني.

ولعلَّ المعارك الحامية التي جرت بين النحاة قد عملت على تعدد صور الإعراب، فبعض العلماء ذهبوا عن مذهبهم النحوي بعيداً، فأوردوا وجوهاً إعرابية قد تكون بعيدةً عن مذهبهم، فهذا الصراع الدائر بين النحاة عمل على إيجاد صورٍ جديدةٍ تخضع للقواعد والقوانين اللغوية، وهذا ما تنبه له علماء العربية، فحين رأوا أن القاعدة لا يمكن لها أن تسيطر على جميع أنماط اللغة لجؤوا إلى تعدد صور الإعراب لمحاولة السيطرة على جميع الأنماط اللغوية(1).

ونلاحظ أنَّ هذا الصراع قد امتد حتى وصل إلى التأويل والتقدير في القرآن الكريم، مما أدى إلى وقوع صراع بين النحاة والقـرّاء، فالنحاة يصفون بعض القراءات بالشذوذ وعدم الانتشار في الأمصار، وكأنَّهم جعلوا أنفسهم رقباء على اللغة وعلى القراءات القرآنية فتطاولوا على اللغة وعلى القراءات السبعة وما فوقها(2).

وعن قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾(3).

قرأ الجمهور "يا حسرةً على العبادِ"، بتنوين النصب في "حسرةً"، وقرأ أُبي وابن عباس وعلي بن الحسين والضحاك، ومجاهد والحسن "يا حسرةَ العبادِ"، بإسقاط "على" ونصب "حسرةَ"، وقرأ أبو الزناد وعبد الله بن ذكوان المدني وابن هرمز وابن جندب "يا حسرهْ على العبادِ"، بسكون الهاء في "حسرهْ"، وقرأ ابن عباس "يا حسرةَ على العباد"، بفتح "حسرةَ"، وقرئ "يا حسرتا على العبادِ"، بألف في "حسرتا"(4)، وقرأ قتادة وأُبي "يا حسرةٌ على العباد"، بتنوين الضم في "حسرةٌ"(5).

(1) خليل، العربية وعلم اللغو البنيوي: 191.

(2) انظر: الجندي، أحمد علم الدين، (1974)، الصراع بين القراء والنحاة، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة، ج33: 159.

(3) سورة يس، الآية: 30؛ ومثلها: يس: 52؛ الزمر: 56.

(4) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 318/7؛ وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: 452/4؛ الحلبي، الدر المصون: 259/9-260؛ الشوكاني، فتح القدير: 421/4-422؛ الألوسي، روح المعاني: 4/8-5.

(5) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 125؛ وانظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 361/2؛ الحلبي، الدر المصون: 259/9.

لم يذكر النحَّاس القراءات التي وردت في "يا حسرة"، بل توجه إلى حركة الإعراب فيها، فيرى أنَّ "حسرةً" حقها النصب، وحجته في ذلك أنَّها نكرة غير مقصودة[1] وقعت موقع المنادى، وهي لا يستفاد منها تعريفٌ[2]، وهذا رأي البصريين جميعهم، فسيبويه يرى أنَّه إذا ناديت النكرة فوصفتها أو لم تصفها فحقها النصب؛ لأنَّك لم تفصح عن شيءٍ معين[3]، ومثّل لها ابن السرَّاج بقول الضرير "يا رجلاً خذ بيدي"، فنصب "رجلاً"؛ لأنَّه لم يقصد واحداً بعينه، بل من يأخذ بيده[4].

ومثله قول الشاعر[5]:

فيا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ　　　نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لا تَلاقِيا

موطن الشاهد نصب "راكباً"؛ لأنَّه منادى منكور إذ لم يقصد به راكباً بعينه.

وذهب الفراء إلى إجازة رفع "حسرةٌ"، فهو يقرُّ بنصبها على النداء إلاَّ أنَّه أجاز رفعها على النداء أيضاً، وحجته في الرفع أنَّها نكرة موصوفة، واحتج لذلك بما سمع عن العرب قولهم: "يا مهتمٌّ بأمرنا لا تهتم"[6]، ومثلها قول الشاعر[7]:

يَا دَارُ حَسَّرَها البِلَى تَحْسيرا　　　وَسَفَتْ عَلَيْهَا الرِّيْحُ بَعْدَكَ مُوراً

الشاهد رفع "دارُ" على النداء، وهو نداء نكرة غير مقصودة.

ويرفض النحاة ما قاله الفراء، وهذا الرفض نابع من قاعدة معيارية، فيقول إنَّ رفع النكرة يسقط باب النداء؛ لأنَّ النداء مفعول به في المعنى، وحقه النصب، فكيف يرفع ما حقه النصب بغير علةٍ، وأما ما سمع عن العرب، فعمد النحَّاس إلى تخريجه على التقديم والتأخير، ووضع "أيّها" المنادى؛ لأنَّه محلى بـ "أل التعريف"، فالتركيب "يا مهتمُ بأمرنا لا تهتم"، أصله عند النحَّاس "يا أيُّها المهتمُّ لا

---

(1) النكرة غير المقصودة : هي الباقية على إبهامها وشيوعها كما كانت قبل النداء، ولا تدل معه على فرد معين مقصود بالمناداة، انظر: حسن، النحو الوافي: 29/4.

(2) النحَّاس، إعراب القرآن: 391/3-392.

(3) سيبويه، الكتاب: 199/2.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو: 331/1.

(5) البيت لعبد يغوث، سيبويه، الكتاب: 200/1؛ المبرد، المقتضب: 204/4.

(6) الفراء، معاني القرآن: 375/2-376؛ النحَّاس، إعراب القرآن: 391/3-392.

(7) البيت للأحوص، انظر: سيبويه، الكتاب: 201/1.

تهتم بأمرنا"وعن قول الشاعر :يا" دارُ غيرها البلى " فخرجه النحَّاس على تحويل صيغة الخطاب من "يا أيتُها الدار" إلى "يا هؤلاء غيّرَ هذه الدار البلى"[1].

وفي كلتا الحالتين فإنَّ "يا حسرة" سواء أكانت بالرفع أم النصب، فإنَّها منادى.

ونلاحظ أنَّ جمهور النحاة والمفسرين كانوا يوردون ما قاله النحَّاس دون أن يرجحوا أياً منها، وضافوا وجهاً جديداً وهو إعراب "حسرةً" على أنَّه مصدر ناب عن المفعول المطلق، أما المنادى، فهو محذوف " فأصل التركيب عندهم "يا قومُ تحسروا حسرةً على أنفسكم"، فالمنادى المحذوف هو "قومُ"[2].

ولعلَّ إيراد بعضهم وجهاً واحداً، وهو نصب "حسرةً" على أنَّها منادى يعد ترجيحاً له.

أمَّا عن القراءات فجميعها منصوبة على النداء، ولكن الاختلاف يكمن في التفسير، فقراءة الجمهور "يا حسرةً على العبادِ"، يكون الخطاب فيها صادر عن الكفار ندماً على استهزائهم بالرسل، وأنزلوا الحسرة منزلة العاقل وهو مجاز عقلي، وقيل إنَّ المتحسرين هم الملائكة عندما رأوا عذاب الله للكفار يتحسروا عليهم، وكأنَّهم قالوا: "يا حسرتهم" أي "يا ندمهم"والقول في قراءة أبي و من معه "يا حسرةَ العباد"، وقراءة ابن عباس"يا حسرةَ على العباد "، وقراءة قتادة وأبي "يا حسرةٌ على العباد" مسحوبتان على قراءة الجمهور، أما قراءة أبي الزناد ومن معه "يا حسرهْ على العباد"، فـ"حسرهْ" منادى، والهاء فيها مبدلةٌ من "تاء التأنيث"، فأفاده معنى المبالغة لما لها من التأوه، وهي صادرة عن العباد أنفسهم، أما قراءة "يا حسرتا على

---

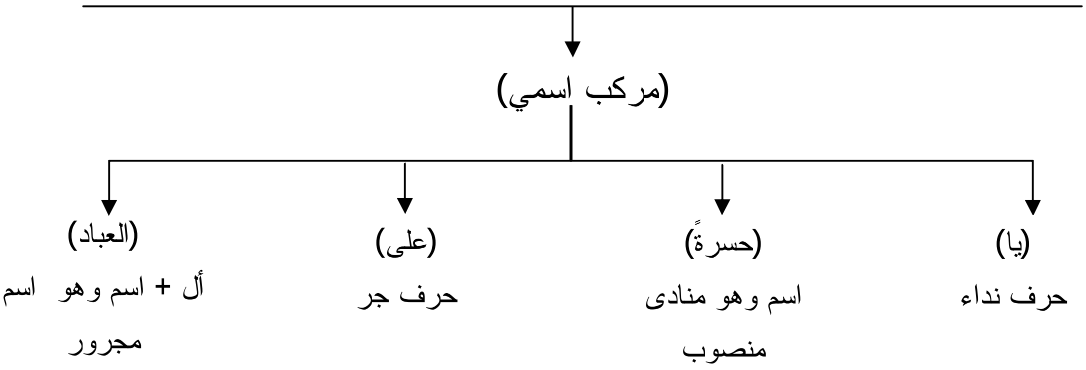
(1) النحَّاس، إعراب القرآن: 3/391-392.

(2) انظرابن عطية، المحرر الوجيز : 4/452؛ العكبري، التبيان : 2/1081؛ الهمذاني، الفريد : 4/106؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 15/22-23؛ الخازن، تفسير الخازن: 4/4-5؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 7/318؛ الحلبي، الدر المصون : 9/259-260؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود: 5/297؛ الخفاجي، حاشية الشهاب : 7/238-239؛ الشوكاني، فتح القدير : 4/421؛ الألوسي، روح المعاني: 8/4-5؛ الأباضي، هيمان الزاد: 12/311-312.

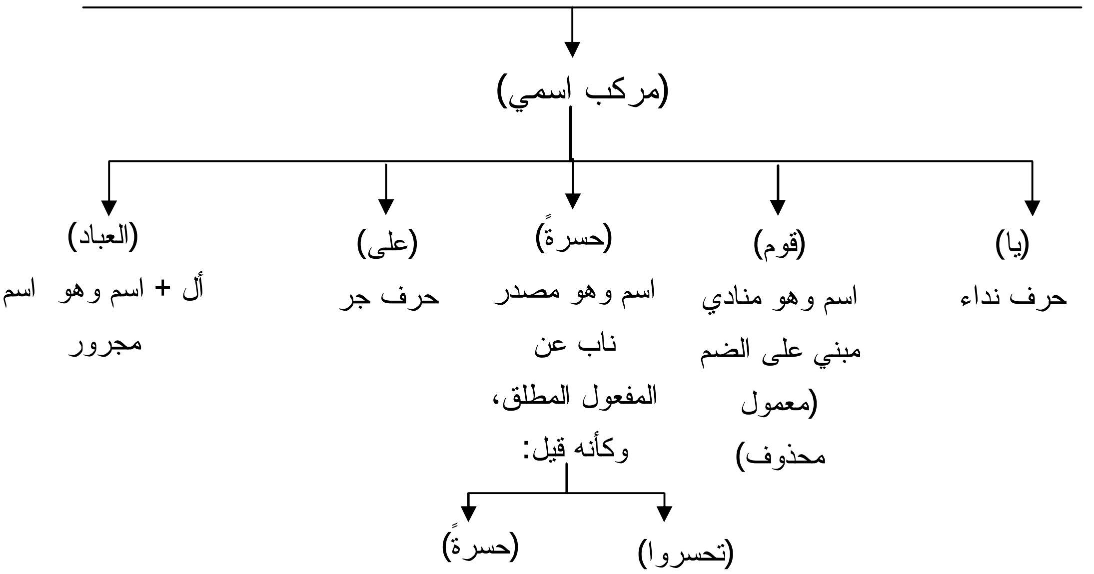
العباد" فـ"حسرتا" منادى، والتاء الملحقة بها صادرة عن الله سبحانه وتعالى، وذلك على سبيل المجاز العقلي الدال على الندم الذي وقع فيه الكفار[1].

ويوضح المخطط الآتي القراءات ووجوه الإعراب فيها:

يا حسرةً على العباد

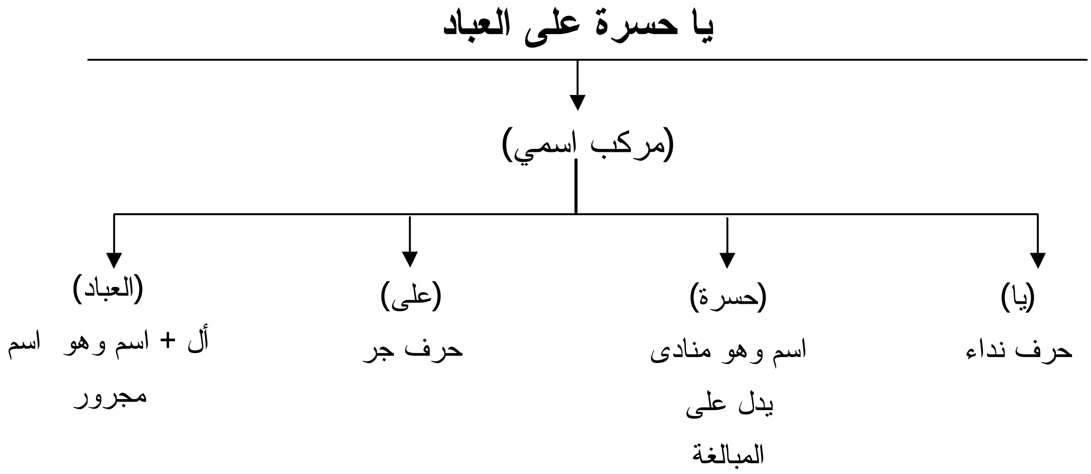


يا قوم حسرةً على العباد

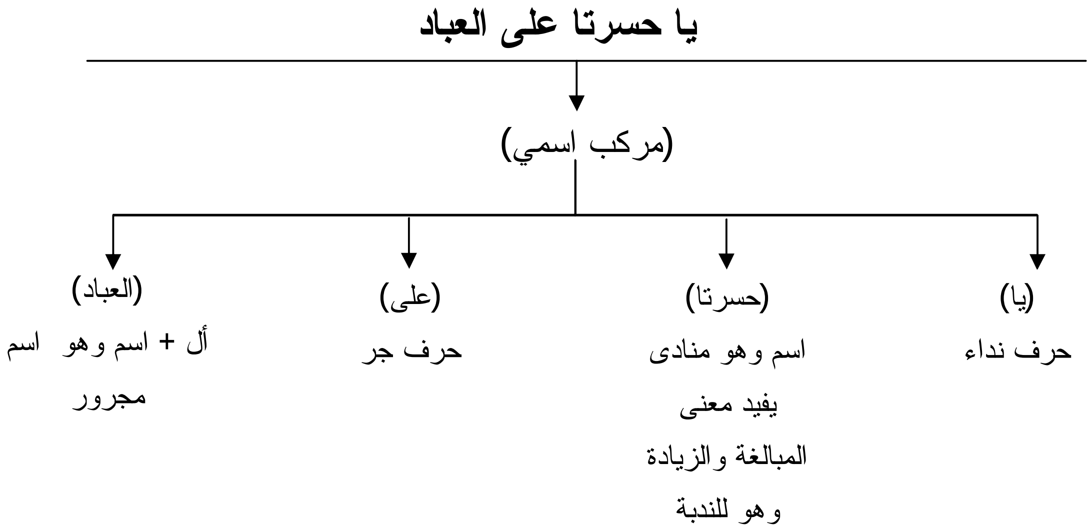


(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 152/4؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 22/15-23؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 318/7؛ الحلبي، الدر المصون: 259/9-260؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود: 297/5؛ الشوكاني، فتح القدير: 421/4؛ الألوسي، روح المعاني: 4/8-5؛ الأباضي، هيمان الزاد: 311/12-312.

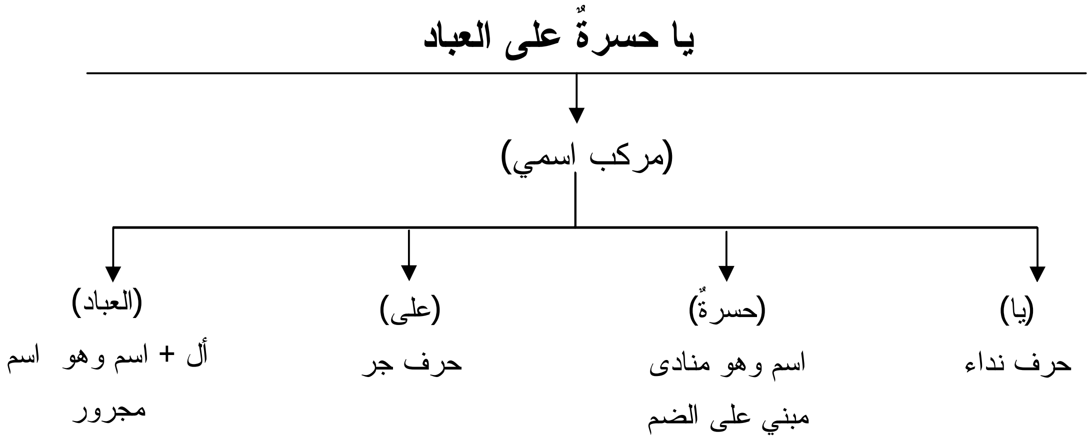
قراءة أبي الزناد ومن معه:



قراءة (يا حسرتا على العباد):



قراءة قتادة وأبي:



ففي قراءة الجمهور كان هنالك نمطان لغويان، فالنمط الأول محمول على إنزال "حسرة" منزلة العاقل الذي سبق بأداة نداء، فأصبح منادى منصوباً؛ لأنَّه نكرة غير مقصودة، أما النمط الثاني، فقد ظهر عنصر التقدير، فعملوا على تقدير فعل محذوف لتسويغ إعراب "حسرةً" على أنَّها مصدر ناب عن المفعول المطلق، وعملوا على تقدير منادى محذوف وهو "قومُ".

أمَّا قراءة أُبي ومن معه "يا حسرةَ العباد"، فقد وضعت "حسرةَ" موضع العاقل المسبوق بأداة نداء، فأعربت منادى منصوباً بالفتحة، ويظهر لنا عنصر اختص بهذه القراءة، وهو ما حملها على الشذوذ، وهذا العنصر هو الحذف، فقد حذف حرف الجر "على" من التركيب.

أما قراءة أبي الزناد ومن معه "يا حسره على العباد"، فقد حملت على الإبدال، فأبدلت "التاء" بـ"هاء" مما أضاف على التركيب المبالغة في التحسر، وبقي إعراب "حسره" على النداء.

أمَّا قراءة "يا حسرتا على العباد "، فقد وضعت "حسرتا" موضع العاقل، ونلاحظ أن صيغة الخطاب قد تحول من الأدنى إلى الأعلى، ففي القراءات السابقة كان الخطاب خارجاً عن الكفار أما في هذه القراءة، فقد خرج الخطاب عن ربِّ العزة، مما أوجد مبالغة وزيادة في الندم، ونجد أنَّ إعراب "حسرتا" منادى دال على الندبة.

وفي قراءة قتادة وأبي "يا حسرةٌ على العباد"، نجد أنَّ حركة الإعراب هي التي تغيرت، فأصبح إعراب "حسرةٌ" منادى مبني على الضم.

إنَّ إعمال العقل عند النحاة القدامى كان سمةً مميزةً لهم، فتفسيرهم لبعض الأنماط اللغوية يكون خارجاً عن فكرهم النحوي، ولكن هذا الإبداع العقلي كان يتسم في معالجة بعض الأنماط بالتعسف والخطأ، فقد يكون خطأهم ناتجاً عن نظر يتهم في تكون الجملة، وفصل هذا التكوين عن الموقف اللغوي وتجريده من التأثر به، ومن ثَمَّ ألزموا في نظريتهم وجود قاعدة تحكم التركيب اللغوي، فلمَّا وجدوا اختلالاً بين

القاعدة الحاكمة وبعض الأنماط اللغوية ابتكروا ما اصطلحوا علـــى تـــسمية شـــاذ أ وخارجاً عن القاعدة[1].

2.2 الاختصاص:

الاختصاص لغة إفراد الشَّيء دون غيره [2]، وهو اسم ظاهر معرفة قـــصد تخصيصه[3].

وأمَّا الاختصاص اصطلاحاً فهو على قسمين[4]:

الأول: ما كان محمولاً على النداء ومنقولاً عنه، وحكمه في البناء والإعراب كحكمه، وذلك نحو قولنا: "اللهمَّ اغفر لنا أيتها العصابة".

الثاني: ما لم يكن محمولاً على النداء ولا منقولاً عنه، وهو عند أبي البقـــاء الكفوي النصب على المدح بإضمار فعل لائق [5]، وذلك نحو: "نحن، العربَ، أقـــرى الناس للضيف"[6].

ويندرج تحت أسلوب الاختصاص ضربان[7]:

الأول: منصوب على المدح والتعظيم : وذلك إذا كان المعني فـــي التركيـــب مدحاً، أو تعظيماً، فالفعل الذي وقع على المنصوب على الاختصاص يقدر بـــ "أعظم وأمدح".

الثاني: المنصوب على الذم والشَّتمِ : وذلك إذا كان المعنى في التركيب ذماً أو شتماً، فالفعل الذي وقع على المنصوب على الاختصاص يقدر بـــ"أذم أو أشتم".

---

(1) انظر: أبو المكارم، أصول التفكير النحوي: 177.

(2) عبابنة، تطور المصطلح البصري: 123.

(3) ابن هشام، شرح شذور الذهب: 237.

(4) عبابنة، تطور المصطلح البصري: 123.

(5) الكفوي، الكليات: 76/1.

(6) عبابنة، تطور المصطلح البصري: 123.

(7) المرجع نفسه: 125-126.

وفي قوله تعالى : ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[1].

قرأ الجمهور "والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين "، برفع "الموفون" ونصب "الصابرين"، وقرأ عبد الله بن مسعود "والموفين بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين"، بنصب "الموفين والصابرين"وقرأ الحسن والأعمش ويعقوب "والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرون" برفع "الموفون والصابرون"[2].

ويوجه النحَّاس قراءة الجمهور على خمسة أوجه[3]:

فالوجه الأول: يرى النحَّاس أنَّ "الموفون" رفعت؛ لأنَّها معطوفة على "مَنْ"، وهي خبر "لكنَّ" مرفوع، أما "الصابرين" فهي منصوبة على المدح ، فأصل التركيب عنده "والموفون بعهدهم إذا عاهدوا وأمدح الصابرين".

أمَّا الوجه الثاني : فذهب النحَّاس إلى رفع "والموفون" على أنَّها خبرٌ لمبتدأ محذوف، فتقدير الجملة عنده "وهم الموفون"، ويكون إعراب "الصابرين" اسم معطوف على "ذوي القربى" وهو منصوب.

وفي الوجه الثالث قال: إنَّ "الموفون" مرفوعة؛ لأنَّها خبر لمبتدأ محذوف، فأصل التركيب عنده "وهم الموفون"، أمَّا "الصابرين"، فتكون منصوبة على المدح بفعل محذوف، فتقدير الجملة عنده "وأمدح الصابرين".

---

(1) سورة البقرة، الآية: 177؛ ومثلها: آل عمران: 143؛ النساء: 162؛ المائدة: 69.

(2) أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 10/2؛ وانظر ابن عطية، المحرر الوجيز : 244/1؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 240/1.

(3) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 280/1-281.

ويصف النحَّاس هذه الوجوه الثلاث بأنَّها الصحيحة التي لا مطعــن فيهــا [(1)]، ومثلها قول الشاعر[(2)]:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذينَ هُمُ　　　سُمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النَّــازِلينَ بِــكُلِّ مُعْتَرَكٍ　　　والطَّيبونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

موطن الشاهد "النازلين" إذ نصبت على المدح، ويجوز الرفع فيها، وكــذلك "الطيبون"، يجوز نصبها على المدح.

أمَّا الوجه الرابع : فذهب الكسائي إلى رفع "والموفون" على أنَّها معطوفة على "من"، وهي خبر إنَّ مرفوع، وعطف "الصابرين" على "ذوي القربى"، وهي مفعــول به، فوجب نصبها [(3)]، وهذا الرأي مرفوض عند النحَّاس لأنَّ عطف "الصابرين" على "ذوي القربى" يكون داخلاً في صلة "من" التي عطف عليها "الموفون"، فلم تتم الصلة بعد، وكما أنَّه فرَّق بين الصلة والموصول بالمعطوف، وهو "الموفون"[(4)].

وفي الوجه الخامس : قال النحَّاس: رفعت "والموفون"؛ لأنَّها معطوفــة علــى الضمير المستتر في الفعل "آمن"، أمَّا "الصابرين" فقد نصبت؛ لأنَّها معطوفة علــى "ذوي القربى"[(5)].

في حين يوجه النحَّاس قراءة عبد الله بن مسعود "والموفين بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين" على وجهين[(6)]:

فالوجه الأول: يرى النحَّاس أنَّ "والمــوفين والــصابرين " نــصبتا؛ لأنَّهمــا معطوفتان على "ذوي القربى".

---

(1) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 1/280-281.

(2) الخرنق، بنت هفان بن مالك، (1996)، ديوان شعر الخرنق، تحقيق: حــسين نــصار، دون ناشــر: 29؛ انظر: سيبويه، الكتاب: 2/64؛ الفراء، معاني القرآن : 1/105؛ النحَّــاس، إعــراب القــرآن : 1/280-281.

(3) انظر: الكسائي، معاني القرآن: 83؛ النحَّاس، إعراب القرآن: 1/280-281.

(4) النحَّاس، إعراب القرآن: 1/280-281.

(5) المرجع نفسه.

(6) المرجع نفسه.

أمَّا الوجه الثاني : فذهب النحَّاس إلى نصب "والموفين والصابرين" على أنَّهما منصوبتان على المدح، وكأنه قيل: "وأمدح الموفين وأمدح الصابرين".

أما قراءة الحسن والأعمش ويعقوب "والموفون والصابرون " فقد أغفلها النحَّاس، وصرح بتوجيهها أبو حيان، فيرى أن لها وجهاً واحداً، وهو عطف "الموفون" على "من"، وعطف "الصابرون" على "الموفون"[(1)].

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون ما قاله النحَّاس دون أن يرجحوا قراءة على أخرى أو يرجحوا وجهاً على آخر [(2)]، إلاَّ أنَّ بعضهم رجَّح نصب "الصابرين" على المدح، فتقدير الجملة عندهم "وأمدح الصابرين"[(3)].

---

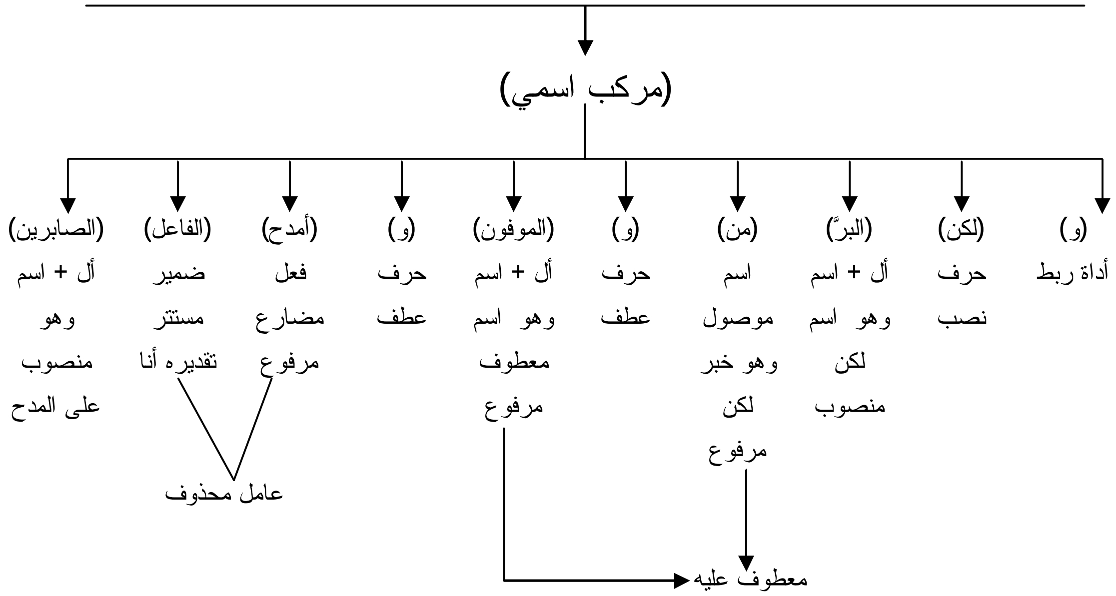
(1) انظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 2/9-10.

(2) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن : 1/65-66؛ الأخفش، معاني القرآن : 1/167؛ الطبري، جامع البيان: 2/105-106؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن : 1/118؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 1/144-145؛ العكبري، التبيان : 1/144-145؛ الهمذاني، الفريد : 1/410-411؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 1/239-240؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 2/9-10؛ الحلبي، الدر المصون: 2/249-250؛ الشوكاني، فتح القدير: 1/199-200.

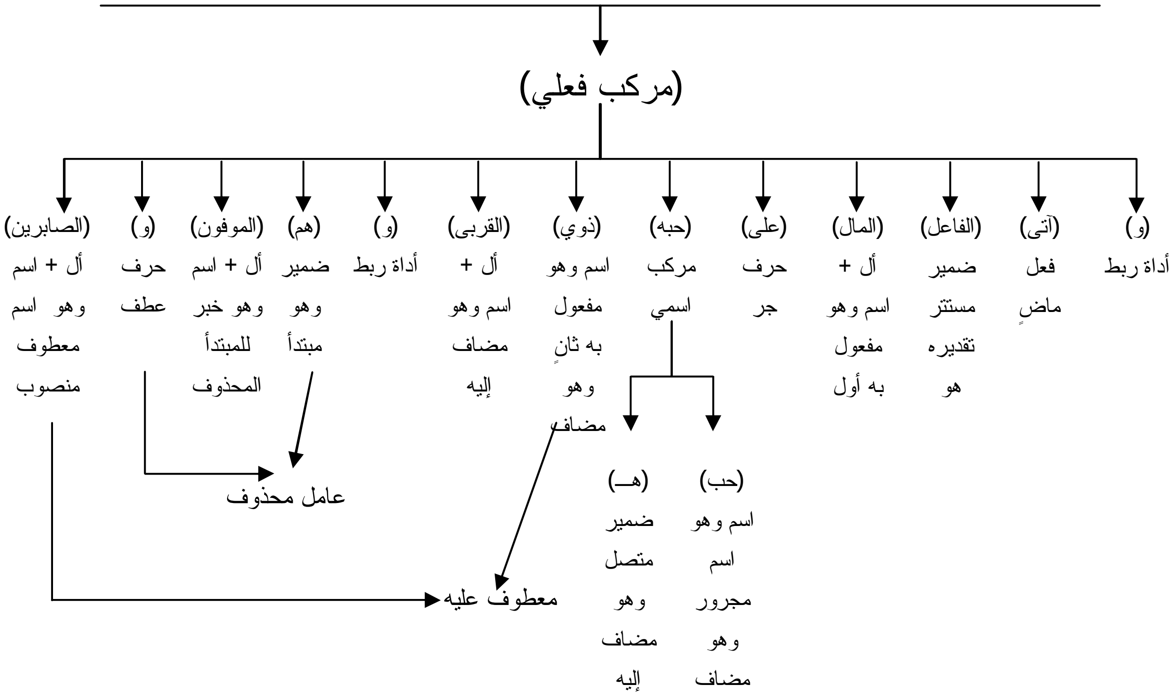
(3) انظر: الفراء، معاني القرآن : 1/105؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 1/247؛ الزمخشري، الكشاف: 1/220؛ الزجاج، إعراب القرآن : 2/741؛ ابن عطية، المحرر الوجيز : 1/244؛ النسفي، تفسير النسفي: 1/78؛ الخازن، تفسير الخازن : 1/106؛ السيوطي، جلال الدين (ت911هـ)، (1996)، الإتقان في علوم القرآن، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان: 1/540؛ الألوسي، روح المعاني: 1/445.

قراءة الجمهور، وفيها خمسة أوجه:

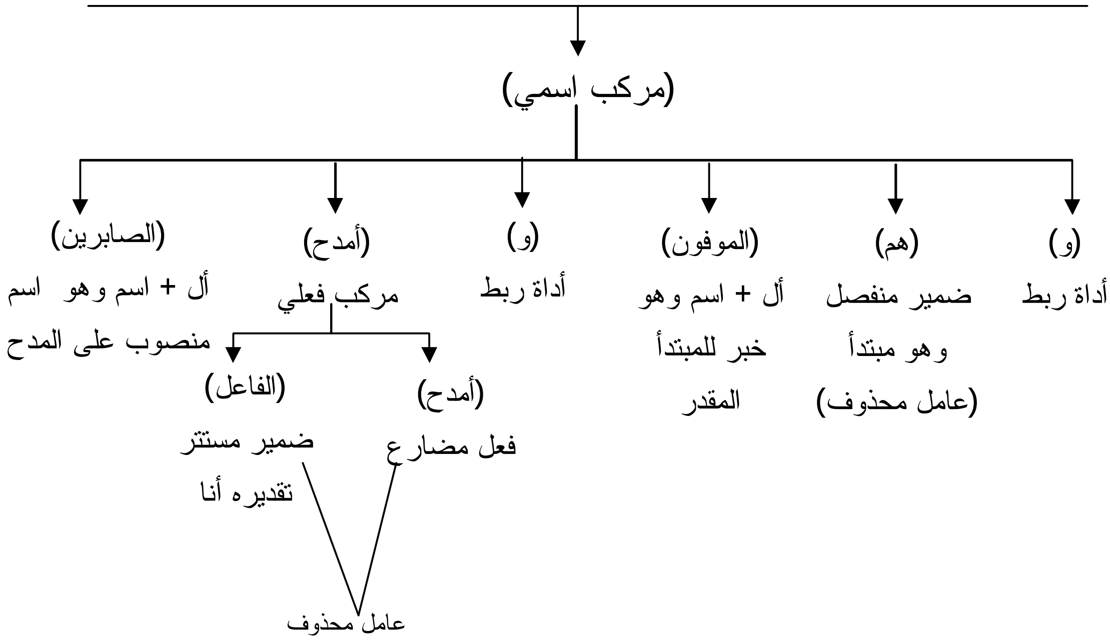
1. ولكن البرَّ من .... والموفون...... و(أمدح) الصابرين



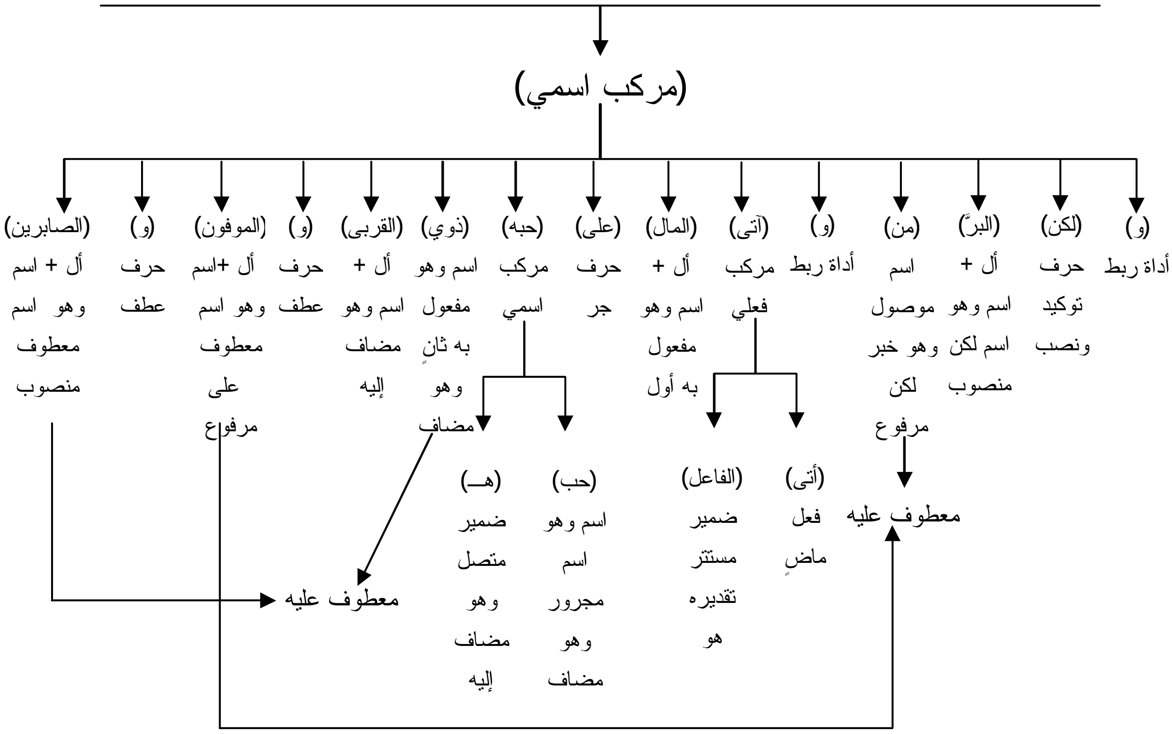
2. وآتى المال على حبه ذوي القربى.... و(هم) الموفون... والصابرين



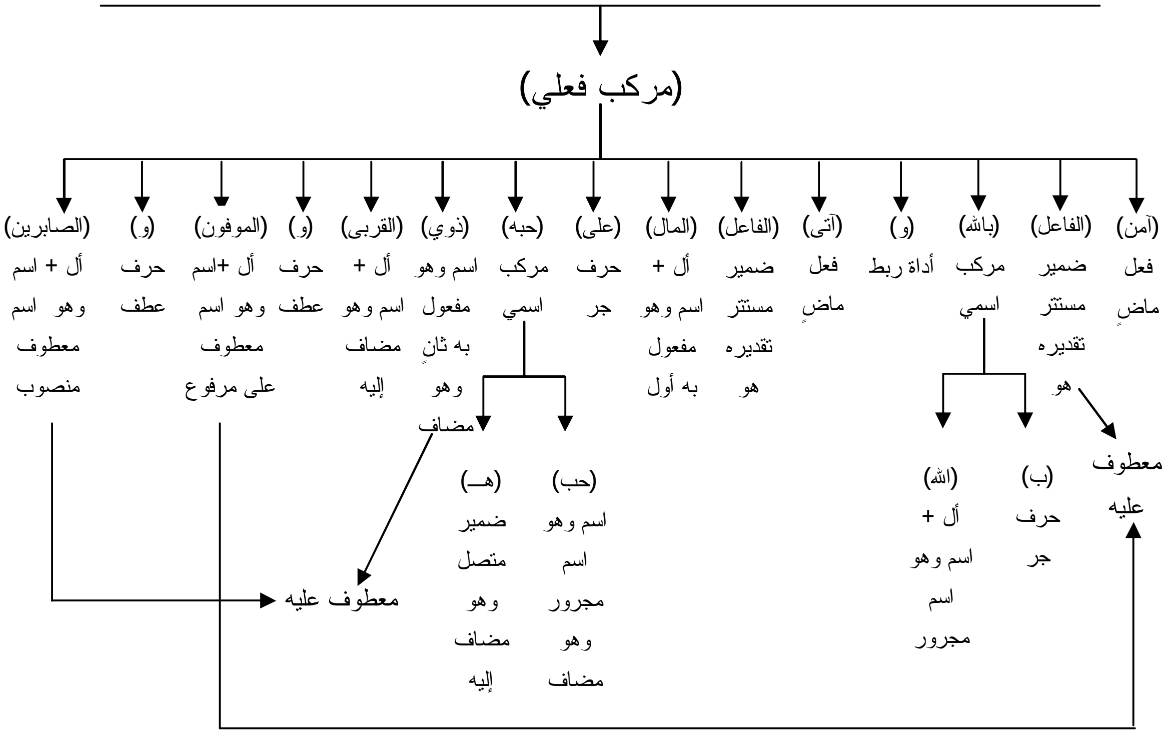
3. و(هم) الموفون... و(أمدح) الصابرين



4. ولكن البرَّ من... وآتى المال على حبه ذوي القربى....والموفون... والصابرين

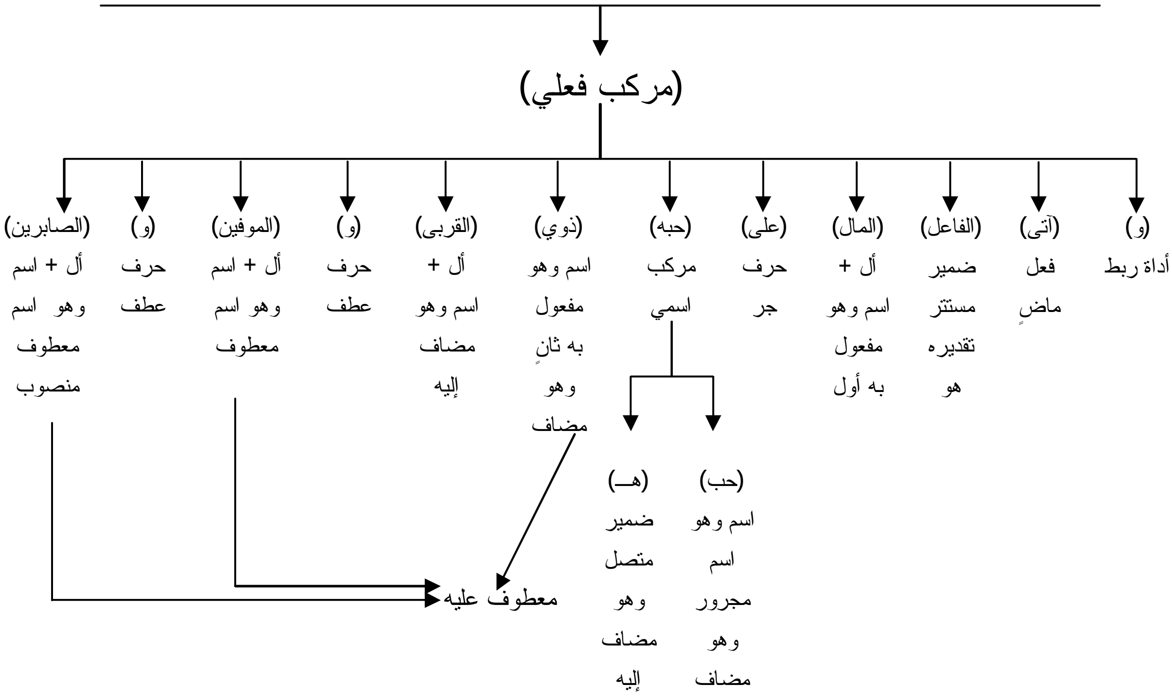


5. آمن بالله...... وآتى المال على حبه ذوي القربى....والموفون... والصابرين

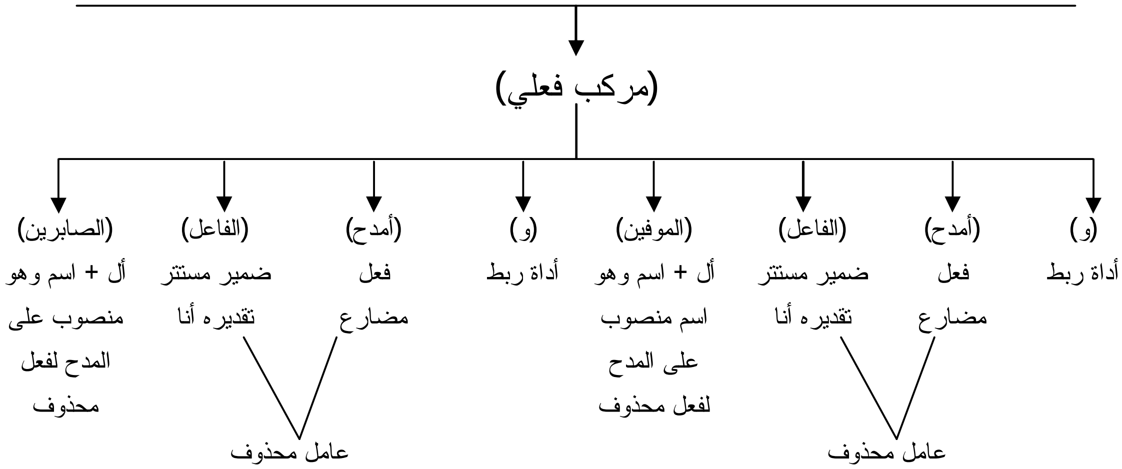


قراءة عبد الله بن مسعود، وفيها وجهان:

1. وآتى المال على حبه ذوي القربى.... والموفين... والصابرين

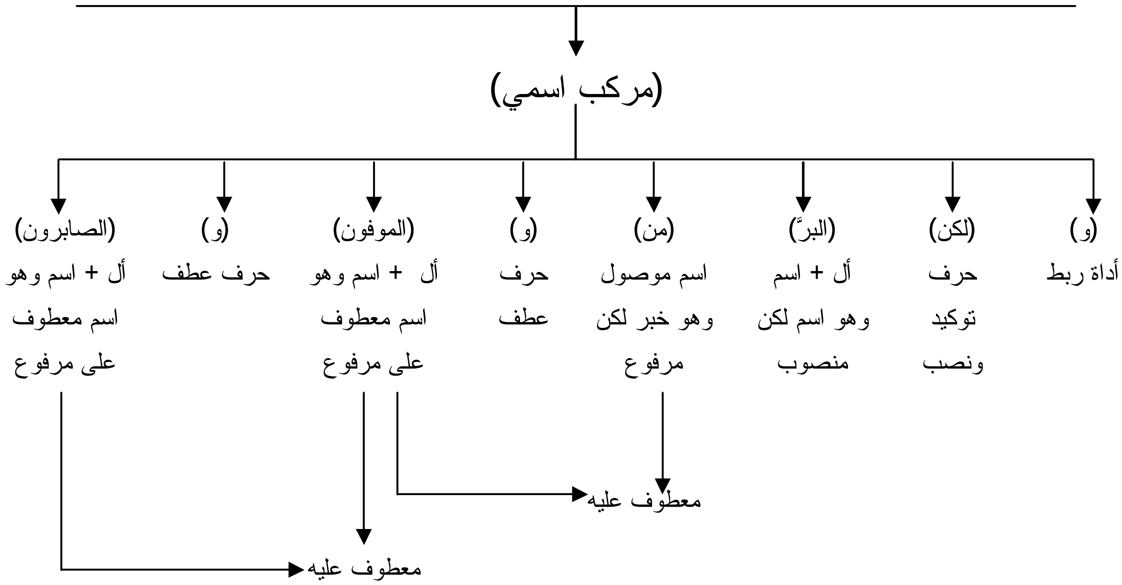


2. و(أمدح) الموفين و(أمدح) الصابرين



قراءة الحسن والأعمش ويعقوب، ولها وجه واحد:

ولكن البرَّ من ... والموفون والصابرون



ففي قراءة الجمهور خمسة أوجه إعرابية، فنجد بالوجه الأول أنَّ "الموفــون" عطفت على خبر لكن، وهو الاسم الموصول "من" فرفعت؛ لأنَّهــا معطوفــة، أمــا "الصابرين"فقد تحوّل الأسلوب من الخبر إلى الانفعال، ونلاحظ أنَّ الأصــل فــي "الصابرين" الرفع؛ لأنَّها معطوفة على "الموفون"، ولكن طرأ تحويل أسلوبي علــى الكلمة، فنصبت على المدح بتقدير عامل محذوف وهو الفعل "أمدح"، وفــي الوجــه الثاني رفعت "الموفون" على أنَّها خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هم" وأرى أن ســبب تقدير المبتدأ يعود إلى طول الجملة ونجد أنه مع تقدير المبتدأ لا تزال "الموفون" تفيد المدح، وفي كلمة "الصابرين"، نجد أن حرف العطف "الواو" قد عمل بــشكل ســليم فعطف "الصابرين" على المفعول الثاني للفعل "وآتي"، وهو "ذوي القربــى"، لــذلك نصبت "الصابرين" أما الوجه الثالث: فقد رفعت "الموفون" على الخبر بتقدير مبتدأ محذوف، وهو "هم"، ونلاحظ أنَّ "الصابرين" نصبت للتحول الأسلوبي الــذي دخــل على الآية، فنصبت على المدح، وفي الوجه الرابع نجد أنَّ "الموفون" عطف علــى "من"، وهي اسم موصول حمل على خبر "لكن" فرفعت "الموفون"، وفي "الصابرين" نلاحظ أنَّها عطف على المفعول الثاني المنصوب، وهو "ذوي القربى"، ولعلَّ هــذا الوجه غير ملائم للقواعد العامة للغة العربية، فنجد أنَّ "الصابرين" عطف على "ذوي القربى"قبل اكتمال الصلة . ولا نبتعد كثيراً في الوجــه الخــامس، فقــد عطفــت "الموفون"على الفاعل المستتر في الفعل "آمن" فرفعت، أما (الصابرين) فقد عطفت على منصوب، وهو المفعول الثاني "ذوي القربى".

وفي قراءة عبد الله بن مسعود، نجد أنَّ هنالك وجهين، فالوجه الأول عطــف "الموفين والصابرين" على المفعول الثاني "ذوي القربى"، أما الوجه الثاني فقد نصبتا على التحول في الأسلوب الذي دخل الجملة لطولها فنصبتا على المــدح، فحقهمــا الرفع؛ لأنَّهما معطوفتان إلاَّ أنَّ المدح أقرب للتفسير.

أمَّا قراءة الحسن والأعمش ويعقوب، فلها وجه واحد، وهو الأصل في الآيــة إذا أبعدنا المدح والعطف على المنصوب، فنجد أنَّ "الموفون"رفعت؛ لأنَّها معطوفة على خبر "لكن"، وهو الاسم الموصول "من"، ونلاحظ أنَّ "الصابرون" عطف علــى "الموفون" فرفعت.

فَسَّرَ النحاة مثل هذه الأنماط وفقاً لنظرية العامل التي تقول أنَّه لا بد لكل معمول من عامل وهذا العامل يكون عاملاً لفظياً أو عاملاً معنوياً، إلاَّ أنَّ النظرية الجادة لمعالجة مثل هذه الأنماط تتلخص بقضية التحويلات الأسلوبية التي تعمل على تحول الكلام من أسلوب الخبر إلى أسلوب الإنشاء وتخصصه بالانفعال النفسي الذي يسبب تغيرفلِي دلالة الكلام والمراد منه [1]، وعلى ذلك أرى أنَّ هذا الأسلوب يعمل على ضبط القاعدة النحوية التي يمكن خرقها، فهذه التراكيب تمثل واقعاً استعمالياً في اللغة لا يمكن إهماله.

وعن قوله تعالى : ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[2].

أورد النحَّاس أربع صور لإعراب "أهلَ البيت"[3]:

فالصورة الأولى: ذهب الزجاج إلى نصب "أهلَ البيتِ" على المدح، فتقدير الجملة عنده "أمدح أهلَ البيتِ"[4].

أمَّا الصورة الثانية : فأجاز الزجاج نصب "أهلَ البيتِ" على النداء، فأصل التركيب عنده "يا أهلَ البيتِ"[5].

وفي الصورة الثالثة : أجاز النحَّاس خفض "أهلِ البيتَ" على البدل من الضمير المتصل بحرف الجر "عنكم"، فتقدير الجملة عندمليذّهب عن أهلِ البيت الرجسَ "[6]، وهذا الوجه مرفوض عند البد صريين؛ لأنَّهم لا يجيزون إبدال الظاهر من الضمير، وحجتهم أنَّ البدل جيء به للبيان، وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح،

---

(1) عبابنة، أثر التحويلات الأسلوبية: 20-22.

(2) سورة الأحزاب، الآية: 33؛ ومثلها: هود: 73.

(3) النحَّاس، إعراب القرآن: 314/3-315.

(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 226/4-227؛ النحَّاس، إعراب القرآن: 314/3-315.

(5) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 226/4-227؛ النحَّاس، إعراب القرآن: 314/3-315.

(6) النحَّاس، إعراب القرآن: 314/3-315.

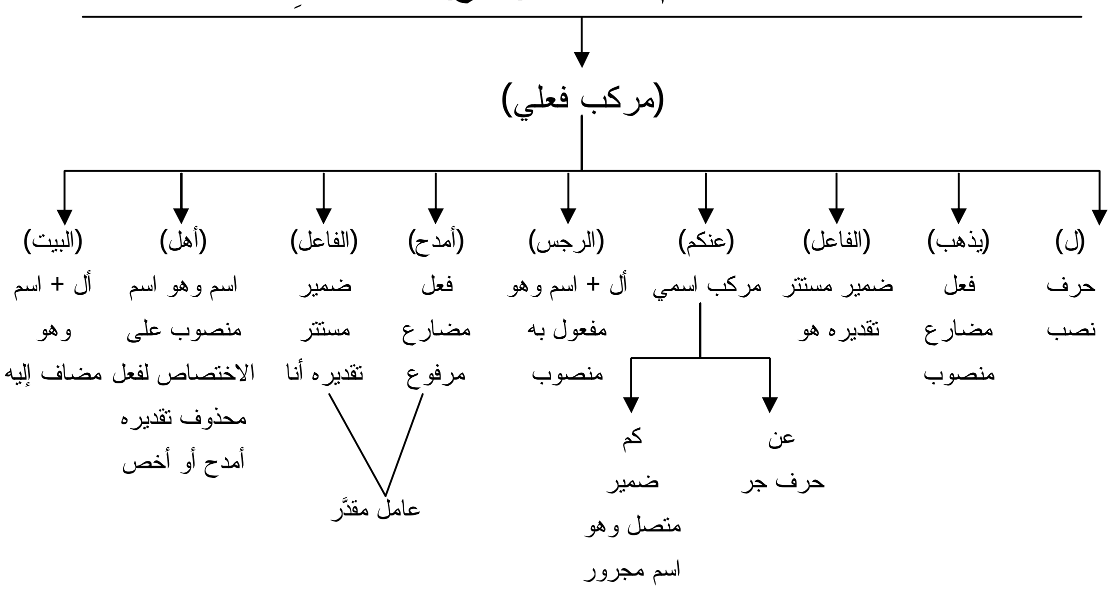
وقد أجاز الكوفيون إبدال الظاهر من الضمير، وهو من القواعد الفصيحة التي سمعت عن العرب[1].

أمَّا الصورة الرابعة : فأجاز النحَّاس رفع "أهلُ البيت" على أنَّها خبر لمبتدأ محذوف، فأصل التركيب عنده "أنتُم أهلُ البيت"[2].

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين كانوا يذكرون الوجوه التي أوردها النحَّاس دون أن يرجحوا أياً منها[3].

والمخطط الآتي يوضح الوجوه التي ذكرها النحَّاس.

ليذهب عنكم الرجس (أمدح) أهلَ البيتِ



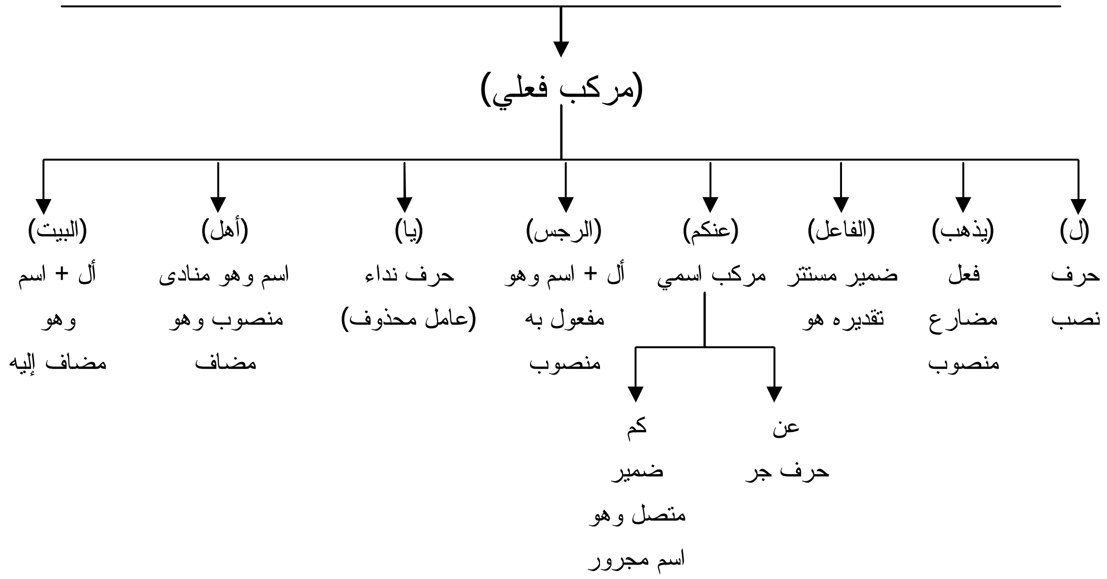
---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف: 405/1.

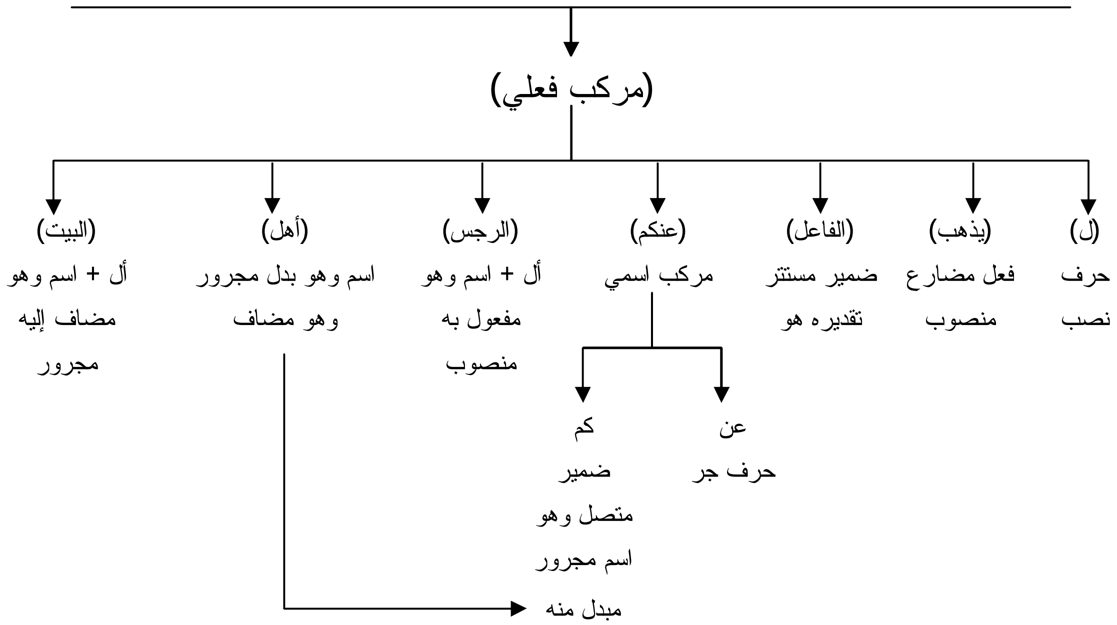
(2) النحَّاس، إعراب القرآن: 314/3-315.

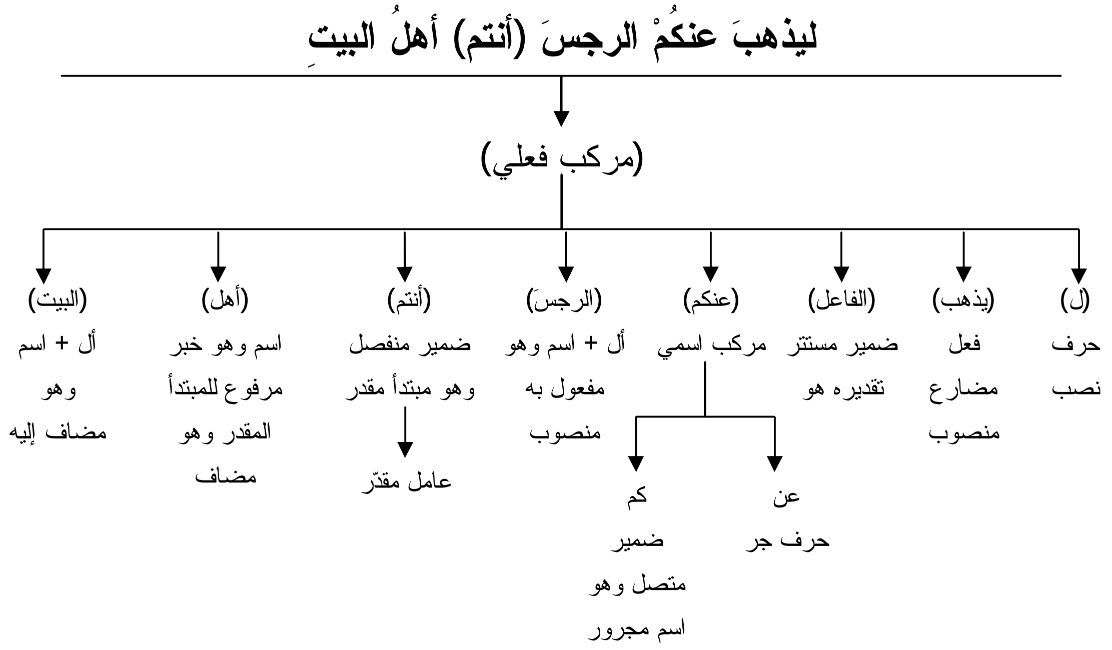
(3) القيسي، مشكل إعراب القرآن : 577/2-578؛ الزمخشري، الكشاف : 538/3؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 384/4؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن : 269/2؛ العكبري، التبيان : 1056/2؛ الهمذاني، الفريد : 42/4؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 182/13؛ النسفي، تفسير النسفي: 441/3؛ الخازن، تفسير الخازن : 467/3-468؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 224/7؛ الشوكاني، فتح القدير: 320/4؛ الألوسي، روح المعاني: 193/8.

ليذهبَ عنكُمْ الرجسَ يا أهلَ البيتِ



ليذهبَ عنكُمْ الرجسَ أهلِ البيتِ





ففي النمط الأول نصبت "أهلَ البيتِ" على المخالفة الأسلوبية في باب المدح، أما النمط الثاني، فقد نصبت "أهلَ البيت" على النداء، وفي هذه الآية دليلٌ على ما ذكره سيبويه وتصديقاً لكلامه، فقد حمل الاختصاص على النداء، فقال: "هذا بابٌ من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء، فيجيءُ لفظه على موضعِ النداءِ نصباً، ولا يجري الأسماءُ فيها مجراها على النداء؛ لأنَّهم لم يجروها على ما حروف النداء، ولكنهم أجروها على ما حُمِلَ عليه النداءُ، وذلك قولك: إنَّا -معشرَ العربِ- نفعل كذا وكذا، كأنَّه قال: "أعني"[1]، والفرق بين الاختصاص والنداء، إنَّك في النداء تختص واحداً من جماعةٍ ليعطف عليك عند توهّم غفلته عنك، وفي هذا الباب تختصه بفعل يعمل فيه النصب، تقصد به الاختصاص على سبيل الافتخار والتفضيل له[2]، وأرى أنَّ الوجه فيه يكون على المدح؛ لتفضيل "أهلَ البيتِ" عما سواهم.

وفي النمط الثالث خفضت "أهلِ البيت" على البدل من الضمير المتصل في "عنكم"، ولعلَّ النحَّاس بهذا النمط وضّح أنَّ البدل يحل محل المبدل منه، وهذا النمط مرفوض عند البصريين وجائز عند الكوفيين.

(1) سيبويه، الكتاب: 153/3.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: 18/2.

أما النمط الرابع : فظهر عنصر التقدير فرفع "أهلُ البيتِ" على الخبر وقدّروا المبتدأ بـــ"أنتمُ".

لعلَّ حمل جزء من الاختصاص على النداء يعد مسوغ اً لتعدد صور الإعراب فهذا التعدد يعطي القاعدة الـ نحوية قدراً كبيراً من التعامل مع الأنماط المختلفة، وهذا ما دفع العلماء لنصب الاسم على المدح وعلى النداء والرفع على الخبر والخفـض على البدل.

وعن قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[1].

قرأ عاصم وحده "حمالةَ الحطب"، بنصب "حمالةَ"، وقـرأ البـاقون "حمالـةُ الحطب"، برفع "حمالةُ"[2].

ويوجه النحَّاس قراءة النصب في "حمالةَ" على الشتم والذم، فهـي منـصوبة بفعل محذوف تقديره أذم أو أشتم "، فأصل التركيـب عنـده "أذم أو أشـتم حمالـةَ الحطب"، وأجاز نصبها على الحال من "امرأتُه"، في حين يوجه قراءة الرفـع فـي "حمالةُ" على أنَّها نعت لـــ "امرأتُه"، وأجاز رفعها على الخبر لمبتدأ محذوف، فتقـدير الجملة عنده "هي حمالةُ الحطب"[3].

وزاد بعض النحاة والمفسرين وجهين جديدين في إعراب "حمالةُ الحطـب"، فأجازوا رفعها على البدل من "امرأتُه"، وأجازوا وقوعها خبر للمبتدأ "امرأتُه"[4].

---

(1) سورة المسد، الآية: 4؛ ومثلها: الأحزاب: 61؛ النساء: 143.

(2) ابن زنجلة، حجة القراءات: 776-777؛ وانظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 700.

(3) النحَّاس، إعراب القرآن: 306/5.

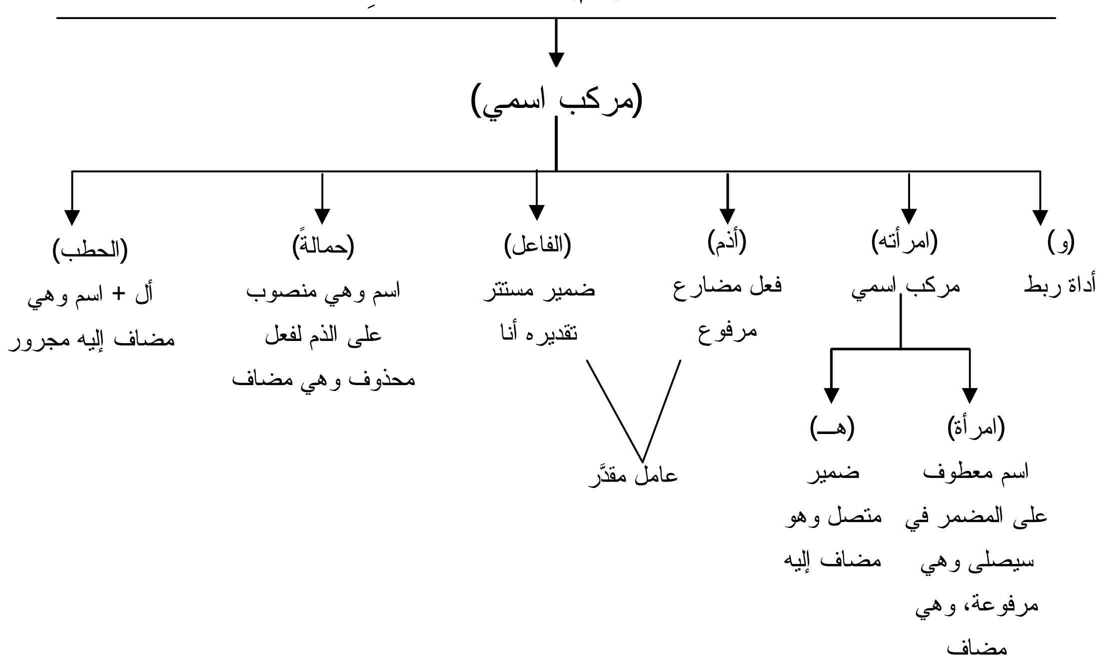
(4) انظرأبو حيان، تفسير البحر المحيط : 527/8؛ الحلبي، الدر المصون : 144/11-145؛ الألوسي، روح المعاني: 498/10-499.

ونلاحظ أنَّ بعضهم أورد الوجوه التي ذكرها النحَّاس دون ترجيح لأيٍّ منها(1).

ورجَّح بعض النحاة والمفسرين نصب "حمالةَ" على الذم، وكأنَّه قيل "أذمُ حمالةَ الحطبِ"، وحجتهم في ذلك عقلية تفسيرية، فقد يكون لأبي لهب زوجات كثر، فالتخصيص والشتم بين إحدى زوجات أبي لهب، وهي "أمُّ جميل"وعلى ذلك قيل : قد جاء بجميل من سبَّ أمَّ جميل(2).

قراءة النصب، وفيها وجهان:

وامرأتُهُ (أذم) حمالةَ الحطبِ

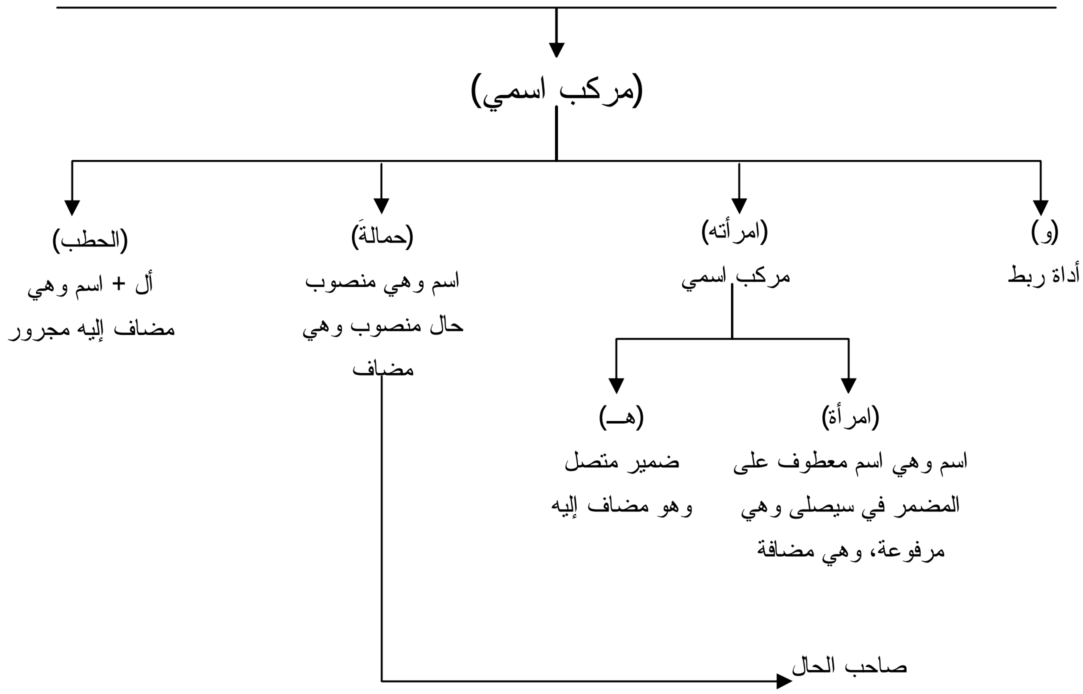


---

(1) انظر: الفراء، معاني القرآن : 298/3؛ الأخفش، معاني القرآن : 588/2؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن : 544/2؛ العكبري، التبيان : 1308/2؛ الهمذاني، الفريد : 746/4؛ الشوكاني، فتح القدير: 628/5-629.

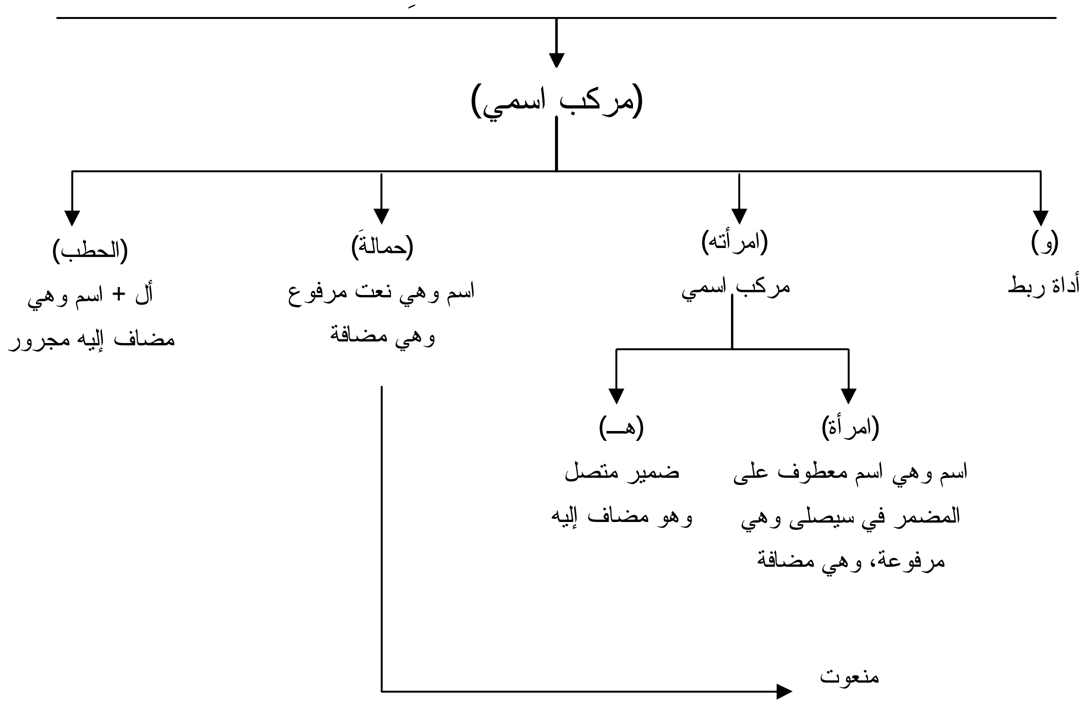
(2) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن : 314/2؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 375/5؛ الزمخشري، الكشاف: 241/4؛ الزجاج، إعراب القرآن المنسوب إليه : 742/2؛ ابن عطية، المحرر الوجيز : 535/5؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 240/19؛ النسفي، تفسير النسفي : 568/4؛ الخازن، تفسير الخازن: 424/4.

وامرأتُهُ حمالةَ الحطبِ

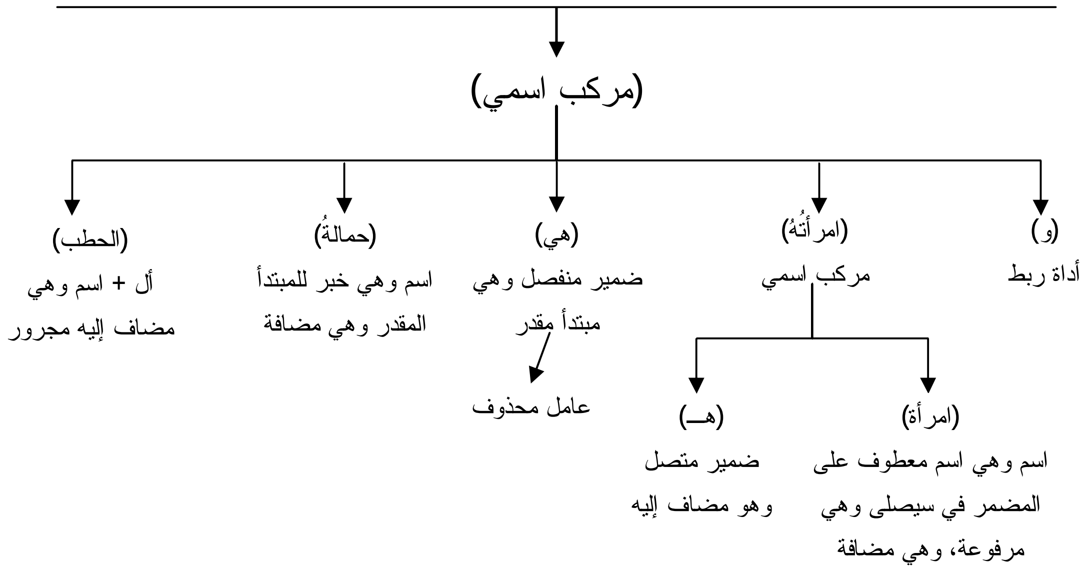


قراءة الرفع، وفيها أربعة أوجه:

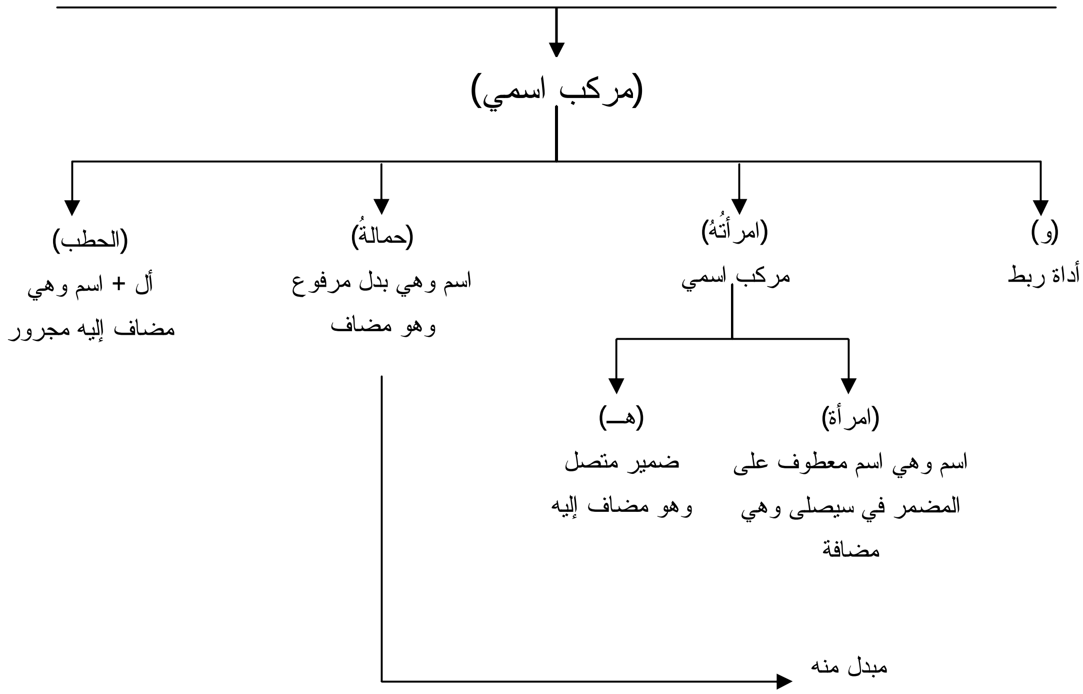
وامرأتُهُ حمالةَ الحطبِ

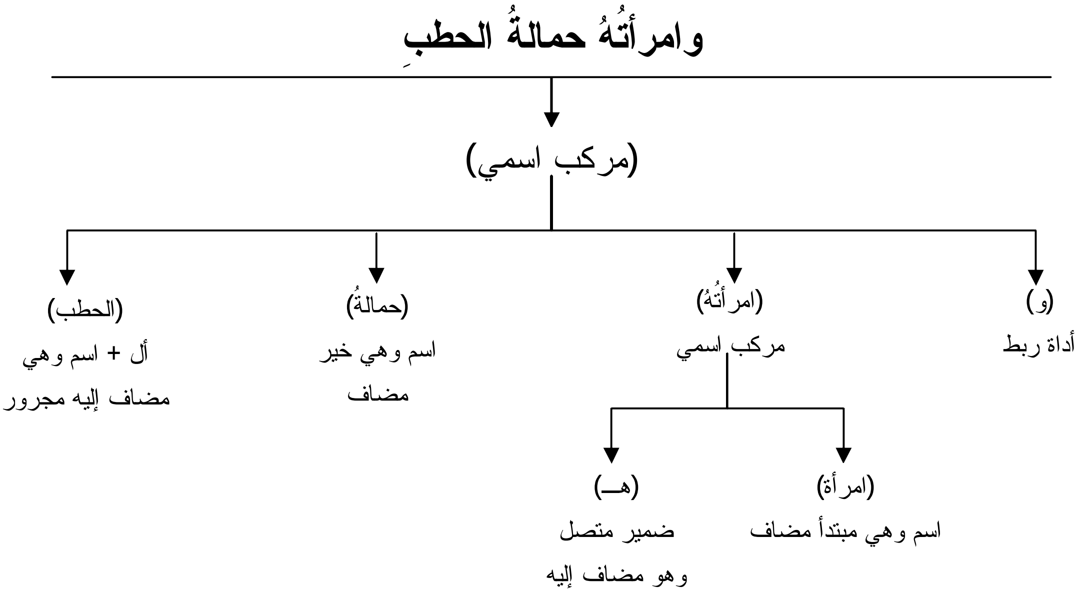


وامرأتُهُ (هي) حمالةُ الحطبِ



وامرأتُهُ حمالةُ الحطبِ





ففي النمط الأول من قراءة النصب حُمِلَ النمط "حمالةَ" على الذم والشتم، وهو أثر المخالفة الأسلوبية التي نقلت الجملة من الخبر إلى الانفعال؛ فعملت على نصب "حمالةَ"، أما النمط الثاني من القراءة نفسها، فقد نصب النمط "حمالةَ" على الحال، ولعلَّ المسوغ للنصب على الحال وقوع "حمالةَ" موقع المصدر الدال على الحال، وهذا ما نوّه إليه سيبويه حين جعل من الأسماء مصدراً كالمصدر الذي فيه "الألف واللام"، ونصب على الحال لأنَّه وقع فيه الأمر، وذلك قولك "قتلته صبراً"[(1)].

وفي النمط الأول من قراءة الرفع، وقع النمط "حمالةُ" موقع النعت المرفوع الذي يصف "امرأتُهُ"، وهي المنعوت، وفي النمط الثاني من القراءة نفسها فقد حمل النمط "حمالةُ" على الخبر بتقدير مبتدأ محذوف.

أمَّا النمط الثالث فقد وقع النمط "حمالةُ" موقع البدل الدال على المبدل منه، وهو "امرأتُهُ"، ولعلَّ هذا النمط محمول على التأويل الذي أجاز لهم مثل هذه التقديرات البعيدة، وفي النمط الرابع من قراءة الرفع نجد قمة الإبداع اللغوي عند النحاة، فقد وضع النمط (حمالةُ) موقع الخبر على أن تكون "امرأتُهُ" مبتدأ، أما عن أداة الربط "الواو"، فقد حملت على الحالية، فأعربت الجملة الاسمية حالاً.

---

(1) سيبويه، الكتاب: 1/487-493.

إنَّ أسلوب الذم كأسلوب المدح فكلاهما قائم على التحويلات الأسلوبية التي تخرج النمط اللغوي من بنية إلى بنية أخرى مختلفة تركيبياً، فتعمل على تحويل النمط الإعرابي من الرفع إلى النصب لإضفاء مـ زيد من التنفيذ عن الأمر، فجاء الذم للمبالغة فعمل على تغيير إعرابها تبعاً لتغير أسلوبها من الخبر المحض إلى الذم(1).

وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لاَ يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُواْ آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هِادُواْ سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُواْ وَمَن يُرِدِ اللّهُ فِتْنَتَهُ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللّهِ شَيْئاً أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾(2).

قرأ الجمهور "سماعون للكذب"، برفع "سماعون"، وقرأ الضحاك "سماعين للكذب"، بنصب "سماعين"(3).

ويوجه النحَّاس قراءة الرفع في "سماعون"، على أنَّها خبر لمبتدأ محذوف، فتقدير التركيب عنده "هم سماعون"، وأجاز رفع "سماعون"، على الابتداء، ويكون الخبر "من الذين"، فـ"سماعون" مبتدأ مؤخر، وشبه الجملة "من الذين" خبر مقدم(4)، في حين يوجه قراءة النصب في "سماعين" على الشتم والذم، وهو رأي الفراء، فأصل التركيب عنده "أذم أو أشتم السماعين"(5).

وذكر بعضهم قراءة الرفع فقط دون أن يلتفتوا إلى قراءة النصب التي ذكرها النحَّاس(6).

---

(1) عبابنة، أثر التحويلات الأسلوبية: 19.

(2) سورة المائدة، الآية: 41؛ ومثلها: المائدة: 42؛ الأحزاب: 61.

(3) الحلبي، الدر المصون: 267/4؛ الشوكاني، فتح القدير: 48/2؛ الألوسي، روح المعاني: 305/3.

(4) النحَّاس، إعراب القرآن: 20/2.

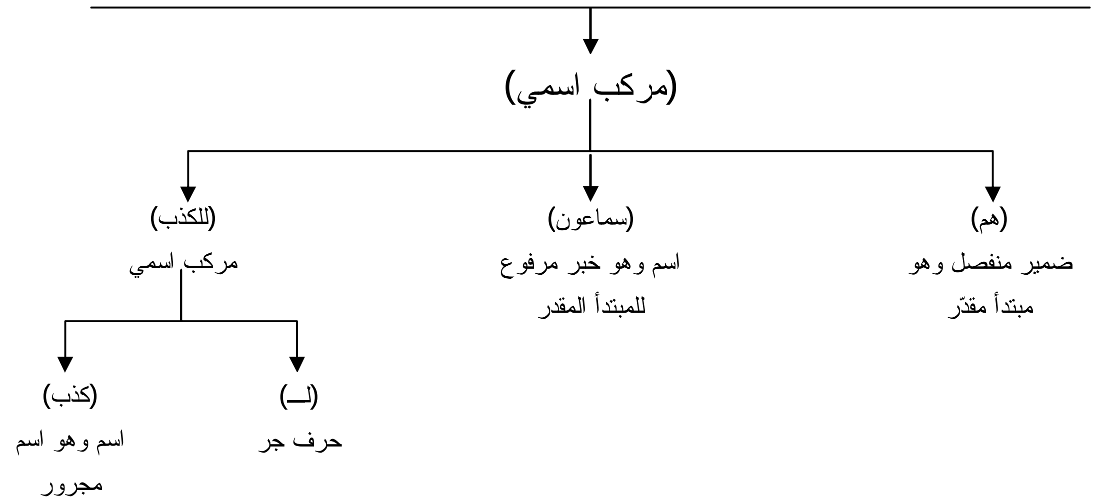
(5) الفراء، معاني القرآن: 308/1-309؛ النحَّاس، إعراب القرآن: 20/2.

(6) الأخفش، معاني القرآن: 281/1؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 174/2؛ الزمخشري، الكشاف: 633/1؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 291/1؛ العكبري، التبيان: 436/1؛ الهمذاني، الفريد: 39/2؛ النسفي، تفسير النسفي: 410/1؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 499/3.

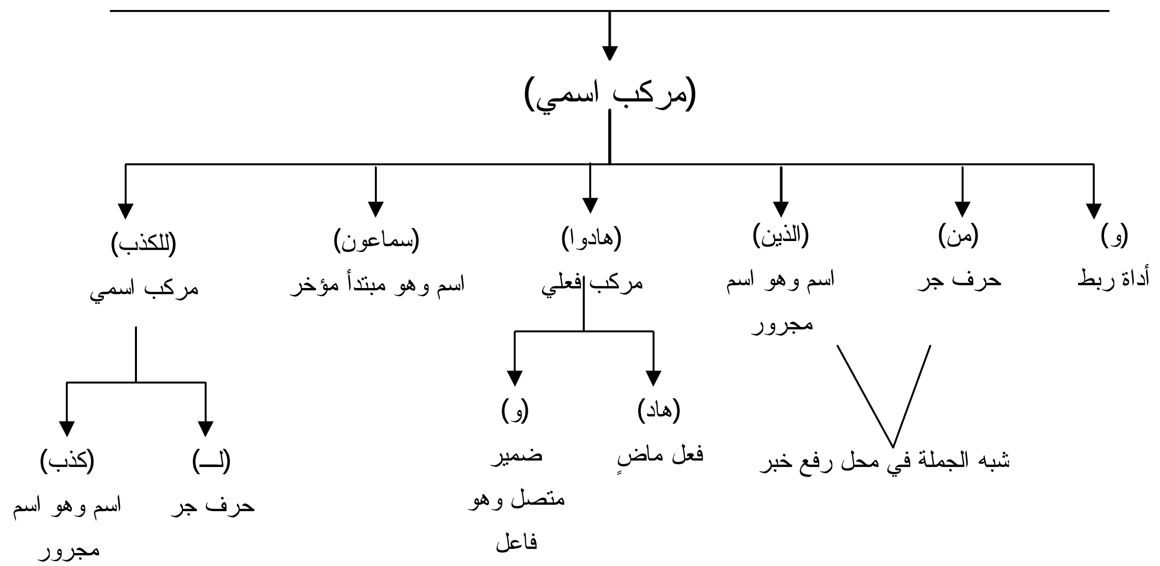
ورجَّح بعضهم قراءة النصب على أنَّ "سماعين" منصوبة على الذم والــشتم، وحجتهم في ذلك أنَّ الله خصص اليهود وشتمهم الذين يسمعون للأحبـــار ويفتـــرون الكذب على الله تعالى ورسوله r [1].

قراءة الجمهور، وفيها وجهان:

(هم) سماعون للكذب

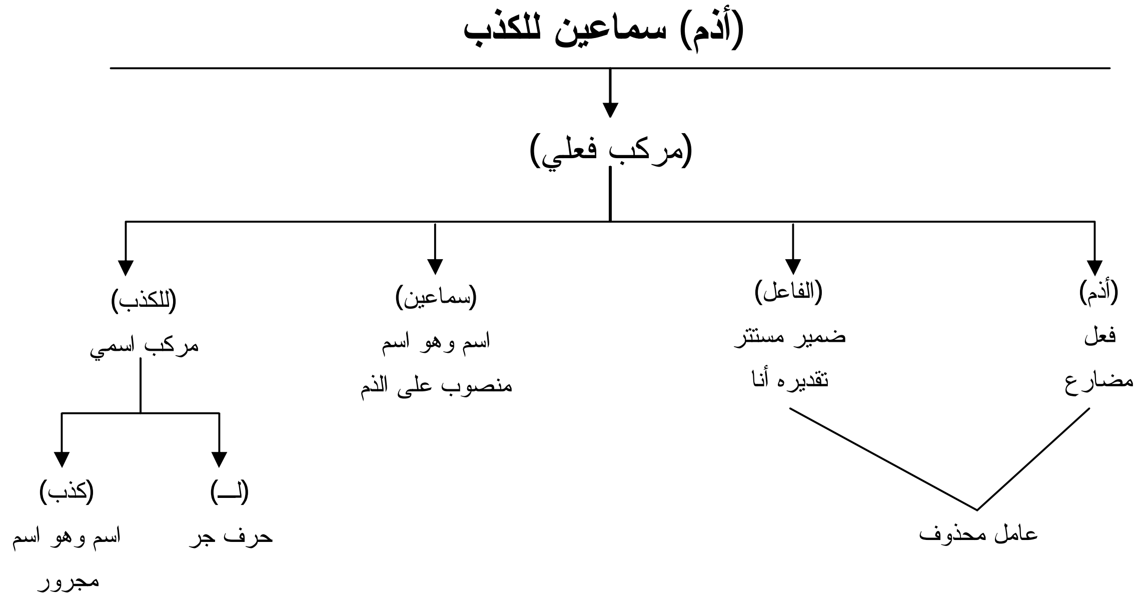


ومن الذين هادوا سماعون للكذب



(1) الحلبي، الدر المصون: 267/4؛ الشوكاني، فتح القدير: 48/2؛ الألوسي، روح المعاني: 35/3.

قراءة النصب، ولها وجه واحد:



ففي النمط الأول من قراءة الجمهور، وضع "سماعون" موضع الخبر على تقدير مبتدأ محذوف، ولعلَّ نظرية النحاة أن الكلام لا بُدَّ أن يتكون من مسند ومسند إليه هو ما دعا العلماء إلى هذا التقدير، أمَّا النمط الثاني من القراءة نفسها، فقد حمل "سماعون" على الابتداء، ووضع شبه الجملة "من الذين" موضع الخبر، أي حدث تقديم وتأخير فقدم الخبر وأخر المبتدأ؛ لمناسبة دلالة المعنى في الآية.

أمَّا قراءة النصب، فقد حملت على الذم، فنصبت "سماعين"، لتغير لغة الخطاب وأسلوب الكلام المناسب لقراءة النصب.

3.2 التحذير والإغراء:

التحذير: هو تنبيه المُخَاطَب على أمر يجب الاحتراز منه [1]، وهو اسم منصوب بفعل محذوف.

ومن الأنماط التي عالجها النحَّاس في التحذير ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾[2].

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 462/1.

(2) سورة الشمس، الآية: 13.

قرأ الجمهور "ناقةَ الله"، بنصب "ناقةَ"[1]، وقرأ زيد بن علي "ناقةُ الله"، برفع "ناقةُ"[2].

ويوجه النحَّاس النصب على التحذير، فأصل التركيب عنده "احذروا ناقةَ اللهِ "[3]، في حين يوجه قراءة الرفع أخذاً برأي الفراء الذي رفعها على أنَّها خبر لمبتدأ محذوف، فتقدير الجملة عنده "هذه ناقةُ اللهِ "[4]، والنحَّاس وإن وجه الرفع في "ناقةَ" متكئاً على قول الفراء، إلا أنه لا يجيز ذلك؛ لأنَّه وظَّف الرفع في "ناقةُ اللهِ" ضمن الابتداع في القراءات[5]، وأرى أنَّ هذه القراءة وإن كانت شاذة لا يتعبّدُ بها إلاَّ أنَّها تمدنا بثروة لغوية نحوية يجب استثمارها.

وذكر جمهور النحاة والمفسرين قراءة النصب فقط، وقالوا : إنَّها منصوبة على التحذير، ولعلَّ إيرادهم لهذه القراءة وتوجيهها يعدُ ترجيحاً لها[6].

قراءة النصب، ولها وجه واحد.

---

(1) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 476/8.

(2) الحلبي، الدر المصون : 24/11، ووردت غير منسوبة عند العكبري في إعراب القراءات الشواذ: 716/2.

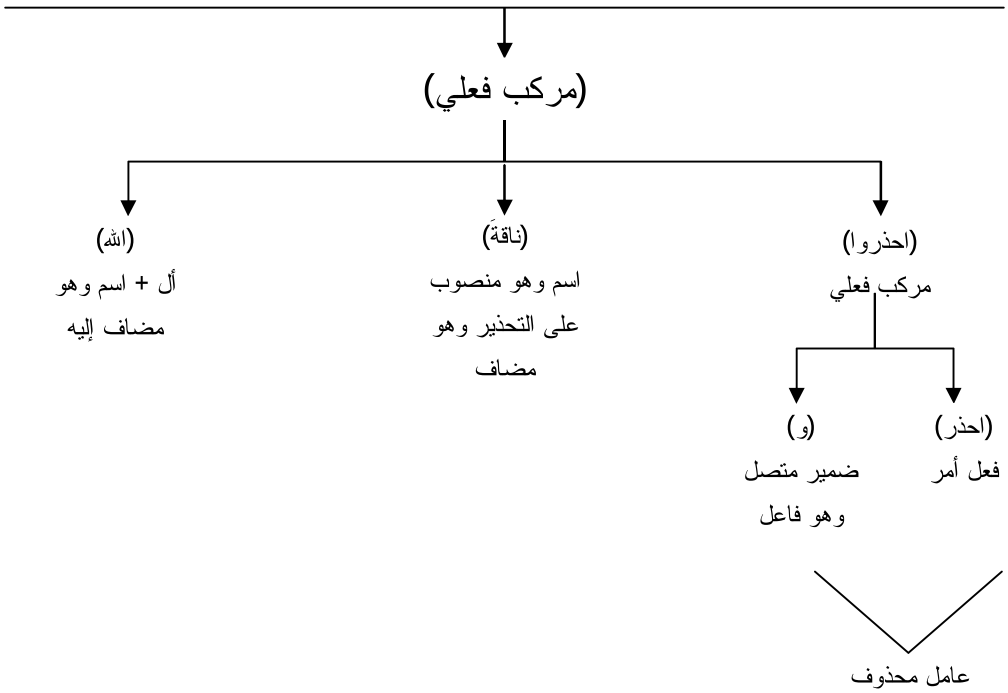
(3) النحَّاس، إعراب القرآن: 238/5.

(4) الفراء، معاني القرآن: 268/3-269؛ النحَّاس، إعراب القرآن: 238/5.

(5) النحَّاس، إعراب القرآن: 238/5.

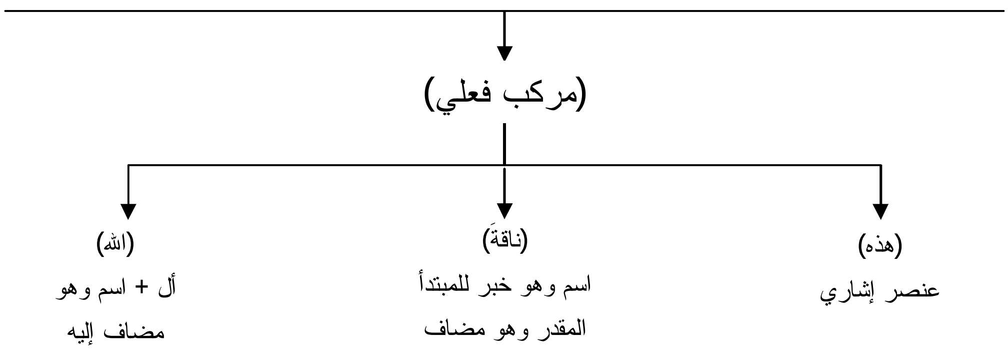
(6) الأخفش، معاني القرآن : 580/2؛ الطبري، جامع البيان : 606/12؛ الزجاج، معاني القرآن : 333/5؛ ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة : 104؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن : 82/2؛ الزمخشري، الكشاف: 216/4؛ ابن عطية، المحرر الوجيز : 488/5؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن : 517/2؛ العكبري، التبيان : 129/2؛ الهمذاني، الفريد : 680/4؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 78/19؛ النسفي، تفسير النسفي : 529/4؛ الخازن، تفسير الخازن : 383/4؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 476/8؛ الشوكاني، فتح القدير: 548/5؛ الألوسي، روح المعاني: 362/1.

(احذروا) ناقةَ الله



قراءة الرفع، وفيها وجه واحد:

(هذه) ناقةُ الله



ففي قراءة النصب نجد أنَّ "ناقةَ الله" قد حملت على التحذير، وهو أسلوب انفعالي يُلجأ إليه عند التحذير من أمر جلل، فسياق الحال وتقدير الموقف الانفعالي يفرض علينا أن ننصب "ناقة الله" على التحذير.

وفي قراءة الرفع نلاحظ أنَّ الأصل رفع "ناقةُ الله"على الخبر بتقدير مبتدأ يسوغ عملية الرفع التي وقعت على الاسم.

أمَّا الإغراء فهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله [1]، وهو اسم منصوب بفعل محذوف.

ومما وجهه النحَّاس في هذا الباب ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الْوُسْطَى وَقُومُواْ لِلّهِ قَانِتِينَ﴾[2].

قرأ الجمهور "والصلاةِ الوسطى" بخفض "الصلاةِ"، وقرأت عائشة رضي الله عنها "والصلاةَ الوسطى" بنصب "الصلاةَ"، وكذا قرأ الرؤاسي والحلواني، وقرأ عبد الله بن مسعود "وعلى الصلاةِ الوسطى" بإعادة حرف الجر "على"[3].

ويوجه النحَّاس قراءة الخفض في "والصلاةِ الوسطى" على العطف، فهي معطوفة على "الصلواتِ" لذلك وجب خفضها، في حين يوجه قراءة النصب في "والصلاةَ الوسطى" على الإغراء، فأصل التركيب عنده "الزموا الصلاةَ الوسطى"، ولعلَّ هذا التوجيه مرتبط بتفسير الآية، فقد أغري بالصلاة الوسطى لفضلها وتمييزها عن باقي الصلوات، ويوجه النحَّاس قراءة عبد الله بن مسعود على التفسير لأنَّها تضمنت زيادة في المصحف، وهو حرف الجر "على"[4].

ونلاحظ أنَّ جمهور النحاة والمفسرين أوردوا ما ذكره النحَّاس دون أن يرجحوا قراءة على أخرى[5].

---

(1) عبابنة، تطور المصطلح البصري: 128؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 463/1.

(2) سورة البقرة، الآية: 238؛ ومثلها: ص: 84.

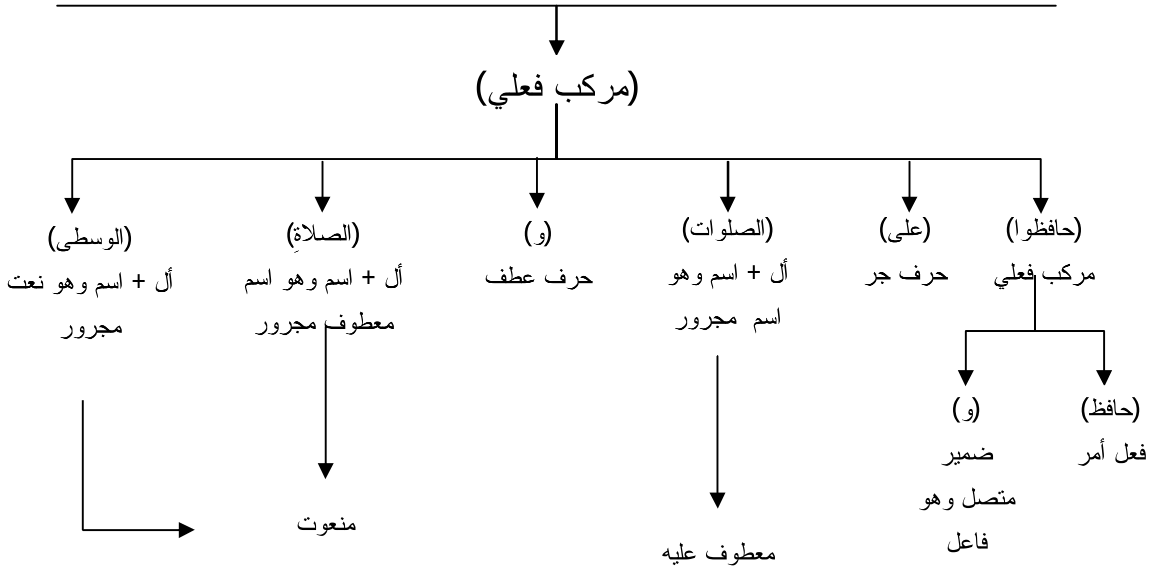
(3) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 251/2؛ النحَّاس، إعراب القرآن: 320/1-321؛ الزمخشري، الكشاف: 288/1.

(4) النحَّاس، إعراب القرآن: 320/1-321.

(5) الفراء، معاني القرآن: 156/1؛ الزمخشري، الكشاف: 285/1؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 322/1؛ العكبري، التبيان: 191/1؛ الهمذاني، الفريد: 482/1؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 209/3؛ النسفي، تفسير النسفي: 189/1؛ الخازن، تفسير الخازن: 165/1؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 251/2؛ الحلبي، الدر المصون: 499/2؛ الشوكاني، فتح القدير: 293/1؛ الألوسي، روح المعاني: 549/1.

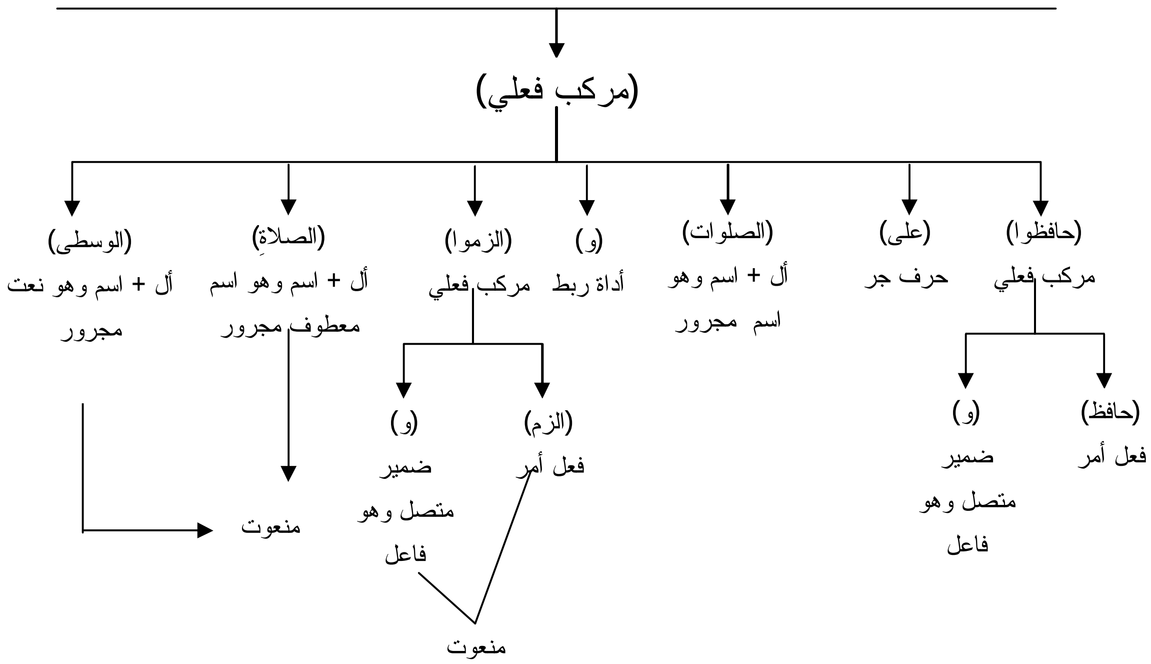
قراءة الخفض، ولها وجه واحد:

حافظوا على الصلوات والصلاةِ الوسطى



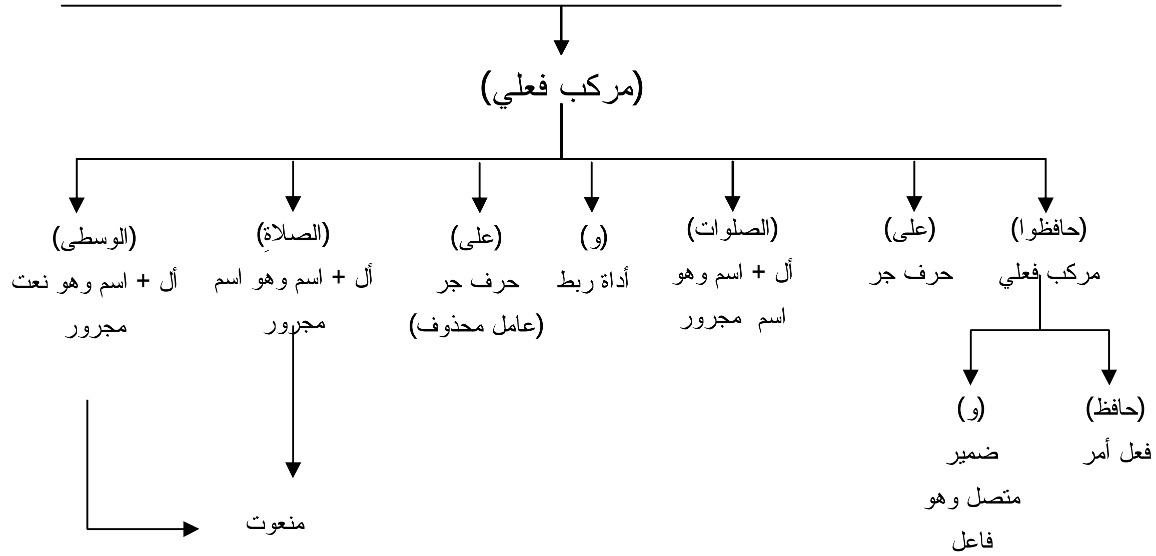
قراءة النصب، ولها وجه واحد:

حافظوا على الصلوات والزموا الصلاةَ الوسطى



قراءة عبد الله بن مسعود، ولها وجه واحد:

حافظوا على الصلوات وعلى الصلاةِ الوسطى



ففي قراءة الخفض نجد أنَّ النمط "الصلاةِ الوسطى" قد عطفت على "الصلوات"، وهي اسم مجرور، فوجب خفض "الصلاةِ"؛ لأنها معطوفة على مجرور، وهذا الأصل في التركيب.

أما قراءة النصب، فقد حمل النمط "الصلاةَ الوسطى" على الإغراء، وهو أسلوب إنشائي انفعالي يفيد معنى الحث والإلزام.

وفي قراءة عبد الله بن مسعود نلاحظ أنَّ القارئ عمل على تقدير عامل فوجب خفض "الصلاةِ الوسطى" فوضع حرف الجر "على"، وهي قراءة محمولة على التفسير، ذكرها النحَّاس لتوظيف الرواية اللغوية.

يرى يحيى عبابنة أنَّ التحويلات الأسلوبية المساهمة في تغيير حركة الإعراب قادرة على تفسير أمر الحث "الإغراء" والخوف "التحذير"؛ لأنَّهما مرتبطان بانفعالات النفس، وهذان الأسلوبان فسرهما العلماء متأثرين بنظرية العامل والمعمول(1).

(1) عبابنة، أثر التحويلات الأسلوبية: 29.

4.2 الاشتغال:

هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشتغل عن الاسم المتقدم بعمله في ضميره، أو في سبب ضميره بواسطة أو بغيرها بحيث لو سلط على الاسم المتقدم لنصبه لفظاً أو محلاً [(1)]، ومثال المشتغل بضميره "زيداً ضربته"، ومثال المشتغل بالسببي "زيداً ضربت غلامهُ"[(2)].

ومن الشواهد التي وجهها النحَّاس في هذا الشأن ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَاباً﴾[(3)].

قرأ الجمهور "وكُلَّ شيءٍ أحصيناه" بنصب "كُلَّ"، وقرأ أبو السمَّال "وكلُّ شيءٍ أحصيناه"، برفع "كُلُّ"[(4)].

ويوجه النحَّاس قراءة النصب على "الاشتغال"، فقد أُضْمِرَ فعل يفسره الفعل الذي بعده، وهو "أحصيناه"، فأصل التركيب عنده "أحصينا كُلَّ شيءٍ أحصيناه"، ومثله قول الشاعر[(5)]:

أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ وَلا أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيْرِ إِنْ نَفَرا
وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِيْ وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالمَطَرَ

موطن الشاهد نصب "الذئبَ" على الاشتغال، فقدّر فعل يفسره الفعل "أخشاه"، فتقدير الجملة "أخشى الذئبَ أخشاه" في حين يوجه النحَّاس قراءة الرفع على الابتداء، ويكون الخبر الجملة الفعلية "أحصيناه"[(6)].

---

(1) عبابنة، تطور المصطلح البصري: 135.

(2) حسن، النحو الوافي: 24/2.

(3) سورة النبأ، الآية: 29؛ ومثلها: يس: 12، 39؛ النساء: 164.

(4) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 406/8؛ الزمخشري، الكشاف: 179/4؛ العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 672/2؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 182/19؛ الشوكاني، فتح القدير: 443/5.

(5) البيتان للربيع ضَبُعٍ الفزاري، انظر: سيبويه، الكتاب: 89/1-90.

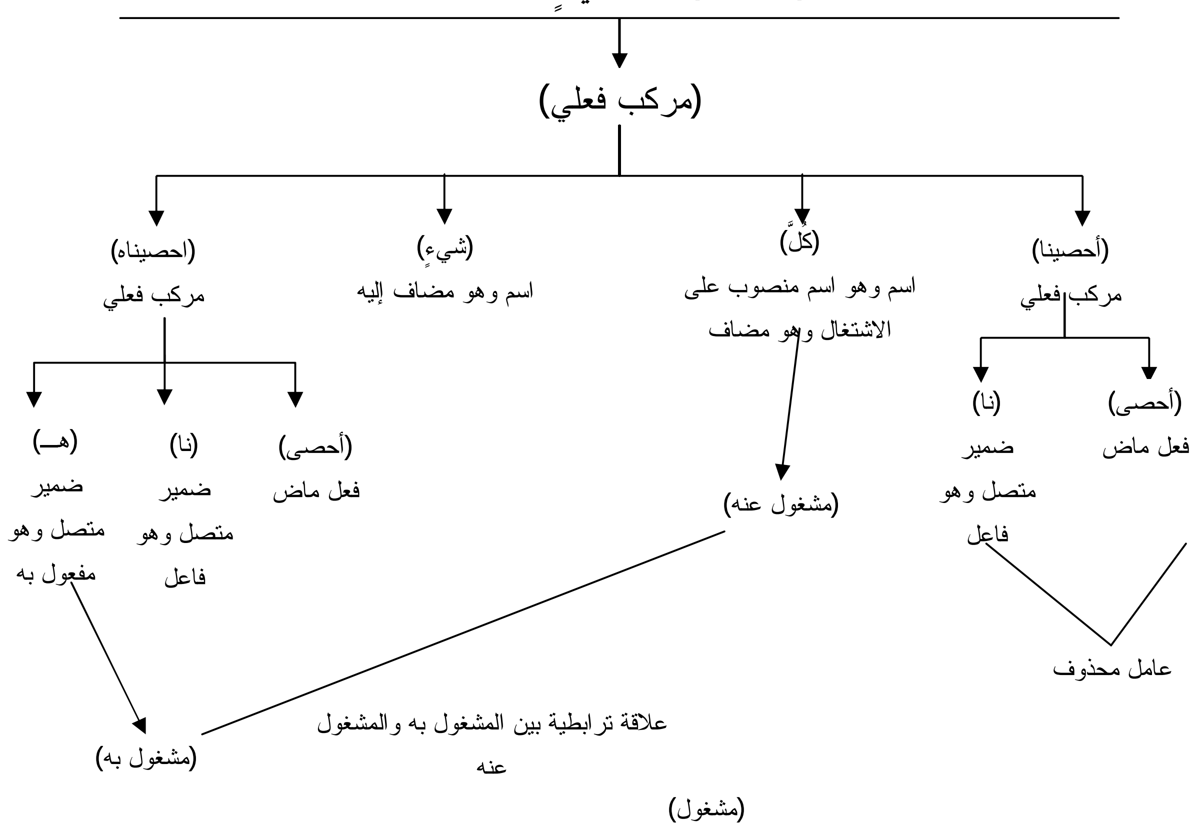
(6) النحَّاس، إعراب القرآن: 134/5.

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحَّاس دون أن يرجحوا قراءة على أخرى(1).

ولعلَّ ذكر بعضهم لقراءة النصب فقط يشير إلى ترجيحهم لها(2).

قراءة النصب، ولها وجه واحد:

(أحصينا) كُلَّ شيءٍ أحصيناه



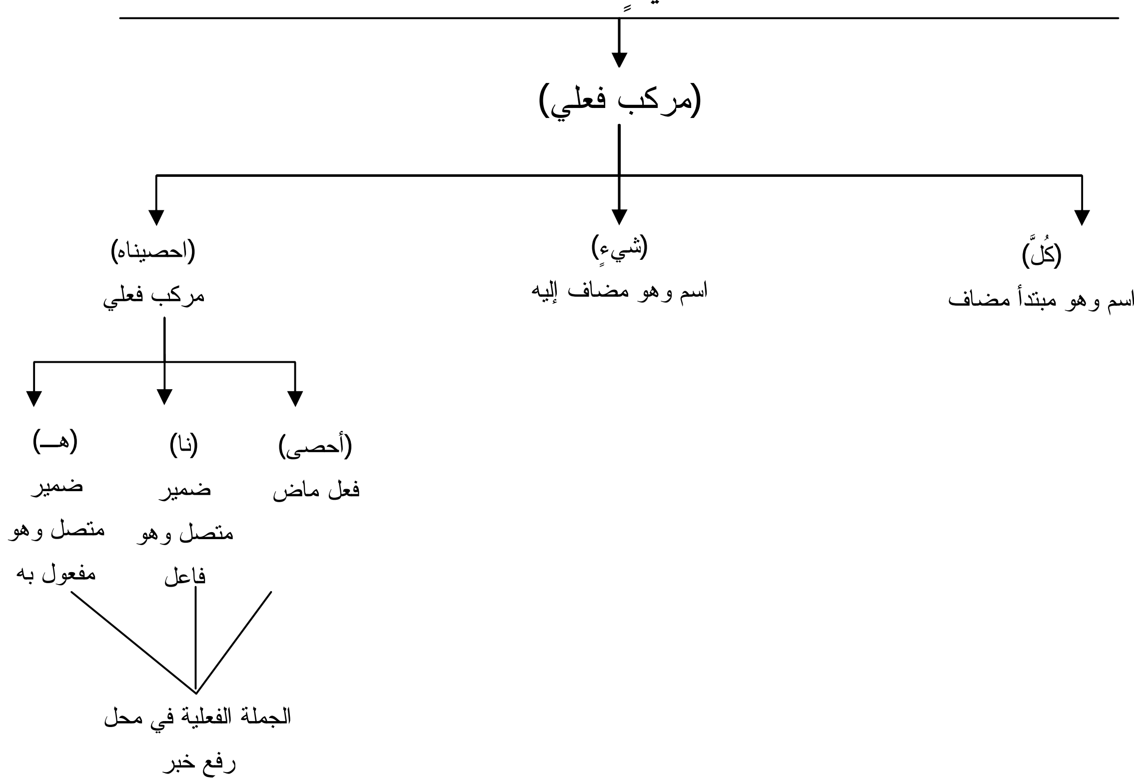
---

(1) القيسي، مشكل إعراب القرآن : 796/2؛ الزمخشري، الكشاف : 179/4؛ الهمذاني، الفريد : 612/4؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 182/9؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 406/8؛ الحلبي، الدر المصون: 660/10؛ الشوكاني، فتح القدير: 443/5؛ الألوسي، روح المعاني: 217/10.

(2) الأخفش، معاني القرآن : 564/2؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 274/5؛ العكبري، التبيان : 1267/2؛ النسفي، تفسير النسفي: 479/4؛ الخازن، تفسير الخازن: 348/4.

قراءة الرفع، ولها وجه واحد:

كُلُّ شيءٍ أحصيناه



ففي قراءة النصب نلاحظ أنَّ الجملة مكونة من ثلاثة عناصر، وهي "كُلَّ" ومثَّل "المشغول عنه"فكان إعرابُها اسماً منصوباً على الاشتغال، أما "المشغول" فيمثل الفعل المتأخر عن الاسم المتقدم، وهو "أحصى" الذي دلَّ على الفعل المحذوف أمَّا "المشغول به" فهو الضمير المتصل بالمشغول وهو مفعول به تعدى إليه الفعل بنفسه، ونجد أنَّ العلاقة بين المشغول به والمشغول عنه علاقة ترابطية تقوم على ربط الجملة بالاسم المنصوب المتقدم.

أمَّا قراءة الرفع، فقد وضع النمط "كُلُّ" موضع الابتداء، والجملة الفعلية حملت على الخبر، وجد أنَّ الجملة الواقعة موقع الخبر تشتمل على ضمير يربطها بالمبتدأ.

وفي قوله تعالى : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1].

(1) سورة النور، الآية: 2؛ ومثلها: المائدة: 38؛ النور: 1؛ الشعراء: 224.

قرأ الجمهور "الزانيةُ والزاني"، برفع "الزانيةُ"، وقرأ عيسى بن عمر ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد وأبو جعفر وشيبة وأبو السمَّال ورويس "الزانيةَ والزاني"، بنصب "الزانيةَ"[1].

ويوجه النحَّاس قراءة الرفع في "الزانيةُ والزاني"، متكئاً على قول سيبويه الذي رفع "الزانيةُ" على الابتداء والخبر محذوف فأصل التركيب عنده، "وفيما فرض عليكم الزانيةُ و الزاني" فحُذف الخبر وهو شبه الجملة "فيما"[2]، وأجاز الفراء والأخفش رفع "الزانيةُ" على الابتداء ويكون الخبر "فاجلدوا كلَّ واحدٍ "[3]، في حين يوجه النحَّاس قراءة النصب على الاشتغال، فأصل التركيب عنده "فاجلدوا الزانيةَ والزاني"[4]، وهذه القراءة تبناها سيبويه، ودافع عنها في كتابه تحت باب "الأمر والنهي"، ومفاد كلامه، أنَّه متى بني الاسم على فعل الأمر، فذاك موضع اختيار النصب[5].

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحَّاس في توجيه قراءتي الرفع والنصب دون أن يرجحوا أياً منهما[6].

وذهب الزجاج إلى ترجيح قراءة الرفع في "الزانيةُ والزاني"، وحجته في ذلك أنَّ الرفع قراءة الجمهور، وهي أقوى في العربية من النصبِ[7].

---

(1) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 393/6؛ الألوسي، روح المعاني: 275/7.

(2) سيبويه، الكتاب: 142/1؛ النحَّاس، إعراب القرآن: 127/3-128.

(3) الفراء، معاني القرآن: 244/2؛ الأخفش، معاني القرآن: 80/1.

(4) النحَّاس، إعراب القرآن: 127/3-128.

(5) سيبويه، الكتاب: 144/1.

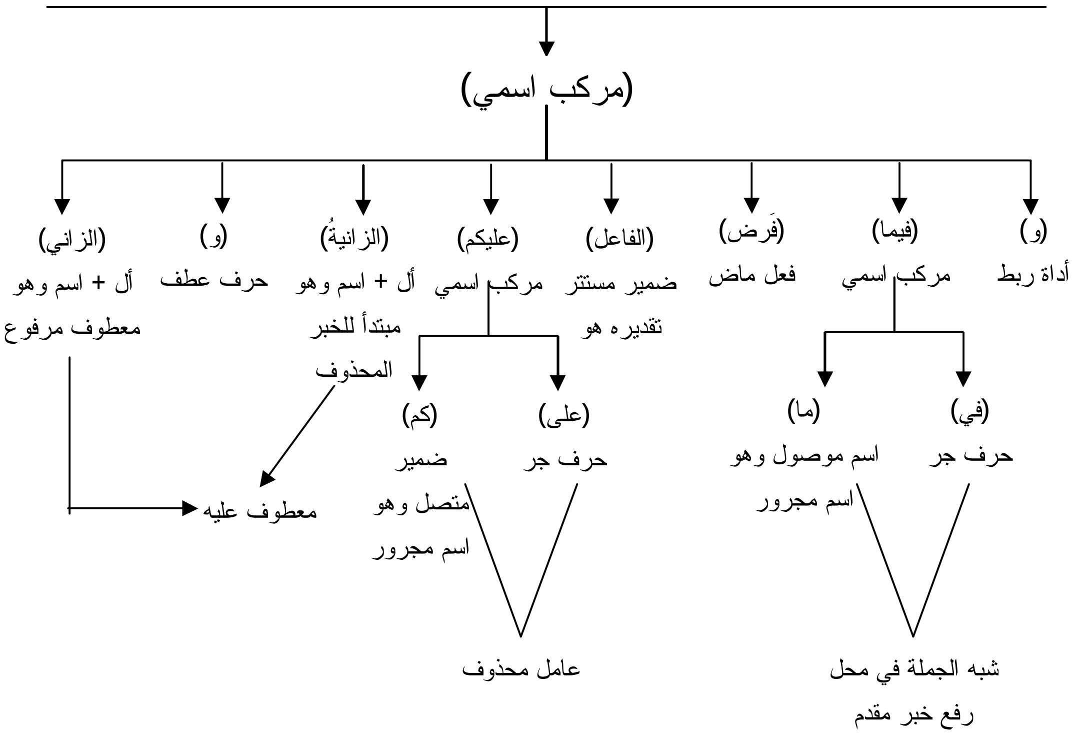
(6) انظر أبو عبيدة، مجاز القرآن: 63/2؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن: 507/2-508؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 161/4؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 191/2؛ العكبري، التبيان: 963/2-964؛ الهمذاني، الفريد: 587/3؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 159/11؛ النسفي، تفسير النسفي: 195/3؛ الخازن، تفسير الخازن: 313/3-314؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 393/6؛ الحلبي، الدر المصون: 379/8-380؛ الشوكاني، فتح القدير: 6/4؛ الألوسي، روح المعاني: 275/7.

(7) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 27/4-28.

ورجَّح الزمخشري قراءة النصب، ووصفها بأنَّها أحسن من : ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾[1]، في قراءة النصب، وهذا الترجيح راجع لوجود الأمر في الفعل "فاجلدوا"[2].

قراءة الرفع، ولها صورتان:

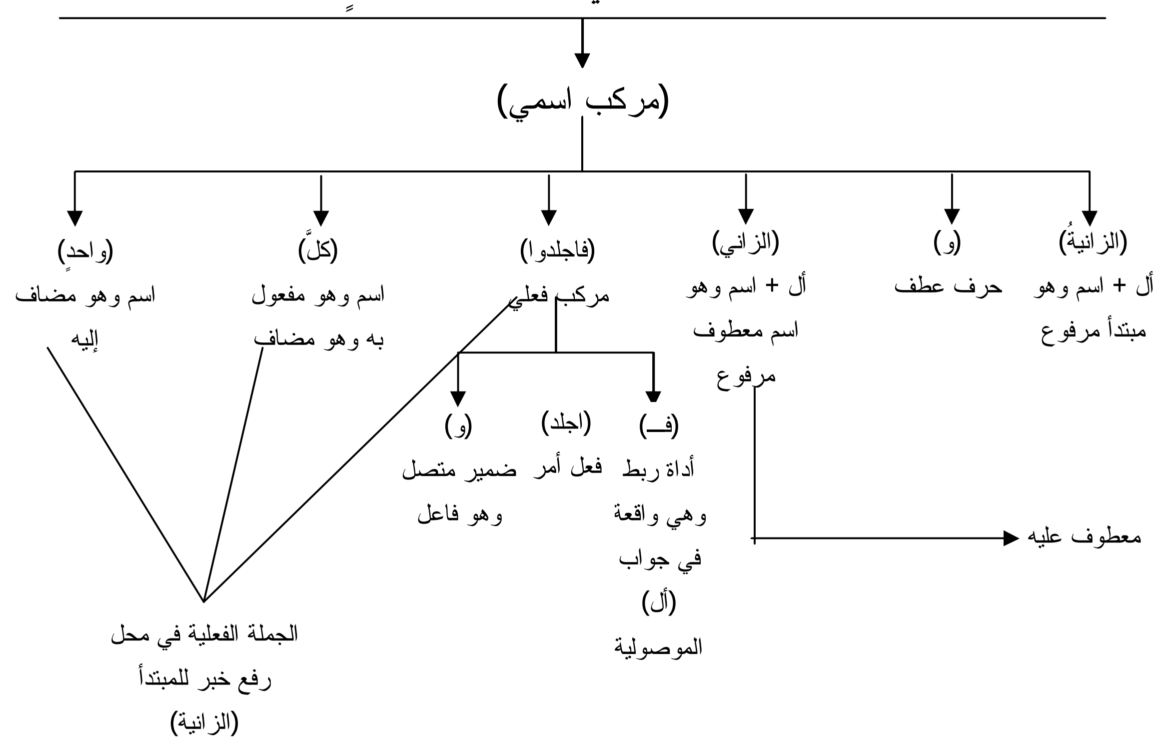
1. (وفيما فَرَضَ عليكم) الزانيةُ والزاني



(1) سورة النور، الآية: 1.

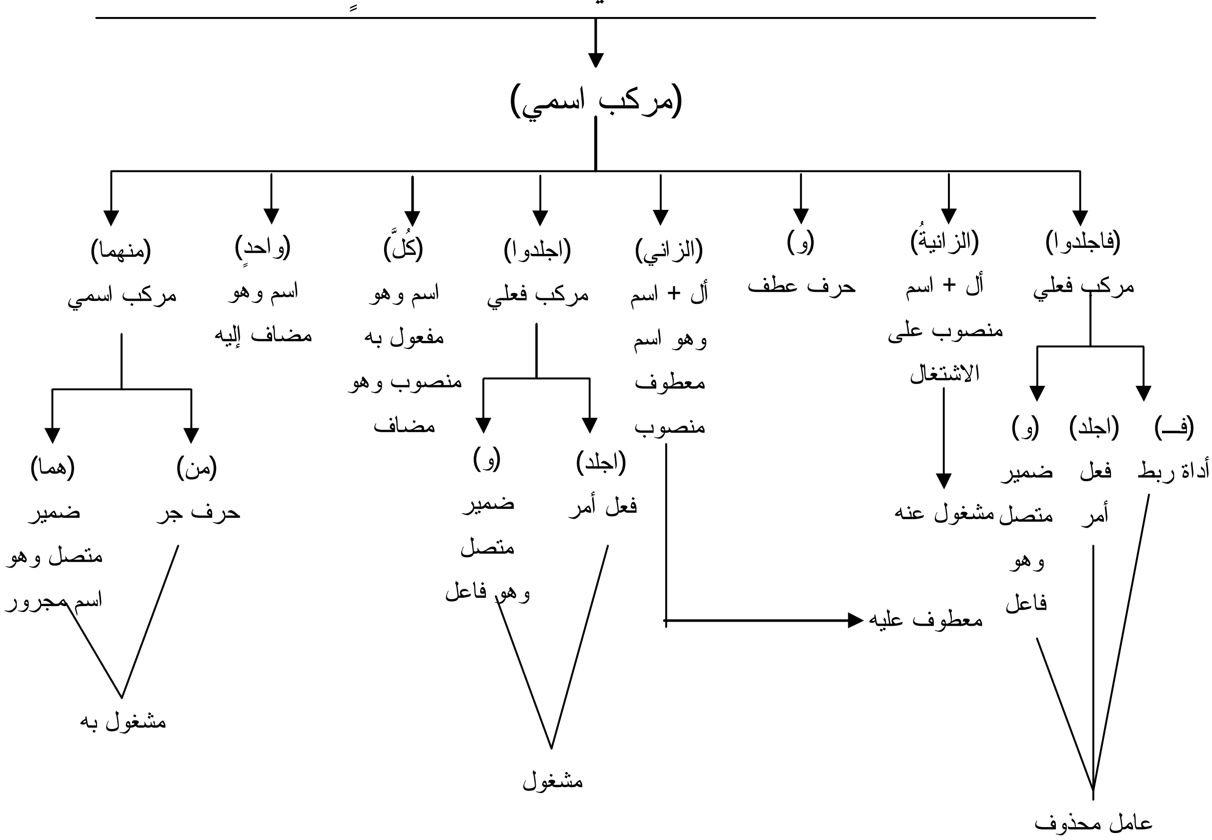
(2) الزمخشري، الكشاف: 209/3.

2. الزانيةُ والزاني فاجلدوا كلَّ واحدٍ



قراءة النصب، ولها وجه واحد:

(فاجلدوا) الزانيةَ والزاني اجلدوا كُلَّ واحدٍ منهما



ففي النمط الأول من قراءة الرفع وضع ا لنمط "الزانيةُ" موضع الابتداء وقدّر الخبر، وهو شبه الجملة "فيما"، ولعلَّ وجود "الفاء" في "فاجلدوا"، هو ما دعا إلى هذا التقدير، فـ"الفاء" تمنع إعراب الجملة الفعلية خبراً، لأنَّها داخلة على فعل شبيه بالشرط.

أمَّا النمط الثاني من القراءة نفسها، فقد حمل النمط "الزانيةُ" على الابتداء، وكان الخبر الجملة الأمرية "فاجلدوا"، ويظهر لنا عنصر التأويل جلياً في هذا النمط، إذ وضعت "الفاء" الداخلة على الفعل "اجلدوا" موضع "الفاء" الداخلة على الخبر لشبهه بالشرط، إذ إنَّ "الألف واللام" في المبتدأ موصولة بمعنى "التي والذي"، وكأنَّه قيل: "التي تزني والذي يزني فاجلدوا كُلَّ واحدٍ منهما".

وفي قراءة النصب نلاحظ أنَّ النمط "الزانيةَ" وضع موضع "المشغول عنه"، وكان "المشغول" هو فعل الأمر "اجلدوا" ولعلَّ "المشغول عنه" هو الدال على "المشغول" لأنَّه بني عليه، أمَّا "المشغول به" فهو المفعول، المكون من شبه الجملة "منهما".

إنَّ ظاهرة الاشتغال تؤكد مدى استحكام نظرية العامل في أذهان النحاة، فالغاية عندهم تفسير حركة النصب؛ لأنَّ قانون نظرية العامل يقول : المنصوب لا بدَّ له من ناصب ولو لم تسيطر هذه النظرية عليهم لتقبلوا المنصوب "المشغول عنه" على أنَّه مفعول به [1]، وهذا ما سخر منه ابن مضاء فالاشتغال عنده جلب صيغ لم تنطق بها العرب ولا دارت على ألسنتهم[2].

5.2 الاستثناء (المستثنى):

الاستثناء في اللغةِ : المنعُ والصَّرفُ، فينتظم الوضعيّ الذي هو ما يكون بأداته، والعرفي الذي هو بمشيئة الله تعالى، ولفظ ا لاستثناء يطلق على فعل المتكلم، وعلى المستثنى، وعلى نفس الصيغة ... والاستثناء إيراد لفظ يقتضي رفع ما يوجبه

---

(1) حسن، النحو بين القديم والحديث: 163-166.

(2) القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، (1981)، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر: 122.

عموم اللفظ أو رفع ما يوجبه اللفظ، أي أنه إخراج ما بعد (إلاَّ) أو أداة الاستثناء من حكم ما قبلها(1).

والمستثنى هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً بـ (إلاَّ) أو إحدى أخواتها من مذكور أو متروك(2).

وللاستثناء أدواته الخاصة به، وهي: إلاَّ، غير، سوى، خلا، عدا، حاشا، ليس، ولا يكون والذي يرد منها في القرآن الكريم هو: (إلا) و(غير) وحدهما، وتقوم جملة الاستثناء على ثلاثة أركان هي: (المستثنى منه مذكوراً أو محذوفاً، و(أداة الاستثناء)، و(المستثنى)، وبناء عليها يحدد نوع الاستثناء(3).

وأنواع الاستثناء هي:

أولاً: التام المتصل: بمعنى أن المستثنى من جنس المستثنى منه، أو أنه الحكم بنقيض ما حكمناه به أولاً. ويرد هذا الاستثناء في الكلام مثبتاً كان أو منفيّاً، ولكل منهما حكم خاص به، فإذا كان مثبتاً كان حكم الاستثناء وجوب النصب، وإذا كان منفيّاً كان حكمه جواز النصب على الاستثناء والإتباع على البدلية(4).

ومما عالجه النحَّاس في هذا المقام ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ # إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)(5).

---

(1) يحيى عبابنة، تطور المصطلح النحوي، ص199.

(2) الفاكهي، عبدالله بن أحمد بن علي، (1988)، شرح الحدود النحوية، تحقيق: زكي فهمي الألوسي، جامعة بغداد، العراق الخثران، 173.

(3) الحسن، حسن طه، (د.ت)، الاستثناء في القرآن الكريم، نوعه وحكمه، إعرابه، شركة معمل ومطبعة الزهراء الحديثه المحدودة، القاهرة، مصر، ص10.

(4) حسن، طه، الاستثناء في القرآن الكريم، ص10-11.

(5) المائدة/34، ومثلها.

يرى النحَّاس أنّ (الذين) في موضع نصب على الاستثناء، وأجازوا رفعها الابتداء على أن يكون الخبر الجملة الاسمية المكونة من (أنَّ الله غفور رحيم)، والعائد على المبتدأ فيها محذوف تقديره (غفورٌ لهم)(1).

ونجد أن بعض النحاة، والمفسرين كانوا يوردون ما قاله النحَّاس في إعراب (الذين) دون أن يرجحوا أياً من الرأيين (2)، وذهب بعضهم إلى ترجيح نصب (الذين) على الاستثناء(3).

واختلف بعضهم في المستثنى أهو من المحاربين أم المعاقبين؟ فهو عند الزجاج وأبي حيّان والشوكاني استثناء من المعاقبين عقاب قاطع الطريق (4)، وذهب ابن الأنباري والعكبري والسمين الحلبي إلى أنه استثناء من المحاربين (5)، وأرى أن هذه المسألة الخلافية لا تؤثر في الإعراب شيئاً، فهو على كلتا الحالتين استثناء منصوب، إلا أنني أرجح أن يكون استثناء من المحاربين؛ لأنَّ العقوبة واقعة عليهم.

يرى حلمي خليل أنَّ كثيراً من تقديرات النحاة لا سند قوياً لها، وإنما لجأوا إليها لتأثرهم بالمنطق والفلسفة أو للحفاظ على قاعدة لغوية معينة (6)، وعلى ذلك يبدو لي أنَّ جواز الرفع على الابتداء فيه تكلف وتقدير وحمل للآية على غير ظاهرها، فلو قالوا: أنّها نصبت على الاستثناء لكان أقرب إلى الناحية الوصفية.

---

(1) النحَّاس، إعراب القرآن، 18/32.

(2) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 171/2، وانظر: العكبيري، التبيان، 434/1، الهمذاني، الفريد، 18/2، السمين الحلبي، الدر المصون، 252/4، الألوسي، روح المعاني، 250/3.

(3) مكي، مشكل إعراب القرآن، 225/1، الزمخشري، الكشاف، 628/1، ابن عطية، المحرر الوجيز، 186/2، ابن الأنباري، البيان، 290/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 158/5، أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، 485/3 أبو السعود، تفسير أبي السعود، 265/2، البروسوي، روح البيان، 392/2، الشوكاني، فتح القدير، 43/2.

(4) انظر: الزجاج، معاني القرآن، 171/2، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 485/3، الشوكاني، فتح القدير، 43/2.

(5) انظر: ابن الأنباري، البيان، 290/1، العكبري، التبيان، 434/1، السمين الحلبي، الدر المصون، 252/4.

(6) انظر: خليل، حلمي، (1996)العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 190-191.

وفي قوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُواْ مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتاً)(1).

قرأ عبدالله بن عامر وعيسى بن عمر (ما فعلوه إلا قليلاً منهم)، بنصب (قليلاً) وقرأ الباقون برفع (قليلٌ)(2).

ويوجه النحَّاس قراءة ابن عامر وعيسى على أن (قليلاً) منصوبة على الاستثناء، في حين يوجه قراءة الرفع في (قليلٌ) على البدل من (الواو) في (فعلوه)، ويرى النحَّاس أنّ قراءة الرفع هي الأصل والأجود؛ لأنّ البدل يغني عن ذكر المبدل منه من غير نقص في معناه، فأصل التركيب عنده (ما فعله إلا قليلٌ)(3).

ونلاحظ أنّ جمهور النحاة والمفسرين أو ردوا ما قاله النحَّاس في توجيه القراءتين، ولكنهم اختاروا قراءة الرفع؛ لأنها الأصل في الإعراب وعليها جماعة القراء، ولأنّ أكثر المصاحف اختارت الرفع(4).

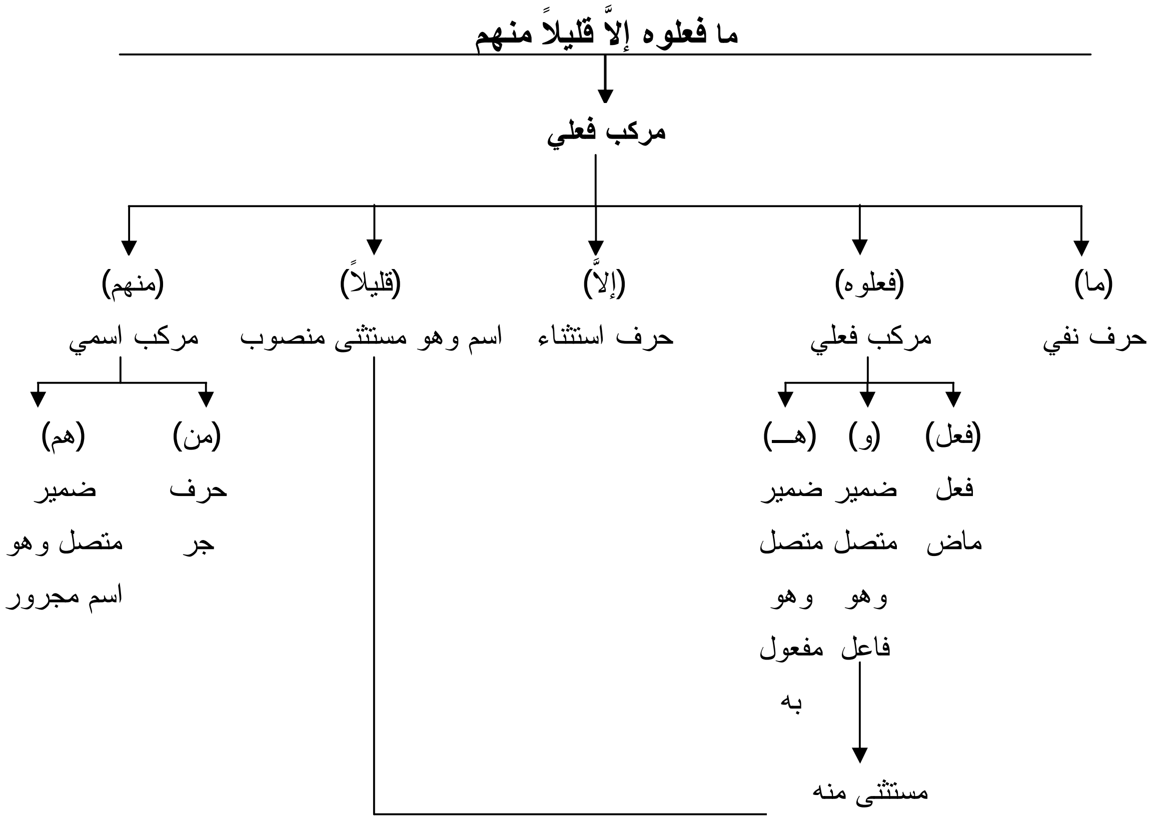
---

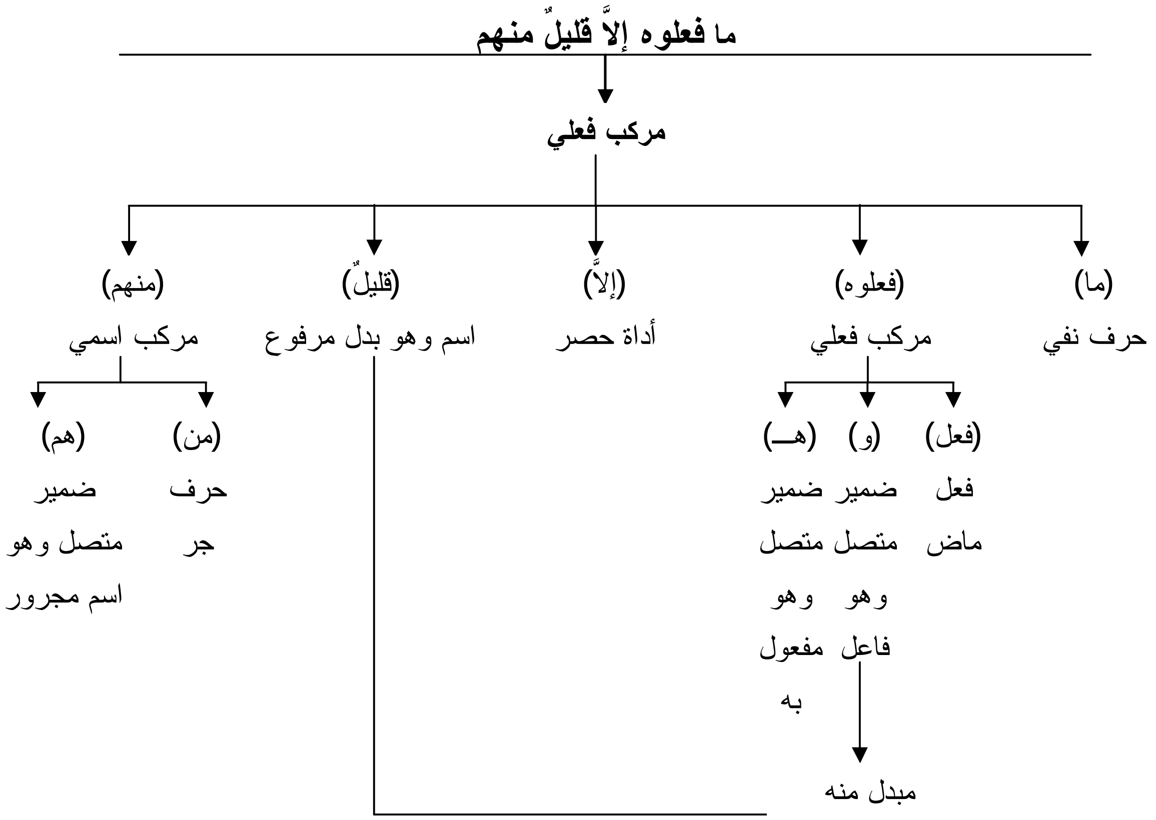
(1) النساء،66.

(2) النحّاس، إعراب القرآن، 468/1، وانظرابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 235، مكي، التبصرة، 138.

(3) النحّاس، إعراب القرآن، 468/1.

(4) انظر: الطبري، جامع البيان، 332/4، ابن خالويه، الحجة في القرءات السبع، 125، ابن زنجلة، حجة القراءات، 206-207، مكي، مشكل ابن عطية، المحرر الوجيز، 105/2، القرافي، شهاب الدين أبو العباس أحمد (ت684هـ)، (1986)، الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق: عبدالقادر أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، 179، العكبري، التبيان، 271/1، الهمذاني ، الفريد، 790/1، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 383/3، أبو السعود، تفسير أبي السعود، 200/2، الألوسي، روح المعاني، 170/3.





ففي النمط الأول وضعت (قليلاً) موضع المستثنى المنصوب؛ لأنه مسبوق بأداة نفي، وهي (ما)، وعليه فإن المستثنى منه الفاعل، وهو الضمير المتصل بالفعل

(فعلوه)، وفي النمط الثاني حملت (قليلٌ) على البدل من الفاعل في (فعلوه)، وهو بدل بعض من كل.

إن اختلاف الرواية في القراءات القرآنية ساعدت على تـ عدد صور الإعراب، وهذا ما استثمره النحاة، فقد حاولوا الوصول إلى بعض المسائل من ملاحظاتهم لمفردات القرآن الكريم وقراءاته، ولأن دراستهم كان عمادها الإعراب والاقراء عملوا على تطبيق نحوهم في قراءاتهم للقرآن الكريم(1).

وفي قوله تعالى ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين﴾(2).

يورد النحَّاس رأيين في إعراب (إبليس) (3):

أولاً: يرى البصريون أنَّ (إبليس) نصبت؛ لأنها استثناء موجب، لا يجوز غيره عندهم.

ثانياً: وذهب الكوفيون إلى إجازة الرفع في (إبليس)، ولم يفصح النحَّاس عن معنى الرفع، وأزعم أنه اختصر الشرح في ذلك؛ لأنهم وضعوا (إبليس) موضع الاستثناء المنقطع، فأجازوا رفعه على البدل.

ولعلَّ ما أورده النحَّاس يعود بالأصل إلى مسألة خلافية جرت بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون يرون أنَّ (إلاَّ) تأتي بمعنى (الواو) العاطفة أو (لكن) فإذا جاءت (إلاَّ) بمعنى (الواو) العاطفة، فتحتمل أن تكون بمعنى (لا) الدالة على أنَّ ما بعدها مخالف لما قبلها، وذهب البصريون إلى أنَّ (إلاَّ) لا تأتي بمعنى (الواو) أو (لكن) إلا في الاستثناء المنفي(4).

ويبدو لي أنَّ التفسير قد كشف النقاب عن المسألة الخلافية التي جـ رت بين البصريين والكوفيين، إذ يرى بعض النحاة والمفسرين أنَّ من قال :" إنَّ الاستثناء

---

(1) انظرالفاكهي، عبدالله بن أحمد بن علي ، (1993)، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، ص75.

(2) البقرة، 34.

(3) النحَّاس، إعراب القرآن، 212/1.

(4) ابن الأنباري، الإنصاف، 216/1، وانظر: ابن هشام، مغنى اللبيب، 83/1.

موجب متصل، فقد جعل المستثنى (إبليس) من جنس المستثنى منه (الملائكة)، ففي هذا القول يجب النصب، وهو يوافق رأي البصريين في أنَّ (إلاَّ) لا تكون بمعنى (الواو) أو (لكن) في الاستثناء الموجب، أما من جعل المستثنى (إبليسَ) ليس من جنس المستثنى منه (الملائكة)، فقد وضعه في باب الاستثناء المنقطع المحمول على معنى (لكن) أو (الواو) التي بمعنى (لا) العاطفة الدالة على مخالفة ما بعدها لما قبلها، فأصل التركيب عندهم (فسجدوا ولكن إبليس لم يسجد)[1]. ولعلَّ انشغالهم بتفسير الآية أدى إلى إغفالهم لإجازة الرفع في (إبليس)، وأرى أنَّ من قال:" بإنَّه استثناء منقطع فقد أجاز ضمنياً الرفع على البدلية، وإن لم يذكر ذلك.

ورجَّح بعضهم نصب (إبليس) على أنه مستثنى من الفاعل، وهو واو الجماعة المتصلة بالفعل (فسجدوا)، أما عن نوع الاستثناء، فقالوا :" أنَّه استثناء موجب تام متصل، أي أنَّ (إبليس) من (الملائكة) لتوجه الأمر عليهم، فلو لم يكن منهم لما توجه الأمر عليه[2].

وذهب مكي إلى إيراد وجه واحد لإعراب (إبليسَ)، وهو نصبه على الاستثناء المنقطع[3]، ولعلَّ إيراده لهذا الوجه يعد ترجيحاً له.

ورجّح القرافي نصب (إبليسَ) على الاستثناء المنقطع، وحجته في ذلك أن (إبليس) ليس من الملائكة، والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿فسجدوا إلاَّ إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه﴾[4]، فالجن خلقوا من النار والملائكة من النور[5].

---

(1) انظر: الزمخشري، الكشاف، 127/1، ابن الأنباري، البيان، 74/1، العكبري، التبيان، 51/1، الهمذاني، الفريد، 272/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 294/1، أبو ا لسعود، تفسير أبي السعود، 117/1، البروسوي، روح البيان، 107/1، الشوكاني، فتح القدير، 79/1، الألوسي، روح المعاني، 232/1.

(2) انظر: الأخفش، معاني القرآن، 64/1، الطبري، جامع البيان، 225/1، الزجاج، معاني القرآن، 114/1، ابن عطية، المحرر الوجيز، 124/1، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 303/1، السمين الحلبي، الدر المصون، 273/1.

(3) مكي، مشكل إعراب القرآن، 87/1.

(4) الكهف، 50.

(5) القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء، 457.

ويبدو لي أنَّ الصراع بين المذاهب النحوية قد ساعد في تعدد صور الإعراب، كما أنَّ اهتمام بعض النحاة بالتفسير أدى إلى تعدد صور الإعراب.

ثانياً: الاستثناء المنقطع: بمعنى أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، ويكون حرف الاستثناء (إلاَّ) على معنى (لكن)، حكمه وجوب النصب عند الحجازيين، والتميميون يجيزون النصب والإتباع على البدلية[1].

ومن شواهده عند النحَّاس قوله تعالى: ﴿ثم قفينا على ءاثرهم برسلنا وقفينا بعيسى ابن مريم وءاتينه الإنجيل وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلاَّ ابتغاء رضوان الله فما رعوها حقَّ رعايتها فآتينا الذين آمنوا منهم أجرهم وكثير منهم فاسقون﴾[2].

ذهب النحَّاس إلى أنَّ (ابتغاءَ) منصوبة على الاستثناء الذي ليس من الأول، أي (المنقطع) وأجاز نصبها على البدل من المفعول به، وهو الضمير المتصل بالفعل (كتبناها) [3].

وذهب الزجاج إلى إيراد وجهٍ واحدٍ لإعراب (ابتغاءَ)، وهو نصبه على البدل من المفعول به في (كتبناها)، وحجته أنَّ (الرهبانية)، لم تكتب عليهم، ولكنهم أوجدوها ابتغاءَ رضوان الله[4].

ونجد أنَّ بعض النحاة والمفسرين أوردوا ما ذكره النحَّاس في إعراب (ابتغاءَ رضوان الله) دون أن يرجحوا أيَّاً من الرأيين [5]، ولعلَّ إيراد بعضهم وجهاً واحداً لإعراب (ابتغاء رضوان الله) يعد ترجيحاً له، (فابتغاء رضوان الله) عندهم منصوبة؛ لأنها استثناء منقطع من المفعول به، وهو الضمير (ها) المتصل بالفعل (كتبناها)، ولأنَّ (إلاَّ) في الاستثناء المنقطع تحتمل معنى (لكن)، أصبح تقدير الجملة عندهم (ما

---

(1) انظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدا، ص206.

(2) الحديد، 27.

(3) النحَّاس، إعراب القرآن، 4/367-368.

(4) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 5/130.

(5) انظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، 2/721، ابن الأنباري، البيان، 2/425، الهمذاني، الفريد، 4/436، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 17/263.

كتبناها عليهم لكن ابتدعوها ابتغاء رضوان الله) [1]، وأجاز بعضهم إعراب (ابتغـــاءَ رضوان الله) على أنها استثناء متصل منفي، وحجتهم أنَّ الفعل (كتبناهـــا) تـــضمن معنى(نذرناهم ابتغاءَ رضوان الله) [2]، (فالرهبانية) عندهم تمثل الخـــوف مـــن الله والطمع برضوانه.

ويبدو لي أنَّ اختلاف اللهجات وقواعدها النحوية كان له أثر بارز في تعـــدد صور الإعراب، كما أنَّ اهتمام بعض النحاة بالمعنى ساعد في تعدد صور الإعراب.

وفي قوله تعالى : ﴿يأيها الناس اذكروا نعمت الله عليكم هل من خالق غيرُ الله يرزقكم من السماء و الأرض لا إله إلاَّ هو فأنى تؤفكون﴾[3].

قرأ أبو عمرو وعاصم وشيبة ونافع (غيرُ الله)، برفع (غيرُ) وقرأ شقيق بـــن سلمة ويزيد بن القعقاع ويحيى بن وثاب وحمزة والكـــسائي (غيـــرِ الله)، بخفـــض (غيرِ)[4]، وقرأ الفضل بن إبراهيم النحوي (غيرَ الله)، بنصب (غيرَ) [5].

يوجه النحَّاس قراءة الرفع على وجهين، وهما[6]:

أولاً: أنْ تكون (غيرُ) فاعلاً لاسم الفاعل (خالقٍ)، فأصل التركيب عنده (ما يخلق إلا الله)، أو (ما يخلق غيرُ اللهِ) ولعلَّ استبداله (غيرُ) بـــ(إلاَّ) يدل على أنَّه أعاد التركيب إلى الأصل فحصر الفعل بالفاعل.

ثانياً: أنْ تكون (غيرُ) نعتاً لـــ(خالقٍ) على الموضع، لأنَّ (مِنْ) حرف جـــر زائـــد، و(خالقٍ) مجرورة لفظاً مرفوعة محملاً على الابتداء.

---

(1) انظر: الزمخشري، الكشاف، 483/4، ابن عطية، المحرر الوجيز، 271/5، النسفي، تفسير النفسي، 338/48، البروسوي، روح البيان، 381/9.

(2) القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء، ص 612، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 227/8، الـــسمين الحلبي، الدر المصون، 257/10، الشوكاني، فـــتح القـــدير، 214/5، الألوســـي، روح المعـــاني، 190/9.

(3) فاطر، 3.

(4) النحَّاس، إعراب القرآن، 360/3، وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص592.

(5) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، 123، وردت غير منسوبة في إعراب القـــرآ ءات الـــشواذ، للعكبري، 342/2.

(6) النحَّاس، إعراب القرآن، 360/3.

في حين يوجه قراءة الخفض على أنَّ (غيرِ) نعتاً لـ(خالقٍ) على اللفظ، فهو وجه هذه القراءة باعتبار اللفظ، وهو الأصل، وأرى أنَّ إجازة النحَّاس للنصب في (غيرِ) يعد توجيهاً للقراءة التي أغفلها، إذ أجاز نصب (غير) على الاستثناء[1].

ورجَّح الفراء قراءة الرفع في (غيرُ)، متخذاً من الكثرة حجة له في الترجيح، وأضاف أنَّ (إلاَّ) تصلح، لأن تكون بموضع (غيرُ)، وكأنَّه قيل (ما يخلق إلا اللهُ) [2].

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون ما قاله النحَّاس في توجيهه لـ(غيرِ) بالرفع والخفض والنصب، دون أن يرجحوا قراءة على أخرى [3]، وزاد بعضهم وجهاً جديداً في إعراب (غيرُ) في قراءة الرفع، إذ أجازوا أن تكون (غيرُ) خبراً للمبتدأ من (خالقٍ). وتكون الجملة الفعلية (يرزقكم) نعتاً (لخالقٍ)[4].

---

(1) النحَّاس، إعراب القرآن، 360/3.

(2) الفراء، معاني القرآن، 366/2.

(3) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 262/4، مكي، مشكل إعراب القرآن، 592/2، 593، الزمخشري، الكشاف، 597/3، ابن الأنباري، البيان، 286/2، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 321/13، النسفي، تفسير النسفي، 484/3، أبو السعود، تفسير أبي السعود، 271/5، البروسوي، روح البيان، 317/4، الشوكاني، فتح القدير، 388/4.

(4) انظر: مكي، الكشف، 21/2، ابن عطية، المحرر الوجيز، 429/4، الهمذاني، الفريد، 82/4-83، أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، 286/7، السمين الحلبي، الدر المصون، 212/9، الألوسي، روح المعاني، 339/8.

الفصل الثالث

المشبه بالمفعول به

1.3 الحال:

هو اسم نكرة فضلة، منتصب، يُبيِّن هيئة الفاعل أو المفعول به في وقت حُدوث الفعل لفظاً نحو : (ضربتُ زيداً قائماً) أو معنى (زيداً في الدار قائماً)[1]، والغالب في الحال أن يكون متنقلاً غير ثابت، ومشتقاً ولكن ليس ذلك مستحقاً له[2].

ومما تعددت فيه صور الإعراب عند النحَّاس ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُم مِّنَ اللّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعاً مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِماً أُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[3].

قرأ الكسائي وابن كثير (قِطْعًا من الليل) بإسكان الطاء، وقرأ الباقون (قِطَعاً من الليل)، بفتح الطاء[4].

ويوجه النحَّاس قراءة الكسائي وابن كثير على أنَّ (مُظْلِماً) نعتٌ لقوله (قِطْعاً)، وأجاز نصبها على الحال من قوله (من الليل)، أما القراءة الثانيةُ فيوجهها النحَّاس على أنَّها حال من (الليل)[5].

ويرى النحَّاس أنَّ التعدد في إعراب (مُظلما) راجعٌ إلى التداخل اللهجي المرتبط بالقراءات التي وردت في (قِطَعاً)، ففي قراءة الكسائي وابن كثير وضعت (قِطْعاً) موضع المفرد، لأنَّنا نخبر عن جزء أو بقية من سواد الليل، فجاءت (مُظْلِما)، نعتاً لـ(قِطْعاً)، ويجوز حمل (قِطْعاً) في قراءة الكسائي وابن كثير على الجمع، على أن يكون مفردها (قِطْعَةً)، ومثلها (سِدْرة وسِدْر)، وعلى ذلك يكون

---

(1) عباينة، تطور المصطلح: 139؛ وانظر: حسن، النحو الوافي: 393/2.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 301/1.

(3) سورة يونس، الآية: 27.

(4) ابن زنجلة، حجة القراءات : 330؛ وانظر أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 152/5؛ الشوكاني، فتح القدير: 499/2.

(5) النحَّاس، إعراب القرآن: 251/2-252.

إعراب (مُظْلِما) حالاً، أما في القراءة الثانية، فقد وضعت (قِطَعاً) موضع الجمع، ونظيرها (خِرْقَة وخِرَق)، واختير الجمع في هذه القراءة؛ لأنَّ المعنى (أغُشِيَت وجوهُهم قِطَعاً من الليل في حالِ ظلمتِهِ)، فكان الوجه المناسب للمعنى إعرابَ (مُظْلِماً) حالاً، ويبعد في هذه القراءة إعراب (مُظْلِماً) نعتاً؛ لأنَّ النعت يوافق المنعوت بالإفراد والجمع، فلو كانت (مُظْلِماً) نعتاً لقيل: (مظلمةً)(1).

وذهب الأخفش إلى أنَّ قراءة الكسائي وابن كثير هي المناسبة للمعنى، فهو يرى أنَّ (قِطْعاً) جاءت مفردةً، يدلُ على إفرادها أنَّ مُظْلِم مفردة فطابقت قِطْعا في الإفراد فوجب نصبها على النعت، ولم يذكر الأخفش إجازة نصب (مُظْلِماً) في قراءة الكسائي وابن كثير، على الحال، ولعلَّ عدم ذكره لذلك هو إبعاد له(2).

وينحى الطبري منحىً وصفياً في ترجيح قراءة من (فتح الطاء) في (قِطَعاً)، فالقراءة الأكثر شيوعاً وشهرةً، هي المرجحة عنده(3).

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون ما قاله النحَّاس دون أن يرجحوا وجهاً على الآخر أو قراءة على الأخرى(4).

---

(1) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 251/2-252؛ وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 330.

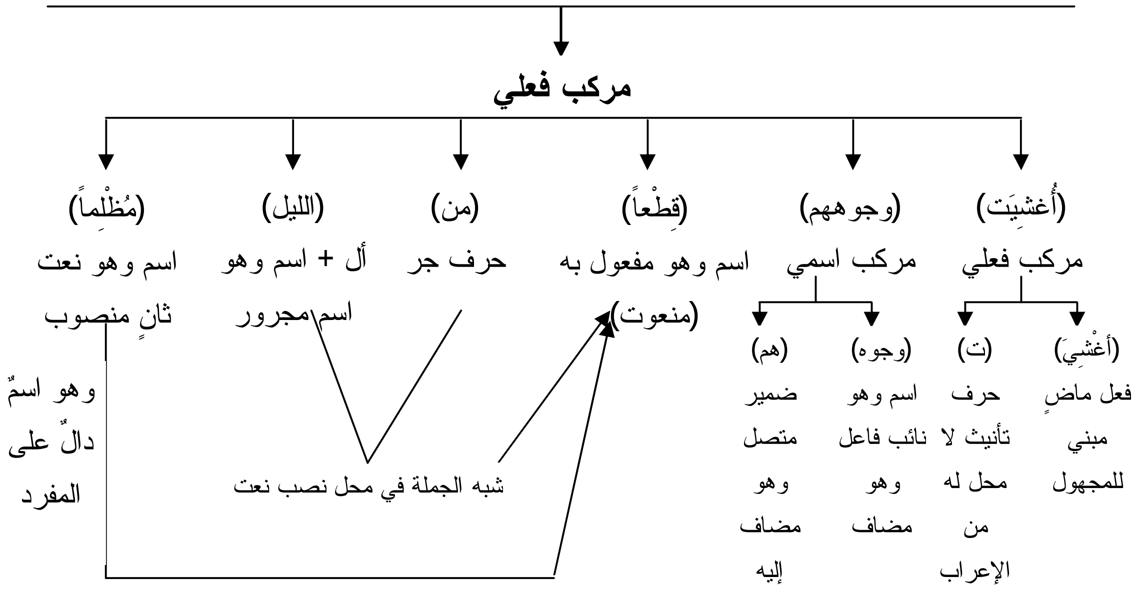
(2) انظر: الأخفش، معاني القرآن: 373/1.

(3) انظر: الطبري، جامع البيان: 555/6.

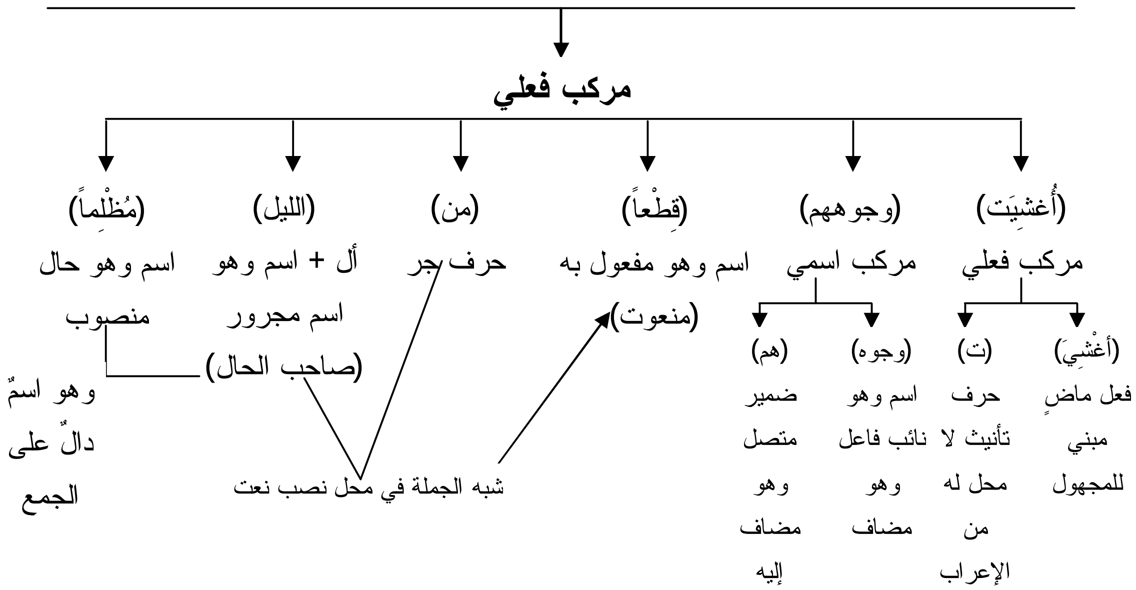
(4) انظر: الفراء، معاني القرآن: 462/1؛ وانظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن: 343/1-344؛ الزمخشري، الكشاف: 343/2؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 116/3؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 411/1؛ الهمذاني، الفريد: 554/2؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 332/7؛ النسفي، تفسير النسفي: 231/2-232؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 152/5؛ الحلبي، الدر المصون: 186/6-187؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود: 231/3-232؛ البروسوي، روح البيان: 43/4؛ الشوكاني، فتح القدير: 499/2؛ الألوسي، روح المعاني: 99/4.

قراءة الكسائي وابن كثير، وفيها صورتان:

1. أُغشيت وجوهُهم قِطْعاً من الليل مُظْلِماً

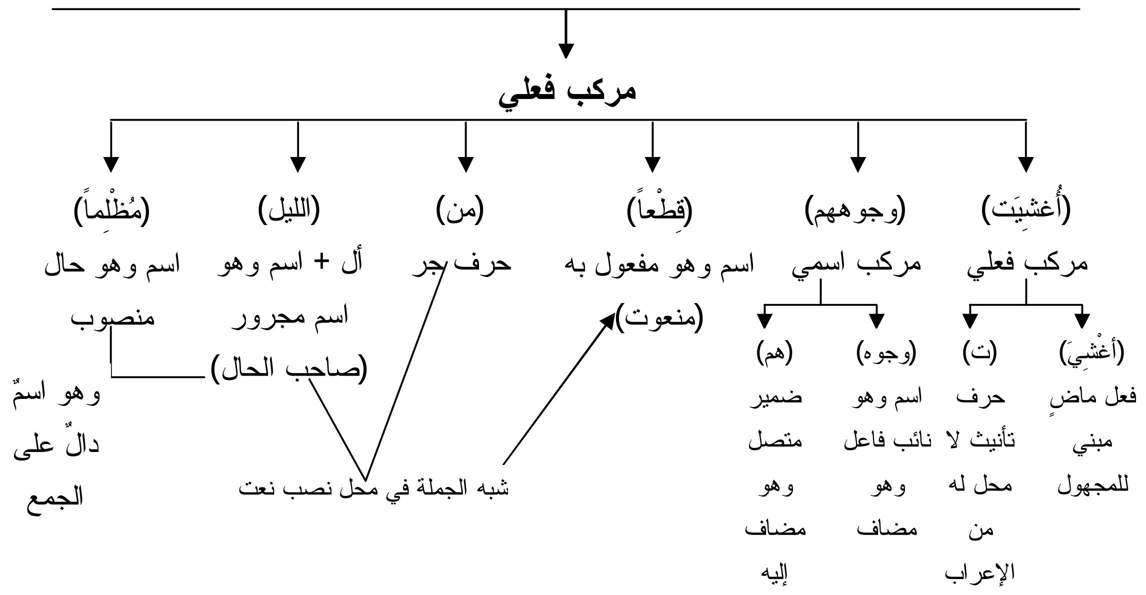


2. أُغْشِيتَ وُجوهُهُمْ قِطْعاً من الليل مُظْلِماً



قراءة الباقين، ولها صورة واحدة:

أُغْشِيَتَ وُجوهُهُمْ قِطَعاً من الليل مُظْلِماً



ففي النمط الأول من قراءة الكسائي وابن كثير وضـــعت (مُظْلِمـــاً) موضـــع المفرد، فكانت علاقتها بـــ(قِطْعاً) علاقة ترابطيـــة؛ لأنَّ كـــلاً منهمـــا مفـــرد؛ ولأنَّ (مُظْلِماً) نعت، و(قِطْعاً) منعوت، وفي النمط الثاني من القراءة نفـــسها يبـــرز لنـــا التداخل اللهجي، فقد حملت (قِطْعاً) على الجمع، فكان إعراب (مُظْلِما) حالاً.

وفي القراءة الثانية دلت (قِطَعاً) على الجمع، فتعذر نصب (مُظْلِمـــاً) علـــى النعت؛ لأنَّها مفرد و (قِطَعاً) جمع، فخالفت قاعدة النعت والمنعوت التي تنص علـــى أنَّهما يشتركان في الإفراد والجمع، ولذلك نصبت (مُظْلِماً) على الحال.

ولعلَّ ارتباط اللهجات العربية بالقرآن الكريم أسهم في تعدد صور الإعراب، إذ إنَّ القر آن جاء مراعياً لتلك اللهجات، فتعددت قراءاته التي كانـــت تحـــوي فـــي أكثرها ظواهر لغوية ناتجة عن تلك اللهجات التي تناولها العلماء بالدراسة واستنباط القواعد منها.

وفي قوله تعالى : ﴿وَجَزَاهُم بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيراً # مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْساً وَلَا زَمْهَرِيراً﴾[1].

يورد النحَّاس قولين للفراء في إعراب (متكئين)[2]:

أحدهما: يرى الفراء أنَّ (متكئين) نصبت؛ لأنَّها حال من الضمير المتصل بالفعل (جزاهم)، أما عامل النصب فهو الفعل (جزى)، ولا يجوز أن يكون (صبروا)؛ لأنَّ (متكئين) خاصة بأهل الجنة الذين يجازون (بالاتكاء)، أما الفعل (صبروا)، فهو خاص بأهل الدنيا.

ثانيهما: أجاز الفراء نصب (متكئين) على النعت للمفعول به (جنةً)، ووصف النحَّاس هذا القول بأنَّه حسن لوجود الضمير العائد على الجنة، وهو (الهاء) المتصل بحرف الجر (فيها)[3]، وهذا الوجه مرفوض عند البصريين؛ لأنَّ الوصف، وهو اسم الفاعل (متكئين) جرى على غير صاحبه، إلاَّ أنَّ الكوفيين أجازوا ما رفضه البصريون، واحتجوا بأنَّه مسموع من العرب[4].

وزاد الأخفش وجهاً جديداً في إعراب (متكئين)، فأجاز نصبها على المدح فأصل التركيب عنده (أمدح المتكئين)[5].

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون ما أورده النحَّاس في إعراب (متكئين) دون أن يرجحوا وجهاً على الآخر[6].

---

(1) سورة الإنسان، الآيتان: 13/12؛ ومثلها: هود: 108؛ الحشر: 17.

(2) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 100/5.

(3) الفراء، معاني القرآن: 216/3؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 100/5.

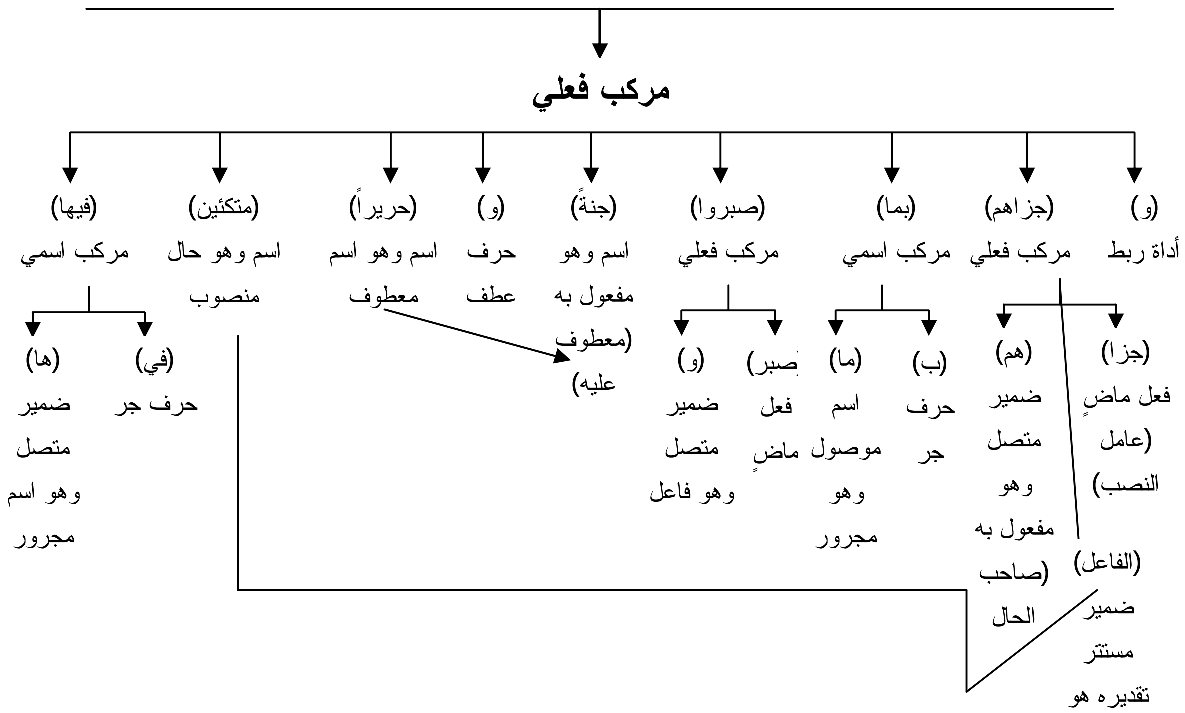
(4) ابن الأنباري، الإنصاف في حل مسائل الخلاف: 57/1-65؛ وانظر: العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت616هـ)، (2005)، التبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، (ط1)، مكتبة العكيبان، الرياض، السعودية: 259.

(5) الأخفش، معاني القرآن: 560/2.

(6) انظر: الزمخشري، الكشاف: 671/4؛ وانظر: العكبري، التبيان: 1259/2؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 137/19؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود: 343/6؛ الشوكاني، فتح القدير: 421/5؛ الألوسي، روح المعاني: 174/10.

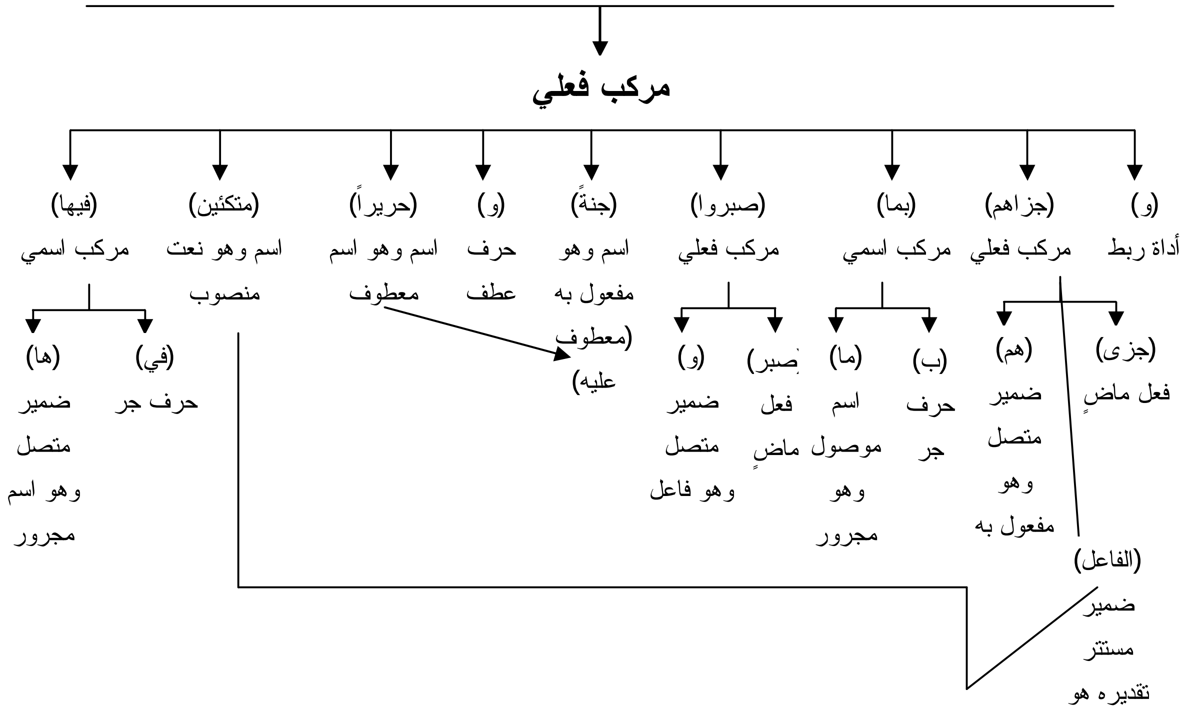
وذهب بعضهم إلى ترجيح نصب (متكئين) على الحال، وحجتهم إنَّها بيَّنت حال المسلمين الصابرين في الجنة[1].

1. وجزاهم بما صبروا جنةً وحريراً متكئين فيها

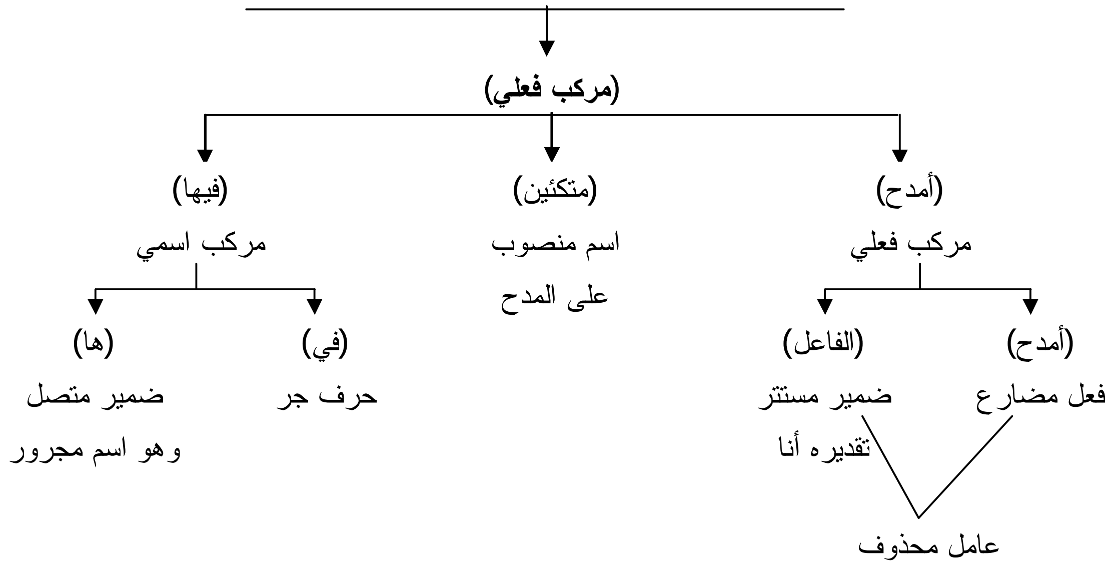


(1) انظر: الطبري، جامع البيان : 363/12؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 259/5؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن: 784/2؛ ابن عطية، المحرر الوجيز : 411/5؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 482/2؛ الهمذاني، الفريد : 587/4؛ النسفي، تفسير النسفي: 466/4؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 386/8؛ الحلبي، الدر المصون : 604/10؛ البروسوي، روح البيان : 237/10.

2. وجزاهم بما صبروا جنةً وحريراً متكئين فيها



3. (أمدح) متكئين فيها



ففي النمط الأول جاءت (متكئين) منصوبة على الحال، وهو لبيان حال الصابرين يوم القيامة، وفي النمط الثاني وضعت (متكئين) موضع النعت؛ وهو لبيان صفة الجنة؛ وفي النمط الثالث أعربت (متكئين) اسماً منصوباً على المدح لفعل محذوف تقديره (أمدح).

ولعلَّ الخلاف الدائر بين البصريين والكوفيين كان عاملاً بارزاً في تعدد صور الإعراب، فكل منهم يسعى إلى تعميم قواعده النحوية على الاستعمالات اللغوية، لتحظى بعنصر الثبات والتداول.

وعن قوله تعالى : (لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَلِكَ فَتْحاً قَرِيباً)[1].

ذهب النحَّاس إلى نصب (محلقين)على أنَّها حال مقدّرة [2]، وهي التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها بزمن يطول أو يقصر وتسمى المستقبلة [3]، وأجاز الفراء رفع (محلقون) على أنَّها خبر لمبتدأ محذوف، فأصل التركيب عنده (بعضُهم محلقون رؤوسهم وبعضهم مقصرون)[4].

وأنشد:

حتَّى إذا ما أَضاءَ الصُبحُ في غلسٍ وَغُودِرَ البَقْلُ ملويٌّ ومَحْصُودُ[5]

موطن الشاهد رفع (ملويٌّ ومَحْصُوْدُ) على أنهما خبران والمبتدآن محذوفان تقديرهما (بعضُهُ ملويٌّ وبعضُه مَحْصُوْدُ).

وذكر بعضهم وجهاً واحداً لإعراب (محلقين)، وهو نصبها على الحال من الضمير المحذوف –وهو الفاعل- في الفعل (لتدخلنّ)، أما عن كونها حال مقدَّرة، فقالوا: أنَّ الحلق والتقصير يتم بعد الدخول إلى المسجد الحرام، لا في حال

(1) سورة الفتح، الآية: 27؛ ومثلها: المعارج: 19.

(2) النحَّاس، إعراب القرآن: 204/4.

(3) حسن، النحو الوافي: 335/2.

(4) انظر: الفراء، معاني القرآن: 68/3؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 204/4.

(5) لم يعرف قائلهُ، انظر: الفراء، معاني القرآن: 68/3؛ النحَّاس، إعراب القرآن: 204/4.

الدخول[1]، ولعلَّ عدم ذكرهم للوجه الثاني، وهو رفع (محلقون) على الخبر يُعَدُّ رفضاً له.

ويبدو لي أنَّ ما يسميه النحاة الوجود الحقيقي والتقديري، والمفروض والواقع -وأشباه هذه الكلمات- هو مما يقع في نطاق (مشكلة الأوهام النحوية)[2]، التي يلجأ إليها بعض النحاة، لإيجاد أنماط جديدةٍ يفرضونها على القاعدة النحوية، فتعمل على زيادة التباين والتعدد في صور الإعراب.

وعن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ # خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾[3].

قال النحَّاس: "نصبت (خاشعةً) على الحال من الضمير المتصل بالفعل (يدعون)، أما (أبصارُهم)، فقد رفعت على الفاعلية لاسم الفاعل (خاشعةً)، وأجاز النحَّاس رفع (خاشعةٌ) على الابتداء، والخبر (أبصارُهم)"[4].

وذكر الهمذاني ما قاله النحَّاس في نصب (خاشعةً) على الحال، وفي إجازة رفعها على الابتداء، ولم يرجح الهمذاني أيَّ وجهٍ[5]، إلاَّ أنَّ جمهور النحاة والمفسرين ذكروا وجهاً واحداً لإعراب (خاشعةً)، وهو نصبها على الحال من ضمير الجمع في (يدعون)[6]، ولعلَّ عدم ذكرهم للرفع يدل على رفضهم له.

---

(1) انظر: الطبري، جامع البيان: 367/11؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 139/5؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 379/2؛ العكبري، التبيان: 1168/2؛ الهمذاني، الفريد: 331/4؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 290/15؛ النسفي، تفسير النسفي: 240/4؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 100/8؛ السيوطي، همع الهوامع: 41/4؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود: 107/6؛ البروسوي، روح البيان: 53/9؛ الشوكاني، فتح القدير: 65/5؛ الألوسي، روح المعاني: 274/9.

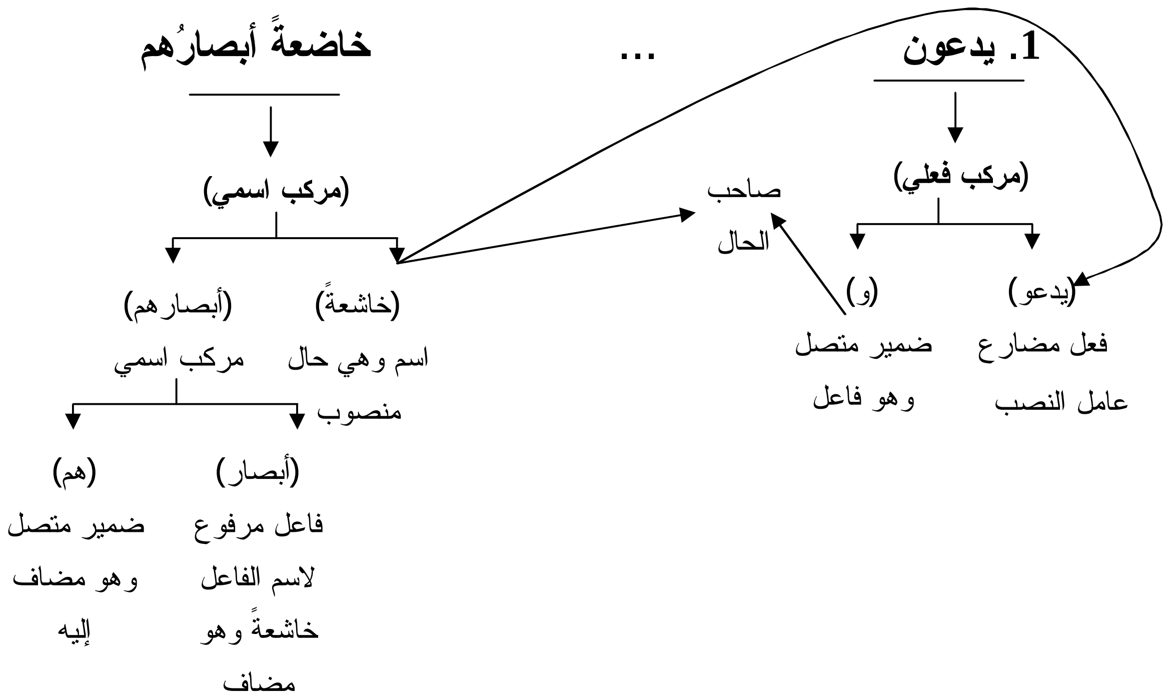
(2) حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث: 187.

(3) سورة ن، الآية: 42-43.

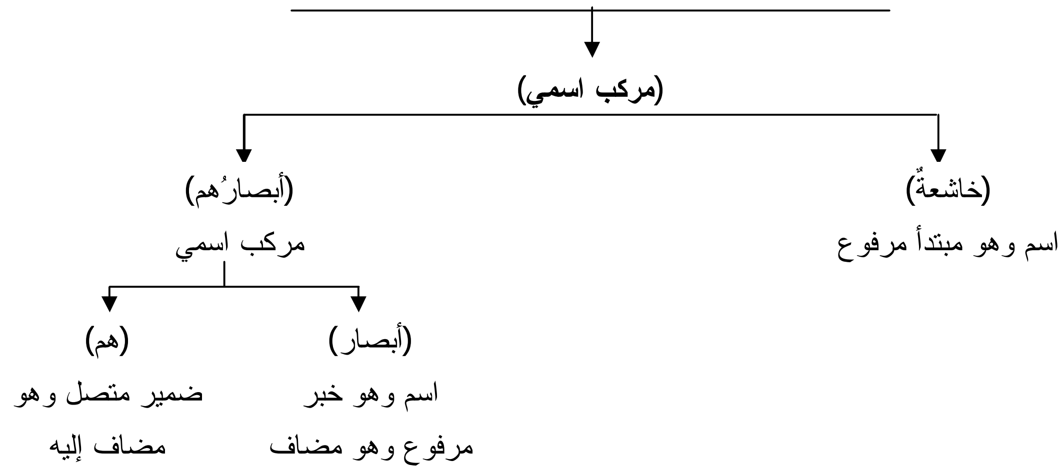
(4) النحَّاس، إعراب القرآن: 15/5.

(5) انظر: الهمذاني، الفريد: 511/4.

(6) انظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن: 751/2؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 353/5؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 455/2؛ العكبري، التبيان: 1235/2؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 250/17؛ النسفي، تفسير النسفي: 414/4؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 310/8؛



2. خاشعةٌ أبصارُهم



ففي النمط الأول حملت (خاشعةً) على الحال وهو الأصل في الاستعمال اللغوي، وكان صاحب الحال ضمير الجماعة في الفعل (يدعون)، أمَّا عامل النصب، فهو الفعل (يدعون).

الحلبي، الدر المصون: 419/10؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود: 291/6؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 318/7؛ البروسوي، روح البيان: 123/10؛ الشوكاني، فتح القدير: 329/5؛ الألوسي، روح المعاني: 41/1.

وفي النمط الثاني وضعت (خاشعةٌ) موضع الابتــداء، وتكــون (أبــصارُهم) خبراً.

وأزعم أنَّ النحَّاس كان ضليعاً في معرفة مواطن الوقف والابتداء والوصــل في القراءات القرآنية، فإذا وقف القارئ علــى الفعــل (فــلا يــستطيعون) وابتــدأ بــ(خاشعةً) يجوز له النصب على الحال والرفع على الابتــداء، أمَّــا إذا واصــل القراءة، فوجب النصب لملائمةِ الكلام واتساقه بعضه مع الــبعض، وأرى أنَّ هــذه القواعد الخاصة بقراءة القرآن كان لها أثرٌ واضح في تعدد صور الإعراب.

ومما تعددت فيه صور الإعراب عند النحَّاس ما جاء في حديثه عن قولــه تعالى: (يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَاباً مِّنَ السَّمَاء فَقَدْ سَأَلُواْ مُوسَى أَكْبَرَ مِن ذَلِكَ فَقَالُواْ أَرِنَا اللّهِ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ اتَّخَذُواْ الْعِجْلَ مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَن ذَلِكَ وَآتَيْنَا مُوسَى سُلْطَاناً مُّبِيناً)(1).

ذهب النحَّاس إلى نصب (جهرةً) على أنَّها نعت لمصدر محــذوف، فأصــل التركيب عنده (أرِنا اللهَ رؤيةً جهرةً)(2)، ويدخل هذا الوجه في باب حذف المنعــوت وإقامة النعت مقامه، (فرؤية) مفعول مطلق للفعل (أرنا)، وهي المنعوت، وعندما يتم حذفها ناب عنها النعت، فأخذ حكمها في الإعراب، فأصبحت (جهرةً) مصدراً نــاب عن المفعول المطلق.

ويرى أبو عبيدة أنَّ (جهرةً) نصبت؛ لأنَّها حالٌ من ضمير الجماعة المتــصل بالفعل (قالوا)، فتقدير الجملة عنده (قالوا ذلك مجاهرين)(3)، (فمجاهرين) فــي هــذا التقدير مصدرٌ وضع موضع الحال.

ونجد أنَّ بعض النحاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحَّاس في إعراب (جهرةً) دون أن يرجحوا واحداً من الرأيين، فــ(جهرةً) عندهم منصوبة علــى أنَّهــا نعــت لمصدر محذوف، أخذت حكم المحذوف وموضعه، فأعربت مصدراً، وهي منصوبة

---

(1) سورة النساء، الآية: 153؛ ومثلها: البقرة: 55.

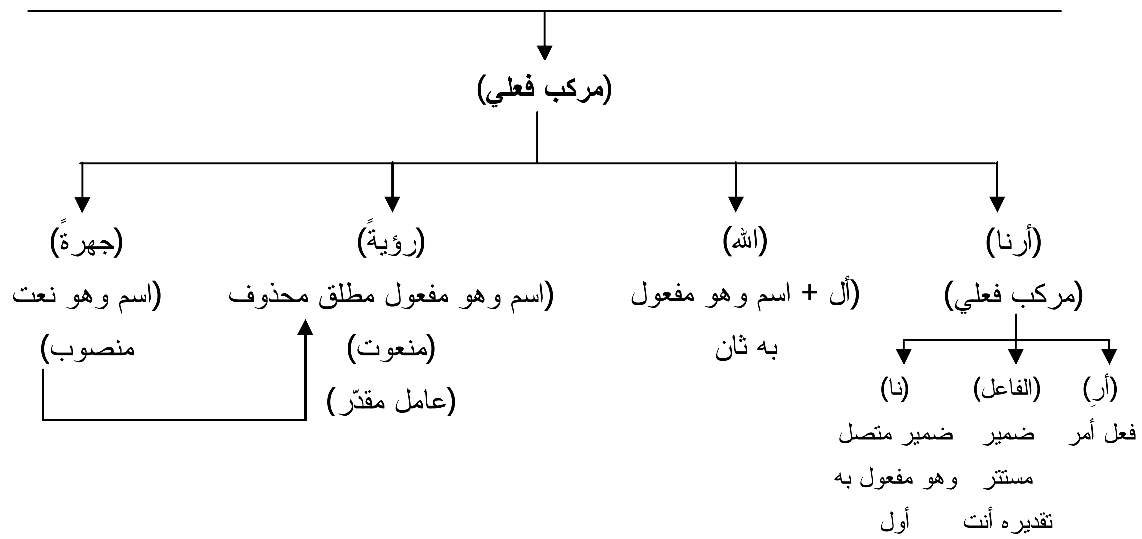
(2) النحَّاس، إعراب القرآن: 501/1.

(3) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 142/1؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 501/1.

عندهم على الحال باعتماد عنصر التقديم والتأخير، فأصل التركيب عندهم (فقالوا جهرةً أرنا الله)، فجهرةً منصوبة على الحال من ضمير الجماعة المتصل بالفعل (قالوا)، وقالوا: إنَّ (جهرةً) مصدر وضع موضع الحال فقام مقامه، فأصل الجملة عندهم (قالوا مجاهرين)(1).

وذهب بعضهم إلى ترجيح نصب (جهرةً) على أنَّها نَعْتٌ لمصدر محذوف، أخذت حكمه وموضعه، فهي عندهم مصدر منصوب، وحجتهم أنَّ (جهرةً) من نوع مطلق الرؤية، فتلاقي صاحبها في الفعل، وكأنه قيل (أرنا رؤيةً بينةً منكشفةً)، فهم سألوه رؤية يدركونها بأبصارهم(2).

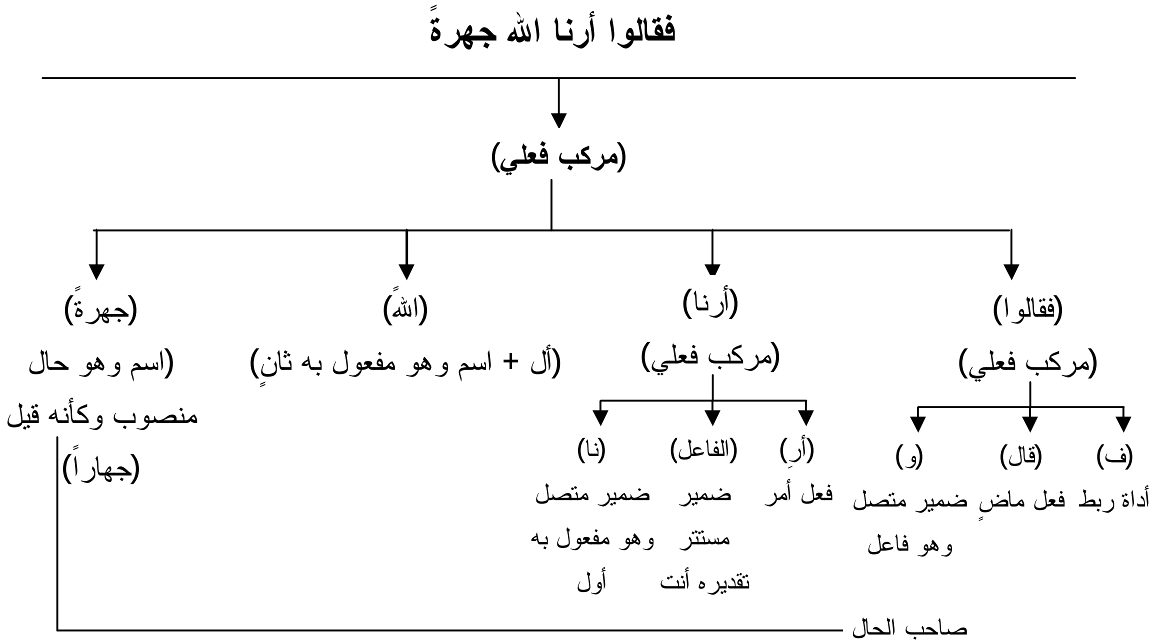
أرنا الله (رؤيةً) جهرةً



---

(1) انظر: الطبري، جامع البيان: 347/4؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن: 211/1؛ الزمخشري، الكشاف: 585/1؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 131/2؛ الهمذاني، الفريد: 812/1؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 402/2؛ الحلبي، الدر المصون: 140/4؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود: 215/2؛ الإيجي، جامع البيان: 425/1؛ القونوي، حاشية القونوي: 305/7؛ الألوسي، روح المعاني: 182/3.

(2) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 126/2؛ النسفي، تفسير النسفي: 378/1؛ البروسوي، روح البيان: 321/2؛ الشوكاني، فتح القدير: 614/1.



ففي النمط الأول وضعت (جهرةً) موضع النعت للمصدر المحذوف (رؤية)، ولكن لدخول عنصر الحذف تأثير على بنية العبارة، فعمل على وضع (جهرةً) موضع المصدر المحذوف فأخذ إعرابه.

أمَّا النمط الثاني، فقد حملت (جهرةً) على الحال، ولعلَّ تأثير عنصر التقديم والتأخير قد أثر في إعراب (جهرةً) فهي بالأصل مصدر، ولكنه وضع موضع الحال، فأوِّل بكلمة (مجاهرين أو جهاراً).

ولعلَّ تأثُّرَ النحاة بالفقهاء والمفسرين ساعد على تعدد صور الإعراب، فلكل مفسر طريقته أو منهجهُ في تفسير القرآن، ولارتباط التفسير بعلم النحو الذي يعد فرعاً للمعنى عمل الفقهاء والمفسرون على تقدير بعض الألفاظ التي تساعدهم على التفسير، وكان عمل النحاة استثماراً لهذه الألفاظ المقدرة وتحويلها إلى علم النحو.

ومما تعددت فيه صور الإعراب عند النحَّاس ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[1].

يورد النحَّاس قولين في نصب (وحدَه)[2]:

أولاً: يرى الخليل وسيبويه أنَّ (وحدَه) نصبت؛ لأنَّها مصدر مرادف لفعل محذوف تقديره (أفردته)، فأصل التركيب عنده (أفردتُه بالذكر وحدَهُ)، أو (اختصصته بالذكر وحدَه)[3]؛ فالعامل المحذوف المسوغ للنصب هو الفعل (أفردتُه)، ولعلَّ الحذف الذي اعترى الفعل لا يؤثر في تركيب الجملة؛ لأنَّ معنى (وحدَه) يقتضي الاختصاص به دون غيره، إذ فيه معنى التوحيد في هذا الوجه.

ثانياً: ذهب يونس إلى نصب (وحدَه) على الحال، وكأنَّه قيل (إذا ذكر الله منفرداً)[4].

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون ما ذكره النحَّاس في إعراب (وحدَه) دون أن يرجحوا وجهاً على الآخر[5]، ونجد أنَّ ابن الأنباري وإن كان مرجحاً لنصب (وحده) على المصدر، إلاَّ أنَّه يضيف وجهاً جديداً في إعراب (وحدَه) إذ أجاز نصبها على (الظرف)، وهو قول لـ (يونس وهشام الضرير) إذ يعاملانه معاملة الظرف (عنده)؛ لأنَّه رأى أنَّ (وحدَه) ناقصة التمكن كنقصان (عنده) وهو نصب كما أنه نصب، وتلزمه الإضافة كما تلزم (عنده)[6].

---

(1) سورة الزمر، الآية: 45.

(2) النحَّاس، إعراب القرآن: 14/4.

(3) سيبويه، الكتاب: 373/1؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 14/4.

(4) النحَّاس، إعراب القرآن: 14/4.

(5) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 632/2؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 534/4؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 264/15؛ الشوكاني، فتح القدير: 536/4.

(6) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 324/2؛ وانظر: السيوطي، همع الهوامع: 20/4.

ويرى بعض النحاة أن سيبويه أراد بكلمة النصب على المصدر أنَّه مصدر وضع موضع الحال، وكأنه قال: (مُوَحّداً) أي منفرداً[1]، إلاَّ أنَّ ما وجدته مخالفاً لما ذكروه، فسيبويه يعالج كلمة (وحدَه) تحت باب ما جعل من الأسماء مصدراً كالمضاف في الباب الذي يليه [2]، أمَّا ما ذكروه فيضعه سيبويه في باب (ما ينتصب أنَّه حال يقع فيه الأمر وهو اسم)، وتشتمل على (جميعاً) و(عامةً) و(جماعةً) و(طراً) و(قاطبةً)[3].

وفي رأيي أنَّ النحاة قد أجهدوا أنفسهم كثيراً في تخريج مثل هذه الكلمات وأكثروا فيها الجدل؛ لأنَّ كل واحد منهم يبحث عن تثبيت للقواعد التي وضعها.

وعن قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾[4].

ذهب النحَّاس إلى أن الجملة الفعلية (تلقون إليهم بالمودة) في محل نصب حال من الضمير المتصل بالفعل (تتخذوا)، فأصل التركيب عنده (لا تتخذوهم أولياء ملقين إليهم المودة)، وأجاز نصبها على النعت لقوله (أولياء)، واستشهد بعبارة قالها الفراء، وهي: (لا تتخذ رجلاً تلقي إليه كلَّ ما عندك)[5].

ويرجح مكي نصب الجملة الفعلية (تلقون إليهم بالمودة) على أنَّها نعت لقوله (أولياء)[6]، ولعلَّه بهذا الترجيح يثبت القاعدة النحوية التي تقول: (الجمل بعد النكرات صفات).

---

(1) انظر ابن هشام، أوضح المسالك : 301/2؛ الأشموني، شرح الأشموني : 9/2؛ السيوطي، همع الهوامع: 20/4.

(2) سيبويه، الكتاب: 373/1.

(3) المصدر نفسه: 376/1-377.

(4) سورة الممتحنة، الآية: 1.

(5) النحَّاس، إعراب القرآن: 410/4؛ وانظر: الفراء، معاني القرآن: 149/3.

(6) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 728/2؛ وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: 293/5.

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون ما قاله النحَّاس دون أن يرجحوا أياً من الرأيين[1].

وذهب بعضهم إلى إسقاط ما قاله النحَّاس في إعراب الجملة الفعلية (تلقون إليهم بالمودة)، وحجتهم في ذلك تفسيرية بحتة، فقالوا: (إنَّ المسلمين نهوا عن اتخاذهم أولياء مطلقاً) وتم ذلك في قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ﴾[2]، وزد أنَّ التقيد بالحال والوصف يوهم جواز اتخاذهم أولياء إذا انتفى الحال والوصف، وعلى ذلك فالجملة الفعلية (تلقون إليهم بالمودة)، لا تخرج عن وجهين إما أن تكون تفسيرية لموالاتِهم إياهم، أو أن تكون جملة استئنافية، وعلى كلا الوجهين فالجملة لا محل لها من الإعراب[3].

ولعلَّ افتتان النحاة وترفهم النحوي المرتبط بالفقه والتفسير له اليد الطولى في تعدد صور الإعراب، وهذا واضح من كثرة تقديراتهم وتأويلاتهم.

وفي قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[4].

قرأ الجمهور "لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ منها الأذلَّ" برفع (الأعزُّ) ونصب (الأذلَّ)، وقرأ الحسن وابن أبي عبلة والسبي (لنُخْرِجَنَّ الأعَزَّ منها الأذلَّ) بنون مضمومة في الفعل (لَنُخْرِجَنَّ)، ونصب (الأعزَّ) و(الأَذلَّ)، وقرئ (لَيَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ)، بياء مفتوحة في الفعل (لَيَخْرُجَنَّ)، ورفع (الأعزُّ)، ونصب (الأذلَّ)[5].

---

(1) انظر: الزمخشري، الكشاف: 512/4؛ الهمذاني، الفريد: 455/4؛ أبوالسعود، تفسير أبي السعود: 234/6؛ الشوكاني، فتح القدير: 250/5.

(2) سورة المائدة، الآية: 51.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 52/17؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 251/8؛ الحلبي، الدر المصون: 297/1-298؛ البروسوي، روح البيان: 468/9؛ الألوسي، روح المعاني: 260/9.

(4) سورة المنافقون، الآية: 8.

(5) أبوحيان، تفسير البحر المحيط: 270/8؛ وانظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 157؛ العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 590/2؛ الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر: 417.

لم يوجه النحَّاس قراءة الجمهور [1]، ولعلَّ عدم توجيهه لها، أنَّها ظاهرة للقارئ، وبها تقوم العبادة، ونجدُ أبا حيان يوجه قراءة الجمهور على أنَّ (الأعزُّ) فاعل للفعل (لَيُخْرِجَنَّ)، أما (الأذلَّ)، فنصبت على المفعولية للفعل (لَيُخْرِجَنَّ)[2]، ويورد النحَّاس رأياً للكسائي والفراء في توجيه قراءة الحسن وابن أبي عبلة والسبي، فـ(الأعزَّ) عندهما منصوب على المفعولية للفعل (لَنُخْرِجَنَّ)، ونصبت (الأذلَّ) على أنَّها حالٌ مؤولة بمشتق، فأصل التركيب عندهما (لَنُخْرِجَنَّ الأعزَّ منها ذليلاً)[3]، ويوجه أبو حيان قراءة الحسن على أنَّ (الأعزَّ) منصوبةٌ على الاختصاص، في حين يوجه نصب (الأذلَّ) على الحال، فأصل التركيب عنده (لَنُخْرُجَنَّ أخص الأعزَّ منها ذليلاً)[4]، والقول في القراءة الأخيرة مسحوب على ما قاله الكسائي والفراء[5].

ويرى النحَّاس أنَّ الحال حقه التنكير، وهذا مذهب أكثر النحويين، فهم لا يجيزون أن تكون الحال محلاة بـ (أل التعريف)[6]، إلاَّ أنَّ يونس أجاز (مررت به المسكين) على أنَّ (المسكين) موضوعة موضع الحال، وأجاز سيبويه أن يأتي الحال معرفاً بـ(أل التعريف) لكنه يؤول بمشتق كقولك : (ادخلوا الأول فالأول)، أي (مرتبين)، وعدها سيبويه أشياءً شاذة ولا يقاس عليها [7]، وذهب النحَّاس إلى تضعيف القراءات المخالفة للجمهور؛ لأنَّها شاذة ولا يجوز أن يحمل القرآن عليها[8].

---

(1) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 435/4.

(2) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 270/8.

(3) الكسائي، معاني القرآن : 243؛ الفراء، معاني القرآن : 160/3؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن : 435/4.

(4) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 270/8.

(5) انظر: الفراء، معاني القرآن: 160/3؛ النحَّاس، إعراب القرآن: 435/4.

(6) النحَّاس، إعراب القرآن: 435/4؛ وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك: 300/2.

(7) سيبويه، الكتاب: 198/1؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 435/4.

(8) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 435/4.

ونلاحظ أنَّ جمهور النحاة والمفسرين قد أوردوا ما ذكره النحَّاس في توجيه القراءات إلاَّ أنَّهم رجحوا قراءة الجمهور؛ لأنَّها الأصل وبها تقوم الحجة[1].

لعلَّ قدسية القاعدة النحوية عند النحاة وعدم احترام بعضهم للقراءات القرآنية أسهم في تعدد صور الإعراب.

2.3 التمييز:

عرَّفه النحاة بأنَّهُ نكرة منصوبة يوضح كلمة مبهمة، أو يفصل معنى مجملاً، وهو جامد على الأغلب، وقسَّمه النحاة قسمين: تمييز الذات، وهو التمييز الذي يوضح كلمة مبهمة، وتمييز النسبة، وهو يوضح الإبهام في الجملة[2].

ومما تعددت فيه صور الإعراب عند النحَّاس ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: (فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ)[3].

ذهب النحَّاس إلى نصب (خيراً) على أنَّها تمييز، وأجاز نصبها على البدل من (مثقالَ)[4].

ونجد أنَّ بعض النحاة والمفسرين، وإن كانوا يذكرون ما قاله النحَّاس في إعراب (خيراً)، إلاَّ أنَّهم يرجحون نصبها على التمييز من (مثقالَ)، وحجتهم أنَّ (مثقالَ ذرةٍ) مقدار، فجاءت كلمة (خيراً) لإزالة الغموض عن هذا المقدار، ومما يثبت ذلك أنَّ (خيراً) تقبل دخول حرف الجر (من)، فهذا دليل على نصبها على التمييز، فأصل التركيب عندهم (مثقالَ ذرةٍ من خيرٍ)[5].

---

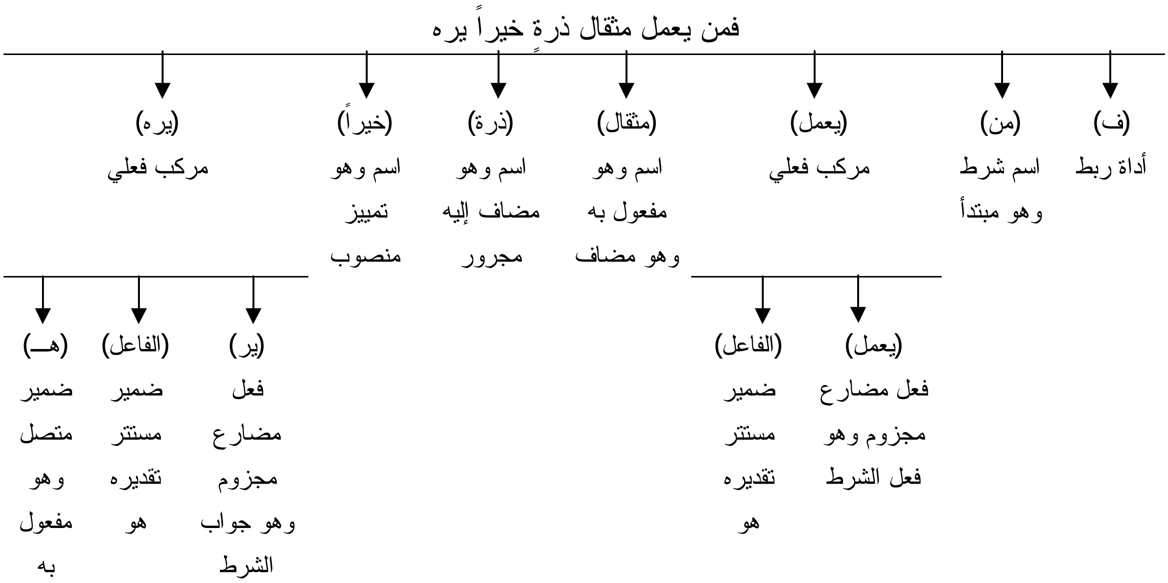
(1) انظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن: 736/2؛ الزمخشري، الكشاف: 542/4؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 314/5؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 125/17؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 270/8؛ الحلبي، الدر المصون: 239/10؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود: 253/6؛ البروسوي، روح البيان: 527/9؛ الشوكاني، فتح القدير: 277/5؛ الألوسي، روح المعاني: 308/9.

(2) حسن، النحو الوافي: 358/2.

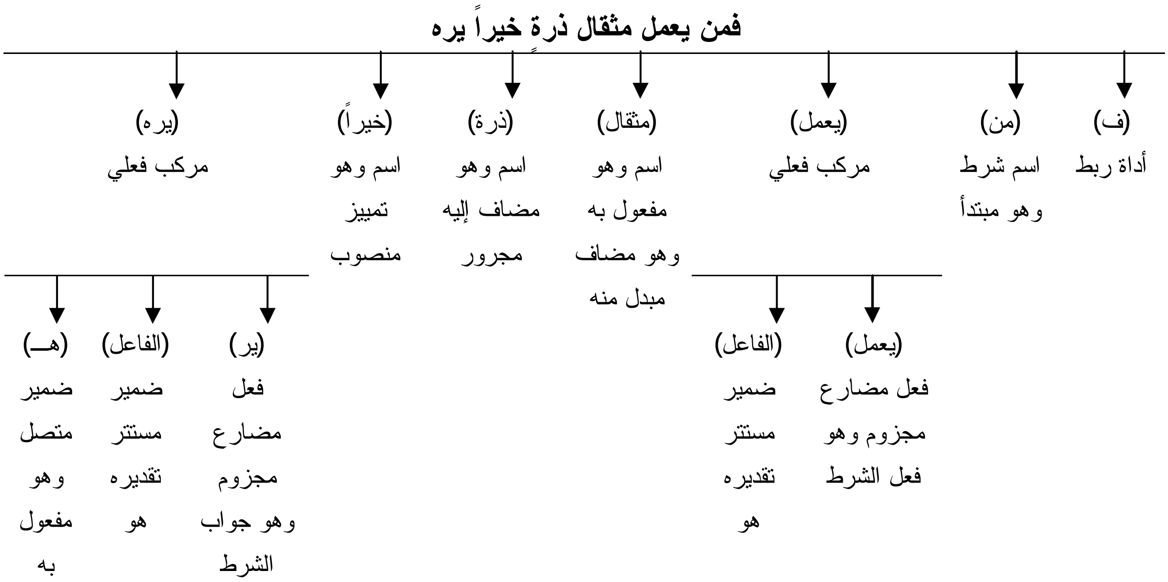
(3) سورة الزلزلة، الآية: 7؛ ومثلها: الزلزلة: 8.

(4) النحَّاس، إعراب القرآن: 276/5.

(5) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 154؛ العكبري، التبيان: 1299/2؛ الهمذاني، الفريد: 713/4؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 151/19؛ النسفي، تفسير النسفي: 348/4؛ أبو حيان،



الجملة الفعلية المكونة من فعل الشرط وجواب الشرط في محل رفـــع خبـــر للمبتدأ (من).



تفسير البحر المحيط : 498/8؛ الحلبي، الدر المصون : 77/11؛ أبو السعود، تفسير أبـــي الـــسعود : 459/6؛ البروسوي، روح البيان: 506/10؛ الألوسي، روح المعاني: 437/10.

ففي النمط الأول وضعت (خيراً) موضع التمييز، إذ جاءت لتزيل الغموض وتبين (مثقال الذرة) أنَّها (خيراً)، وفي النمط الثاني جاءت (خيراً) بدلاً من (مثقالِ ذرةٍ)؛ ولأنَّ البدل يوضع مكان المبدل منه جاز لنا إعرابها بدلاً.

إنَّ طبيعة الآية ومرونتها يعد عاملاً في تعدد صور الإعراب، وهذا ما جعل النحاة يسعون إلى فهم التركيب اللغوي وربطه بالموقف اللغوي واستقراء الأمثلة الدالة على طبيعة هذه التراكيب المرنة ووضعها ضمن دائرة واحدة محكومة بعدد من القواعد الضابطة لها[(1)].

وفي قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ أُوْلَـئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ)[(2)].

قرأ الجمهور (ذهباً) بالنصب، وقرأ الأعمش (ذهبٌ) بالرفع[(3)].

لم يذكر النحَّاس القراءات التي وردت في (ذهباً)، فهو يرى أنَّ (ذهباً) نصبت؛ لأنَّها تمييز[(4)]، ويستشهد بقول الفراء الذي أجاز رفع (ذهبٌ) على أنَّها خبرٌ لمبتدأ محذوف[(5)].

ولعلَّ ما أورده النحَّاس في إعراب (ذهباً) بالنصب والرفع يعدُ توجيهاً منه للقراءتين، فقراءة الجمهور تناسب النصب على التمييز، أما قراءة الأعمش، فهي توافق ما قاله الفراء واستشهد به النحَّاس بأنَّ (ذهبٌ) خبرٌ لمبتدأ محذوف فأصل التركيب عنده (هو ذهبٌ).

والفراء وإن أجاز رفع (ذهبٌ) على الخبر، إلاَّ أنَّه وجه حالة النصب وصرّح بأنَّها تمييز من خلال قوله: (لأنَّه مُفَسِّرَ لا يأتي مثله إلاَّ نكرة)، كما أنَّه يوضح نوع

---

(1) انظر: أبو المكارم، أصول التفكير النحوي: 177-182.

(2) سورة آل عمران، الآية: 91.

(3) الزمخشري، الكشاف: 383/1؛ الهمذاني، الفريد: 602/1؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 543/2؛ الحلبي، الدر المصون: 306/3؛ الشوكاني، فتح القدير: 414/1.

(4) النحَّاس، إعراب القرآن: 394/1.

(5) الفراء، معاني القرآن: 225/1-226؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 394/1.

التمييز، وهو تمييز الذات أو التمييز المفرد الذي يوضح المقدار، وهذا المقدار هو (ملءُ الأرضِ)[1].

ويوجه الزمخشري قراءة الأعمش (ذهبٌ) برفع، على أنَّها بدلٌ من (ملء)[2].

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون ما قاله النحَّاس في توجيه القراءتين دون أن يرجحوا قراءةً على أخرى[3].

ولعلَّ عدم ذكر بعضهم لقراءة الرفع، يُعدُّ ترجيحاً لقراءة النصب في (ذهباً) عندهم تمييز، جاء ليبيّن المقدار الذي قبله، وهو قوله (ملءُ الأرضِ)، ونظيره في العربية (عندي درةٌ زِقٍّ سمناً، وقدرُ رطلٍ عسلاً) فـ(سمناً وعسلاً) بيّاناً ما ذكر من المقدار، وهو نكرة منصوبةٌ على التمييز للمقدار والخروج منه[4].

تشكل القراءات القرآنية ومستوياتها المتعددة أصلاً من الأصول العامة التي سهمت في ظهور التفكير النحوي عند النحاة، إذ كانوا يولونها العناية البالغة، فهم يحاولون الإلمام بها، ومراعاتها فيما يضعون من قواعد، سواء بالأخذ بها أو بتخريجها، ولعلَّ هذا العمل ساعد على تثبيت بعض القواعد النحوية.

(1) الفراء، معاني القرآن: 225/1-226.

(2) الزمخشري، الكشاف: 383/1.

(3) انظر: الزمخشري، الكشاف: 383/1؛ الهمذاني، الفريد: 602/1؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 543/2؛ الحلبي، الدر المصون: 306/3؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود: 389/1؛ الشوكاني، فتح القدير: 411/1-412؛ الألوسي، روح المعاني: 211/2.

(4) انظر: الأخفش، معاني القرآن: 226/1؛ الطبري، جامع البيان: 344/3؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 442/1؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 470/1؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 212/1؛ العكبري، التبيان: 279/1؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 131/3؛ النسفي، تفسير النسفي: 254/1؛ البروسوي، روح البيان: 63/2.

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً﴾[1].

يورد النحَّاس رأيين لنصب (شيباً)[2]:

أحدهما: يرى الأخفش أنَّ (شيباً) نصبت؛ لأنَّها مصدر (مفعول مطلق)، جاء على معنى (اشتعل)، وحجته في ذلك أنَّ (اشتعل) بمعنى (شاب)، فأصل التركيب عنده (شاب الرأس شيباً)[3]. وهذا القول مرجح عند النحَّاس لأنَّه مشتق من فعل[4].

ثانياً: ذهب الزجاج إلى نصب (شيباً) على التمييز متخذاً من المعنى برهاناً للنصب فتقدير الجملة عنده (اشتعل الرأس من الشيب)[5].

وكان بعضهم يورد ما ذكره النحَّاس في إعراب (شيباً) دون أن يرجحوا أياً من الرأيين، ولم يكتفوا بـ الوجهين السابقين، فزادوا وجهاً جديداً في إعراب (شيباً)، إذ أجازوا نصبه على المصدر الموضوع موضع الحال، فأصل الجملة عندهم (واشتعل الرأس شائباً أو ذا شيبٍ)[6].

ولعل الرأي المرجح ما ذهب إليه جمهور النحاة والمفسرين، فقد نصبوا (شيباً) على أنه تمييز نسبة، وهو ما ينتصب عند تمام الكلام فتارة يكون منقولاً من فاعل، وتارة من مفعول، فـ (شيباً) تمييز منقول من فاعل، فلو أعدنا ترتيب الجملة لأصبحت (واشتعلَ شيبُ الرأسِ)، ومثلها (طابَ زيدٌ نفساً)، و(تفقأ زيدٌ شحماً)[7].

---

(1) سورة مريم، الآية: 4؛ ومثلها: القمر: 12؛ الكهف: 34.

(2) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 5/3.

(3) انظر: الأخفش، معاني القرآن: 437/2؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 5/3.

(4) النحَّاس، إعراب القرآن: 5/3.

(5) انظر: الزجاج، معاني القرآن: 319/3؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 5/3.

(6) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/4؛ العكبري، التبيان: 866/2؛ الهمذاني، الفريد: 381/3؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 77/11؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 164/6؛ الحلبي، الدر المصون: 564/7-565؛ الشوكاني، فتح القدير: 379/3؛ الألوسي، روح المعاني: 381/6.

(7) انظر: الزمخشري، المفصل: 83؛ الزمخشري، الكشاف: 4/3؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 119/2؛ النسفي، تفسير النسفي: 48/3؛ ابن هشام، أوضح المسالك: 366/2؛

ولعل تحويل الفاعل إلى تمييز يراد منه غرضٌ بلاغيٌ يفيد معنى المبالغة والتكثير، وهذا ما أشار إليه الزمخشري الذي (شبه الشيب بشواظ النار في بياضه، وانتشاره في الشعر وفشوه فيه ثم أخرجه مخرج الاستعارة، فأسند الاشتعال إلى مكان الشعر ومنبته وهو الرأس، وأخرج الشيب مميزاً ولم يضف الرأس اكتفاءً بعلم المخاطب أنه رأس زكريا)[1]، وما يقوله النحويون في تمييز النسبة (الجملة) يؤكد ما ذهب إليه الزمخشري، فالأشموني يرى أنَّ تمييز الجملة يهدف إلى رفع إبهام ما تضمنته من نسبة عامل ، فعلاً كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل إلى معموله من فاعل أو مفعول، ويضيف أن الغالب في التمييز المنصوب فعل متصرف كونه فعلاً في الأصل، وقد حوّل الإسناد إلى غيره لقصد المبالغة[2].

ويرى محمد حماسة أن الجملة المحول عنها ليس من اللازم أن تكون افتراضية بحتة، أو تجريدية خالصة، لا يتكلم بها، بل قد تكون أيضاً من الجمل التي يمكن استعمالها، ولكن يعدل عنها لغرض من الأغراض المختلفة التي قد ترجع إلى كثرة الاستعمال، أو إلى الاستخفاف، فـ (تفقأتُ شحماً) إنَّما أصلها (تفقأتُ من الشحم)، فحذفت (من) استخفافاً[3].

الأشمفي، شرح الأشموني : 47/2السيوطي، همع الهوامع : 68/4؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود: 227/4؛ البروسوي، روح البيان: 316/5.

(1) الزمخشري، الكشاف: 4/3.

(2) انظر: الأشموني، شرح الأشموني: 46/2-47؛ وانظر: ابن يعيش: شرح المفصل: 75/2.

(3) انظر: عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي: 26-29.

واشتعلَ الرأسُ شيباً

(مركب فعلي)

(و) (أداة ربط)

(اشتعل) (فعل ماض)

(الرأسُ) (أل + اسم وهو فاعل مرفوع)

(شيباً) (اسم وهو مفعول مطلق على المعنى)

جاءت (اشتعل) بمعنى (شاب)

واشتعلَ الرأسُ شيباً

(مركب فعلي)

(و) (أداة ربط)

(اشتعلَ) (فعل ماض)

(الرأسُ) (أل + اسم وهو فاعل مرفوع)

(شيباً) (اسم وهو تمييز منصوب)

واشتعلَ الرأسُ شيباً

(مركب فعلي)

(و) (أداة ربط)

(اشتعلَ) (فعل ماض)

(الرأسُ) (أل + اسم وهو فاعل مرفوع)

(شيباً) (اسم وهو مصدر وضع موضع الحال)

ففي النمط الأول نصبت (شيباً) على أنَّها مفعول مطلق على المعنـــى، أي أنَّ الفعل (اشتعل) وضع موضع (شاب) فدلّ عليه، وفي النمط الثاني وضـــعت (شـــيباً) موضع التمييز المنقول الذي كان بالأصل فاعلاً، فنقل إلى موضع آخر فنصب على التمييز، وفي النمط الثالث حملت (شيباً)على المصدر ا لموضوع موضـــع الحـــال، وفي هذا النمط لا بد من التأويل شأنه شأن النمط الأول، ففي هذا الـــنمط يجـــب أن نؤوله بلفظ يناسب مقام الآية، فتقول: (واشتعل الرأس شائباً).

ويبدو لي أنَّ إعراب (شيباً) تمييز محول من الفاعل بتقدير (واشتعلَ شـــيبُ الرأس) هو المرجع أما مسألة أن يكو ن (اشتعل) بمعنى (شاب) و(شـــيباً) مفعـــول مطلق، فهذا وجه بعيد، إذ لم ترد (اشتعل) بمعنى (شاب)، وفي تحميلها هذا المعنـــى تأويل مفسد لروعة الاستعارة الواردة في الآية، وفي إعراب (شيباً) مصدراً وضـــع موضع الحال، تكلف مفسد لما عليه جمهور النحاة؛ لأنَّ الحال تكون مؤكـــدة بيـ نمـــا التمييز ليس كذلك، كما أنَّ الحال تبين هيئة على حين التمييز يزيل إبهاماً.

إنَّ هذه الأشكالَ المختلفة، تقطعُ بصورةٍ حاسمةً بأنَّ بعضَ النحـــاة كـــانوا لا يبدؤون من الواقع اللغوي وإنما من الصورة الخيالية لهذا الواقع، ومن ثُمَّ لم يتناولوا الواقعَ كما هو، وإنَّ ما تناولوه من خلال ما يسبغه عليه التصور المجرد، فكانت نقطة البدء الخيالية هذه سبباً في وقوع التناقض والتكلف المفسد[1].

تمييز أسلوب المدح والذم:

يجري المدح غالباً بـــ (نعم) والذم بـــ(بئس) وفيها لغـــات [2]، وقـــد أجمـــع البصريون على أنَّهما فعلان ماضيان جامدان لازمـ ـان وتابعهم الكسائي من الكوفيين، وذهب الكوفيون إلى أنَّهما اسمان[3].

---

(1) انظر: أبو المكارم، أصول التفكير النحوي: 287.

(2) انظرها في: سيبويه، الكتاب: 175/2؛ الحاشية، (4) نعم وبئس وفي كل واحد، منها أربـــع لغـــات : (فَعِلَ وفِعِلْ وفِعْلَ وفَعْلَ...).

(3) انظر:ابن الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف : 81/1 ومـــا بعـــدها؛ وانظـــر : ابـــن الـــسراج، الأصول: 111/1.

ولا بد لـ (نِعم) و(بئس) من فاعل، نحو: (نعم الرجلُ زيدٌ)، ولكن قد يأتي فاعلها ضميراً مستتراً مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز، نحو (بئس رجلاً الكاذبُ)، ويأتي المخصوص بالمدح أو الذم مرفوعاً بعد الفعل وفاعله أو بعد التمييز إن وجد، نحو (نعم الرجلُ عبدُ الله)، و(بئس الناعبُ الغرابُ)، و(نعم شاعراً البحتري)، و(بئس قوماً اليهود)، وأما تمييز (نعم) و(بئس) فيجب أن يأتي نكرة مما يقبل (أل)، فلا يصح مجيء (غير) و(مثل)، و(أي)، و(أفعل التفضيل المضاف أو المقرون بمن)، تمييزاً في باب (نعم) و(بئس) كما لا يكون تمييزها شيئاً عاماً فريداً في الوجود غير متوغل في الإبهام، نحو (الشمس والقمر) فلا يقال: (نعم شمساً هذه الشمس)، ولكن يجوز قولك: (نعم شمساً شمس هذا الصباح)، لأنَّك جعلت الشمس متعددة بتعدد الأيام، ويجب أن يكون تمييزهما مطابقاً للمخصوص في العدد والجنس، نحو (نعم رجلين محمدٌ وعلي)، و(نعم (أو نعمت) نِسوَةً الهذاتُ)(1).

ومما تعددت فيه صور الإعراب عند النحَّاس ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾(2).

يورد النحَّاس مجموعة من الأقوال في إعراب (ما) بعد (بِئْسَ) و(نِعْمَ)(3)، وهذه الأقوال هي:

أولاً: يرى سيبويه أنَّ (ما) معرفة تامة، غير موصولة، وحقها الرفع على أنَّها فاعل (بئس)، فأصل التركيب عنده (بئس الشيءُ)، وعلى هذا يكون المخصوص بالذم محذوفاً يفسره الفاعل، وتكون الجملة الفعلية بعد المخصوص بالذم المحذوف نعتاً له، فأصل الجملة عنده (بئس الشيءُ شيءٌ اشتروا به أنفسهم)(4).

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك: 3/274-275؛ وانظر: ابن مالك، جمال الدين محمد، (1977)، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي، ط 1، نشر لجنة إحياء التراث، العراق: 781؛ السيوطي، همع الهوامع: 5/33-34.

(2) سورة البقرة، الآية: 90؛ ومثلها: النساء: 58؛ البقرة: 271.

(3) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 1/247.

(4) سيبويه، الكتاب: 1/476؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 1/247.

ثانياً: ذهب الكسائي إلى جعل (ما) مصدرية، فهي وما في حيزها في محل رفع، فأصل التركيب عنده (بئس اشتراؤهم)(1)، ولعلَّ هذا الوجه يعتريه بعض الغموض، فإذا كان القصد أنَّ (اشتراؤهم) فاعل للفعل (بئس) فهذا مرفوض عند جمهور النحاة، إذ إنَّ (بئس) لا تدخل على اسم معين يتعرف بالإضافة إلى ضمير، أما إذا جعل (اشتراؤهم) مخصوصاً بالذم، وكان الفاعل مضمراً والتمييز محذوفاً لفهم المعنى على تقدير (بئس اشتراءً اشتراؤهم) فهذا جائز، إلاَّ أنَّ هذا التقدير مرفوض عند أبي حيان لعودة الضمير في (به) على (ما) الموضوعة موضع الحرف(2).

ثالثاً: يرى الفراء أنَّ (ما) كافةٌ اتصلت بالفعل (بئس) فأبطلته عن العمل، ونظيرها في العربية (حبذا)، وأزعم أنَّ الفراء لم يقل هذا الكلام بل أراد أن يجعل (ما) زائدة لا محل لها من الإعراب، وإنَّها مع (بئس) بمنزلة (كلَّما) و(عمَّا)، واحتج لذلك بقول العرب : (بئسما تزويجٌ ولا مهرُ)، فقد رفعت تزويجٌ على أنَّها فاعل للفعل (بئس)(3)، ولكن إذا جعلنا (ما) حرفاً اعتاص علينا تحديد الفاعل أو تقديره.

رابعاً: ذهب الأخفش إلى جعل (ما) نكرة موصوفة، وهي منصوبة على التمييز، وتكون (اشتروا) على ذلك صفة للتمييز، أما فاعل (بئس) فتفسره (ما) المنصوبة على التمييز، فتقدير الجملة عنده (بئس هو شيئاً باعوا به أنفسَهم كفرُهم)، ونلاحظ أنَّ المخصوص بالذم هو المصدر (أن يكفروا)، ونظير هذا قولك: (بئس رجلاً ظريفاً زيدٌ)(4).

ويقف النحَّاس موقف المرجح لقول الأخفش، ويستشهد بقول العرب : (بئسما تزويجٌ ولا مهرٌ)، فتأويل (بئسما) في هذا القول أنَّ (ما) نكرة موصوفة نصبت على التمييز فأصل التركيب عنده (بئس شيئاً تزويجٌ ولا مهرٌ). ويرى النحَّاس أن قول سيبويه حسن؛ لأنَّه جعل (ما) اسماً مبهماً وهو بهذا التقدير يثبت القاعدة القائلة أنَّ

---

(1) الكسائي، معاني القرآن: 75؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 247/1.

(2) انظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 473/1؛ وانظر: الحلبي، الدر المصون: 509/1.

(3) الفراء، معاني القرآن: 57/1-58؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 247/1.

(4) الأخفش، معاني القرآن: 144/1؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 247/1.

(نعم وبئس) لا تدخلان على معرفة إلاَّ للجنس، والنحَّاس بهذا التقدير يرفض قول الكسائي؛ لأنَّه أجاز رفع (ما) المصدرية والفعل، فعرفت بالإضافة، ونلاحظ أنه يرفض ما نحا إليه الفراء في جعل (ما) زائدة أو كافة، إذ يرى أنَّ (ما) الكافة تدخل على الحروف مثل: (إنَّما وربما)، ويستحيل دخولها على الأفعال[1].

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحَّاس في إعراب (بئسما)، دون أن يرجحوا أيَّ رأيٍّ[2].

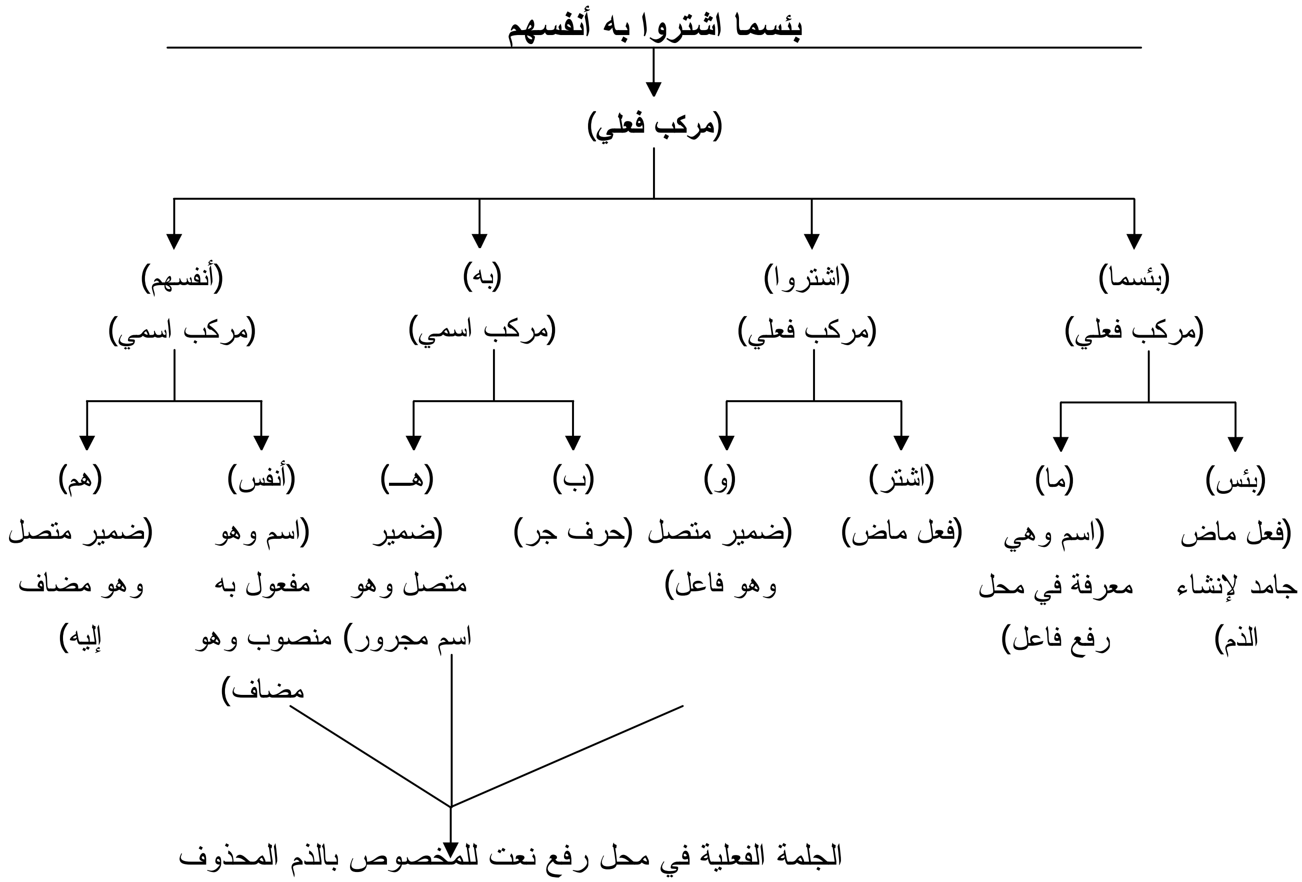
وذهب بعضهم إلى ترجيح نصب (ما) في قوله (بئسما) على أنَّها نكرة موصوفة في محل نصب على التمييز، ويكون (اشتروا به أنفسهم) نعتاً للنكرة (ما)، أما المخصوص بالذم فهو المصدر المؤول (أن يكفروا)[3].

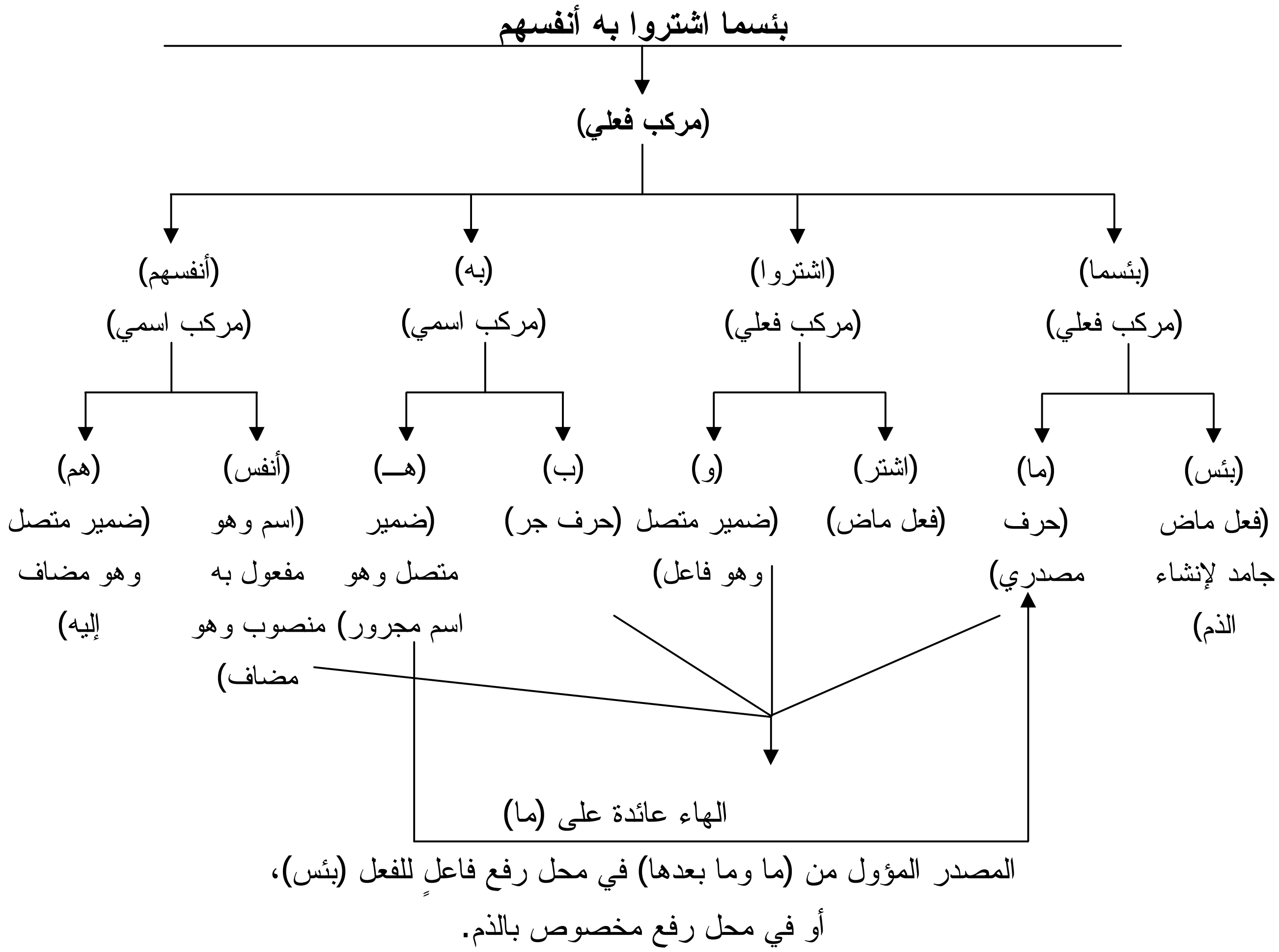
---

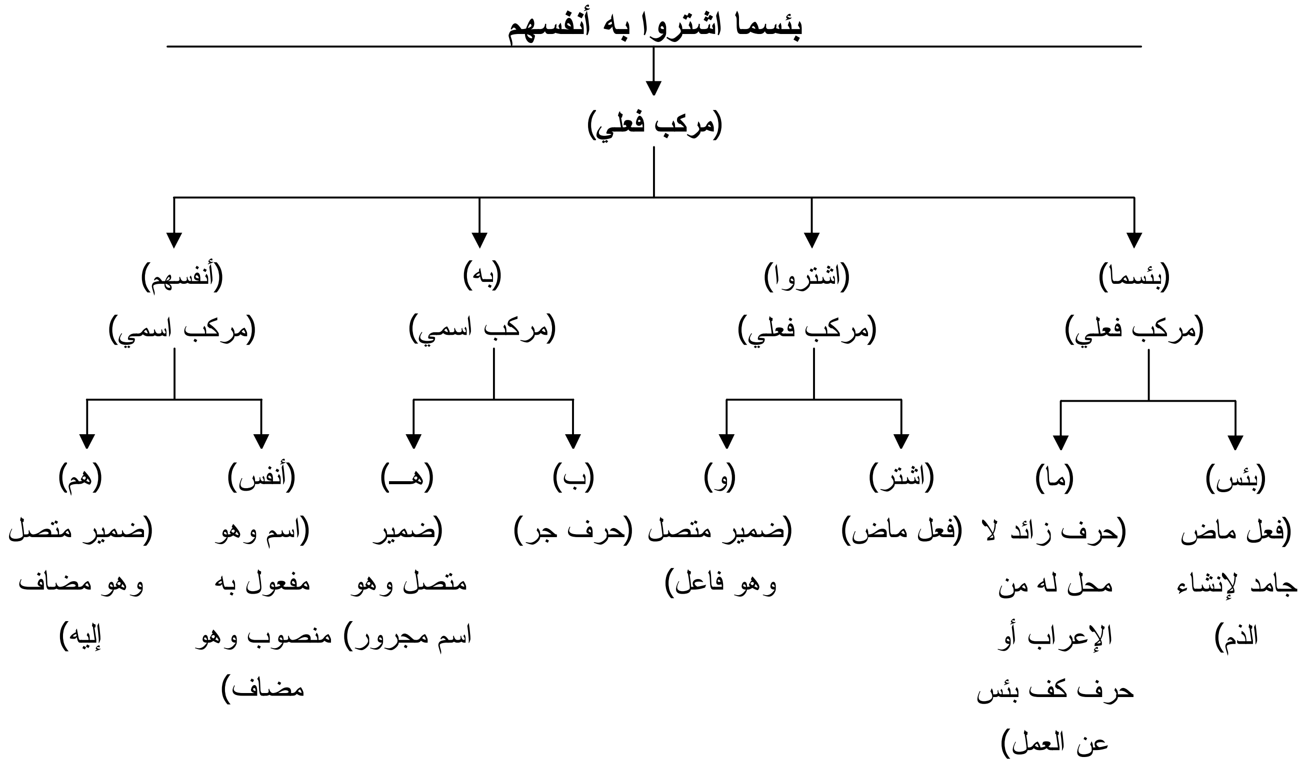
(1) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 247/1.

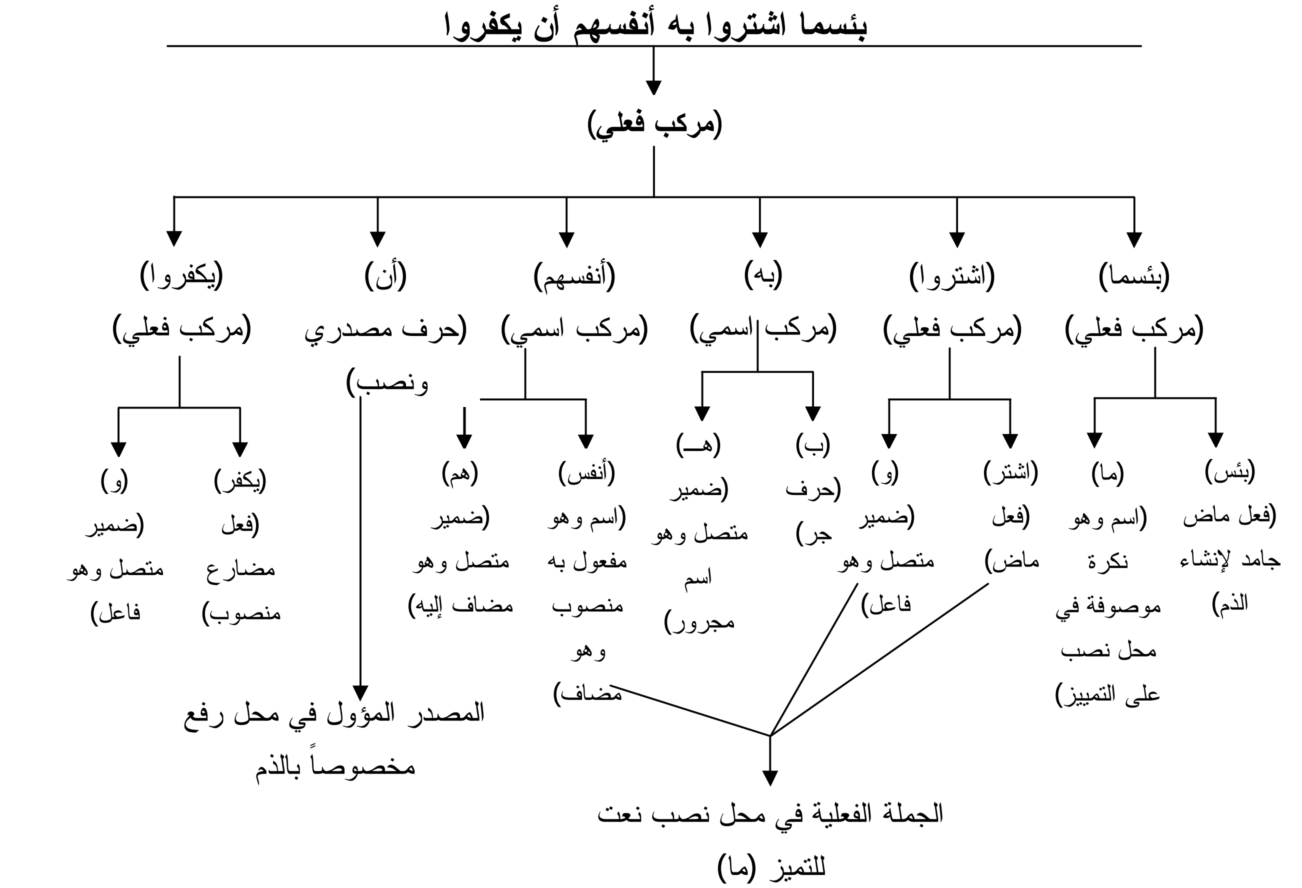
(2) انظر: الطبري، جامع البيان: 413/1-414؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن: 104/1؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 178/1؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 108/1-109؛ العكبري، التبيان: 91/1؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 473/1؛ الحلبي، الدر المصون: 508/1-509؛ الشوكاني، فتح القدير: 132/1؛ الألوسي، روح المعاني: 321/1.

(3) انظر: الزجاج، معاني القرآن: 172/1؛ الزمخشري، الكشاف: 165/1؛ الزمخشري، المفصل: 237؛ الهمذاني، الفريد: 337/1؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 27/2؛ النسفي، تفسير النسفي: 108/1؛ ابن هشام، أوضح المسالك: 279/3-280؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود: 163/1؛ البروسوي، روح البيان: 182/1؛ عباس حسن، النحو الوافي: 291/3.


بئسما اشتروا به أنفسهم
(مركب فعلي)
(بئسما)
(مركب فعلي)
(اشتروا)
(مركب فعلي)
(به)
(مركب اسمي)
(أنفسهم)
(مركب اسمي)
(بئس)
(فعل ماض جامد لإنشاء الذم)
(ما)
(اسم وهي معرفة في محل رفع فاعل)
(اشتر)
(فعل ماض)
(و)
(ضمير متصل وهو فاعل)
(ب)
(حرف جر)
(هـ)
(ضمير متصل وهو اسم مجرور)
(أنفس)
(اسم وهو مفعول به منصوب وهو مضاف)
(هم)
(ضمير متصل وهو مضاف إليه)
الجملة الفعلية في محل رفع نعت للمخصوص بالذم المحذوف


بئسما اشتروا به أنفسهم
(مركب فعلي)
(بئسما)
(مركب فعلي)
(اشتروا)
(مركب فعلي)
(به)
(مركب اسمي)
(أنفسهم)
(مركب اسمي)
(بئس)
(فعل ماض جامد لإنشاء الذم)
(ما)
(حرف مصدري)
(اشتر)
(فعل ماض)
(و)
(ضمير متصل وهو فاعل)
(ب)
(حرف جر)
(هـ)
(ضمير متصل وهو اسم مجرور)
(أنفس)
(اسم وهو مفعول به منصوب وهو مضاف)
(هم)
(ضمير متصل وهو مضاف إليه)
الهاء عائدة على (ما)
المصدر المؤول من (ما وما بعدها) في محل رفع فاعلٍ للفعل (بئس)،
أو في محل رفع مخصوص بالذم.


بئسما اشتروا به أنفسهم
(مركب فعلي)
(بئسما)
(مركب فعلي)
(اشتروا)
(مركب فعلي)
(به)
(مركب اسمي)
(أنفسهم)
(مركب اسمي)
(بئس)
(فعل ماض جامد لإنشاء الذم)
(ما)
(حرف زائد لا محل له من الإعراب أو حرف كف بئس عن العمل)
(اشتر)
(فعل ماض)
(و)
(ضمير متصل وهو فاعل)
(ب)
(حرف جر)
(هـ)
(ضمير متصل وهو اسم مجرور)
(أنفس)
(اسم وهو مفعول به منصوب وهو مضاف)
(هم)
(ضمير متصل وهو مضاف إليه)


بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا
(مركب فعلي)
(بئسما)
(مركب فعلي)
(اشتروا)
(مركب فعلي)
(به)
(مركب اسمي)
(أنفسهم)
(مركب اسمي)
(أن)
(حرف مصدري ونصب)
(يكفروا)
(مركب فعلي)
(بئس)
(فعل ماض جامد لإنشاء الذم)
(ما)
(اسم وهو نكرة موصوفة في محل نصب على التمييز)
(اشتر)
(فعل ماض)
(و)
(ضمير متصل وهو فاعل)
(ب)
(حرف جر)
(هـ)
(ضمير متصل وهو اسم مجرور)
(أنفس)
(اسم وهو مفعول به منصوب وهو مضاف)
(هم)
(ضمير متصل وهو مضاف إليه)
(يكفر)
(فعل مضارع منصوب)
(و)
(ضمير متصل وهو فاعل)
المصدر المؤول في محل رفع مخصوصاً بالذم
الجملة الفعلية في محل نصب نعت للتميز (ما)

ففي النمط الأول وضعت (ما) موضع المعرفة التامة التي لا تحتاج إلى صلة، وفي ضوء ذلك يمكننا تأويلها بكلمة (الشيء)أما المخصوص بالذم فمحذ وف يدل على تقدير ه الفاعل في (بئس)، وهو المعرفة التامة (ما)، ونلاحظ أنَّ الجملة الفعلية (شتروا به أنفسهم) في محل رفع نعت للمخصوص بالذم، ويكون إعراب المخصوص بالذم واحداً من ثلاثة أقوال، وهي(1):

أ. أن يكون مبتدأ مؤخر ،اًوالجملة الفعلية التي قبله في محل رفع خبر، فتقول : (شيءٌ بئسما اشتروا به أنفسهم).

ب. أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، تقديره (هو أو هي) فنقول: (بئسما شيءٌ مذموم اشتروا به أنفسهم).

أن يكون مبتدأ وخبره محذوف، تقديره (الممدوح) أو (المذموم) فنقول : (بئسما شيءٌ مذمومٌ اشتروا به أنفسهم).

وفي النمط الثاني نجد أن (ما) حملت على المصدريَّة، فأصبحت والفعل شيئاً واحداً، فأعربت فاعلاً للفعل (بئس)، وهذا النمط يعتريه بعض الغموض.

أمَّا النمط الثالث، فقد وضعت (ما) موضع الحرف فلا محل لها من الإعراب، ويجوز أن تكون كافة فأوقفت الفعل (بئس) عن العمل، فإذا وضعنا (ما) موضع الحرف صعب علينا تحديد الفاعل أو تقديره.

وفي النمط الرابع حملت (ما) على أنَّها نكرة موصوفة، فأعربت تمييزاً، ووصفت بالجملة الفعلية (شتروا به أنفسهم)، أمَّا المخصوص بالذم، فهو المصدر المؤول (أن يكفروا)، وفاعل (بئس) محذوف تقديره (هو).

ولعلَّ اختلاف النحاة وصراعهم ساهم في تعدد صور الإعراب، إذ إن معالجتهم لبعض الأنماط اللغوية داخل القرآن شكل لهم مسرحاً لنشاطهم الجدلي الذي لم يغنى به النحو بقدر ما أوهمت المتعلمين أنها من النحو فأكسبت النحو صفة الصعوبة والغموض(2)، وأزعم أننا لاحظنا كيف اختلفوا في (ما) الواقعة بعد (نِعْمَ وبِئْسَ)؟ وهل لها محل من الإعراب أم لا؟ وهل هي نكرة أم معرفة أم مصدرية؟

---

(1) انظر: حسن، النحو الوافي: 3/293-294.

(2) انظر: حسان، الأصول: 250.

تنطبق قواعد (نِعْمَ) و(بِئْسَ) على مجموعة من الأفعال تجري مجراها نحو (حبذا) و(حسن) للمدح، ولا حبذا و(ساء) للذم[1].

ومما تعددت فيه صور الإعراب عند النحَّاس ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[2].

ويوردُ النحَّاس قولين في إعراب (ما)[3]:

أولاً: يرى سيبويه أنَّ (ما) معرفةٌ تامةٌ، وهي فاعل للفعل (ساء)، ويرى أنَّ المخصوص بالذم محذوف تقديره (شيءٌ)، وعلى ضوء هذا التقدير تكون الجملة الفعلية (كانوا يعملون) في محل رفع على النعت للمخصوص بالذم المقدّر، فأصل التركيب عنده (ساء الشيءُ شيءٌ كانوا يعملونه)[4].

ثانياً: ذهب الأخفش إلى أنَّ (ما) نكرة موصوفة فهي في محل نصب على التمييز، أما الفاعل فمحذوف دلت عليه (ما)، وعلى ذلك فإنَّ موقع الجملة الفعلية يكون في موضع نصب على النعت للتمييز (ما)، ويرى الأخفش أنَّ المخصوص بالذم محذوف تقديره (شيءٌ)، فتقدير التركيب عنده (ساء هو شيئاً شيءٌ يعملونه)[5].

ونجد أنَّ بعض النحاة والمفسرين قد ذكروا ما قاله النحَّاس دون أن يرجحوا أياً من الرأيين، ووضعوا (ساء) موضع الفعل الجامد الدال على الذم والمتضمن معنى التعجب الذي يفيد تعظيم أمر المنافقين عند السامع[6].

---

(1) انظر: حسن، النحو الوافي: 3/298-300؛ وانظر: السامرائي، فاضل صالح، (2003)، معاني النحو، ط2، دار الفكر، عمان، الاردن: 4/679.

(2) سورة المنافقون، الآية: 2؛ ومثلها: الأنعام: 126.

(3) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 4/432.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب: 1/476؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 4/432.

(5) انظر: الأخفش، معاني القرآن: 1/144؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 4/432.

(6) انظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن: 2/735؛ الزمخشري، الكشاف: 4/539؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/312؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 2/440؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 17/123؛ النسفي، تفسير النسفي: 4/380؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 8/268؛ أبو السعود، تفيسر أبي السعود: 6/251؛ البروسوي، روح البيان: 9/525؛ الشوكاني، فتح القدير: 5/275؛ الألوسي، روح المعاني: 19/305.

ولعلَّ اختلاف النحاة في (تأويل) الأسماء المبهمة، يعد سبباً في تعدد صور الإعراب، فلو قالوا بأنَّ (ما) إذا وقعت بعد أفعال المدح والذم تنصب على التمييز لكان أقرب إلى الناحية الوصفية للغة.

يرى ابن السراج أنَّ القياس يسمح لنا بأن نذهب بسائر الأفعال، مذهب (نِعْمَ وبِئْسَ)، فنحولها إلى (فَعُلَ)، فنقول (كَبُرَ، وشَرُف، وحَسُنَ، ظَرُف)، وأضاف بأنه شذَّ عن هذا الباب ثلاثة أفعال، هي (جَهِلَ، عَلِمَ، سَمِعَ)، فهذه الأفعال لا يمكن تحويلها إلى (فَعُلَ) وحجته أن هذا التحويل غير مسموع عن العرب، ومعارضٌ للقياس، ويشكل تعسيراً لا داعي له، وأجاز ابن السراج نقل حركة وسط الفعل إلى أوله، أو إبقاء حركة الأول على حالها ولكن بتسكين الوسط، فنقول في (كَبُرَ، كُبْرَ، كَبْرَ)(1).

ومما وجهه النحَّاس في هذا الباب ما جاء في حديثه عن قوله تعالى : ﴿مَّا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾(2).

قرأ الجمهور (كَبُرَتْ كلمةً)، بنصب (كلمةً)، وقرأ الحسن ومجاهد ويحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق (كَبُرَتْ كلمةٌ)، برفع (كلمةٌ)(3).

ويوجه النحَّاس قراءة الجمهور على أنَّ (كلمةً) تمييز للفعل (كَبُرَتْ كلمةٌ)، فأصل التركيب عنده (كَبُرَتْ مقالتَهم)، في حين يوجه قراءة الرفع على أنَّ (كلمةٌ) فاعل للفعل (كَبُرَت)، وكأنَّه قيل: (عظمت كلمتُهم)(4).

ويوجه بعضهم قراءة الجمهور على أنَّ (كَبُرَت) دلت على معنى الذم الخاص، المتضمن معنى التعجب، وعلى هذا تكون (كلمةً) منصوبة على التمييز المفسر للفاعل المضمر، وعلى ذلك فالمخصوص بالذم محذوف، فأصل التركيب عندهم (كَبُرَت هي الكلمةُ كلمةً خارجةً من أفواههم)، ولعلنا نلاحظ أن الجملة الفعلية

---

(1) انظر: ابن السراج، الأصول: 114/1-116؛ وانظر: حسن، النحو الوافي:298/3-300.

(2) سورة الكهف، الآية: 5.

(3)النحَّاس، إعراب القرآن : 447/2-448؛ وانظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 78؛ ابن جني، المحتسب: 69/2؛ العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 6/2.

(4) النحَّاس، إعراب القرآن: 447/2-448.

(تخرج من أفواههم) في محل نصب نعت، للتمييز (كلمةً). وأجازوا وضع الفعل (كَبُرَ) موضع الفعل الدال على التعجب والمبالغة دون ملازمة الذم، وقالوا : إنَّ الفاعل ضمير مستتر عائد على مقالتهم المفهومة من قوله : (قالوا اتخذ الله ولداً)، أي (كَبُرَ مقالُهم) أما (كلمةً) فخرجوها على التمييز وتكون الجملة الفعلية تخرج من أفواههم في محل نصب على النعت لـ (كلمةً)، وعلى ذلك، فتقدير الجملة عندهم (ما أكبرها كلمةً)، وضافوا وجهاً جديداً في إعراب (كلمةً)، فأجازوا نصبها على الحال بتأويل معنى (كلمةً) إلى مفردة أخرى تسوغ لهم هذا النصب فأصل التركيب عندهم (كَبُرَتْ فريَتهم)، أما توجيههم لقراءة الرفع فلا تختلف مع ما قاله النحَّاس (فكلمةٌ) بالرفع فاعل للفعل (كَبُرت)، و(تخرج من أفواههم) صفة لها[1]، ويرى الأخفش أنَّ (كَبُرَت) فعل دالٌّ على التعجب وخرّج نصب (كلمةً) على التمييز، أما فاعل (كَبُرَت) فهو ضمير مستتر يجب اتصال حرف الجر به، فأصل التركيب عنده (أَكَبِر بها كلمةً)[2].

ونجد أن بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون ما قاله النحَّاس في توجيه القراءتين دون أن يرجحوا قراءة على أخرى[3].

وذهب بعضهم إلى ترجيح قراءة النصب، لأنَّها قراءة الجماعة وبها تقوم الحجة، ولأنَّ النصب أبلغ من الرفع، فهو يفيد الذم الخاص والتعجب[4].

---

(1) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز : 496/3؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 95/6؛ الحلبي، الدر المصون: 420/7؛ الألوسي، روح المعاني: 195/6.

(2) الأخفش، معاني القرآن: 427/2.

(3) انظر: الفراء، معاني القرآن : 134/2؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 268/3؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن: 437/1؛ التبريزي، الملخص في إعراب القرآن : 282-283؛ الهمذاني، الفريد : 311/3؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 353/9؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود : 168/4؛ البروسوي، روح البيان: 271/5؛ الشوكاني، فتح القدير: 320/3.

(4) انظر: الطبري، جامع البيان : 176/10؛ ابن السراج، الأصول : 115/1؛ الزمخشري، الكشاف : 703/2؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن : 100/2؛ ابن هشام، معني اللبيب : 563/2؛ النسفي، تفسير النسفي: 12/2.

إنَّ القراءات القرآنية لها أثرٌ بارز في تعدد صور الإعراب، ولعلَّ ارتباطها بالاستعمال اللغوي ساعد في هذا التعدد، وهذا ما جعل النحاة يلجأون إلى إعراب حالة الرفع والنصب وفقاً للمعنى لأنَّه القاعدة تتشكل بطريقة مفروضة على المعنى، أما اللغة المنطوقة فإنَّها تقوم على الإبداع الذي لا يتقيد بالقواعد والأعراف النحوية[1].

بين الحال والتمييز:

يعد الحال والتمييز من أكثر المنصوبات تداخلاً وتشابهاً، وأبرز أوجه التشابه بينهما أنَّهما (اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبات، رافعتان للإبهام)، ولكنهما اختلفاً في عدة أوجه، فالحال يأتي جملة ومفرداً على حين أن التمييز لا يكون إلاَّ مفرداً، ويأتي الحال مشتقاً، التمييز، فهو جامد، ويجيء الحال مبنياً للهيئات، والتمييز مبنياً للذوات، كما أنَّ الحال يتعدد بخلاف التمييز، والحال قد يتوقف معنى الكلام عليه كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً﴾[2]، بخلاف التمييز، وقد تتقدم الحال على صاحبها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً كقوله تعالى: ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[3]، أمَّا التمييز فلا يتقدم على صاحبه، و أتي الحال مؤكدة لعاملها كقوله تعالى: ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيماً﴾[4]، ووجود ما يسمى بتمييز النسبة وعدم وجود حال النسبة[5].

---

(1) انظر: لوسركل، جان جاك، (2005) عنف اللغة، ترجمة محمد بدوي، ط 1، مركز الوحده العربية، بيروت، لبنان: 115.

(2) سورة لقمان، الآية: 18.

(3) سورة القمر، الآية: 7.

(4) سورة الأنعام، الآية: 126.

(5) انظر: الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، (ت761هـ)، (2003) مغني اللبيب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت: 2/532-535.

ومما عالجه النحَّاس في هذا المقام ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللّهِ أَبْتَغِي حَكَماً وَهُوَ الَّذِي أَنَزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ فَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾(1).

يرى النحَّاس أنَّ (حكَماً) نصبت؛ لأنَّها تمييز أزال الإبهام عن المفعول به (غيرَ)، وأجاز نصب (حكَماً) على الحال من المفعول به (غيرَ)(2).

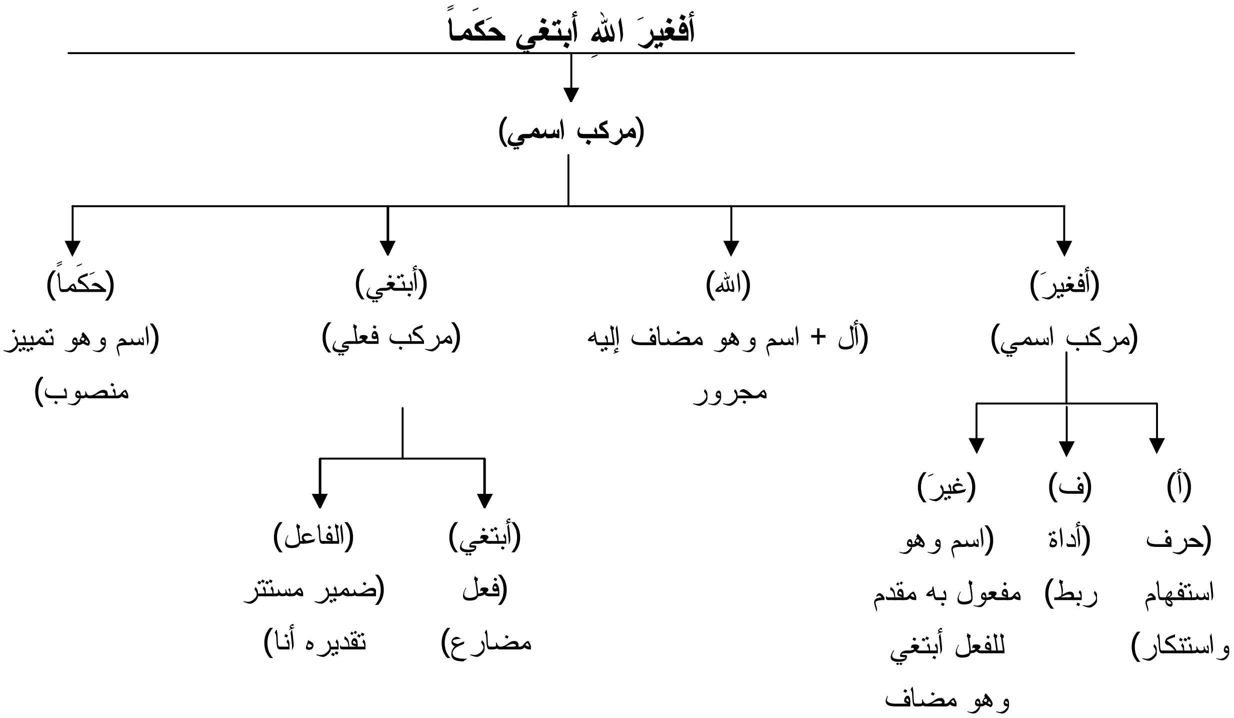
وذهب بعض النحاة والمفسرين إلى إيراد ما قاله النحَّاس في إعراب (حكَماً) دون أن يرجحوا أياً من الرأيين، وأجازوا نصب (حكَماً) على أنَّها مفعول به للفعل (أبتغي)، ويكون إعراب (غيرَ) حالاً من (حكَماً)؛ لأنَّها نعت له في الأصل، ولأنَّها تقدمت على المنعوت أعربت حالاً(3).

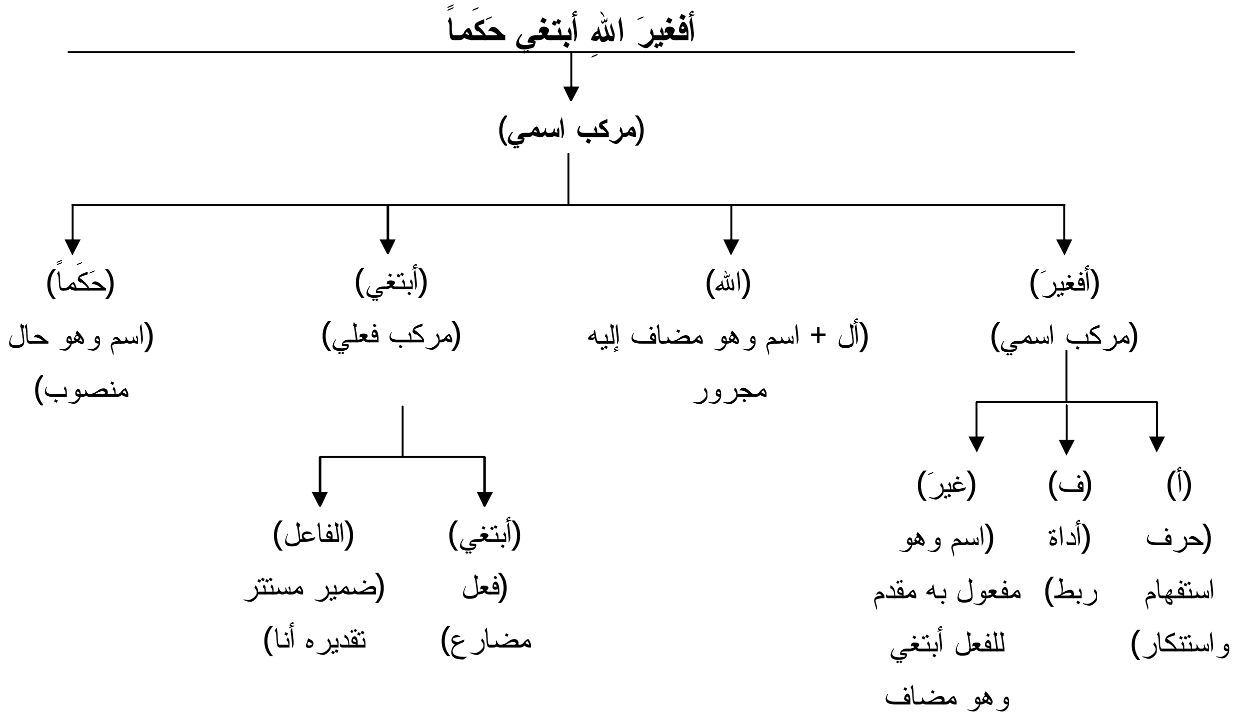
---

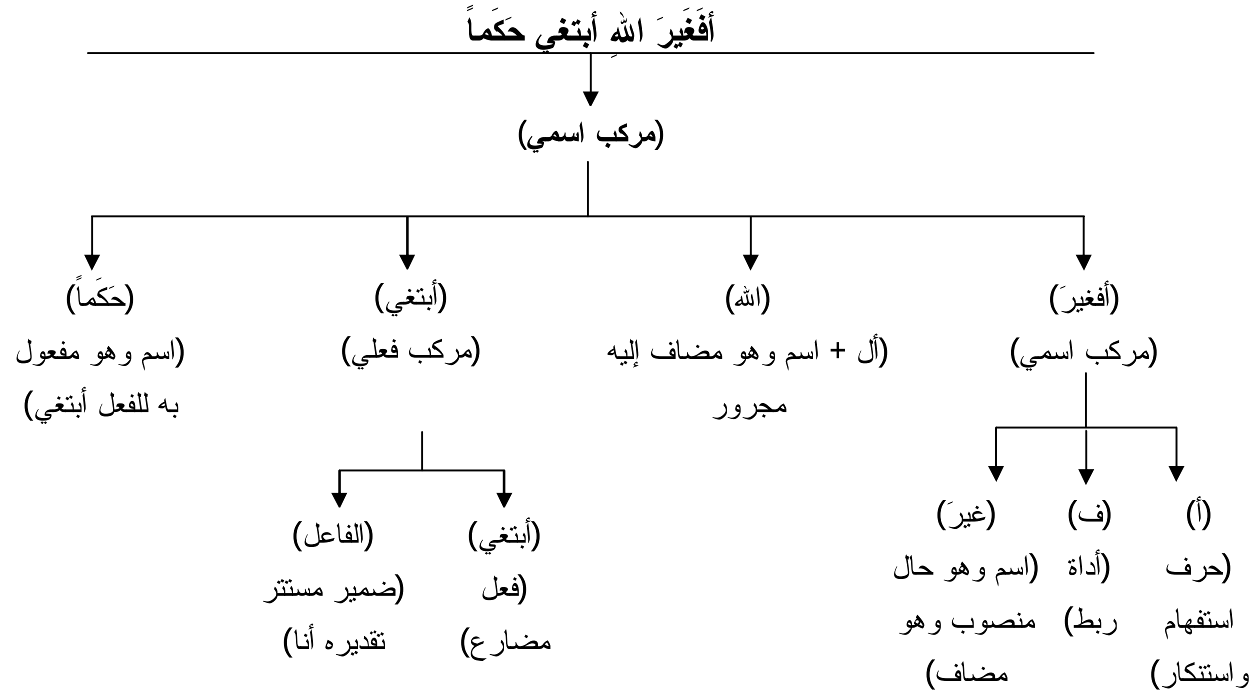
(1) سورة الأنعام، الآية: 114.

(2) النحَّاس، إعراب القرآن: 92/2.

(3) انظر ابن عطية، المحرر الوجيز: 337/2؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 336/1؛ العكبري، التبيان: 533/1؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 70/7؛ النسفي، تفسير النسفي: 44/2؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 212/4؛ الحلبي، الدر المصون: 123/5؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود: 434/2؛ البروسوي، روح البيان: 95/3؛ الشوكاني، فتح القدير: 176/2؛ الألوسي، روح المعاني: 253/3.


أفغيرَ اللهِ أبتغي حكَماً
(مركب اسمي)
(حكَماً)
(اسم وهو تمييز منصوب)
(أبتغي)
(مركب فعلي)
(الله)
(أل + اسم وهو مضاف إليه مجرور)
(أفغيرَ)
(مركب اسمي)
(الفاعل)
(ضمير مستتر تقديره أنا)
(أبتغي)
(فعل مضارع)
(غيرَ)
(اسم وهو مفعول به مقدم للفعل أبتغي وهو مضاف
(ف)
(أداة ربط)
(أ)
(حرف استفهام واستنكار)


أفغيرَ اللهِ أبتغي حكَماً
(مركب اسمي)
(حكَماً)
(اسم وهو حال منصوب)
(أبتغي)
(مركب فعلي)
(الله)
(أل + اسم وهو مضاف إليه مجرور)
(أفغيرَ)
(مركب اسمي)
(الفاعل)
(ضمير مستتر تقديره أنا)
(أبتغي)
(فعل مضارع)
(غيرَ)
(اسم وهو مفعول به مقدم للفعل أبتغي وهو مضاف
(ف)
(أداة ربط)
(أ)
(حرف استفهام واستنكار)



ففي النمط الأول وضعت (حكَماً) موضع التمييز المفسر للمفعول به (غير) المتضمن معنى الإبهام، وفي النمط الثاني وضعت (حكَماً) موضع الحال المبين للمفعول به (غيرَ)، أما النمط الثالث فقد حملت (حكَماً) على المفعولية للفعل (أبتغي). ووضعت (غَيرَ) موضع الحال الذي كان بالأصل نعتاً للمفعول به (حكماً)، وعندما تقدم النعت على المنعوت أعربت حالاً.

وعن قوله تعالى: ﴿فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾[1].

ذهب النحَّاس إلى نصب (شهيداً) على التمييز[2]، وأجاز الزجاج نصبها على الحال[3].

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون ما قاله النحَّاس في إعراب (شهيداً) دون أن يرجحوا أيَّ رأيٍّ، (فشهيداً) عندهم منصوبة على التمييز، وأجازوا

---

(1) سورة يونس، الآية : 29؛ ومثلها: الأحزاب: 39؛ النساء: 6، 79، 166؛ الإسراء: 96؛ الفتح: 28؛ يوسف: 64.

(2) النحَّاس، إعراب القرآن: 252/2.

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 16/3؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 252/2.

نصبها على الحال من الفاعل، وهو لفظ الجلالة (الله)، وقالوا في حرف الجر (الباء) أنَّه زائدٌ وما بعده مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنَّه فاعل للفعل (كفى)[(1)].

واستخدم بعضهم الأساس المعنوي في إزالة اللَّبسِ بين الحال والتمييز، وهذا الأساس قائم على كون الحال يأتي جواباً عن (كيف) أو (في أيَّة حال)، أمَّا التمييز فيأتي جواباً عن (من أي شيءٍ) أو (من أي جهة) وعلى ذلك نجدهم يرجحون نصب (شهيداً) على التمييز لقبولها (من)، فأصل التركيب عندهم (وكفى بالله من شهيد)[(2)]، وأرى أنَّ نصب (شهيداً) على التمييز يكون أقرب إلى روح اللغة والتفسير، إذ إنَّ (حسيباً) و(نصيراً) و(شهيداً) هي صفات لله سبحانه وتعالى، وهي بهذا المعنى ثابتة غير منتقلة، فهي تمييز نسبة رفع إبهام نسبة الجملة ويستفاد بها المدح.

يرى ابن الحاجب أنَّ تعدد صور الإعراب يجيء في بعض الأحيان للجهل بالقرائن اللغوية[(3)]؛ وهذا ما دعا تمام حسان إلى القول بأنَّ تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد يدل على عدم وضوح المعنى الناتج عن وجود أكثر من معنى في التركيب النحوي الواحد، ووجود كلمة في بعض التراكيب تدل على العموم، زد على ذلك وجود كلمة في بعض التراكيب تحتمل أكثر من معنى[(4)].

3.3 الخاتمة:

بعد دراسة تعدد الوجوه الإعرابية في المنصوبات في إعراب القرآن للنحاس، وتوصلت إلى النتائج التالية:

---

(1) القيسي، مشكل إعراب القرآن : 344/1؛ ابن عطية، المحرر الوجيز : 117/3؛ الهمذاني، الفريد : 556/2؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 334/7.

(2) انظر: النسفي، تفسير النسفي : 232/2؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 154/5؛ الحلبي، الدر المصون: 190/6؛ البروسوي، روح البيان: 441/4؛ الألوسي، روح المعاني: 103/4.

(3) انظر: ابن الحاجب، الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم): 98/4.

(4) انظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 163-164.

1. كثير من الشواهد التي تعددت فيها وجوه الإعراب عند النحاس كان سببها التقارب الذي يصل إلى حد التشابه بين المنصوبات، كالمفعول به والمفعول المطلق والحال.
2. إنَّ بعض الشواهد التي تعددت فيها وجوه الإعراب تأتي من محاولة النحاس الجمع بين المذهبين البصري والكوفي؛ لأنَّه تتلمذ على يد علماء بصريين وكوفيين.
3. كثير من الشواهد التي تعددت فيها الوجوه الإعرابية كان سببها الخلاف بين النحاة، ويظهر ذلك من الآراء التي حشدها النحاس في كتابه.
4. كان لتفنن النحاة، وترفهم النحوي أثر واضح في تعدد الوجوه الإعرابية.
5. كثير من الشواهد التي تعددت فيها وجوه الإعراب كان سببها نظرية العامل وتقديرات النحاة له، ويبدو ذلك من كثرة التأويلات التي لجأ إليها النحاة.
6. كان لارتباط النحو بالتفسير أثر بارز في تعدد صور الإعراب.
7. إنَّ اختلاف القراءات القرآنية له تأثير كبير في تعدد الوجوه الإعرابية.
8. قدسية القاعدة عند النحاة القدماء يعد سبباً في تعدد وجوه الإعراب.
9. إنَّ طبيعة اللغة العربية وتميزها باحتوائها عدداً من الألفاظ والتراكيب التي لا تظهر عليها علامة إعرابية، وأخذها لعلامة بنائية واحدة في شتى مواقعها الإعرابية يعد سبباً في تعدد وجوه الإعراب.
10. كثير من الشواهد التي عالجها النحاس في كتابه إعراب القرآن، لا تخرج عن قاعدة التقديم والتأخير التي تأولها النحاة.

المراجع

الأباضي، محمد بن يوسف الوهبي، (1993)، **هيمان الزاد إلـــى دار المعـــاد**، ط2، وزارة التراث القومي والثقافة، عَمان، الأردن.

ابن أبي ربيعة، عمر، (1955)، **ديوان عمربن أبـــي ربيعـــة** ، ط1، دار صـــادر، بيروت، لبنان.

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبـــي ســـعيد (ت577هـــ)، (1969)، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: عبد الحميـــد طـــه، مراجعة مصطفى السقا، دار الكتاب العربي للطباعة والنـــشر، القـــاهرة ، مصر.

ابن الأنباري، أبو الـ بركات عبد الرحمن بن محمد بن أبـــي ســـعيد (ت577هـــ)، (د.ت)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد (ت597هــ)، (2002)، **زاد المسير في علم التفسير**، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

ابن الحاجب جمال الدين أبو عمرو عثمان بـــن عمـــر (ت646هـــ)، (1985)، **الأمالي النحوية**، هادي حسن عوده، مكتبة النهضة العربيـــة، بيـــروت، لبنان.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت316هــ)، (1988)، **الأصول في النحـــو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن الناظم، (2000)، **شرح الألفية**،وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، ط 1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هــ)،(1998)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** دراسه وتحقيق محمد عبد القادر عطا، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت370هـ)، (1985)، **إعراب ثلاثين سورة من القرآن**، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، مصر.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت370هـ)، (1990)،**الحجة في القراءات السبع** ، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت370هـ)، (د.ت)، **مختصر في شواذ القرآن (من كتاب البديع)**، عنى بنشره: براجشتراسر، دار الهجرة، بيروت، لبنان.

ابن زنجله، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، (1973)،**حجة القراءات** ، حققه وعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن عجيبة، أبو العباس أحمد بن محمد المهدي (ت1224هـ)، (2002)، **البحر المديد في تفسير القرآن المجيد**، تحقيق: عمر أحمد الراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله (ت769هـ)، (د.ت)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير، القاهرة، مصر.

ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، (1989)،**مشكل تأويل القرآن** ، تحقيق: عمر محمد سعيد عبد العزيز، مركز الأهرام للنشر، القاهرة، مصر.

ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل القرشي (ت774هـ)، (1995)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: علي الشيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

ابن مالك، جمال الدين محمد (ت672هـ)، (1977)، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي، ط1، نشر لجنة إحياء التراث، العراق.

ابن مجاهد، محمد ، (1400هـ)،**السبعة في القراءات** ، تحقيق:شوقي ضيف، ط 2، دار المعارف، القاهرة، مصر.

ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (711هـ)، (2003)، **لسان العرب**، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء، (ت643هـ)، (1980)،**شرح المفصل** ، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

أبو المكارم، علي، (1972)،**أصول التفكير النحوي**،منشورات الجامعة الليبية ، ليبيا.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (1981)، **مجاز القرآن**، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الاخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (ت 215هـ)، (1990)، **معاني القرآن**، تحقيق هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد ، (د.ت)، **القراءات وعلل النحويين فيها المسمى (علل القراءات)**، تحقيق نوال بنت ابلاهيم الحلوه، دون ناشر.

الأزهري، خالد بن عبدالله، (د.ت)، **شرح التصريح على التوضيح**، دار الفكر، بيروت، لبنان.

الاسدي، عبدالله بن الزبير، (1974)، **شعر عبدالله بن الزبير**، جمع وتحقيق : عامر أحمد حيدر، دار الحرية، بغداد، العراق.

الاشموني، أبو الحسن نورالدين علي بن محمد بن عيسى، (ت 900هـ)، (1998)، **شرح الاشموني على ألفية ابن مالك**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : حسن أحمد ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب (ت502هـ)، (1980)، **المفردات في غريب القران**، تحقيق محمد سعيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الأعشى، ميمون بن قيس، (1992)، **شرح ديوان الأعشى الكبير**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الحتي، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

الآلوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود (ت 1270هـ)، (2001)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ضبطه وصححه: علي عبدالباري عطية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، (1986)، **تذكرة النحاة**، تحقيق: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، (1995)، **النهر المار من البحر المحيط**، تحقيق: عمر الأسعد، دار الجليل، بيروت، لبنان.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، (2001)، **تفسير البحر المحيط**، دراسة وتحقيق وتعليق : عادل أحمد عبد الجواد وآخرين، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الاندلسي، أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية (ت546هـ)، (1991)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبدالسلام بن الشافي محمد، مؤسسة دار العلوم، الدوحة، قطر.

الأنصاري، أبو عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، (ت761هـ)، (1997)، **قطر الندى وبل الصدى**، حققه وشرح معانيه وأعرب شواهدمحمد خير طعمه حلبي، ط 2، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، (ت761هـ)، (1989)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار عمار، عمان، الأردن.

الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، (ت761هـ)، (2003)، **مغني اللبيب** تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

الإيجي، محمد بن عبدالرحمن بن محمد، (ت905هـ)، (2004)، **جامع البيان في تفسير القرآن**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الباقولي، أبو الفضل يوسف بن محمد بن يعقوب، (2001)، **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات**، تحقيق: عبدالقادر عبدالرحمن السعدي، دار عمار للنشر، عمان، الاردن.

البرسوي، إسماعيل حقي بن مصطفى الحنفي (ت1127هـ)، (1996)، **روح البيان في تفسير القرآن** ضبطه وصححه وخرج آياته : عبداللطيف حسن عبدالرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

البروسوي، إسماعيل حقي بن مصطفى الحنفي، (ت1127هـ)، (1989)، **تنوير الأذهان في تفسير روح البيان**، تحقيق:محمد علي الصابوني، ط 2، دار القلم، بيروت، لبنان.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن حمد، (ت516هـ)، (1993)، **تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل**، تحقيق:خالد العك ومروان سوار، ط 2، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر (ت885هـ)، (1995)، **نظم الدر في تناسب الآيات والسور**، تحقيق:عبدالرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبدالله الشيرازي، (ت685هـ)، (د.ت)، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي**، دار الجيل، بيروت، لبنان.

التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي، (ت502هـ)، (2001)، **الملخص في إعراب القرآن**، تحقيق: فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت لجنة التأليف والتعريب، الكويت.

الثعالبي، أبو يزيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف (ت875هـ)، (1997)، **الجواهر الحسان في تفسير القرآن** ، تحقيق: محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي (ت816هـ)، (1405هـ)، **التعريفات**، تحقيق:إبراهيم الأبياري، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

الجمل، سليمان بن عمر العجيلي (ت1224هـ)، (1980)، **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية** ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الجندي، أحمد علم الدين ، (1974)، الصراع بين القراء والنحاة، **مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة**، ج33، ص ص 20-38.

ابن ثابت، حسان، (1986)**ديوان حسان بن ثابت** ، شرح: عبد مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

حسان، تمام، (1979)،**اللغة العربية معناها ومبناها** ، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

حسان، تمام، (1981)، **الأصول، دراسة الستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي**، دار الثقافة، المغرب.

حسان، تمام، (د.ت)**اللغة بين المعيارية والوصفية** ، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.

الحسن، حسن طه، (د.ت)، **الاستثناء في القرآن الكريم، نوعه وحكمه، إعرابه**، شركة معمل ومطبعة الزهراء الحديثه المحدودة، القاهرة، مصر.

حسن، عباس، (1966)**اللغة والنحو بين القديم والحديث** ، دار المعارف، القاهرة، مصر.

حسن، عباس، (2004)، **النحو الوافي**، ط1آوند دانش للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان.

الحمداني، موفق، (1980)، **اللغة وعلم النفس**، ط1، المكتبة الوطنية، بغداد، العراق.

الخازن، علاء الدين بن محمد بن إبراهيم (ت725هـ)، (1979)، **تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل**، دار الفكر، القاهرة، مصر.

الخرنق، بنت هقان بن مالك، (1996)،**ديوان شعر الخرنق** ، تحقيق: حسين نصار، دون ناشر.

الخضري، محمد، (1995)، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**ضبط وتشكيل وتصحيح : يوسف الشيخ محمحد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

الخفاجي، الشهاب (ت1069هـ)، (د.ت)، **عناية القاضي وكفاية القاضـي علـى تفسير البيضاوي (حاشية الشهاب)**، دار صادر، بيروت، لبنان.

خليل، حلمي، (1996)**العربية وعلم اللغــة البنيــوي** ، دار المعرفــة الجامعيــة، الإسكندرية، مصر.

الخوارزمي، مجد الدين أبو محمد القاسم بن الحسين (ت617هـ)، (1990)، **شرح المفصل في صنعة الاعراب (المعروف بالتخمير)**، تحقيق: عبد الــرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان.

الدمياطي، الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد (ت1117هـ)، (د.ت)، **إتحاف فـضلاء البشر في القراءات الأ ربع عشر**رواه وصححه وعلق عليه : علي محمد الضباع، دار الندوة، بيروت، لبنان.

ذو الرمة، أبو الحارث غيلان بن عطية، (1982)**ديــوان ذو الرمــة** ، تحقيــق: عبدالقدوس أبو صالح، ط2، مؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان.

الرازي، فخر الدين أبو عبدالله محمد بن عمر (ت606هـ)، (1983)، **تفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير) مفاتيح الغيب**، ط2، دار الفكر، بيروت، لبنان.

الزبعري، أبو سعد عبدالله، (1981)**شعر عبدالله بن الز بعــري**، تحقيــق: يحيــى الجبوري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الزبيدي، عمرو بن معد يكرب، (1974)، **شعر عمرو بن معد يكرب**، جمعه وحققه: مطاع الطربيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت311هـ)، (1988م)، **معــاني القــرآن وإعرابه**،شرح وتحقيق:عبد الجليل عبده شــلبي، ط 1، عــالم الكتــب، بيروت، لبنان.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، (ت311هـ)، (1986)، **إعراب القرآن المنسوب اليه**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط 3، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.

زكريا، ميشال، (1985)، **مباحث في النظرية الألسنية**، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت535هـ)، (1990)، **المفصل في علم اللغة**، قدم له وعلق عليه محمد عز الدين السعدي، ط 1، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت535هـ)، (د.ت)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، رتبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

زوين، علي، (د.ت)، **منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث**، دار الشؤون الثقافية العامة، القاهرة، مصر.

السامرائي، فاضل صالح، (2003)، **معاني النحو**، ط2، دار الفكر، عمان، الاردن.

سبط الخياط، عبدالله بن علي بن أحمد، (2006)، **المنهج في القراءات السبع المتممه لابن محيصن والاعمش ويعقوب وخلف**، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت756هـ)، (1986)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط 1، دار القلم، دمشق، سوريا.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، (1991)، **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله المرزبان، (1976)، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا.

السيوطي، جلال الدين (ت911هـ)، (1977)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** تحقيق وشرح : عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

السيوطي، جلال الدين (ت911هـ)، (1983)، **تفسير الدر المنثور في التفسير المأثور**، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين (ت911هـ)، (1996)، **الإتقان في علوم القرآن** ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان.

الشربيني، الخطيب شمس الدين محمد بن أحمد (ت975هـ)، (2004)، **تفسير القرآن الكريم (السراج المنير)** خرج أحاديثه وعلق عليه : أحمد عزو عناية الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الشلوبين، أبو علي بن محمد بن عمر الأزدي (ت654هـ)، (1994)، **شرح المقدمة البجزولية الكبير** ، تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط 2، بيروت، لبنان.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت1250هـ)، (1994)، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير** ، ط1، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، بيروت، لبنان، دمشق، سوريا.

الصاوي، أحمد الماكي ، (1934)، **حاشية الصاوي على تفسير الجلالين** ، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر.

الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن (ت528)، (1986)، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، تحقيق: هاشم الرسول محلاتي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن (ت528)، (1992)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ط2، دار الأضواء للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

الطبري، أبو جعفر محمد بن حرير (ت310هـ)، (1992)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

طلب، علي أحمد ، (1986)، **دراسات تحليلية لغوية لسور القرآن** ، مكة المكرمة، السعودية.

عبابنة، يحيى عطية، (1994)، أثر التحويلات الاسلوبية في تغيير الاعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، **مجلة أبحاث اليرموك** ، ع1، ص ص 9-42.

عبابنة، يحيى عطية، (2005)، **علم اللغة المعاصر**، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن.

عبابنة، يحيى عطية، (2006)، **تطور المصطلح النحوي من سيبويه حتى الزمخشري**، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

عبد اللطيف، محمد حماسة، (2006)، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي** ، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت616هـ)، (1987)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط2، دار الجيل، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت616هـ)، (1996)، **إعراب القراءات الشواذ** دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزوز، ط 1، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت616هـ)، (2005)، **التبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** ، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، (ط1)، مكتبة العكيبان، الرياض، السعودية.

أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى (ت982هـ)، (1999)، **تفسير أبي السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم** ، وضع حواشيه : عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

عمايرة، خليل أحمد، (2004)، **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

عيسى، فارس، (1993)، النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، م3، ع6.

الغرناطي، أبو القاسم محمد بن أحمد (ت741هـ)، (1983)، **التسهيل لعلوم التنزيل**، ط4، الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت377هـ)، (1987)، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويحاني، ط 1، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت377هـ)، (1990)، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض بن أحمد الفوزي، دون ناشر.

الفاكهي، عبدالله بن أحمد بن علي، (1988)، **شرح الحدود النحوية**، تحقيق: زكي فهمي الألوسي، جامعة بغداد، العراق الخثران.

الفاكهي، عبدالله بن أحمد بن علي ، (1993) **مراحل تطور الدرس النحوي** ، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ)، (1972)، **معاني القرآن** ، ج3، تحقيق: عبدالفتاح اسماعيل شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ)، (1980)، **معاني القرآن**، ج1، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط 2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ)، (د.ت)، **معاني القرآن**، ج2، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، مصر.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت175هـ)، (1987)، **كتاب الجمل في النحو المنسوب إليه**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الفيروزآبادي، مجدالدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت871هـ)، (1980)، **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، تحقيق : عبد العليم الطحاوي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

قباوة، فخر الدين، (2003) **مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء** ، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا.

القرافي، شهاب الدين أبو العباس أحمد (ت684هـ)، (1986)، **الاستغناء في أحكام الاستثناء**، تحقيق: عبدالقادر أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، (1981)، **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت671هـ)، (2003)، **الجامع لأحكام القرآن**،اعتنى به وصححه : هشام سمير البخاري، عالم الكتب، الرياض، السعودية.

القوجي، محمد بن مصلح الدين مصطفى، (ت951هـ)، (1999)، **حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي**، ضبطه وصححه وخرج آياته : محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

القونوي، عصام الدين بن محمد (ت1195هـ)، (2001)، **حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي**، ضطه وصححه وخرج آياته : عبدالله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

القيسي، أبو علي الحسن بن عبدالله، (1987)،**إيضاح شواهد ا لإيضاح**، تحقيق: محمد بن محمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، (1984)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح ضامن، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

القيسي، مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، (1981)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق:محيي الدين رمضان، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

القيسي، مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، (1985)،**التبصرة في القراءات** ، حقق نصه وعلق حواشيه: محييالدين رمضان، ط 1، معهد المخطوطات العربية، الكويت.

الكرماني، محمد بن أبي المحاين، (2001)، **مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني**، تحقيق: عبد الكريم مصطفى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

الكسائي، علي بن حمزه، (ت189هــ)، (1998)، **معاني القرآن**، أعاد بناءه وقــدم له: عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موســى الحــسيني، (1982)، **الكليــات معجــم فــي المصطلحات والفروق اللغوية**، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا.

لوسركل، جان جاك، (2005)، **عنف اللغة**، ترجمة:محمــد بــدوي، ط 1، مركــز الوحده العربية، بيروت، لبنان.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هــ)، (1987)، **الكامل في اللغة والأدب**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هــ)، (د.ت)، **المقتضب**، تحقيق: محمــد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

النابغة الذبياني،محمد بن إبراهيم بن محمد الحــضيري (ت609هــــ)، (1977)، **الديوان**،جمعه وشرحه وعلق عليه :محمد الطاهر بــن عاشــور، ط 2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هــ)، (1409هــ)، **معــاني القران الكريم**، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هــ)، (1986)، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق:زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربيــة ، بيــروت، لبنان.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هــــ)، (1988)، **إعــراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

النسفي، حافظ الدين عبدالله بن أحمد (ت720هــ)، (1996)، **تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)**، تحقيق:مروان محمد الــشعار، دار النفــائس، بيروت، لبنان.

النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محـ مد بن حسين العتمي (ت728هــ)، (1996)، **تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، ضبطه وخرج آياته و أحاديثــه، زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الهمذاني، المنتجب حسين بن أبي العز (ت643هــ)، (1991)، **الفريد في إعــراب القرآن المجيد**، تحقيقفهمي حسين النمر وفؤاد علي مخيمر، ط 1، دار الثقافة، الدوحة، قطر.

السيرة الذاتية

الاســـــم: ماهر صالح محمد الهواري.

الــكــلية: الآداب.

التخصص: لغة عربية.

الســنـــة: 2008.